الطريق للقمة ... صعود

الإخوان المسلمين

- صدمة الثلاثاء الأسود
- ليس بالسوط ولا بالسيف
- القطب الأعظم
- علاقة الحاكم بالمحكوم
- فقه التغيير والإنكار
- الحل الإسلامى.. إشكالية الشعار
- الظواهرى .. حركة الإخوان تنتحر عقائدياً وسياسياً

إيهاب كمال محمد

الطريــق للقمة

صعود

الإخوان المسلمين

اعداد

ايهاب كمال

الحرية
للنشر والتوزيع

اسم الكتاب : الطريق للقمة

اعداد : ايهاب كمال

الناشر : الحرية للنشر والتوزيع

٥٧٤٥٦٧٩ - ٠١٢٣٨٧٧٩٢١

رقم الايداع : ٥٧٧٩ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولى : 3 - 13 - 20 - 23 - 915

الطريــق للقمة
صعود
الإخوان
المسلمين

1

على مشارف الألفية الثالثة

الصورة قاتمة فى زوايا كثيرة

خرج العالم الإسلامى من الألفية الثانية مثقلاً بالأحزان والهموم وكان الإحباط والإخفاق سيد الموقف بالنسبة لواقع الأمة الإسلامية بأسرها. وذلك فى مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية معاً. وعلى الرغم من الإلحاح الدائم فى الخطاب السياسى العام للأمة الإسلامية حول ضرورة الإصلاح والإمساك بأسباب القوة بمعناها الأشمل.

إلا أن وضعها العام ظل فى حالة تخلف وركود أنذاك كان من المفترض مثلاً أن تنتهى موجة العنف فى الجزائر وتستعيد البلاد إستقرارها وتنتهى أزمتها السياسية التى تفجرّت فى بداية التسعينيات. فإذا بالعنف يستمر وتحتقن العلاقة بين الحكم المدنى الجديد والجيش. وكان من المفترض أن تتسارع حركة التجديد التى تزعمها خاتمى فى إيران. فإذا بها تصطدم بقوى المحافظين لتصاب البلاد بما يشبه الشلك السياسى وتبقى قضاياها الرئيسية فى العلاقة بين الدولة والثورة دون حسم.

وكان من المفترض أن يؤدى حكم عبد الرحمن واحد فى أندونيسيا الذى رفع لواء الإسلام المستنير إلى توحيد القارة الأندونيسية واستقرارها فإذا بعقدها ينفرط شيئاً فشيئاً مع تزايد الدعوات الإنفصالية وانفجارها من الداخل سياسياً. وكان من المفترض أن يؤدى تجمع السلطة فى أفغانستان فى قوة واحدة هى «طالبان» بعد حسم صراع الجماعات ومنظمات المجاهدين. إلى لملمة شتاتها والشروع فى عملية إحياء أو بعث للأمة الممزقة. فإذا بها تزداد تقهقراً وتخلفاً أعادها إلى ما يشبه حياة العصور الوسطى. وجعل من أفغانستان أول مسارح الأحتلال الأجنبى لبلاد الإسلام فى بداية الألفية الثالثة.

ولم يكن حال الأمة العربية التى هى جزء رئيسى من الأمة الإسلامية بالأفضل. فبانتهاء عام ٢٠٠٠ صدر تقرير فى الولايات المتحدة رسم صورة قاتمة للعالم فى عام ٢٠١٥ أشرفت

عليه كبرى الجهات المختصة بشئون المخابرات فى أمريكا، وشارك فى إعداده عدد من الخبراء والمؤسسات غير الحكومية. وفى الجزء الخاص بالشرق الأوسط (الذى يضم الدول العربية وبعض الدول الإسلامية بالإضافة إلى إسرائيل».

جاء فيه أنه يتحتم على أنظمة المنطقة من المغرب حتى إيران التغلب على الضغوط السكانية والإجتماعية، وتلك الناجمة عن العولمة. وأنه ليس هناك إضار فكرى جاهز لهذه الأنظمة. ما عدا إسرائيل. يمكن أن يوحدها ويقدم حلولاً مفيدة لها فى مواجهة هذه الضغوط وتوقع التقرير أن يستمر الرفض الشعبى للعولمة باعتبارها إقتحاماً غربياً.

وأن الإسلام السياسى بأشكاله المختلفة سيظل البديل الجذاب للملايين من المسلمين فى المنطقة ولبعض القوى الثورية الأخرى. التى ستظل تستثمر فى التعبئة الإجتماعية والسياسية لمصلحتها. وبحلول عام ٢٠١٥ ستحصل إسرائيل وفقاً لهذا التقرير على سلام بارد مع جيرانها العرب. لكن فى ظل علاقات محدودة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً معهم. وستكون هناك دولة فلسطينية لكن التوترات الإسرائيلية الفلسطينية ستستمر، وربما تتحول إلى أزمات فى بعض الأوقات.

وتوقع التقرير أن يتعاظم دور دول مثل مصر ووسوريا والعراق وإيران. كما سيتحول الإهتمام العالمى مرة أخرى إلى دول الخليج كمصدر متزايد للطاقة لتغذية الإقتصاد العالمى. لكن الدخول النفطية المتزايدة لهذه الدول ستؤدى إلى نتائج غير طيبة لها على الصعيد الداخلى. حيث ستؤدى إلى عدم الإستقرار. وستنشأ علاقات إقليمية قوية بين شمال إفريقيا وأوروبا فى مجالات التجارة وبين الهند والصين والخليج فى النفط. وبين إسرائيل وتركيا والهند فى الإقتصاد خاصة فى التكنولوجيا المتقدمة. وبين إسرائيل وتركيا فى مجال الأمن. وحذر التقرير الأمريكى من الضغوط السكانية وتأثيراتها السلبية على شعوب المنطقة. عدا إسرائيل أيضاً وتوقع عدم الإستقرار الإجتماعى نتيجة إزدياد نسبة البطالة. وضعف البنى التعليمية. وعدم القدرة من جانب الأجيال الجديدة على إستيعاب تكنولوجيا المعرفة والمعلومات بسبب هذا الضعف فى مناهج التعليم. وقال التقرير: إن إسرائيل وحدها هى التى ستخرج منتصرة من العولمة. ولم يتوقع التقرير حدوث تغيير سياسى لدى أنظمة وشعوب المنطقة العربية لأنها فى تقديره منطقة تستعصى على التغيير.

الخلاصة

كان المشهد قاتماً للغاية بينما العالم الإسلامى يودع الألفية الثانية. وحمل التقرير السالف الإشارة إليه فيما يتعلق بتوقعات عام ٢٠١٥ نذر تغيير يجرى إعداده فى الخفاء للإيقاع بالعالم الإسلامى فى أزمات جديدة، ربما لم تكن تخطر على بال أبنائه ولا حتى على المراقب الخارجى. وبعض هذه النذر وجد طريقه للتنفيذ سريعاً مع السنوات الأولى للألفية الثالثة بصورة لم تكن متوقعة. وليست فى الحسبان تماماً. فلم يكد العام الأول من الألفية الثالثة ينتهى حتى أصبح العالم الإسلامى فى قفص الإتهام فى تحول تاريخى لم تشهده الألفية الثانية ذاتها، فقد تم وصمه بالإرهاب ووضعه فى خانة العداء للغرب. بل وللحضارة الإنسانية المعاصرة، واندلع صراع الشرق الإسلامى والغرب فى صورة تعيد مشهد الحروب الصليبية مرة أخرى، وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ هى المنطلق فى هذا التحول لصورة العالم الإسلامى خارجياً وأوضاعه داخلياً.

وتوالت الأحداث عاصفة على العالم الإسلامى بعد يوم الثلاثاء الأسود الذى قام فيه ١٩ «أصولياً» عربياً إسلامياً بهجوم إنتحارى غير مسبوق. دمر مركز التجارة العالمى فى نيويورك مخلفاً نحو ثلاثة آلاف قتيل أمريكى.

وشنت الولايات المتحدة حرباً ضد «طالبان» فى أفغانستان رداً على هذا الهجوم. إستناداً إلى أنها وتنظيم «القاعدة» بقيادة أسامة بن لادن كانا وراءه. وأعقبتها فى عام ٢٠٠٣ بحرب أشد ضراوة ضد العراق أطاحت فيها بنظام صدام حسين إستناداً إلى اتهامه بأنه نظام إرهابى يهدد أمن الولايات المتحدة والشعوب الإسلامية. وتحول صراع الحضارات الذى تحدث عنه «هانتجتون» إلى صدام سياسى وثقافى وعسكرى أيضاً بين الولايات المتحدة والعالم العربى الذى خصته الأولى بأكبر قدر من العداء داخل المنظومة الإسلامية.

* * *

2

دستورنا

إطلاقة على فكر الرجل الثانى بعد حسن البنا «حسن الهضيبى»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله

دســــــتورنا

فى هذه المقالة يوضح الإمام المرشد «حسن الهضيبى» الملامح الرئيسية والأساسية لفكر الجماعة

ومن أمثلة هذه الملامح:

- علاقة الحاكم بالمحكوم - أحكام القرآن

- هل الحكم بالقرآن فرض

- الأحول الشخصية لغير المسلمين

وغير ذلك من المسائل التى تشكل أهم ملامح فكر الإمام

فى هذه الأيام التى يكثر فيها الكلام عن الدستور، ولجنة الدستور، وكيفية وضعه، وماذا ينص عليه فيه، يتساءل الناس عن معنى قول الإخوان المسلمين «القرآن دستورنا» ومكان هذا الكلام من الدستور المرتقب، وما ينبغى أن يكون عليه الدستور الجديد حتى يكون متفقاً مع ما جاء بالقرآن الكريم من أحكام.

ليست دعوة الإخوان المسلمين شيئاً جديداً، وإنما هى الدعوة التى أمرنا الله تعالى بها إلى آخر الزمان (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وقد أذن الله لهذه الدعوة أن تنشأ فى مصر ثم تجتاز حدودها إلى جميع البلاد الإسلامية حتى لم يعد (الإخوان المسلمين) اسماً لجمعية أو حزب فى مصر ولكنه أصبح علماً على بعث فكرة الإسلام الخالص النقى، ونهضة المسلمين فى جميع مشارق الأرض ومغاربها.

ولما كان هذا البعث لا يتفق مع ما وقع فيه المسلمون بسبب تركهم دينهم وعدم اتباع أوامره ونواهيه والأخذ بفضائله، من جهل وذل واستعباد، كان أعداء الإسلام والمستعمرون وطلاب المتع الحرام والجهلة من كبراء المسلمين يشنون حرباً على دعوة الدين: فراحوا يشوهون من مقاصدها، وينسبون لها ما ليس منها، بالكذب والافتراء وتزييف الوقائع، حتى لقد أخبرني بعض العائدين من السويد أن الجرائد نشرت صور نفر من الناس مقطوعي الأيدي في القاهرة من أجل السرقة. وأخبرني بعض مراسلي الصحف الأجنبية أن القوم في انجلترا يعتقدون أن دعوة الإخوان المسلمين هي دعوة إلى ترك جميع مظاهر المدنية والرجوع إلى معيشة البدو في الصحراء.

فرأيت لذلك أن أعبر عما يمكن أن يشتمل عليه الدستور الجديد من مبادئ مأخوذة من القرآن.

وقبل ذلك يجب أن نعلم أن القرآن الكريم لم يقم على القوانين وما اشتملت عليه من عقوبات ومعاملات وعبادات فقط فإن للقرآن نحو ستة آلاف آية ومجموع آيات الأحكام فيه لا تزيد عن خمسمائة آية فصلها العلماء وبنوا عليها فقها كثيراً لا يختلف إلا في قليل عن أحكام العصور الحديثة. وإنما قام القرآن على تهذيب الأخلاق وتزكية النفوس وتطهيرها، وإصلاح المجتمع من المفاسد والعمل على سد الذرائع للجرائم كلية، وما العقوبات التي وردت إلا عقوبات صارمة الغرض منها كف الناس عن الشر إن لم يثمر فيهم التهذيب وتجاوزوا حدهم بعد أن استوفوا حقوقهم.

فنحن حين نطالب بالعمل بكتاب الله وسنة رسول الله لا نسعى من وراء ذلك إلى تطبيق الأحكام الواردة في القرآن فحسب ولكننا نرجو أن يجعل القرآن منهاجا يسار عليه في الحياة يطبق بحذافيره.

وكل هذا حسبنا من كل دستور آخر لأن القرآن هو الدستور الكامل الشامل الذي لم يترك صغيرة ولا كبيرة في بناء الأمة إلا عالجها، تارة بالتفصيل، وتارة بالإجمال، تاركاً لها أن تمضي في التفصيل على ما تقتضيه مصالحها ولا تتعارض مع الأصول التي وضعها.

هل الحكم بالقرآن فرض؟!

ولنذكر الآيات التى تدل على أن الأخذ بكتاب الله فرض علينا لا يحق لنا فى أن نتحلل منه بأى وجه من الوجوه، ولا ينبغى أن نتعلل فى عدم تطبيقه بالظروف والملابسات، لأن هذه الظروف والملابسات من فعلنا ويجب العمل على إزالتها.

هذه هى الآية فاقرأها إن شئت:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء: ٥٩).

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣).

﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾

(النساء: ١٤)

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (المائدة: ٤٨).

﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (٤٩) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾

(المائدة: ٤٩، ٥٠)

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (الأنعام: ١١٤).

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٥).

﴿المص ① كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ② اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾

(الأعراف: ١ ـ ٣)

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤).

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥).

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٧).

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (المجادلة: ٥).

* * *

هذه آيات بينات فيها أقطع برهان على وجوب الحكم بكتاب الله. ولا يقول غير ذلك إلا من رضي لنفسه بالكفر والظلم والفسق. ومحاداة الله ورسوله وعدم الاعتصام بحبل الله. فهو قليل الحظ من التوفيق والهداية.

أحكـــام القـــرآن

اشتمل القرآن ـ فيما اشتمل عليه ـ على أحكام عملية يمكن تخليصها فيما يلى:

١ ـ العبادات:

وهى ما شرعه الله تعالى لتنظيم علاقته بخلقه كالصلاة والصوم والزكاة والصدقات والحج.. إلخ..

٢ ـ المعاملات:

وهى الأحكام التى تنظم علاقات الناس بعضهم ببعض وتقيم الروابط بينهم على العدل والرحمة والتعاون والمحبة ورفع أسباب الضر والعدوان واجتلاب الخير والمنفعة للناس جميعاً ويدخل فى ذلك نوعان:

المعاملات المدنية: من بيع واجارة ورهن وشركة إلخ. وهذه القوانين فى الشريعة كأحداث القوانين فى العصر الحاضر إلا ما حرم الله فهو حرام إلى يوم القيامة.

والأحوال الشخصية: من زواج وطلاق وعدة وثبوت نسب إلخ... وهذه قد أمرنا فيها بترك الناس وما يدينون فإن جاءوا إلينا حكمنا بينهم بما أنزل الله..

٣ ـ العقوبات:

وقد شرعت لحفظ حياة الناس وأعراضهم وأموالهم: تأديباً للناس وزجراً لهم عن ارتكاب الجرائم مثل عقوبات القتل والسرقة وقطع الطريق وأهل الفساد والزنا والقذف أى القصاص والحدود.

٤ ـ أحكام نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

وبيان حقوق ولى الأمر على الرعية وحقوق الرعية على ولى الأمر وأحكام الشورى والعدل والمساواة بين الناس.

٥ ـ وأحكام أخرى شرعت للحرب والقتال. وتنظيم علاقة المسلمين بغير المسلمين.

علاقة الحاكم بالمحكوم

ولما كان الدستور المراد وضعه ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم جرياً على ما تجرى عليه الأمم الغربية وتحسب أنها سباقة إليه كما يحسب جهلة المسلمين: فليس من الممتنع علينا أن نضع الأحكام من القرآن ونبرز فيها المعانى المهمة التى تقوم عليها حياة الأمة وصلاح حالها.

ـ فينص فيه على أن الحاكم تختاره الأمة لمدة محدودة أو غير محدودة على أن يكون محاسباً ليس فقط عن أعماله السياسية بل على أعماله الجنائية والمدنية ويحاكم أمام أية محكمة عادية، بل إن لأى إنسان أن يرفع عليه الدعوى بذلك أمام المحاكم، فالإسلام لا يعرف فى ذلك كبيراً ولا صغيراً كلهم عنده سواسية كأسنان المشط.

ـ وكذلك ينص فيه على أن القوانين تصدرها شرائع الإسلام وشرائع الإسلام من الطول والعرض بحيث تتسع لأحكام الزمان جميعاً: فما اتفق منها مع أصولها كان شرعاً باقرار ولى الأمر له، وما لم يتفق أطرحناه اعتقاداً منا بأن الله ما أراد لنا أن نتجنبه إلا لخير أراده لنا.

ـ وينص فيه على حق الفقراء جميعاً من المسلمين وغير المسلمين فى العمل وفى المسكن والملبس والمأكل.

ـ وينص فيه على احترام الأديان الأخرى وحرية أهلها فى عقائدهم وعصمة أرواحهم وأعراضهم وأموالهم إلا بالحق.

ولست فى ذلك أضع مواد الدستور فذلك مجال آخر، وإنما أشير إلى بعض المسائل التى يظنها الناس من مميزات العصر الحاضر وما هى كذلك وإنما هى من قواعد الإسلام وأصوله يأثم تاركها ويعاقبه الله على عصيانه فيها ولو كانت المعصية بينه وبين نفسه.

التربية الدينية هى الأساس

قلت إن الإسلام لم يقم نظامه على العقوبات بل قام فى حقيقة الأمر على تهذيب النفس وتطهير القلوب.

وقد قال الرسول ﷺ: **«ما تركت من خير إلا وأمرتكم به وما تركت من شر إلا ونهيتكم عنه»**. فالتربية كفيلة بتنشئة المرء على حب الخير ومساعدة الناس ومودتهم والإحسان إليهم. وهى التى تخلق فيه روح التسامح وتبعده من روح البغى وكلما تعصب المسلم لعقيدته بعد عن التعصب ضد الناس، واحترم عقائدهم وأموالهم وأعراضهم وأرواحهم. وأما العقوبات فهى لا تأتى إلا فى المقام الأخير لأنها إنما وضعت لشواذ الناس الذين لا تردعهم الموعظة الحسنة.

والأديان كلها سواء فى ذلك، فإذا طالبنا بحكم القرآن فإننا نطالب بما أمر الله به فى سائر الأديان من الفضيلة والنهى عن الرذيلة والبغى دائماً يصاحب الجهل، والاعتداء لا يتأتى إلا من عدم الشعور بالواجب. وإنه لخير للمسلمين وللمسيحيين أن يتهذبوا بتهذيب دينهم حتى يلتقوا على الخير والفضيلة ويجب على الحكومة أن تدخل هذا التعليم بصورة جدية فى المدارس الابتدائية والثانوية للمسلمين والمسيحيين على السواء.

الأحوال الشخصية لغير المسلمين

إن مما أتى به الإسلام فيما يعتبر من المعاملات ما يسمى بقوانين الأحوال الشخصية ـ وهذا لا ينطبق على المسيحيين ولا على غيرهم بل ينطبق عليهم حكم ديانتهم لذلك أمرنا بتركهم وما يدينون فما داموا متفقين على التحاكم إلى كتابهم فليس لنا بهم شأن. وأما إذا جاءونا فإننا نحكم بينهم بما أنزل الله.

والمعامـلات

وأما المعاملات مثل البيع والإجارة والرهن فليس للمسيحية فيها نصوص. لذلك كان الأخذ بما تراه الأغلبية فى مصلحتها واجباً: يأخذه المسلمون على أنه دين ويأخذه المسيحيون على

أنه قانون ـ ولعله من الخير لهم أن يأخذه المسلمون على أنه دين لأن هذه الفكرة تعصمهم من الزلل فى تنفيذه، وعين الله الساهرة ترقبهم لارهبة الحاكم التى يمكن التخلص منها فى كثير من الأحيان ـ على أن المعاملات فى شريعة الإسلام غاية فى السمو والعدالة ـ وليس للمسيحيين أن يشكوا من أنها تحرم الربا فهو محرم فى ديانتهم وقد أقام المسيحيون على ذلك ثلاثة عشر قرناً حتى أصبحت شرائع الإسلام فى هذه الناحية تعتبر بالنسبة لهم شرائع قومية.

العقوبــــات

وأما العقوبات، فأكثر ما يعترض بها علينا قطع يد السارق ورجم الزانى المحصن. وقد بينا فى كثير من المناسبات أنه لا تقطع يد سارق إلا إذا استوفى حقه من التعليم ومن المسكن والمأكل والعلاج، وسداد دينه إن كان مديناً، ولذلك لم يثبت فى تاريخ الإسلام، أنه قطعت أيدى أكثر من ستة أشخاص. ورهبة العقوبة مانعة من التعدى. وأما حد الزنا فحسبنا أنه لم يثبت ولا مرة واحدة بشهادة الشهود ـ وهم أربعة لابد أن يروا رأى العين فهذه عقوبات تهديدية لكى تبين للناس فداحة الجرم إن هم أقدموا عليه، وعادلة لأنها لا تطبق إلا فى مجتمع إسلامى متكامل توافرت فيه دعائم التربية السليمة ـ وأسباب الاستقرار الاجتماعى المادية والأدبية.

ووراء الحدود القليلة التى نص عليها الكتاب وبينتها السنة، باب واسع لنظام العقوبة فى الإسلام اسمه «التعذير»، استفاضت فيه بحوث فقهاء الإسلام، وبلغت حداً من الغنى والدقة يعز معهما على دارس القانون أن يرى جهل المسلمين بها وغفلتهم من الاستفادة منها، وآراء الفقهاء فيها تقابل الآراء المعمول بها فى القوانين القائمة فماذا علينا لو تلمسنا الرأى الأنفع فيما عندنا قبل أن نتسول له من عند غيرنا، فنكون بذلك قد أرضينا ربنا الذى قال: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾ ولم يقل بمثل ما أنزل الله، ونكون كذلك قد حفظنا على أمتنا عزتها القومية، وأمانتها فى رعاية الميراث العزيز الذى ألقاه التاريخ إليها؟!

وبعد فإنه يجب أن يتبين الناس أغراضنا من الدعوة إلى الإسلام والحكم بشرائعه.. إنها الدعوة إلى العلم والعمل، وإلى النظام الإلهى المحكم فى محاربة الرذيلة والجهل والمرض... دعوة إلى الطهر والاستقامة والخير للناس كافة...

والله يتولانا بتأييده...

3

واقع الجماعات الإسلامية الآن

إنطفأ بريق الجماعات الدينية الإسلامية فى مصر بنهاية القرن العشرين. لكنه كان على مستوى وضعها التنظيمى أو المؤسسى. ومن ثم على مستوى نشاطها الحركى. ولكن الإسلام السياسى الذى عبرت عنه هذه الجماعات بقى فاعلاً ومؤثراً على صعيد الفكر، بمعنى أن فاعليتها على مستوى الحياة السياسية أصبحت بالغة الضعف دون أن يعنى ذلك تراجع التيار الفكرى للإسلام السياسى الذى يعمل على سد الفجوة بين القوتين الروحية للإسلام والسياسية المتمثلة فى إمتلاك السلطة. ذلك لأنه على الصعيد النظرى فإن هذه الفجوة ظلت قائمة. ومن جهة أخرى فإن العوامل الرئيسية لظهور وإستمرار الجماعات الدينية الإسلامية السياسية ظلت قائمة أيضاً. كما سبق القول إهتزاز العقيدة والفساد والجور. والتهديدات الخارجية.

وتحت ظروف القمع والإقصاء والمواجهة تراجعت فاعلية هذه الجماعات خاصة فى ظل شلّ أطرها التنظيمية، ومع أن هذه الوسائل فى الضغط كانت محلية بالدرجة الأولى. أى قامت بها النظم الحاكمة الوطنية ضد هذه الجماعات. فإن الخارج قام بدوره أيضاً فيما يتعلق بتضييق الخناق على هذه الجماعات فى الحركة والإنتشار والتمويل.

لقد نظر الغرب إلى هذا التراجع فى الفاعلية بالنسبة لدور الجماعات الدينية الإسلامية السياسية على أنه دليل على إنحسار «الأصولية» ذلك التعبير الذى كان أثيراً إلى قلبه ونشره على مدى سنوات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات إلا أن الدلائل التى توقف عندها الغرب للوصول إلى هذه النتيجة. أى إنحسار «الأصولية» كانت قائمة على فشل أو تعثر نماذج إقامة الدولة الإسلامية التى انطلقت من موجة الإنبعاث الإسلامى أواخر السبعينيات. وكانت السنوات الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت بالفعل إنحساراً فى المد الذى ارتبط بحركة الإنبعاث الإسلامى.

ففى إيران يعتبر البعض الثورة الثانية بقيادة محمد خاتمى بمثابة ثورة على الخومينية. وفى الجزائر فشلت جبهة الإنقاذ فى الوصول إلى السلطة وفى إيجاد قاعدة شعبية لها وانتصرت كفة الدولة على كفة «الثورة الإسلامية».

وفى السودان إنقلبت الدولة على الثورة بما وضع الإسلاميون هناك بخسارة سياسية كبيرة. فضلاً عن الصورة السيئة التى قدمتها طالبان لنموذج إسلامى محتمل إنتهت بالعودة بأفغانستان إلى العصور الوسطى. وفى تلك المحاولات أثبتت الأحداث أن هناك معضلة سياسية تحكم على أنصارها بالفشل تتمثل فى العجز عن التعامل مع مفهوم السلطة السياسية. فقد اتضح لهم أن الوصول إلى السلطة ليس هو الحل كما كانوا يتصورون بل إن الحفاظ على المقاعد فى السلطة غير ممكن أيضاً. ومن ناحية أخرى مثلت مقولاتهم إغتراباً حقيقياً عن واقعها الإجتماعى والسياسى. لأن الواقع بطبيعته متغير أو خاضع للتطور المستمر، ولا ينسجم ذلك بالطبع مع ظاهرة تحكمها أيدلوجية مغلقة تعتمد النظرة الأحادية للأمور.

وقد تأثرت الجماعات الدينية السياسية فى مصر بهذا التعثر فى بناء نموذج إسلامى هنا أو هناك خارج حدودها، وهى التى كانت بدورها تحلم ببناء نموذجها الخاص أيضاً. وكان التأثر متركزاً فى فقدان الدعم النفسى والسياسى على الصعيد الخارجى. والأهم من ذلك فقدان وسائل الدعم المالية والتنظيمية إلا أن تراجع فاعلية دورها السياسى نجم أساساً من ظروفها الداخلية. أى من واقعها المصرى ذاته. ومن داخل بنيانها التنظيمى والفكرى الذى تعرض للإهتزاز بقوة بفعل الإنشقاقات الداخلية والعزلة المجتمعية.

إن قياس نبض هذه الجماعات وأسلوب حياتها والطريقة التى تعاملت بها مع قضايا الواقع ينبنى على مجموعتين من العوامل الأولى تنبع من داخل تكوين هذه الجماعات. والثانية تنبع من البيئة المحيطة بها. وتتضمن المجموعة الأولى. البناء الفكرى. والبناء التنظيمى والموارد. ويشمل البناء الفكرى: الأيديولوجية التى تقوم بتحديد الأهداف وتحقيق التضامن بين الأعضاء والتميز على الآخرين. وإخفاء سمة الغموض على الجماعة. كما يشتمل على مطلب التغيير الإجتماعى والسياسى. وقد يكون هذا التغيير محدوداً أو شاملاً. وفى حالة هذه الجماعات فإن التغيير الذى تتبناه يتسم بالشمولية دون تحديد إتجاهه. هذا بالإضافة إلى الرغبة فى الإنتشار والإستمرارية وغالباً ما أدى حرص الجماعات الدينية السياسية فى مصر على الإستمرارية إلى مراجعة لأساليب النشاط من حين إلى آخر. باتباع المراوغة أو المهادنه أو الدفاع أو الهجوم حسب تقدير الجماعة لقوتها فى فترة زمنية معينة ولمصلحتها المشتركة. وأخيراً يأتى عامل الإستراتيجية لتكتمل منظومة البناء الفكرى. ولم تخرج الجماعات

الإسلامية عن إتباع إحدى إستراتيجيتين هما الإصلاح أو الثورة.

وأما الجانب التنظيمي فإنه يشمل الهيكل التنظيمي الذي يتوقف شكله على طبيعة فكر الجماعة واستراتيجيتها. فكلما كانت أكثر رغبة في الإهتمام بجانب الدعوة الفكرية وتحقيق التغيير على مدى زمني أطول كان بناؤها التنظيمي متسماً بالمركزية الشديدة. وكلما كانت الجماعة أكثر ميلاً إلى الإسراع بالتغيير إتسم بناؤها التنظيمي باللامركزية. وتلعب القيادات دوراً مهماً في هذا الشأن. ففي الجماعات الأكثر نشاطاً والراغبة في التغيير السريع والجذري يكون الدور البارز هو للقيادات العملية وليست للقيادات الفكرية.

* * *

وفيما يتعلق بالموارد فهي تشمل الإمكانات المادية المتاحة للجماعة، كالمال والمعلومات والسلاح ووسائل النشر والإعلام، وتتعاظم الموارد مع تعاظم التنظيم نفسه، فكلما مالت الجماعة إلى بناء تنظيمي قوي، أمكنها ذلك من جمع الكثير من الموارد والعكس صحيح، وكلما اهتمت الجماعة بتحقيق إنجاز سريع لأن أعضاءها لديهم طموحات عالية ويثمنون غالياً المطالب التي يسعون إلى تحقيقها، ضحت بالموارد التي لديها، وكلما استشعرت الجماعة خطر الفشل وكان أعضاؤها أقل طموحاً وأكثر ميلاً إلى التشاؤم واليأس، حرصت على عدم تبديد ما لديها من موارد.

وفيما يتعلق بالبيئة المحيطة فإنها تشمل العلاقة مع السلطة الحاكمة، وتتضمن هذه العلاقة ثلاثة متغيرات هي: التعاون والتنافس والتهديد، ويتوقف أي منها على اعتبارين، الأول هو حجم الفرص التي تتيحها السلطة للجماعات القائمة، والثاني هو مدى تهديد الجماعات للسلطة الحاكمة أو تحدي الجماعة لها ورفض الانصياع لقوانينها ومباشرة ألوان مختلفة من النفوذ تشكل تهديداً للسلطة.

ومنذ أواسط السبعينيات وحتى اغتيال السادات في ١٩٨١ كان نبض الجماعات الدينية السياسية مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية يشير إلى تمتعها بمكانة وقوة تأثير في الحياة السياسية للبلاد، أي أنهما يحققان انتشاراً وتغلغلاً مجتمعياً واضحين، ويتمتعان بقوة تنظيمية مدعومة بالموارد، سواء من الداخل أو الخارج، وتراوحت العلاقة مع السلطة بين التعاون والتنافس، وراحت كل من الجماعتين تعملان وفق الاستراتيجية المؤمنة بها، وتتعامل

مع الموارد وفق الأهداف التى تريدها، ولم تستشعر السلطة خطراً من أى منهما لأن الفرص التى أتيحت لهما لم تكن تؤدى تماماً إلى أن يتحولا إلى عنصر مضاد لها. وهكذا اهتمت الإخوان بالدعوة السلمية التدريجية الإصلاحية وفق رؤية شاملة للإسلام، ولأنها لم تكن تريد تعجل النتائج فقد ركزت على إعادة بناء هيكلها التنظيمى ليصبح أكثر قوة ومركزية، كما لم تسرف فى تبديد ما أتيح لها من موارد، بينما راحت الجماعة الإسلامية تتعجل التغيير بالحض على الثورة (وليس بالعنف المادى) وتبديد ما لديها من موارد دون اهتمام كبير بالحفاظ على كيانها التنظيمى.

إلا أن فترة العسل التى مرت بها الجماعتان لم تطل كثيراً، حيث كان قد ظهر تيار الجهاد (بنهاية ١٩٧٩) وتغلغل فى الجماعة الإسلامية وشكل لنفسه أيضاً تنظيمه الخاص، وتحولت العلاقة بين السادات والإخوان إلى العداء بسبب نقد الإخوان المرير لاتفاقية الصلح مع إسرائيل، ولنفس السبب كانت كل من الجماعتين الأخريين (الجماعة الإسلامية والجهاد) قد اتخذت موقفاً معادياً من النظام والرئيس السادات. وبعد عام ١٩٨١، وعقب اغتيال السادات، انتقلت العلاقة بين هذه الجماعات والسلطة من التعاون ثم الاحتواء إلى الصدام والتهديد من جانب السلطة، وبعد أن كانت جزءاً من الحياة السياسية فى البلاد تم إقصاؤها تماماً. ومنذ ذلك الوقت أصبح العنف هو القضية الرئيسية فى الخلاف بين السلطة وهذه الجماعات، بما فيها الإخوان المسلمون التى أعلنت أكثر من مرة رفضها للعنف واستنكارها لكل أعماله التى قامت بها الجماعات الأخرى.

كما بدأت هذه الجماعات تطرح نفسها بديلاً بقوة للنظام القائم بالعنف مثل الجماعات الجهادية، وبالطريق السلمى (عبر البرلمان والانتخابات والنقابات) مثل الإخوان المسلمين، وانقلبت العلاقة إلى عداء مطلق وإقصاء سياسى كامل حتى فى حالات فوز الإخوان ببعض المقاعد فى الانتخابات البرلمانية. وربطت السلطة بين تصاعد معارضة هذه الجماعات لها، كل بطريقته العنيفة أو السلمية، وحصولها على دعم من الخارج، سواء من داخل المنطقة العربية أو من الغرب نفسه الذى كان يؤوى عناصر مهمة لهذه الجماعات فى بلاده ولا يستمع لتحذيرات السلطة فى مصر من خطر صعود تيار التشدد الإسلامى أو خطر «الإسلام السياسى» الحركى إن جاز التعبير، ووصلت الأمور فى بعض الأوقات إلى حد التآمر بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين فى مصر فى اتجاه طرحهم كبديل للنظام السياسى

استناداً إلى اعتقاد واشنطن بأن لهم شعبية واسعة فى البلاد!

وعاشت هذه الجماعات وضعاً مأزوماً للغاية على الصعيد الداخلى طوال فترتى الثمانينيات والتسعينيات على الرغم مما كانت تحققه من نجاحات من وقت إلى آخر فيما يتعلق بمحاولة تطبيق استراتيجية كل منهما وبطريقته الخاصة، والذى ظهر فى تجدد عمليات العنف من جانب الجماعات الجهادية فى النصف الثانى من الثمانينيات، وانتشار النفوذ السياسى لجماعة الإخوان داخل الكثير من مؤسسات المجتمع المدنى بما فيها الاختراق أو التحالف مع بعض الأحزاب. وبلغت الأزمة ذروتها فى أوائل التسعينيات التى شهدت أوسع مظاهر الاعتقالات والبطش والمحاكمات العسكرية لأعضاء هذه الجماعات.

كان نشاط العنف من جانب الجماعات الجهادية قد تجمد تقريباً بين عامى ١٩٨٢ و١٩٨٥ بسبب تلقيها لضربات شديدة من أجهزة الأمن، ولأن تلك الفترة شهدت قدراً من الإصلاح السياسى وتقارب نظام الحكم من المعارضة ومن الإخوان أيضاً. كما شهدت الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٤ توجهاً من السلطة بفتح الحوار مع المتطرفين من الإسلاميين أدى أيضاً إلى تهدئة هذا النشاط. ولكن منذ عام ١٩٨٦ عاد مؤشر العنف للصعود بشدة ليبلغ ذروته فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ لأن جماعات العنف أعادت تنظيم صفوفها فى الخارج وأقامت تنظيمات جديدة لها فى الداخل، خاصة بعد أن ثبت أن أسلوب الحوار لم يأت بنتيجة كبيرة تعكس تغييراً فى فكر هذه الجماعات، ولأن أجهزة الأمن التى تشككت فى مدى صدق نيات قيادات العنف، اتخذت إجراء احتياطياً تضمن اعتقال المئات ثم الآلاف بشكل عشوائى خاصة أن الجماعات الإسلامية كانت قد بدأت تستعيد نشاطها مرة أخرى فى الصعيد. ووسط تجدد الشكوك المتبادلة بين الجانبين، السلطة الأمنية والجماعات المتشددة، وقعت أعمال عنف متبادلة بسبب الاعتقالات العشوائية التى اتخذت أيضاً شكلاً مهيناً للمتهمين.

وهكذا شهد عام ١٩٨٧ ثلاث محاولات للاغتيالات استهدفت بعض الشخصيات السياسية مثل وزيرى الداخلية الأسبقين حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل، والشخصيات العامة مثل مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور. وفى عام ١٩٨٩ وقعت محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق زكى بدر، إلا أن هذه الأجهزة قامت بقتل الدكتور علاء محيى الدين مسئول الإعلام فى الجماعة الإسلامية (١٩٩٠/٩/٢)، وهو الحادث الذى كان نقطة تحول فى صعود مؤشر العنف بشدة فيما بعد، حيث تتابعت أحداث الاغتيالات

وأعمال العنيف المتفرقة من جانب الجماعات الإسلامية الجهادية الواحدة تلو الأخرى. وبدأت الموجة الجديدة باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب فى أكتوبر ١٩٩٠، وأعقب ذلك اغتيال الكاتب فرج فودة فى عام ١٩٩٢، وشهد عام ١٩٩٣ ثلاث محاولات للاغتيال استهدفت وزير الإعلام صفوت الشريف فى ٢٠ إبريل ١٩٩٣، ووزير الداخلية آنذاك حسن الألفى فى ١٨ أغسطس ١٩٩٣، ثم رئيس الوزراء الأسبق د. عاطف صدقى فى ١٩ نوفمبر من العام نفسه.

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٩٤ تعرض الأديب نجيب محفوظ لمحاولة اغتيال. وفى خلال تلك الفترة لم تتوقف حوادث الاعتداء والقتل الموجهة ضد رجال الأمن. كما اتسع نطاق العنف ليشمل المواطنين والسائحين والاعتداء على مؤسسات الدولة والأقباط وممتلكاتهم، وجاء ذلك ضمن استراتيجية جديدة للجماعات الإسلامية الجهادية منذ عام ١٩٩٢ قامت على ما أسمته بتثوير المدن بأسلوب حرب العصابات وضرب الإقتصاد الوطنى.

ومرة أخرى حاولت السلطة إجراء حوار مع جماعات العنف فى عام ١٩٩٣ أيضاً، لكنه لم يؤد إلى نتيجة، خاصة أن أيمن الظواهرى زعيم الجهاد فى الخارج أعلن أن هذا الحوار مرفوض حيث لا ثقة فى السلطة، ودافع الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى الجماعة المسجون فى أمريكا عن هذه الأعمال وحيا أصحابها. كما اتضح أن قيادات الداخل ليس لها تأثير قوى على الأعضاء النشيطين. ثم بدأت أجهزة الأمن أسلوباً آخر يقضى بالمبادأة انتهى بحصار نشاط العنف وإجباره على التراجع بنهاية ١٩٩٤ وطوال النصف الأول من عام١٩٩٥، فانحسر نشاط الجماعات العنيف فى بعض مدن الصعيد مثل المنيا. واستمرت حالة التراجع النسبى فى نشاط العنف بضع سنوات قليلة حتى وقعت حادثة مذبحة الأقصر عام ١٩٩٧ التى قامت بها الجماعة الإسلامية الجهادية وراح ضحيتها عدد كبير من السياح الأجانب وهزت سمعة الأمن والسياحة فى البلاد، لكن منذ ذلك التاريخ تلاشت أحداث العنف بعد أن استنهضت أجهزة الأمن كل قواها لمطاردة النشيطين من هذه الجماعات والتعامل بعقلانية فى سياسة الاعتقالات وتخفيف العشوائى منها، وساعدها فى ذلك ازدياد قوة الدور الخارجى فى محاصرة قيادات الجماعات الجهادية فى الخارج ووقف التمويل ضمن سياسة تجفيف منابع العنف.

ولم يستطع الإخوان الإفلات من الاتهام المستمر من جانب السلطة وبعض المثقفين بأنهم

ضالعون فى العنف. فعلى الرغم من أن الجماعة لم يثبت عليها تورطها المباشر فى أى من عمليات العنف، وعلى الرغم من استنكارها المتواصل لكل هذه العمليات، فإن هذا كله لم يزل الشكوك الدائرة حول أن الجماعة مشاركة ضمنياً فى إشاعة مناخ العنف. وفى هذا الموضوع هناك ثلاث رؤى إحداها تتهم الجماعة مباشرة بأن العنف أصيل فى فكرها حتى لو لم تمارسه منذ حادث ١٩٥٤، ويستندون فى هذا إلى فكرة التنظيم الخاص الذى كان الجناح العسكرى للجماعة قبل الثورة الذى قام ببعض الاغتيالات وأعمال العنف. والثانية ترفض ربط العنف بالجماعة استناداً إلى أن هذا التنظيم كان جزءاً من الماضى ولم يعد له وجود أو تأثير من ناحية، وإلى بيانات وتراث الجماعة الذى يمتلئ بالرفض الصريح لمنهج العنف. والثالثة ترى أنه إذا كانت الجماعة ليست ضالعة فى أنشطة العنف فإنها فى أدبياتها تقدم عذراً للذين يقومون به وكأنها راضية عنه أو أنها تريد للجماعات الأخرى أن تقوم به نيابة عنها.

والشكوك التى تعزز هذه الرؤية الثالثة قائمة على أكثر من موقف، فعلى الرغم من إدانات الجماعة المتكررة لكل ما قامت به جماعات العنف، فإن أياً من بياناتها لم يكشف صراحة عن موقف مناوئ من الجماعة ضد هذه الجماعات، ويعبر عن تصدى مباشر لنشاطاتها أياً تكن طبيعتها، وقد حرصت الجماعة دائماً على ألا تقع فى صدام مباشر مع هذه الجماعات تحت دعوى الحفاظ على قوة العمل الإسلامى ككل، ولإحساسها بأنها لن تضمن مكاسب سياسية من السلطة إذا اختارت التحرك المضاد لنشاط الجماعات الأخرى العنيفة. والحقيقة أن مناخ عدم الثقة المتبادل بين الإخوان والسلطة هو الذى جعل مسألة الاتهام بالعنف قائمة ولو على سبيل الفروض النظرية.

من الواضح أن انحسار العنف بنهاية القرن العشرين لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة تطورين مهمين، والأول هو اتباع استراتيجية جديدة لوزارة الداخلية تقوم على أسلوب المبادرة والوجود الأمنى المكثف والمستمر، وضرب جميع بؤر التطرف، ومحاصرة الفلول الهاربة مع استخدام التصفية المباشرة دون أى تردد فى حالات كثيرة، خاصة عند تعرض رجال الأمن لنيران المتطرفين. أما التطور الثانى فقد كان تبلور العزلة المجتمعية للمتطرفين خاصة بعد أحداث التفجيرات وتعرض المواطنين الأبرياء للقتل فى عمليات العنف. وفى هذا الجانب بالذات كانت الجماعات الجهادية تخسر اجتماعياً يوماً بعد الآخر، على العكس من الهدف الذى يقتضيه كونها حركات اجتماعية وسياسية يهمها فى المقام الأول الانتشار والاستمرارية

وكسب الشعبية والأنصار من المجتمع. وأصبح طبيعياً أن يصف المواطن العادى جماعات العنف بالإرهابيين بعد أن روعوا الآمنين وهددوا استقرار المجتمع.

ولم تكن العزلة المجتمعية التى أحاطت بجماعات العنف، ولا النجاح الأمنى فى التصدى لهم، هما العاملين الوحيدين وراء تراجع وضع الجماعات الدينية السياسية بنهاية القرن العشرين، بل كانت هناك عوامل أخرى بعضها يتعلق بالانشقاقات التى وقعت فى صفوف هذه الجماعات وأدت إلى تفتتها أو افتقادها للقوة السياسية، والبعض الآخر يتعلق بنضوب مصادر التمويل والحصار على المستوى الخارجى.

فجماعة الإخوان التى تعد أطول الجماعات الإسلامية عمراً، تعرضت لانشقاقات كثيرة، حتى إن بعض المفكرين الإسلاميين بات يتحدث عن «جماعات الإخوان المسلمين» وليس عن جماعة الإخوان المسلمين، فى إشارة فى الحقيقة ليس للتدليل على الانقسامات، بل على التطور الذى لحق بالجماعة عبر الزمن. ولسنا فى موضع السرد التاريخى المفصّل لمظاهر تلك الانشقاقات، وإنما الهدف هو التدليل بها على ما اعترى الجماعة من تطور فى اتجاه المزيد من الاعتدال أو المراجعة لأفكارها الشمولية وشكل تكيفها مع الواقع المتغير.

لقد كان هرير ديكمجيان قد توصل إلى إيجاد علاقة بين طول عمر الجماعة الدينية وميلها إلى المراجعة والاعتدال، وذلك بشكل عام دون تحديد للإخوان أو غيرها. وملخص النتيجة التى توصل إليها هو أنه كلما كبر حجم الجماعة وزاد عمرها قلت حدة تمسكها بالطابع النضالى (أو الثورى)، وتغيرت قياداتها من الشخصيات القيادية الآسرة إلى الشخصيات الإدارية، يساعدها فى ذلك مناخ سياسى يسمح بمساحة أرحب من الديمقراطية ولا يفرض على الجماعة قيوداً أو يوجه لها القمع. وكلما صغر حجم الجماعة وقل عمرها كانت أكثر تمسكاً بالطابع الثورى وتسيطر عليها الشخصيات الآسرة المتشددة، وينمى هذا الطابع العنيف لديها ويعزز منها وجود مناخ سياسى مناهض لهذه الجماعة ولا يسمح بمساحة أرحب من الديمقراطية.

ولا تخفى جماعة الإخوان أنها تعرضت لانشقاقات داخلية قبل الثورة، ولا حتى بالنسبة لاختيار المرشد العام كل مرة خلفاً لمن سبقه، وتؤكد أدبياتها دائماً أنها تخرج دائماً من هذه الانشقاقات متماسكة. والحق أنها بالفعل متماسكة على الرغم من كل ما تعرضت له طوال تاريخها الطويل الذى يزيد على ٧٥ عاماً. لكن الذى لا تستطيع الجماعة إنكاره أن هناك

اتجاهاً قوياً متنامياً داخلها من أواسط التسعينيات للتعبير عن رؤية جديدة للجماعة تمثل تحولات فى توجهاتها التقليدية المعروفة منذ نشأتها عام ١٩٢٨. ومن حيث وضعية القيادات فإن أياً من الشخصيات التى تولت منصب المرشد منذ اغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة فى عام ١٩٤٩، الذى كان يحظى بشخصية آسرة، لم تصل إلى هذه المرتبة، بل إنه بمرور الزمن فعلاً اقتربت شخصية المرشد من القيادة الإدارية وليس القيادة الآسرة. حدث هذا بدءاً من حسن الهضيبى المرشد العام الثانى حتى مأمون الهضيبى المرشد العام السادس، مروراً بالتلمسانى ثم حامد أبو النصر ثم مصطفى مشهور، وقد سمح هذا التحول التدريجى بتقليل قبضة السلطة المركزية داخل الجماعة وفتح المجال أمام التيارات الشابة لطرح رؤى مختلفة والتعبير عن نفسها بشكل أقرب إلى الاستقلالية عن خط الجماعة. وتعد قصة حزب الوسط عام ١٩٩٦ إحدى المظاهر المهمة للصراع الذى نشب بين ما يسمى الحرس القديم والحرس الجديد. وكان المهندس أبو العلا ماضى قد تقدم بطلب فى ٩ يناير ١٩٩٦ إلى لجنة الأحزاب بمجلس الشورى لإنشاء حزب يحمل اسم «حزب الوسط»، وانتهت التجربة بالفشل، بل وبتعريض أصحابها للاعتقال والمحاكمة القانونية، إلا أن المهم فى هذا موقف الحرس القديم الذى أعرب عن استيائه من هذا التوجه لأنه كسر قاعدة الالتزام والهيراركية العتيدة داخل الجماعة، فبعد أن رحبت قيادات الحرس القديم بالفكرة ـ التى بدت مفاجئة لهم ـ استناداً إلى الرغبة المعلنة من الجماعة منذ فترة طويلة بتشكيل حزب سياسى يعبر عنها، عادت سريعاً على ضوء التعثر الذى أصيبت به دعوة تأسيس حزب الوسط بنفض أيديهم منها والاعتراض على سلوك العناصر التى أقدمت عليها.

ففى ٢٩ مايو ١٩٩٦ قال مأمون الهضيبى نائب المرشد آنذاك: «الإخوان لم يطلبوا إنشاء حزب وهؤلاء تصرفوا من أنفسهم، وربما رأوا العدول عن موقفهم بعدما اقتنعوا بأن الخطوة كانت خاطئة، وعموماً كل امرئ مسئول عن نفسه وعليه أن يحدد: ينتمى إلى ماذا، ويشارك فى ماذا؟».

وكانت كلماته تعبيراً عن إحساس الجماعة بأن «شباب حزب الوسط» خرجوا عن الانتماء إليها. إلا أن مشهور المرشد العام الخامس كان أكثر صراحة فى التعبير عن الاستياء من التصرف المستقل الذى فعله هؤلاء الشباب، وقال فى ٢٤ يونيو١٩٩٦: «الموضوع باختصار يتلخص فى أن بعض شباب الإخوان كانوا قد فهموا خطأ موافقة الجماعة على تأسيس حزب وتصرفوا من تلقاء أنفسهم دون استشارة الجماعة، وأعدوا برنامجاً وجمعوا توكيلات من خلف القيادة وقدموا الأوراق إلى لجنة شئون الأحزاب، وكان ذلك بمثابة مفاجأة

للإخوان، فكان القرار ان لا شأن لنا بهذا الحزب».

ولخص القائمون على فكرة حزب الوسط مضمونها فى أوراق مشروع الحزب انطلاقاً من فكرة الوسطية فى الحضارة الإسلامية التى تضم قوى المجتمع المؤمنة بمن فيهم المسيحيون كجزء من تراث هذه الحضارة، وتحاول التوفيق بين التراث الإسلامى والعصر. وحددت الأوراق القواعد التى قامت عليها الفكرة فى ٥ تجليات على حد تعبيرها، الأول هو الإيمان بالانتماء لحضارة متميزة والاعتقاد الكامل بأنها نموذج مستمر، يمر كغيره من النماذج بلحظات الصعود والهبوط، وهو نموذج الوسط، بمعنى أنه الأقرب إلى الاعتدال والتركيب والتعقيد إذا ما قورن بالنموذج الغربى الأوروبى أو بالنموذج الشرقى الآسيوى. والثانى هو وسطية الأساليب واعتدالها، أى التمسك بالأساليب المشروعة والرغبة الحقيقية فى تحقيق النهضة من خلال الوسائل السلمية (رفض العنف). والثالث هو القناعة الحقيقية بأهمية اعتدال المواقف، فلا تفريط ولا إفراط (رفض التشدد). والرابع هو الحفاظ على الثابت من الحضارة الإسلامية (رفض التغريب)، وتقبل المتغير، وهو موضوع التطوير والتحسين استفادة من منجزات الحضارة الغربية. والخامس هو تأكيد دور جيل الوسط نفسه باعتباره يحمل خبرات الماضى وأقدر على التعبير عن المستقبل بالنسبة لحاجات الأمة الإسلامية.

وأما الجماعات الجهادية فبدورها تعرضت للانشقاقات، إلا أن نتيجة هذه الانشقاقات أو تأثيرها لم يتبلور فى الحقيقة إلى شكل يؤكد التحول الفكرى والسياسى الجذرى إلا مع أواسط التسعينيات. ويرجع تأخر هذه النتائج إلى عدة عوامل، لعل أولها قصر عمر هذه الجماعات مقارنة بجماعة الإخوان المسلمين. فقد ظهرت الانشقاقات مبكراً فيها، لكنها آنذاك لم تؤد إلى تحول فى اتجاه الاعتدال، بل على العكس أدت إلى مزيد من التشدد بسبب حداثة وقصر عمر هذه الجماعة آنذاك، وكون الهدف الرئيسى لها هو سرعة إحداث التغيير، ومن ثم فإنها بذلك ظلت متشددة مستعدة للتضحية بالموارد ومنغلقة على نفسها فيما يتعلق بمراجعة أفكارها، فضلاً عن أنها اعتمدت المنهج «التضحوى» الذى يحمل دلالات إيمانية سامية من ناحية، ويمثل خسائر بشرية مباشرة لأصحابه يتعين أن يقابلها نوع من النضال الثورى. وثانيها أن هذه الجماعات لم تلق بالطبع مناخاً مواتياً من جانب السلطة فيما يتعلق بتوسيع فرص الحياة السياسية مثلما حدث مع الإخوان الذين أتيح لهم دخول البرلمان أكثر من مرة وبتمثيل مؤثر فعلاً، وثالثها الأسلوب التنظيمى لبناء مثل هذا النوع من الجماعات، وهو الأسلوب العنقودى الذى يؤدى إلى استمرار ظهور جماعات صغيرة متطرفة، أو ما أسماه قادة هذه الجماعات أنفسهم «اعتماد سياسة تفريخ الجماعات العنقودية»، بمعنى التوسع فى

قاعدة الحركيين الذين تدفعهم عقيدة الاستشهاد فى سبيل الله.

كانت جماعة الجهاد قد تعرضت لانشقاق مبكر فى عام ١٩٨١، فعقب اغتيال السادات أعلن عبود الزمر تنصيب نفسه أميراً لتنظيم الجهاد، فرفض الشيخ عمر عبد الرحمن ذلك وأرسل إليه فتواه الشهيرة بأنه لا إمارة لأسير، فرد عليه الزمر بفتوى مضادة هى لا إمارة لضرير. وعلى الرغم من اتفاق الترضية الذى تم بين الاثنين بأن تترك إمارة الفتوى لعمر عبد الرحمن وإمارة الجناح العسكرى للزمر، فإنه تفجرت انشقاقات متتالية فى صفوف الجماعة الجهادية حيث خرج صغار الأمراء عن هذا الاتفاق وظهرت تنظيمات جهادية أخرى صغيرة متفرعة عن الجماعة الأم مثل: الناجون من النار، والشوقيين، والحركيين، وجماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ومنذ النصف الثانى من الثمانينيات أصبح التقسيم الشائع لجماعات الجهاد هو التمييز بين نوعين، الأول هو الجماعة الإسلامية الجهادية (جماعة الصعيد)، وبدورها انقسمت إلى شقين أحدهما يؤمن بمبدأ العذر بالجهل ومن ثم يتسامح مع كل من لم تبلغه دعوة الجهاد إلى أن تبلغه، والثانى يرفض هذا المبدأ، وكلا الشقين جمع ما بين العمل السياسى العلنى والعمل السرى العنيف. أما النوع الثانى فهو جماعة الجهاد الأم، وبدورها انقسمت إلى شقين أحدهما مثلته جماعة عبود الزمر التى آمنت بالإعداد للعنف والثورة الشعبية على مدى زمنى أوسع، والثانى جماعة القمرى وهى جماعة ضمت المتشددين عموماً وآمنت بالعنف المباشر والجزئى على أن يتم بشكل دائم.

ومع بداية عام ١٩٩٣ حدث تحول مهم فى وضعية جماعات العنف، حيث لم تقتصر الانشقاقات داخلها على خلافات بين قياداتها وبعض الأعضاء غالباً ما كانت تنتهى بالتصفية الدموية للعضو المنشق، بل أصبحت ظاهرة عامة وجدت تعبيرها فى العام التالى فيما أطلق عليه «ظاهرة التائبين» التى وجدت اهتماماً سياسياً وإعلامياً ملحوظاً فى عام ١٩٩٤. ومنذ أواسط التسعينيات بدأ منحنى الخلاف الجذرى والقطيعة بين قيادات الداخل والخارج فى جماعات الجهاد يفعل أثره بسبب الانقطاع التنظيمى من الناحية العملية الذى أتاح فرصة لقيادات الخارج بالحركة المستقلة بعيداً عن إرادة القادة التقليديين فى الداخل، وازدياد حدة المواجهات الأمنية والاعتقالات للعناصر الصغيرة ومطاردة قيادات الخارج أيضاً. فضلاً عن فشل مشروع الجماعات الجهادية لإحداث التغيير فى الداخل، وتركز جوهر الخلاف حول جدوى العنف ذاته الذى رفضته قيادات الداخل واستمرت عليه قيادات الخارج.

لقد أسهمت الانشقاقات وعوامل العزلة المجتمعية والحصار الأمنى فى الداخل فى دفع الجماعات الدينية الإسلامية إلى خندق المراجعة وإفساح الطريق لمنهج ورؤى معتدلة فى نظرتهم لدور الإسلام السياسى، لكن كان للعامل الخارجى دوره المؤثر أيضاً فى هذا الاتجاه، فمثلما كان هو من الأسباب الرئيسية لصعود هذه الجماعات من حيث توفير الشحن النفسى والسياسى ومصادر الدعم المادية المختلفة، كان هو أيضاً من أسباب تراجع وضعية هذه الجماعات منذ أواخر التسعينيات، أى أنه بينما وجدت الجماعات نفسها فى أزمة داخلية، وجدت نفسها أيضاً تحت حصار الخارج.

وكان لافتاً للمراقبين أن هذه الجماعات ما كان لها أن تباشر نشاطها بالقوة والتأثير اللذين حدثا فى الثمانينيات والتسعينيات لولا حصولها على أوجه دعم من الخارج بالإضافة إلى ما كانت تحصل عليه من تبرعات من عناصر مختلفة متعاطفة معها فى الداخل. كما اعتمدت هذه الجماعات على أسلوب توظيف عناصرها فى دول الخليج الغنية، ومن هناك يبعثون بالأموال إلى قادة التنظيمات. وتورطت بعض منظمات الإغاثة وأيضاً برامج التنمية العربية فى أوجه دعم مباشرة للعناصر التى كانت تذهب إلى أفغانستان لقتال السوفيت. وقد حفلت قضايا المحاكمات للجماعات الدينية الإسلامية بإشارات واضحة إلى تلقى عناصرها لأموال من الخارج.

وأدلى العديد ممن تم القبض عليهم فى العمليات الإرهابية التى وقعت منذ بداية عام ١٩٩٢ باعترافات مفصلة أكدت تلقيهم العون والمؤازرة من الخارج وتحديداً من أفغانستان وإيران والسودان، ومن بعض العناصر فى بعض الدولة العربية الأخرى التى آوتهم تارة، ويسرت لهم طرق التجنيد العسكرى بالخارج تارة أخرى، ومدتهم بالمال والسلاح تارة ثالثة. وليس هناك أدل من التمويل الذى قام به بن لادن للجماعات الجهادية منذ وجوده فى «بيشاور» قبل اندلاع حرب الخليج الثانية، وعقب عودته لأفغانستان عام ١٩٩٤، وخلال وجوده بالسودان أيضاً قبل ذلك التاريخ.

وقد تكفل الجهد الدولى المكثف الذى حدث بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بتجفيف منابع هذه الجماعات من حيث الدعم المالى إلى حد كبير، وذلك من خلال تجميد أرصدة بعض الجهات التى اتهمت بمؤازرة هذه الجماعات، أو البنوك المشتبه فى تورطها بذلك، أو مراقبة تبرعات المراكز الإسلامية الخيرية والحد من نشاطها.

ولم يكن تجفيف موارد التمويل هو العامل الوحيد، بل حدث أيضاً تفتيت للعمل العالمى

المشترك لهذه الجماعات حتى أصبحت لا تحظى بوحدة فى العمل الخارجى. ففى نهاية ١٩٩٢ تبين مثلاً أن هناك لجنة ارتباط عليا تشرف على الجماعات الإسلامية المتطرفة فى العالم العربى مهمتها دعم نشاطات أعضاء هذه الجماعات فى دول مثل مصر والجزائر وتونس، وضمت هذه اللجنة ممثلين عن الدكتور حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الإسلامية فى السودان آنذاك، وراشد الغنوشى زعيم حركة النهضة المحظورة فى تونس، وعباسى مدنى زعيم جبهة الإنقاذ فى الجزائر، وحركة حماس الفلسطينية وجماعة الجهاد المصرية مع تنسيق من اللجنة مع بعض المسئولين فى إيران. وتبين أن اللجنة أقامت تنظيماً دولياً يوازى نشاط التنظيم العالمى للإخوان المسلمين له جناحان، أحدهما دعوى علنى والآخر سرى يتميز بالعنف ويسعى للإطاحة بنظم الحكم. ولعب حسن الترابى دوراً بارزاً فى هذا التنظيم العالمى ضمن خطته لتشكيل ما سماه بالأممية الإسلامية.

وعلى الرغم من مشاركة الإخوان فى مؤتمرات الأممية الإسلامية فإنهم وقعوا فى صدام معه قبل إعلان هذه الأممية بعدة سنوات، وذلك لأن الترابى الذى كان ينتمى للجماعة قد أعلن تمرده على وصايتها على إخوان السودان، ووصل حد الخلاف إلى أن التنظيم الدولى للإخوان عمل على فصل للترابى من التنظيم. وشعر الإخوان فى مصر أن الترابى بتشكيله الأممية الإسلامية يسعى إلى إزاحة التنظيم الدولى للجماعة من الساحة العالمية ويحل محمله، وتزامن مع هذا الصدام الذى أثر على حركة الجماعة فى الخارج، اتهام السلطات لها بأنها على علاقة بجماعات التطرف فى الخارج، وفى ضوء مثل هذه الاتهامات التى تصاعدت ضد الإخوان خاصة بعد محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس مبارك فى أديس أبابا عام ١٩٩٦ ضمن إطار وجود صلات للإخوان فى الخارج، تعمدت الجماعة أكثر من مرة أن تنفى وجود التنظيم الدولى لها تماماً، لكن الوقائع كانت تشير إلى ذلك فعلاً من خلال المؤتمرات التى كان يعقدها التنظيم، بل إن الجماعة نفسها اعترفت بوجوده عندما تحدثت أدبياتها عند اختيار مأمون الهضيبى مرشداً عاماً سادساً خلفاً لمصطفى مشهور فى نوفمبر ٢٠٠٢ عن إقرار التنظيم بهذا الاختيار بالإضافة إلى مكتب الإرشاد فى مصر.

ومرة أخرى كشفت الواقعة عن وجود خلافات بين الجماعة والتنظيم العالمى الذى يتولى مرشدها قيادته أيضاً، حيث كان هناك بعض القيادات فى الخارج يريدون اختيار مرشد عام للجماعة من خارج مصر، لكن سرعة قيادة الجماعة فى مصر فى إعلان الهضيبى مرشداً جديداً قطعت الطريق على اختيار بديل له من الخارج، حيث اعتبرت الجماعة أن من حق الإخوان فى مصر الذين أسسوا الجماعة وقادوها طوال تاريخها ألا يخرج منصب المرشد

من مصر مطلقاً. وتردد آنذاك أن الجماعة اختارت شخصية سورية كنائب للمرشد فى التنظيم العالمى فى محاولة لاحتواء مثل هذه الخلافات. وكان خلاف آخر قد تفجر قبل وفاة مصطفى مشهور دلل على ضعف سلطة الجماعة على عناصرها فى الخارج عندما تحدث يوسف ندا الملياردير الإخوانى الذى اتهمته أمريكا بدعم الإرهاب لقناة الجزيرة القطرية بوصفه مفوض العلاقات السياسية الدولية للجماعة، ورد الهضيبى الذى كان نائباً لمشهور آنذاك بنفى أن يكون هناك منصب كهذا أصلاً داخل الهيكل القيادى العالمى، إلا أن مشهور أكد صحة أقوال ندا فتراجع الهضيبى عن موقفه!

لكن الجيل الوسط داخل الجماعة ممثلاً فى الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح اتخذ موقفاً مستقلاً تماماً، عندما أعلن أن ندا لم يكلف بأية مهمات سياسية من قبل الجماعة، وأنه لا يوجد منصب بهذا الشكل داخل الهيكل القيادى. كما أعلن اختلافه الشديد مع ما قاله ندا بخصوص استخدامه لأسماء عدد من قيادات الإخوان فى الترويج لبنك التقوى دون أن يكونوا مساهمين حقيقيين فى البنك، ورفض أبو الفتوح أن يستخدم أحد اسم الجماعة فى الهجوم على الحكومة المصرية، كما دلل هجومه على ندا على رغبة هذا الجيل فى إبعاد أى شبهة بصلة الجماعه مع أى نشاط إرهابى.

ولم تكد جماعة الإخوان تتخلص من تداعيات ارتباطها بالأممية الإسلامية فى عهد الترابى أواسط التسعينيات، أو من خلافاتها مع التنظيم الدولى عند اختيار المرشد الجديد عام ٢٠٠٢، حتى وقعت فى صدام مع المملكة العربية السعودية صاحبة الدعم الرئيسى لها عبر عقود طويلة، نتيجة مراجعة المملكة لمواقفها من مثل هذه الجماعات ضمن التخلص من الاتهامات الغربية لها بدعم الإرهاب التى تصاعدت بعد أحداث ١١ سبتمبر. فلأول مرة شن وزير الداخلية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز هجوماً حاداً على الإخوان المسلمين فى حديث أدلى به لصحيفة «السياسة» الكويتية وأعادت نشرة صحيفة «الشرق الأوسط»، وفيه قال بالحرف الواحد: «أقولها من دون تردد أن مشكلاتنا وإفرازاتنا كلها وسمها ما شئت جاءت من الإخوان المسلمين».

وأشار وزير الداخلية السعودية إلى أن المملكة حفظت لعناصر الإخوان حياتهم وقدمت لهم الوظائف وفرص العمل فى الوقت الذى كانت تقام لهم المشانق فى عدة دول عربية، لكنهم لم ينسوا ارتباطاتهم السابقة وأخذوا يجندون الناس وينشئون التيارات وأصبحوا ضد المملكة، وقال: «كان عليهم ألا يؤذوا المملكة، إذا كانوا يريدون أن يقولوا شيئاً عندهم، يقولوه

فى الخارج وليس فى البلد الذى أكرمهم».

وعند اختيار مرشد عام للإخوان علق الهضيبى على هذا الاتهام بأنه غير صحيح، وأكد أن الجماعة لم تعمل فى أى يوم على إيذاء السعودية، ولم يصدر منهم إلا الحب والإخلاص للمملكة، ولم يحاولوا تشكيل جماعات إخوانية فيها حيث كان هذا خطا أحمر مهما التزموا به فى المملكة.

ونقلت صحيفة «القدس العربى» التى تصدر فى لندن فى ٢٠٠٢/١٢/٢٠ عن «آفاق عربية» الجريدة المعبرة عن الإخوان المسلمين رد لاشين أبو شنب على تصريحات وزير الداخلية السعودية وفيه قال: «أما الإخوان المسلمون مصريين وغير مصريين فقد قاموا بدور مهم جداً فى تنمية المملكة خاصة فى مجال التربية والتعليم والثقافة الإسلامية، حيث أدوا دوراً كبيراً فى إنشاء المعاهد والكليات والتدريس فيها، وتأليف الكتب ووضع المناهج الدراسية لأبناء المملكة فى وقت لم يكن فى المملكة من يستطيع القيام بهذا الواجب... ولا أبالغ إذا أعلنت أن الإخوان المسلمين هم أصحاب فكرة إنشاء الحرس الإسلامى للدفاع عن العقيدة والمقدسات، والذى تحول فيما بعد إلى الحرس الوطنى بالمملكة». إلا أن رد أبو شنب فى الحقيقة يؤكد الاتهام الذى وجهته السعودية للإخوان مع اختلاف فى فهم المقصود من الدور الذى قامت به الجماعة هناك. فالمملكة أصبحت بعد أحداث ١١ سبتمبر تعتبر أن هذه المناهج الدراسية لم تعد مقبولة لأنها هى التى فرخت عقول التشدد فى السعودية، وأن دور الجماعة هناك أوجد مناخاً عاماً أسهم فى بروز العناصر التى ارتبطت بالجهاد والعنف. وقد سكتت عن هذا النشاط فى السابق عندما لم تكن فى صدام مع الولايات المتحدة، وأما بعد أن حد هذا الصدام عقب أحداث ١١ سبتمبر فإنها انقلبت على هذا المناخ ومن ثم على الإخوان.

وأما الجماعة الإسلامية الجهادية فإنها كانت أكثر تعرضاً للحصار الخارجى مقارنة بما حدث للإخوان، ليس فقط بحكم اختلافهما من حيث التوجه حيث تؤمن الأولى بالعنف بينما ترفضه الثانية، والجماعة العنيفة من الطبيعى أن تكون أكثر تعرضاً للحصار الخارجى فى ظل ما تمثله من تهديد مباشر، وإنما لأن الجماعة الإسلامية الجهادية خسرت قوتها فى الخارج فعلاً بعد أن استطاع أيمن الظواهرى تزعم تنظيم الجهاد وقيادة عمليات العنف وانشقاقه تماماً عن قيادات الداخل. وبعد أن تشكلت الجبهة العالمية لمقاتلة اليهود والنصارى عام ١٩٩٨ التى رفضت جماعة الداخل الارتباط بها. وقد أصبحت هذه الجبهة هدفاً عالمياً للتصفية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

المبحث الثانى
صدمة الثلاثاء الأسود

كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التى أصبحت معروفة بـ«يوم الثلاثاء الأسود»، صدمة لأمريكا والغرب من ناحية، وللعالم الإسلامى من ناحية أخرى، بغض النظر عن رد الفعل عليها المتباين بين الجانبين والذى شكل استقطاباً وتعارضاً فى قراءة هذه الأحداث وما ترتب عليها من نتائج. كانت صدمة لأمريكا والغرب لأنه كما سبق القول كان التفكير السائد قبل هذه الأحداث هو انحسار موجة العنف للجماعات الإسلامية المتشددة والتبشير بانتهاء ما سماه الغرب لعقود مضت «الأصولية الإسلامية»، فضلاً عن حالة الزهو التى شعرت بها أمريكا على المستوى العالمى بعد انفرادها بقيادة العالم وثقتها فى أنها أصبحت فى مأمن من أية أخطار خارجية أو تهديدات تمس أمنها القومى فى الداخل. ثم جاءت هذه الأحداث لتسقط كل هذه الحسابات وهزت من حالة الثقة بالقوة التى كانت تشعر بها واشنطن.

لكنها كانت صدمة للعالم الإسلامى أيضاً من منطلقات مختلفة تماماً. فلم يكن أحد يصدق أن هناك قوة إسلامية معينة يمكن أن تقوم بهجوم مثلما حدث على مركز التجارة العالمى وتهز أركان الأمن القومى الأمريكى. ولا يخفى أحد أن رد الفعل الإسلامى الأول اتسم بالذهول وعدم التصديق وتأخر بضعة أيام للتعبير عن موقف الدول الإسلامية من هذه الهجمات، وهو ما كان بدوره عاملاً من عوامل الاستياء الأمريكى من العالم الإسلامى الذى فسرته واشنطن آنذاك على أنه علامة على الرضا! وتطوع خبراء وكتاب إسلاميون لإبعاد شبهة الأحداث عن جماعة أسامة بن لادن منذ الأيام الأولى التى تلت تلك الأحداث، وكتب الكاتب الإسلامى فهمى هويدى بعد نحو أسبوعين يدحض هذا الاتهام ويقول: «لا تزال هناك

العديد من التساؤلات الحائرة حول هوية الفاعلين، وفى العالم العربى والإسلامى على الأقل فإن الرواية والترجيحات الأمريكية ليست مقنعة، وثمة ثقة شديدة حتى بين الخبراء فى أن الفاعلين ليسوا عرباً أو مسلمين، ثم إن هناك قرائن عدة على دور لجهاز المخابرات الإسرائيلية فى العملية.

وراح هويدى يدلل بشواهد استنتاجية (وليست وقائع) واستناداً إلى دراسة وصلته من الدكتور أحمد حسين مأمون أحد أقطاب الهندسة والصناعة فى مصر بأن الفاعلين لا يمكن أن يكونوا عرباً أو مسلمين لأن حدثاً كهذا يحتاج إلى ترتيب عبقرى وعقليات متخصصة ومحترفة فى المجال هى ليست بأى حال من الأمة العربية أو الإسلامية، ورجحت الدراسة أن يكون الذين قاموا بالعملية جماعة دينية متطرفة فى الغرب مسيحية أو يهودية من أولئك المهووسين الذين يعتنقون أفكاراً مشوهة من قبيل تلك التى تنادى بالاستعداد لعودة المسيح وانتصاره على الشر لإقامة السلام فى الأرض وبناء الهيكل. كما أن الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل رجح أن يكون من قاموا بالعملية جماعة صربية متطرفة، وراح البعض الآخر يتهم جماعات أمريكية متطرفة أيضاً.

إلا أن كل ذلك بالطبع ثبت خطؤه خاصة بعد أن أعلن أسامة بن لادن فى أشرطته التليفزيونية التى بعث بها إلى قناة الجزيرة مسئولية جماعته عن العملية وبدأها فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١، وبعد أسابيع قليلة تراجعت النظرات التى تحدث عنها بعض الكتاب العرب والمسلمين بأن العملية ليست من صنع القاعدة وجماعة بن لادن.

ولم تقتصر الصدمة على الجانب العربى والإسلامى فى عدم تصديق قيام جماعة إسلامية بهذه الهجمات، بل جاءت الأحداث على عكس الخط العام الذى كان قد بدأ يتأسس بعد حرب الخليج الثانية بمد الجسور مع الولايات المتحدة وتعزيز حل المشكلات بينهما بالتفاوض بالطرق السلمية والحوار فى إطار إقامة تعاون أوثق فى المستقبل. وصحيح تماماً أنه كان هناك استياء عام من السياسة الأمريكية وإحساس بالخطر من الهيمنة الأمريكية، لكن هذا الإحساس شىء وآلية التعامل معه كانت شيئاً آخر، تلك الآلية التى تركزت فى ضمان عدم إغضاب الإدارات الأمريكية ومحاولة احتواء سياساتها التوسعية وليس الصدام معها. ثم جاءت الأحداث لتنقل هذا الوضع إلى النقيض، أى الإعلان عن بداية مرحلة من الصدام ورفض التعاون، وهى مرحلة لم تكن البلاد العربية والإسلامية قد فكرت فيها أو

تحسبت لها. فإذا بها تجد نفسها مضطرة للتعامل بآليات تصادمية لم تكن جاهزة حقاً للقيام بها.

وأدى هذا التحول الفجائى فى الآليات بالنسبة لاحتواء الخلافات الأمريكية ـ العربية إلى شكل آخر من الصدمة التى أصابت العالم الإسلامى والعربى من هذه الأحداث، وهو الشكل المتعلق بالخوف من النتائج المترتبة عليها. فقد ساد الانطباع مبكراً بأن الانفعال والرغبة فى الانتقام هى التى ستكون سمة رئيسية فى السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى، وتحديداً ضد كل صور الإسلام السياسى. فالمسألة لم تكن ستقتصر على محاربة تنظيم الإسلام السياسى وفك بنيتها التحتية، وإنما فى الصدام مع الإسلام نفسه. وشعرت كل مؤسسات الإسلام السياسى وغير السياسى أيضاً أن المواجهة هذه المرة ستكون ضد حركة الانبعاث الإسلامى بإجمالها وضد أى مشروع إسلامى مستقبلى، سواء كان متشدداً أو معتدلاً.

وبينما كانت الأنظمة الإسلامية قد ارتاحت إلى صور الحصار لتيار العنف وتخفيف وهج الإسلام السياسى الذى تصاعد منذ أواسط السبعينيات، وجدت نفسها أمام احتمال تصعيده مجدداً فى الداخل والخارج معاً كرد فعل انتقامى من الانتقام الأمريكى نفسه، وحيث إنها لم تكن مستعدة للصدام مع واشنطن كما سبق القول فقد أدت صدمة الأحداث إلى إحساس مزدوج لم تستطع هذه الدول الفكاك منه، فمن ناحية هى ضد الهجمة الأمريكية بكل صورها لأنها هجمة ظالمة، ومن ناحية أخرى لا تستطيع كبح جماح الشعور الإسلامى الشعبى المتدفق فى اتجاه التشدد بسبب هذه الهجمة وعليها مجاراته والسماح له بالعمل للتنفيس عن هذا الشعور، فى الوقت نفسه عدم السماح لهذا المناخ بأن يقوى مجدداً شوكة جماعات العنف ضدها مباشرة فى الداخل.

وكانت تعليقات مأمون الهضيبى نائب المرشد العام للإخوان وقت هذه الأحداث، معبرة فى واقع الأمر عن هذا الموقف المعقد وعن التصور المستقبلى لما سيكون عليه حال الحركة الإسلامية، حيث جمعت بين هدف استمرار صعود تيار الإسلام السياسى مع تعديل آلياته فى الوقت نفسه. وفى هذا قال الهضيبى ـ الذى كان أيضاً المتحدث الرسمى باسم الجماعة ـ «الحركات الإسلامية سوف تقوى بعد أحداث ١١ سبتمبر وسيقوى لديها الإحساس بضرورة التمسك بالمفاهيم الإسلامية الصحيحة والوسطية، فالتاريخ يثبت أن الإسلام الوسطى هو

الصحيح وهو الدائم على عكس الحركات المتعصبة فهى تنتهى وتندثر سريعاً، وأما التيار الجهادى فى الحركة الإسلامية المعاصرة فإن أصحابه يعودون سريعاً إلى الوسطية وسوف يعلنون تخليهم عن أفكارهم المتعصبة فى المستقبل القريب».

وفى دراسة عن الحركات الإسلامية وأحداث ١١ سبتمبر ضمناها فى التقرير الاستراتيجى العربى الذى صدر عن مؤسسة الأهرام عام ٢٠٠١، عرض لرد فعل هذه الحركات على صدمة الثلاثاء الأسود ومضامين خطاباتها فى هذا الشأن، وهى فى إجمالها تعكس الموقف المتأزم الذى وجدت هذه الحركة نفسها فيه واضطرارها إلى التحصن بموقف الدفاع، بل والدفاع السلبى أساساً، أى الاقتصار على تبرير ما حدث بتوجيه الاتهامات أساساً إلى السياسة الأمريكية باعتبارها السبب الرئيسى وراء انفجار موجة الكراهية بين الجانبين: الولايات المتحدة والعالم الإسلامى.

قلنا فى هذه الدراسة إن المسلمين وجدوا أنفسهم بوجه عام فى موضع الاتهام فور وقوع هجمات ١١ سبتمبر، كما شعروا بأن هناك تصميماً أمريكياً منذ الوهلة الأولى على توجيه أصابع الاتهام لهم إجمالاً عما جرى، ودون تحديد لطرف بعينه أو تقديم دلائل مقنعة على هذا الاتهام. ولم يمر وقت طويل حتى حصرت الولايات المتحدة رسمياً المسئولية فى شخص أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذى تزعمه فى أفغانستان، غير أن توالى الاتهامات الرسمية والإعلامية فى بلدان أوروبا وفى الولايات المتحدة للمسلمين عامة وللإسلام، باعتبارهم مجتمعات تميل إلى العنف وتولد الإرهاب، أسهم أكثر فى زيادة حدة الشعور بالظلم لدى المجتمعات الإسلامية التى اعتبرت بدورها السياسة الأمريكية المنحازة دوماً لإسرائيل هى السبب الأصيل فى حالة الكراهية للسياسة الأمريكية.

وبينما حرصت القوى الإسلامية باتجاهاتها المتنوعة على ضبط النفس والإسراع بدرء التهمة الأمريكية عن الإسلام والمسلمين، وبتأكيد أن جوهر الإسلام وتعاليمه تحرم بصورة قطعية مثل تلك الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، كانت مشاعر الغضب بين صفوف الرأى العام الإسلامى قد أخذت طريقها إلى الشوارع، وبدا بن لادن لدى هذه المجتمعات فى صورة «البطل» أو المخلص من ظلم السياسة الأمريكية. وتعمق هذا بالجاليات الإسلامية فى أمريكا وبعض الدول الأوروبية من جانب المواطنين الغربيين، كما عمر البريد الإلكترونى للكثيرين من المسلمين فى الغرب بسيل من الرسائل العدوانية التى ولدت إدراكاً

لدى الكثير من المسلمين بأن الأمور قد تتطور إلى مواجهة تاريخية، تشبه ما جرى إبان الحروب الصليبية بين الإسلام والغرب، وبعد نحو أسبوع من وقوع الهجمات تشكل أول معالم المواجهة بين الجماعات الإسلامية والولايات المتحدة حيث حصرت الأخيرة المسئولية فى بن لادن وتنظيم القاعدة، واعتبرت أن الجماعات الإسلامية خطر لا يهدد أمريكا فحسب، بل العالم أجمع، وأن من لا يقف مع أمريكا يكون بالضرورة فى صف بن لادن.

ولم يخل هذا التشخيص من دفع العالم الإسلامى فى مجمله فى صف «العدو» دون الاكتراث بأن هناك من هم داخل العالم الإسلامى ممن يعارضون العنف و«الإرهاب»، ويدينون ما فعله تنظيم القاعدة، لكنهم يختلفون مع السياسة الأمريكية. وساد الاعتقاد لدى الكثيرين فى العالم الإسلامى بأن أمريكا تدبر للهجوم على أفغانستان كانتقام لما حدث فى نيويورك وواشنطن، وأن مسألة القبض على بن لادن أو طرده من أفغانستان ما هى إلا ذريعة للهجوم المتوقع. وتعامل المسلمون مع الموقف بشكل احترازى لا يخفى الرغبة فى التخلص من الاتهام، إلى أن وقعت الحرب فعلاً.

وبعد ساعات قليلة من بدء العمليات العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١، خرج بن لادن عن صمته منذ بداية الأحداث وفاجأ الجميع عبر شريط تليفزيونى بثته قناة «الجزيرة» الفضائية، وطرح تحليله لما جرى وسماه بالهجمة الأمريكية الصليبية على العالم الإسلامى. وفى الشريط المسجل ظهر بن لادن بين اثنين من مساعديه هما أيمن الظواهرى (المصرى) وسليمان أبو غيث (الكويتى) أمام مدخل أحد الكهوف، رغبة فى تأكيد طابع البساطة والتقشف فى حياة زعيم القاعدة ورجاله، وتذكيراً للمشاهدين بلمحات من حياة المسلمين الأوائل وهم فى بداية المواجهة مع كفار قريش. وقد جاءت عبارات القيادات الثلاث لتصب جميعاً فى رسالة إعلامية هدفت إلى تشخيص ما يجرى باعتباره حرباً إسلامية دفاعية تخوضها هذه الطليعة بقيادة بن لادن لإحياء الإسلام والعودة به إلى صورته النقية التى كان عليها أيام النبوة، ومن ثم فهى من وجهة نظر بن لادن ورفاقه حرب مقدسة لنصرة الإسلام وتخليصه من كل هزائم الماضى الطويل ضد قوى الكفر التى تشمل الغرب و«المنافقين» من المسلمين المؤيدين له، وذلك بهدف تأليب الرأى العام الإسلامى على حكوماتهم وطلباً لنصرتهم وتأييدهم.

وأبرز ما جاء فى بيان بن لادن ـ الذى اعتبر اعترافاً صريحاً بمسئوليته هو وجماعته

عن أحداث نيويورك وواشنطن ـ أن المسلمين أصبحوا فى حالة من الذل والمهانة والاستضعاف لا مثيل لها، وأن «ما تنوقه أمريكا اليوم هو شيء يسير مما ذقناه ـ أى المسلمون ـ منذ بضعة وثمانين عاماً» فى إشارة إلى تمزيق العالم الإسلامى بعد الحرب العالميه الأولى وما تبعه ذلك من سقوط الخلافة الإسلامية.

كما تضمن البيان أن ما حدث فى نيويورك وواشنطن كان من أجل فلسطين والعراق، باعتبار حالة المهانة التى يتعرض لها المسلمون فى البلدين، وأن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية حال الذل والمهانة هذه التى يعيشها المسلمون حيث تؤيد إسرائيل فى عدوانها على بعض الشعوب الإسلامية، ولتاريخها الطويل فى العداء للإسلام، ولقيامها بتأليب الدنيا على نظام إسلامى هو طالبان والقاعدة يريد أن يقدم الإسلام فى نموذجه الصحوى المطلوب، وأن أمريكا وشعبها لن يعيشوا فى أمن قبل أن يعيشه المسلمون فى فلسطين، وقبل أن تخرج «جميع الجيوش الكافرة» من أرض محمد ﷺ.

لقد اهتمت الجماعات الإسلامية الجهادية بالجوانب السياسية فى المواجهة التى فجرها بن لادن وتنظيمه مع الولايات المتحدة والغرب وتداعيات هذه المواجهة، خاصة أن مضامين دعوته الفكرية متوافقة تماماً مع فكر هذه الجماعات التى تركز على الجهاد وتكفير النظم الغربية وكذلك المحلية. كان المغزى السياسى فى بيان بن لادن داعياً للجماعات الإسلامية المختلفة إلى الدخول فى حرب عالمية مع الولايات المتحدة والدول الحليفة لها لإلحاق هزيمة سياسية بها تفتح الطريق إلى استعادة الخلافة الإسلامية، ولكن للحق فإن الجماعة الوحيدة من الجماعات المصرية التى تبنت هذا التوجه هى جماعة «الجهاد» بقيادة أيمن الظوهرى. بل يمكن القول إن تأثير الجهاديين على توجهات الحركات الأفغانية كان من التحولات المهمة فى هذه التوجهات، وبدونه ما كانت أقامت تنظيم القاعدة ولا وجد بن لادن طريقه إلى الدور الذى حظى به فى تاريخ الحركات الإسلامية.

وربما يجد المتابعون لحركات العنف الإسلامية شيئاً من الغرابة فى إمكان الالتقاء بين فكر المجاهدين الأفغان على تنوع فصائلهم، وبين فكر الجهاديين من جماعات العنف التى عرفناها فى المنطقة العربية. فالحركات الأفغانية سلفية تقف عند الظواهر والقشور والرموز الدينية البسيطة، وهى دعوة دفاعية بالدرجة الأولى لم تلجأ إلى السلاح إلا لمقاومة التدخل الأجنبى فى شئونها. والجماعات الجهادية لها جذورها السلفية أيضاً، لكنها تتعدى ذلك بكثير

من حيث الاعتقاد الكامل فى تغيير المجتمعات جذرياً وحالاً دون إرجاء، وبالعنف لإقامة دولة إسلامية لا تقف عند ظواهر الدين كما فعلت الحركات الأفغانية، كما أنها معادية تماماً للاتجاهات التقليدية على الساحة الدينية الإسلامية. وهذه الفوارق الكبيرة كان من المتوقع أن تباعد بين الحركات الأفغانية وجماعات الجهاد، لكن الشاهد منذ الغزو السوفيتى لأفغانستان عام ١٩٧٩، أن الأمور اتجهت إلى العكس حيث التعاون والعمل المشترك.

فقد احتضنت الحركات الأفغانية الآلاف من الجهاديين العرب الذين أصبحوا يعرفون بالأفغان العرب، وسمحت لهم بالتدريب على أرضها وشاركوا معها فى الأعمال العسكرية ضد السوفيت، ثم ارتضت انطلاقهم من أراضيها للقيام بعمليات فى الخارج، وكان بإمكانها بعد انتهاء الغزو السوفيتى أن تخرجهم منها. ولكن علينا أن نتذكر أن نشاط هؤلاء الجهاديين على المستوى العالمى تزايد منذ أوائل التسعينيات وتعمق بشكل حاد ضد الغرب والولايات المتحدة تحديداً بعد وصول طالبان للحكم عام ١٩٩٤، وعودة بن لادن مرة أخرى إلى أفغانستان آنذاك قادماً من السودان. وخلال السنوات الخمس الممتدة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩ تحول تنظيم القاعدة الذى كان فى البداية مكتباً لتقديم الخدمات للمجاهدين إلى المركز الذى تشن منه جماعات الجهاد حربها الجديدة ضد الغرب تحديداً خاصة مع إعلان قيام الجبهة العالمية لقتال اليهود والنصارى عام ١٩٩٨ بقيادة بن لادن والظواهرى. وقبلت طالبان بكل ذلك ووفرت الملاذ والمساعدة لبن لادن وقاعدته، وكان بن لادن من أشد المقربين للملا عمر قائد طالبان الذى عينه فى مجلس الشورى لطالبان، وقد كان الوحيد غير الأفغانى فى هذا المجلس. ومن المنطقى أن يكون بن لادن قد أطلع الملا عمر على التوجهات الجديدة لحركات العنف الإسلامية وأقنعه بها، والأهم من ذلك ما كان لبن لادن أن يتبنى مفهوم الجهاد إلا بتأثير من أيمن الظواهرى الذى نقل خبرة الجماعة الجهادية لتنظيم القاعدة.

فى هذا الإطار كانت البيانات الصادرة عن بن لادن وطالبان تصب فى المغزى السياسى الذى أراد له أن ينتشر بين الجماعات الإسلامية على المستويين العالمى والمحلى أيضاً. لكن كما سبق القول لم ينحصر هذا التأثير فيما يتعلق بالموقف من أحداث ١١ سبتمبر إلا فى الجماعة الجهادية المصرية وليس فى الجماعات الأخرى فى المنطقتين العربية والإسلامية التى يمكن القول بأنها فوجئت بزخم المواجهة التى فجرها بن لادن باستثناء الجماعات المسلحة فى الجزائر التى تفرخت عن الأفغان العرب المتأثرين بفكر الجهاد. لذلك فإن أهم سمة ميزت رد فعل الجماعات الإسلامية على وجه العموم من أحداث ١١ سبتمبر أنه جاء دفاعياً، فبدلاً من

أن تتخذ رد فعل هجومياً يشاطر بن لادن دعوته وأفكاره فى مواجهة الغرب «الكافر»، اتخذت رد فعل دفاعياً لتحمى نفسها من تأثير هذه المواجهة، وهو ما تبلور فى ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: الخطاب الدعائى المعادى للسياسة الأمريكية تحديداً، لكن مع تجنب تصعيد المواجهة مع النظم المحلية.

والثانى: تفنيد الخطاب الأمريكى والغربى الذى يتهم هذه الجماعات بالإرهاب فى مسعى لتجنب القمع الخارجى أو الداخلى، بمعنى أنها فى أغلبها أرادت أن تنأى بنفسها عن التداعيات السياسية للحملة التى قادها بن لادن وأنصاره.

والثالث: أن هذه الجماعات لم ترفض فقط الهجوم على أفغانستان، وإنما رفضت توسيع نطاق الحرب لتشمل دولاً عربية وإسلامية أخرى خاصة أن الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بات واضحاً أنها تهدف إلى ضرب تجمعات الجماعات الإسلامية النشيطة بما فيها الجماعات التى تتخذ من المقاومة المسلحة طريقاً للصراع مع إسرائيل.

وقد لوحظ فيما بعد أن الولايات المتحدة عندما جددت قائمتها الخاصة بما تسميه المنظمات الإرهابية، كان ٢٠٪ من القائمة الجديدة تضم منظمات فلسطينية، فى حين كان نصيب المنظمات العربية الأخرى وهى لبنانية وجزائرية ومصرية نحو ١٠٪. وهكذا ضمت القائمة الجديدة الصادرة عام ٢٠٠٣ جماعة «أبو نضال» الفلسطينية وحركتى حماس والجهاد الإسلامى الفلسطينيتين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، وكتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكرى لحركة فتح الفلسطينية)، بالإضافة إلى حزب الله، والجماعات الإسلامية المصرية، وحركة الجهاد المصرية، والجماعات السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية، وعصبة الأنصار اللبنانية، وجماعة أبو سياف الفلبينية، وحركة المجاهدين الباكستانية، ومجاهدى خلق الإيرانية، وتنظيم القاعدة، والحركة الإسلامية الأوزبكستانية، وجيش محمد الباكستانى، والجامعة الإسلامية فى جنوب شرق آسيا، وعسكر الطيبة الباكستانية.

وعقب إعلان الولايات المتحدة أن جماعة الإخوان المسلمين تدخل طرفاً فى معركتها ضد الإرهاب، استناداً إلى وجود صلة بين الجماعة وبنك التقوى الذى تم تصنيفه مؤسسة مالية تساعد الجماعات الإسلامية العنيفة، شنت الجماعة هجوماً حاداً ضد الولايات المتحدة نافية أى صلة لها بهذا البنك، واعتبر مسئولون كبار فى الجماعة أن هذا الاتهام دليل على تخبط

الأمريكيين، وأن توسيع الحملة ضد الإرهاب «لتشمل الجماعات الإسلامية السلمية» يمثل طامة كبرى على أمريكا، لأن اتهام الإسلاميين قبل إجراء أى تحقيقات جعل الشعوب العربية والإسلامية ترتاب فى التوجهات الأمريكية.

وبوجه عام فإن حصيلة مواقف عناصر الحركة الإسلامية من جماعات دينية سياسية وغير سياسية، بل ومؤسسات دينية رسمية وشخصيات إسلامية مستقلة كشفت عن عدة استنتاجات مشتركة. فمن ناحية أولى ظهر أن المسلمين ممثلين فى كل هذه الأشكال التنظيمية أو المؤسسية يعرفون ما يريده الطرف الآخر (أى الخصم)، لكنهم يختلفون حول ما يريدون هم أن يفعلوه. فدون البغض والنقد الشديدين للسياسة الأمريكية لم يكن هناك مشروع إسلامى بديل متكامل للتعامل مع كل عناصر الموقف المعقد والمتشعب الذى طرحته الهجمات على الحركة الإسلامية، حيث انحصر رد الفعل الإسلامى فى مجالات: الإعلام، والتوضيح، والتثقيف، والتوعية، دون أن يتحول إلى سلوك يتسم بالمبادرة الخلاقة والاجتهاد الحقيقى.

ومن ناحية ثانية غلب منطق الدفاع والتبرير للرؤى الإسلامية التقليدية المكررة فى مثل هذه المواجهات مع الغرب، وبدت وكأنها أقل كثيراً من حجم الضغط الخارجى، وأقل من حجم التأثيرات السلبية التى لحقت بالإسلام ومجتمعات المسلمين ككل، حيث لم يظهر إجماع على رؤية محددة جديدة أو استراتيجية لها قواسم إسلامية مشتركة تتجاوز هذه الحملة.

ومن ناحية ثالثة أنه على الرغم من قسوة التشويه الذى لحق بالإسلام كدين وبالمسلمين كمجتمعات، لم يحدث على الصعيد العملى تحرك إسلامى جماعى مؤثر يعمل داخل الأوساط الغربية لتصحيح هذه الصورة النمطية المشوهة التى سادت كل أدوات الإعلام الغربى والأمريكى وكان لها دورها فى القرارات والتجمعات الدولية ذات الصلة بالحرب على ما يسمى بالإرهاب.

ومن ناحية رابعة ظهر تباين داخل الحركة الإسلامية فيما يتعلق بشكل الاستجابة ورؤية بعض القضايا الحيوية، فالجماعات الإسلامية كانت معنية أساساً بإبعاد تهمة المسئولية عن ارتكاب هجمات ١١ سبتمبر لكى تتجنب العواقب السياسية والحد من نشاطها، والمؤسسات الدينية كانت معنية بتعزيز الموقف الرسمى للحكومات وبيان أوجه الشرع فى الموقف من الإرهاب والجهاد من منطلق تبرئة الذمة.

ومن ناحية خامسة ساد الاتفاق على أن الجماعات الإسلامية العنيفة تعرضت فعلاً من الناحية التنظيمية لضربات قوية في ظل هجمات ١١ سبتمبر، بما أشر لتراجع نشاط هذه الجماعات، وذلك نتيجة سياسة دولية نشيطة قوامها تجفيف منابع التمويل والقبض على العناصر القيادية، فضلاً عن اختفاء الزعامات عملياً، سواء بالقتل أو بالحصار.

ومن ناحية سادسة ساد اتفاق أيضاً بين الإسلاميين على أن جماعات العنف الإسلامية يجب أن تختفي وأنه يجب إعلان البراءة من هذه الجماعات وإجبارها على نبذ العنف لو أرادت أن يكون لها حظ من البقاء سياسياً مستقبلاً، وبالمقابل تنامى الاعتقاد بأن الإسلام المعتدل سينتعش ليس فقط استناداً إلى تجميد نشاط جماعات العنف، بل لأن الحكومات باتت تميل إلى تشجيع الإسلام الوسطى.

ومن ناحية سابعة فإن القضية الفلسطينية وجدت نفسها محشورة قسراً وعنوة في هجمات الحادى عشر من سبتمبر، فقد التصقت منذ البداية في أذهان الرأى العام وهو يشكل ردود أفعاله من هذه الهجمات منذ بدايتها، وذلك بغض النظر عن أنها وردت في رسائل بن لادن المتكررة، مما أظهر أن الظلم اللاحق بها من جانب إسرائيل وانحياز الولايات المتحدة لها، هو سبب رئيسى لتأجيج الصراع بوجه عام بين الإسلام والغرب، وأحد العوامل المهمة وراء إيجاد المناخ الذى تنمو فيه اتجاهات وجماعات إسلامية تميل بقوة إلى توظيف العنف.

4

تغيرات الجماعة الإسلامية

فى مصر من العنف إلى السياسة

شهد صيف ٢٠٠٣ تطوراً بالغ الأهمية فى تاريخ الحركات الإسلامية المصرية المعاصرة عندما اتخذت الجماعة الإسلامية الجهادية موقفاً رافضاً للعنف قولاً وفعلاً، وداعياً إلى التحول السلمى، وطرحت تفسيراً فقهياً وشرعياً لتحولها عن العنف، ذلك الطريق الذى كان السمة الرئيسية فى منهجها، ولاقى هذا الطرح قبولاً وتصديقاً من الشارع السياسى ومن السلطات نفسها. ولم يكن ما حدث مفصولاً عن التطورات التى أحدثتها عواصف الألفية الثالثة، ولا الصدمات السياسية والأمنية التى لقيتها جماعات العنف على مدى نحو ١٥ عاماً، فكلها قادت إلى ما دعا إليه الكاتب الإسلامى فهمى هويدى أن يكون عام ٢٠٠٢ عاماً للمراجعات للجميع استناداً إلى ما أفرزته أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

فبعد نحو ٢٢ عاماً من حادث المنصة الشهير الذى راح ضحيته الرئيس المصرى السابق أنور السادات، وكان بمثابة زلزال سياسى هز الحياة السياسية المصرية فى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، أفرجت سلطات الأمن عن كرم زهدى رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية بعد أن قضى كل هذه المدة الطويلة من الزمن فى السجن لاتهامه فى حادث اغتيال السادات، كما قررت الإفراج عن نحو ألف من أعضاء الجماعة (ارتفع العدد بعد أسابيع إلى نحو ٢٥٠٠ عضو)، وبعد أسبوع واحد من الإفراج عن زهدى نقلت صحيفة «الحياة» عن مصادر مطلعة قولها إن السلطات قررت إطلاق سراح اثنين آخرين من قادة الجماعة هما فؤاد محمود الدواليبى وعاصم عبد الماجد، وهما من أعضاء مجلس شورى الجماعة، وشاركا زهدى وباقى أعضاء الجماعة عام ١٩٩٧ فى قرار وقف شامل للعمليات المسلحة داخل مصر وخارجها، وعلى الرغم من أن صحيفة «الشرق الأوسط» نفت ذلك بعد ثلاثة أيام استناداً إلى مصادر أمنية مطلعة، فإن مبدأ الإفراج عن قادة الجماعة والآلاف من أعضائها كان قد أصبح موقفاً لا يقبل الشك من جانب سلطات الأمن.

وجاء الإفراج عن زهدى وهذا العدد الضخم من أعضاء الجماعة الإسلامية بمناسبة احتفالات مصر بأعياد أكتوبر، تلك الحرب التى كان السادات نفسه هو بطلها، وربما أرادت السلطات المصرية من قرار الإفراج بهذه المناسبة تقديم أقوى الدلائل على طى صفحة الماضى مع هذه الجماعة التى نصابتها العداء وتسببت على مدى عقدين من الزمن فى إشاعة مناخ العنف و«الإرهاب» وعدم الاستقرار فى البلاد.

ولم يكن إعلان الإفراج عن أعضاء الجماعة مفاجئاً فى حقيقة الأمر، حيث إن العلاقة بينها وبين السلطات المصرية كانت قد اتخذت اتجاهاً قوياً للمصالحة منذ صيف ٢٠٠٢ الذى تخللته مؤشرات قوية على أن الجماعة قد طلقت العنف تماماً وأعادت صياغة أفكارها بما يشكل مراجعة جذرية لها تعود بها إلى الدعوة السلفية السلمية، والتخلى تماماً عن العمل التنظيمى والعنف.

ولكن ما شكل مفاجأة حقاً هو الإفراج عن كرم زهدى زعيم الجماعة وأحد أبرز قادتها الذين قاموا فى السنتين الأخيرتين (٢٠٠٢ و ٢٠٠٣) بعملية المراجعة الفكرية، وكانت التقديرات تشير إلى أنه على الرغم من حالة الوئام التى وقعت بين السلطة والجماعة على مدى الأشهر السابقة لهذا التاريخ، وتحديداً منذ إعلان مبادرة وقف العنف فى يوليو ١٩٩٥، فإنه لم يكن فى الحسبان الإفراج عن زعمائها على الرغم من قضائهم فترة العقوبة بالسجن. لذلك فإنه عندما أقدمت السلطات على هذه الخطوة فإنها أكدت بما لا يدع مجالا للشك أنها عفت بالفعل عن الجماعة وأصبحت مقتنعة أو مطمئنة بصدق التوجه السلمى للجماعة، وحقيقة الإصلاح الفكرى والسياسى الذى حدث داخلها، مما يعد صفحة جديدة فى تاريخ الحياة الفكرية والسياسية فى مصر المعاصرة.

لقد ظهرت مؤشرات التحول منذ أواسط التسعينيات، ولكن أحداً من المتابعين للجماعة لم يكن يصدق أو يثق فى حقيقة الإنقلاب الذى حدث، كانت هناك مؤشرات على رفض العنف، ولكن لم تكن هناك وثائق تشكل طبيعة هذا التحول وتفسيره وتشرع له إن جاز التعبير، وهو ما اقتضى بضع سنوات ليصبح واقعاً فى شكل كتب بلغ عددها حتى صيف ٢٠٠٣ سبعة كتب متداولة بموافقة السلطات نفسها.

إلا أن هذا التحول لا يمكن فصله عما حدث من تطورات عالمية عصفت بالمجتمعات الإسلامية، وللحق فإن المراجعة من جانب الجماعة سبقت هذه التطورات ومن ثم لم تكن مرتبطة بها أو تمت بفعل ضغوطها ومن ثم يمكننا أن نقرر بثقة أنها مثلت تحولاً مستقلاً ذاتياً نابعاً من الظروف أو البيئة الداخلية للجماعة، ولا أدل على ذلك من إصرار الجماعة على رفض العنف على المستوى الخارجى عندما رفضت الانضمام إلى الجبهة العالمية لمقاتلة اليهود والنصارى التى شكلها بن لادن والظواهرى عام ١٩٩٨، أى قبل أن تقع أحداث ١١ سبتمبر بثلاث سنوات، ولم يكن وارداً فى فكر قادة الجماعة من الداخل أن العنف الجهادى سيمتد ليشمل الولايات المتحدة فى عقر دارها، ولكن وقوع أحداث ١١ سبتمبر فعل أثره فيما يتعلق بتحول الجماعة عن العنف من نواحى ثلاث، حيث أكد لها صدق توجهها من ناحية

أولى، كما عجل بحسم الموقف وتقديم الأدلة الشرعية فى وثائق مكتوبة تشكل إطاراً فكرياً يعبر عن هذا التحول. ومن ناحية ثانية أتاحت القبول الاجتماعى والسياسى العام لهذه المراجعات من ناحية ثالثة، وذلك انطلاقاً من الفكرة الرئيسية التى عبر عنها هويدى بدعوته أن يكون عام ٢٠٠٢ عام المراجعات.

وكانت دعوة هويدى معبرة عن المناخ العام الذى شعر به العقلاء فى الأمة الإسلامية بعد أحداث الثلاثاء الأسود. قال هويدى:

«نعم المراجعة مطلوبة فى كل حين، ولكن ما جرى فى ١١ سبتمبر كان جرس إنذار عالى الصوت، لم يترك مجالاً لممارسة ترف تأهيل المراجعة أو التسويف فيها. إن الجميع وليس المسلمون وحدهم، مطالبون بمراجعة مواقفهم، وأخص بالذكر ثلاثة أطراف هى: الناشطون الإسلاميون، والأنظمة العربية، والحكومات الغربية».

وفيما يخص الناشطين الإسلاميين قال هويدى تحديداً: «الإسلاميون ينبغى أن يعلنوا البراءة من العنف بكل صوره»، ونبههم إلى النتائج السيئة التى ترتبت على استخدام العنف خلال ربع القرن الأخير داخلياً وخارجياً، أى فى مصر وغيرها من المناطق الإسلامية التى كانت ساحات لجماعات العنف الإسلامية.

وفعلاً حثت البراءة من العنف، حيث أصبحت المراجعات الفكرية التى قامت بها الجماعة الإسلامية فى مصر على مدى عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ تحولاً جوهرياً فى فكر هذه الجماعة بنقلها من الجماعات الجهادية الساعية إلى أسلمة المجتمع والدولة بشكل شمولى وبالقوة دون إرجاء أو تأخير، إلى الجماعات الدعوية الإسلامية التى تنشد النصيحة للمسلمين والسلام مع المجتمع والدولة. ومن يتابع الوثائق الفكرية لهذه الجماعة كما كانت عليه فى أوائل الثمانينيات، وما صدر عن هذه الجماعة باسم قادتها التاريخيين من مراجعات، يلحظ الفارق الضخم بين الاثنين، حيث تحولت الجماعة فكرياً إلى نقيض ما كانت تدعو إليه فى سيرتها الأولى.

لا يخفى أن الشك من جانب الكثيرين قد أحاط بمراجعات الجماعة الإسلامية فى اتجاه عدم تصديقها واعتبرها البعض نوعاً من «التقية» لجأت إليه الجماعة لتجنب المزيد من القمع بعد أن عانت منه لأكثر من ٢٢ عاماً. وعلى الرغم من أننا لا نفضل تطبيق لفظ التقية على جماعة سنية حيث إنه من تراث الشيعة أساساً، فإن الشك أحاط بالمراجعات من زاوية أخرى. فمن المعروف أن تاريخ الحركات الإسلامية يشير دائماً إلى أنها تلجأ إلى الكمون والتهدئة إذا شعرت بالحصار والقمع لتعود مجدداً قوية إذا أصبح المناخ العام مهيأ لذلك، أى أنها تطرح غالباً أفكاراً معتدلة وسلمية فى حالة تعرضها للقمع والضغط، بينما تكون أكثر

تشدداً إذا ما أحرزت نجاحاً مؤثراً سياسياً. ووفقاً لهذه القاعدة فإنه لم يكن من الممكن تصديق المراجعات التى قامت بها الجماعة، إلا أن تفسير اللواء فؤاد علام الخبير فى الشئون الأمنية المتعلقة بتاريخ الحركات الإسلامية فى مصر يزيل هذا اللبس، حيث يوضح أن الفارق فى البنيان الفكرى بين الجماعات الجهادية وغيرها من الجماعات الأخرى غير العنيفة لكنها راديكالية سياسياً، يؤكد أن المسألة لم تكن تقية أو ما شابه ذلك، وإنما اقتناع خالص بالرجوع عن العنف، ذلك لأن منهج الجماعات فى تقديره يختلف بشكل كامل عن منهج الإخوان المسلمين. فتنظيم الجماعة أو الجهاد لو تراجع عن أفكاره فإنه يفعل ذلك عن إيمان بأخطائه، على عكس فكر الإخوان الذى يظهرون أشياء ويبطنون أشياء أخرى.

ومرة أخرى لا نوافق على تحليل اللواء فؤاد علام فيما يتعلق بإطلاق وصف التقية على أعمال جماعة الإخوان لأنها تنطلق أساساً فى تحركاتها من نظرة سياسية واقعية للأحداث أكثر من أى اعتبار أيديولوجى مثل الجماعات أو تنظيم الجهاد الذين إذا حدث انقلاب فى تحركاتهم فلابد أن يمثل تحولاً إيديولوجياً بالدرجة الأساسية، وليس حلاً وسطاً سياسياً فى التعامل مع الأحداث كما تفعل الإخوان.

كما شكك البعض الآخر فى مراجعات الجماعة من زاوية أنها جاءت استجابة لضغوط منها لتحسين أحوال المسجونين أو المعتقلين من أعضائها وهم بالآلاف، ووضع القادة هذه المراجعات فى إطار صفقة مع أجهزة الأمن يتم بمقتضاها تحسين هذه الأحوال والإفراج عن الكثير من أعضاء الجماعة مقابل التوقف عن النشاط أو الحركة من جانبهم. وزاد البعض الآخر على ذلك بأن ربط بين هذه المراجعات واحتمال أن تكون مصر قد أرادت توصيل رسالة إلى الولايات المتحدة بأن الجماعة العنيفة فيها لم تعد كذلك، ومن ثم يتم استبعاد مصر من قائمة الدول التى تحمى الإرهاب، أو أن الرسالة تهدف من جهة أخرى إلى أن السلطات أرادت إبداء حسن نياتها عن حماية حقوق الإنسان وتعزيز الإصلاح السياسى الداخلى فى إطار الاستجابة للضغوط الخارجية بهذا الشأن.

وذهب البعض الثالث إلى القول بأن الإفراج عن أعضاء الجماعة هدف إلى ضرب الإخوان، أى إيجاد بديل لهم فى الساحة الداخلية يكون تحت سيطرة السلطات هو الجماعة الإسلامية بعد «تدجينها». وقال البعض الرابع: إن المراجعات خرجت من السجون ومن ثم فإنها تعرضت لتأثير ضغوط الأمن ولا تكون بذلك تعبيراً عن توجه مستقل أو اقتناع بصدق التحول الفكرى من جانب الجماعة، أى أن البيئة الداخلية التى نبعت منها ليست طبيعية. وقد بدت كل هذه الشكوك أقرب إلى الهواجس النابعة من المواقف المسبقة دائماً القاضية بالشك

والريبة بوجه عام فى أى تحرك لجماعة إسلامية متطرفة كانت أم متشددة، ولكن وجهة النظر الأقوى فى هذا المجال، أى التشكيك فى حقيقة المراجعات، تعلقت بمسألة جدية الالتزام بوقف العنف والعودة عنه استناداً إلى ذلك التراث القديم من العنف الذى راح ضحيته المئات من الأبرياء على أيدى أعضاء هذه الجماعات منذ بداية الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات. فلم يكن سهلاً على أى مراقب أن يقبل بصدق الطلاق البائن مع العنف الذى أعلنته الجماعة فى ضوء هذا التراث الخطير. وزاد من الشك والغموض فى هذا الجانب تحديداً أن المراجعات قابلها أعضاء قياديون من الجماعة فى الخارج بالاستهجان والاستنكار وشككوا فى سلامتها وشرعيتها أيضاً، وحدث جدل كبير بشأنها بين أعضاء الداخل والخارج إلى أن استقر الإجماع عليها من الجانبين، وإن استمرت بعض الحملات المشككة بصدده قائمة من عناصر محسوبة على الجماعة أو الجهاد فى الخارج.

وبالمقابل لهذا الشك تجمعت على مدى نحو عامين عدة مؤشرات تؤكد صدق هذه المراجعات بالقدر الذى أصبح يجب عوامل التشكيك فيها. وللحق أيضاً فإن هذه المراجعات بدأت فى عام ٢٠٠١ نفسه، وذلك من واقع ما صدر فى أحدث كتب مراجعات الجماعة الذى يحمل عنوان «نهر الذكريات» وصدر فى سبتمبر ٢٠٠٢ ذلك العام الذى شهد صدور ٤ منها ثم صدرت ثلاثة أخرى فى عام ٢٠٠٣، حيث إن الحوارات التى أجراها الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير «المصور» فى يونيو ٢٠٠٢ مع قادة الجماعة جاءت بناء على اطلاع مكرم على هذه الكتب أولاً، كما أن الحوارات بشأنها بين القادة وأعضاء الجماعة فى السجون المصرية تمت قبل صدور هذه الكتب، وقد حضر مكرم نفسه واحداً منها، ومن ثم يمكن أن نقرر أن المراجعات استغرقت نحو ثلاث سنوات ما بين التفكير فيها وتأصيلها فقهياً وكتابتها ونشرها والتعليق عليها. ولعل الإشارة إلى أنها بدأت فى عام ٢٠٠١ تؤكد أن أحداث ١١ سبتمبر لم تكن بعيدة عنها تماماً، والأرجح أنها رجحت الإسراع بتنفيذها.

كانت مجلة «المصور» قد مهدت إعلامياً لهذه المراجعات منذ صيف ٢٠٠٢ بما يذكر أنها حظيت بدعم إعلامى لم يكن متصوراً حدوثه لولا اقتناع الجهات المختصة بالتعامل مع هذه الجماعات بأن تحولاً حقيقياً قد تم فى فكر الجماعة الإسلامية. آنذاك قال مكرم محمد أحمد: إنه التقى فى جلسة حوار طويل امتدت ٣ ساعات مع مجلس شورى الجماعة الإسلامية وجناحها العسكرى فى السجن رقم ٩٩٢ بطرة شديد الحراسة كما تسميه وزارة الداخلية أو سجن العقرب كما يسميه المسجونون، وكان من بين الحضور كرم زهدى رئيس الجماعة، وناجح إبراهيم مفكرها، وصفوت عبد الغنى المتهم الأول فى قضية اغتيال الدكتور رفعت

المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، وعلى الشريف واحد من أهم أقطاب الجماعة، وأسامة حافظ وبدوى مخلوف وهشام عبد الظاهر، وممدوح يوسف، وجميعهم أعضاء فى مجلس شورى الجماعة صدرت ضدهم أحكام بالسجن المؤبد فى قضية الجهاد عام ٨١ إثر اغتيال السادات. وكان بين الحضور أيضاً أربعة يرتدون بدلة الإعدام الحمراء ويمثلون قادة الجناح العسكرى للجماعة وهم: حسن الخليفة، وأحمد بكرى، وغريب الشحات، وشعبان هريدى.

وسنكتفى هنا بالعناوين التى تضمنها الحوار الذى نشره الأستاذ مكرم محمد أحمد خلاصة للقاء مع قادة الجماعة، لأن هذه العناوين جرى توضيحها تفصيلاً فيما بعد عندما ظهرت كتب المراجعات نفسها، لكنها كانت بمثابة تلخيص للتوجهات الجديدة للجماعة التى أثارت الانتباه.

قال قادة الجماعة فى الحوار: إنهم سيصدرون اعتذاراً علنياً عن جرائم جسيمة ارتكبتها الجماعة فى حق مصر، ويفكرون جدياً فى إعطاء «ديات» لعائلات ضحايا الأحداث السابقة من عوائد بيع كتبهم! وقالوا إنهم لم يعقدوا صفقة مع الحكومة لأن أجهزة الأمن علمت بموضوع المبادرة (١٩٩٧) بعد إعلانها فقط داخل المحكمة، وطالبوا بإعادة النظر فى مفهوم الجهاد (للابتعاد به عن العنف أو حصره فقط فى التعبير بالقوة) وأعربوا عن أملهم فى أن تحذوا مجموعات الجهاد حذوهم وتقدم مبادرة من جانبها لوقف العنف، واستنكروا أحداث ١١ سبتمبر واعتبروا تدمير برجى مركز التجارة وقتل التجار والأطفال والنساء والشيوخ فى هجوم نيويورك حرام شرعاً وسيسأل عنه أسامة بن لادن وجماعته يوم القيامة. كما أكدوا أن هذه الأحداث أساءت للإسلام وأظهرت المسلمين فى الغرب وكأنهم إرهابيون.

وعادت مجلة «المصور» لتؤكد هذا الدعم الإعلامى الرسمى عندما أجرت سلسلة من الحوارات مع عدد من قادة الجماعة فى السجون قام بها رئيس التحرير أيضاً الأستاذ مكرم محمد أحمد، وتزامنت الحوارات مع صدور هذه المراجعات فى ٤ كتب فى يناير ٢٠٠٢ تحت عنوان «سلسلة تصحيح المفاهيم» وهى: «النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين»، و«حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين»، و«مبادرة وقف العنف» (رؤية واقعية.. ونظرة شرعية)، و«تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء». ثم أضافت الجماعة ثلاثة كتب أخرى فى سبتمبر ٢٠٠٣ فى إطار نفس السلسلة هى: «تفجيرات الرياض» (الحكام.. والآثار)، و«نهر الذكريات» (تفاصيل جولات الحوار بين قيادة الجماعة وأعضائها فى السجون)، و«استراتيجية القاعدة» (الأخطاء والأخطار).

التوسع فى إصدار الكتب التى تشرح موقف الجماعة من قضية «توبتها» وعودتها عن أفكارها القديمة، وتناول هذه الكتب لمختلف الأفكار التى كانت من المقومات الرئيسية فى

منهجها الفكرى وبنت عليها استراتيجيتها لتغيير المجتمع والدولة، وإضفاء السمة الإعلامية على هذه المطبوعات وفتح حوارات مع قادتها بشأنها، لم يكن وحده من المؤشرات التى عززت تدريجياً الثقة فى حقيقة التحول الذى تم فى فكر الجماعة الإسلامية فى مصر، بل كانت هناك مؤشرات أخرى لا تقل قوة ودلالة.

فمن ناحية أولى صدرت كل هذه المراجعات التى تمثل تنازلاً تاريخياً فى موقف الجماعة، بينما ظل قادتها التاريخيون الذين وضعوها فى السجون، ولو كانت هناك صفقة لتم الإفراج على الفور عن كل هؤلاء القادة دون تحفظ. وعندما سئل كرم زهدى عن موقف الجماعة فى حالة ما إذا جددت الدولة تشددها مع الجماعة على الرغم من هذه المراجعات، اجاب بأن الموقف لن يتغير حيث ستستمر الجماعة على أفكارها الجديدة ولن تعود إلى موقفها الأول، ولن يؤدى البطء فى الإفراج عن أعضاء الجماعة إلى التراجع عن نبذ العنف. وقال: «أتحدى أن يخالف فرد واحد ممن خرجوا من السجون لأى أمر أو موقف للجماعة، وكل النتائج بالنسبة للذين خرجوا مشرفة للغاية وأثبتوا أنهم على أعلى درجات الانضباط والالتزام بالعهد الذى قطعوه على أنفسهم».

وعندما سأل مكرم محمد أحمد ناجح إبراهيم عن الضمانات فى هذا الالتزام، قال: إن القادة التاريخيين مسئولون عن سلوك من خرجوا من السجون من أعضائها بعد مبادرة وقف العنف (يوليو ١٩٩٧)، وهؤلاء عددهم يصل إلى الآلاف، وجهاز الأمن تابعهم وهو بنفسه يقول إنه لا يوجد شخص واحد منهم أخل بالمبادرة لأنهم بالفعل خرجوا عن قناعة وليس عن ضغوط. كما أكد اللواء فؤاد علام «إن الإفراج يتم عن هذه الأعداد وفق ضوابط معينة والأجهزة الأمنية ترى الآن أن أعضاء هذه الجماعات تخلوا عن العنف بالفعل».

ومن ناحية ثانية فإنه من حيث الفعل، فقد حافظت الجماعة على مبادرتها بوقف العنف على مدى ٦ سنوات منذ إعلانها وحتى صدور هذه المراجعات، ويستثنى من ذلك حادث مذبحة الأقصر الذى وقع فى نوفمبر ١٩٩٧ بعد إعلان المبادرة الذى كان فى يوليو من ذلك العام، ولا تسأل الجماعة عن هذا الحادث الخطير على الرغم من أن فريقاً منها قام به فعلاً، حيث تم النظر إليه على أنه حالة تمرد يائسة من هذا الفريق على قرار الجماعة بوقف العنف.

ويرجع ضياء رشوان الباحث فى شئون الجماعات الإسلامية أسباب الحادث إلى ثلاثة عوامل، أولها أن هذا الفريق وهو من صعيد مصر شعر بأن قادته التاريخيين قد خانوه بإطلاقهم مبادرتهم غير المشروطة لوقف العنف فى ٥ يوليو ١٩٩٧، وثانيها أن الحصار الأمنى الشديد من جانب الأجهزة الأمنية المصرية كان يضيق الخناق يوماً بعد الآخر على كل

إمكانية لتحرك تلك المجموعات فى جنوب مصر، وثالثها أن تلك المجموعات وجدت نفسها فى حالة عزلة حقيقية عن بعض القيادات الموجودة فى الخارج، والتى كانت ترفض معها مبادرة وقف العنف، لذلك فإن الفريق المنتمى للجماعة الذى ارتكب الحادث البشع وجد نفسه فى موقف مركب نفسياً وسياسياً ودينياً مما دفعه إلى عمل انتحارى كمثل هذا الحادث.

وللحق وقعت أحداث إرهابية أخرى متفرقة فى ذلك العام، إلا أنه باستثناء جميع هذه الأعمال فإنه لم تقع بعدها على مدى ما يقرب من ٦ سنوات أى أحداث إرهابية، لا من الجماعة الإسلامية أو من غيرها، مما يعنى أن توجه الجماعة نحو نبذ العنف اقترن بالعمل، مما أضفى قدراً عالياً من المصداقية على تحولاتها الفكرية.

كما أن قادة الجماعة أكدوا فى حواراتهم مع مكرم محمد أحمد أن هذا الحادث البشع تحديداً كان له دور مهم فى جعل الكثيرين من قيادات الجماعة فى الخارج يوافقون على مبادرة وقف العنف بعد أن كانوا معترضين أو مترددين.

ومن ناحية ثالثة فإن شهادة وزير الداخلية المصرية اللواء حبيب العادلى فى هذه التحولات تعد من الشهادات الكاشفة والمهمة للغاية، فهى تعكس التشخيص الرسمى للدولة فى علاقتها الجديدة مع الجماعة الإسلامية التى تحولت من الشك والعداء والقمع إلى الثقة النسبية على الأقل من الناحية الأمنية، والدمج فى الحياة العامة من الناحية السياسية. ففى مؤتمر صحفى عقده فى تونس عقب اختتام أعمال اجتماع وزراء الداخلية والإعلام العرب فى ١٦ يناير ٢٠٠٣ قال العادلى: «إن الجماعة الإسلامية مازالت مستمرة وملتزمة بعد أن غيرت أسانيدها وعقائدها وأفكارها». وأشار إلى أن الكتب الأربعة شملت حجج المراجعة من جانب الجماعة وتحوى تغيراً فكرياً، وقام الأزهر بمراجعة الكتب وأقرها أعضاء مجلس شورى الجماعة عن اقتناع تام.

وعندما قررت السلطات الأمنية الإفراج عن نحو ألف من أعضاء الجماعة قال العادلى لرئيس تحرير «المصور» مكرم محمد أحمد فى ٣ سبتمبر ٢٠٠٣: «إن عمليات الإفراج تجرى تباعاً وفق معايير واضحة وشفافة تؤكد صدق التحول الفكرى الذى طرأ على هؤلاء الذين أفرج عنهم وصدق التزامهم بنبذ العنف وإدراكهم لخطأ مواقفهم السابقة». وأكد العادلى «أن قيادات الجماعة الإسلامية قد طلقت العنف على نحو بائن وأنهم لا يمارسون الآن أية محاولات لتنظيم عناصرها فى عمل سرى، مشيراً إلى أن الذين تم الإفراج عنهم يمارسون حياتهم العادية وسط الناس ويعلنون على نحو علنى رفضهم المستمر للعنف والتزامهم الكامل

بالمبادرة التى أعلنتها قيادات تلك الجماعة».

ومن ناحية رابعة فإن الجماعة حددت بوضوح موقفها عند إصدار هذه المراجعات، فقد اعترفت بأنها تمثل تحولاً حقيقياً فى فكرها، وأنها لا تشعر بحرج فى ذلك، بل إنها تتعجب ممن يشككون فى مراجعاتها، وأنها فعلت ذلك مستندة إلى قراءات شرعية ورغبة منها فى تصحيح مسارها. ففى بداية صفحات أحد كتبها الأربعة الأولى الذى يحمل عنوان «النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين» تجيب عن السؤال المهم: لماذا المراجعة؟ وتقول: «أسباب كثيرة توجب المراجعة، أبرزها اكتشاف الأخطاء والأدوية منها، وتصحيح المسار، وكف النفس عن العجب والغرور بما تعلم من أخطائها لتتواضع لله وتخشع له، هذا فضلاً عن أثرها فى إثراء الفقه بالحوار مع النفس والغير، وتنشيط روح الاجتهاد، والتخلى عن الجمود على القديم وادعاء العصمة له مع تأكيد مرجعية الشرع، والتخلص من المرجعيات الدنيوية للأشخاص أو المبادئ والأفكار، ولا يخفى أثر تكرار المراجعة فى تربية المجتمع على إحسان الظن بالناصحين، وافتراض الصدق فيه. فالحكمة ضالة المؤمن حينما وجدها فهو أحق الناس بها».

ويحكى لنا قادة الجماعة فى كتاب «نهر الذكريات» قصة التحول وكيف أنها جاءت عن اقتناع، والأهم من ذلك أنها اتخذت شكلاً ديمقراطياً» حيث اعتمدت على الحوار مع الأعضاء ولم تأت فرضاً من القادة أنفسهم، وقام واضعوا الكتب الأربعة الأولى التى تشكل معالم التحول الفكرى بجولات داخل السجون التى بها أعضاء الجماعة استغرقت قرابة عشرة أشهر، وبدأت بسجن الوادى الجديد، وانتهت فى سجن دمنهور. وكان سجن طرة الذى يضم قيادات من الجناح العسكرى لن يستفيدوا بالطبع من هذا التحول على المستوى الشخصى لأن معظمهم محكوم عليه بالإعدام هو أصعب مراكز الحوار، وعلى الرغم من ذلك فقد انتهى اللقاء فيه بالاتفاق والاقتناع بالتحول عن العنف وأيديولوجية أسلمة المجتمع والدولة بالقوة.

يقول مؤلفو الكتاب: «كان لهذا السجن خصوصية معينة حيث كان هناك توجس من ضعف الاستجابة للمبادرة، لأن هؤلاء لا أمل لديهم فى أن تعود عليهم المبادرة بفائدة، غير أن النتائج كانت عكس ذلك وقد أثبت هؤلاء أن اقتناعهم بالمبادرة مسألة مبدأ وليس بحثاً عن مصلحة.. وقد كان هذا السجن بالفعل أكثر السجون أسئلة وحواراً وأخذاً ورداً، وكان أكثرهم نصيباً من القرب واللقاء المباشر».

وكانت الأسئلة التى وجهها الأعضاء شاملة لعدة موضوعات، فقد سألوا عن المبادرة

وطبيعتها؟ وهل تلغى الكتب الجديدة التراث القديم للجماعة؟ ولماذا تم طرح قضية حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين على الرغم من أن الجماعة معروفة بأنها بعيدة تمام البعد عن لوثة التكفير (كانت تؤمن بالعذر بالجهل)؟ وهل تم حل الجناح العسكرى؟ وإذا كانت الجماعة قد تخلت عن العنف فما الذى يميزها عن بقية التيارات الإسلامية؟

(ويهمنا فى هذا الموضع أن نشير إلى إجابة قادة الجماعة عن السؤال الأول الذى تعلق بأسباب المراجعة، لأنه كاشف عن قوة التحول التاريخى الذى حدث فى مسار الجماعة، حيث أكد القادة أن ما قاموا به هو مراجعة وليس تراجعاً، لأن المراجعة ضرورية للتصحيح أولاً بأول، وإنما التراجع هو التوقف عن الطريق الأول دون اقتناع ولا يعنى تصحيحاً للمسار.

«المراجعة ينبغى أن تكون متكررة لضبط المسيرة، ونتائجها لا تزول بزوال المؤثرات المتجهة لها بحيث يتحقق الحفاظ على مكتسبات هذه المراجعة وإزالة ما من شأنه أن يعطلها أو يعطل مكتسباتها، وأما التراجع فهو انسحاب غير منظم وغير قائم على أصول أو قواعد أو أدلة، لا يحمل تصويباً للصواب، ولا تصحيحاً للمسار، بل يهدم الصواب والخطأ، ويلغى المسار صحيحاً كان أم غير ذلك، فهو انهيار وإلغاء لما كان ومصادرة على ما هو آت».

وشرحوا شروط المراجعة المثمرة (أى ما قاموا به من مراجعات) فى إنها يجب أن يكون القصد منها خالصاً لوجه الله تعالى وليس كسباً لمنفعة شخصية أو مراعاة لأحد، وأن يكون المراجعون مؤمنين بقضيتهم وبأهميتها، وأن يكون الهدف هو التصحيح لا التدمير، وأن تتسم بالتجرد والنظرة المحايدة وليست تبريراً لخطأ، وأن تحافظ على استمراريتها حيث تصبح منهجاً لمراقبة أعمال الجماعة ومشروعية هذه الأعمال.

إن هذه المؤشرات الأربعة السابقة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التحولات الفكرية للجماعة الإسلامية نتجت عن اقتناع ذاتى وعبر مناقشات داخلية بين أعضائها ولم ترتبط بعوامل مصلحية تتعلق بهؤلاء الأعضاء أو بضغوط الأجهزة الأمنية، وهى تظهر مكتوبة وموثقة فى كتب تحمل أسماء قادتها التاريخيين. ولا يعتد كثيراً بأوجه الرفض التى ظهرت فى كتابات بعض أعضائها الذين يعيشون فى الخارج أو من أصبحوا محسوبين عليها، لأنها فردية ومرتبطة بظروف كل شخص منهم فى الخارج وصراعاته على زعامة الجماعة مع القادة التاريخيين، كما أنها اقترنت بوقف فعلى للعنف، بل إنها وجدت دعماً حتى من بعض قادة الجهاد المسجونين ومنهم عبود الزمر، وإن ظل موقف تنظيم الجهاد بعيداً إلى حد كبير ـ حتى صدور هذه المراجعات ـ عن هذا التحول الذى حدث فى فكر الجماعة الإسلامية.

5

إشكالية الشعر

«الحل الإسلامى»
أو «الإسلام هو الحل»

خلال الإنتخابات الأخيرة «٢٠٠٥» ثارت قضية شعار «الإسلام هو الحل» ودارت مناقشات حامية فالكثير مِن مَن يعدون من رواد الصحافة فى عصرنا الحاضر كانوا يتساءلون عن «ماهية شعار الإسلام هو الحل» وقد إخترت أربعة مقالات للكاتب الأستاذ/ فهمى هويدى من كتابه «التدين المنقوص» والذى صدر فى عام «١٩٨٧» وهو العام الذى شهد الدخول الأول للإخوان إلى مجلس الشعب وتدور المقالات الأربعة عن «ماهية هذا الشعار ـ الإسلام هو الحل» ثقة منى فى وعى هذا الكاتب وإدراكه العميق لواقعنا المعاصر إضافةً إلى موضوعيته.

* * *

ليس بالسوط ولا بالسيف!

فى الزمن الردىء ترجم الحل الإسلامى إلى قوانين ومراسيم، واختزلت «الرسالة» فى الحدود، حتى بات عنوانها موزعاً بين السوط والسيف. أصبح العقاب هو محور التعاليم، وشغل البعض بكيفية ملاحقة العصاة وشاربى الخمر والزناة. حتى قرأنا عن جدل حامى الوطيس بين فريق من فقهاء آخر الزمان، فى دولة إسلامية طبقت الشريعة مؤخراً، لاعما أهدر من صور الحق والعدل، ولكن كيفية قطع يد السارق، وهل يتم القطع عند الرسغ أم عند المرفق؟!

وعمت البلوى بآخرين من المحسوبين على أهل العلم والرأى، الذين اكتشفوا فينا تلك «العورات»، فلم يكذبوا خبراً. ظلوا يشيرون إليها بألف أصبع، متصايحين بأعلى صوت، إن هذا هو الإسلام يراد لنا أن نمضى فى طريقه، وهذا هو «السقوط» الذى نساق إليه!

فضحنا الاثنان، الأولون بحمقهم، والآخرون بسوء قصدهم، ولولا ستر الله لكانت الكاشفة!

حول ماهية الحل الإسلامى، قلت فيما سبق أن للإسلام أهدافاً ترتكز على القسط والعدل، وأن له وسائل ليست مطلوبة لذاتها، لكنها ينبغى أن توظف فى نهاية الأمر لخدمة الأهداف أو المقاصد. وأن تلك الوسائل تتوزع على ميادين ثلاثة هى: الاعتقاد، والأخلاق، والمعاملات.

قلت أيضاً: أن فصل الوسائل عن الأهداف، يعد تفريغاً للرسالة من مضمونها، يفسد الحل الإسلامى، ويحاصره فى مجرد الرموز الطقوس والأشكال الاجتماعية والقانونية. يلغى وظيفة الدين ويبقى على مظهره، وهو ما أسماه على بن أبى طالب بالامارة «الفاجرة». وإذا ما حدث ذلك الانفصال، وكان لابد من الاختيار، فإن انحيازنا يجب أن يكون للأهداف دون الوسائل. ولذا فإن السؤال الصحيح الذى ينبغى أن يطرح، ليس عما أقيم من وسائل الإسلام فى ظل أى نظام، ولكن عن القدر الذى تحقق من أهداف الإسلام. ذلك أننا لا نستطيع أن

نصف نظاماً استبدادياً يطبق الحدود الشرعية بأنه «إسلامى» بأى حال ـ وأكثر التطبيقات المعاصرة للإسلام ينطبق عليها هذا الكلام ـ وإنما نقطع بأن هذا الموقف ليس إلا انتحالاً وتدليساً على الإسلام. ونذهب إلى أن المجتمع الذى تسوده قيم الحرية واحترام كرامة الإنسان، وإن لم تطبق فيه الحدود، هو أقرب إلى الإسلام، وربما أقرب إلى الله سبحانه وتعالى.

وإذا كان الإمام محمد عبده من المتأخرين قد قال عن أوروبا أنه وجد فيها إسلاماً وإن لم يجد فيها مسلمين. فإنه من بين المتقدمين من استخدم المنطق ذاته فى المقارنة بين المسلم الجائر والكافر العادل، حيث انحاز بعضهم إلى الأخير قائلاً: «أن المسلم الجائر، إسلامه له وجوره علينا، فى حين أن الكافر العادل كفره عليه وعدله لنا».

وفى «الحسبة» نقل ابن تيمية عن السلف قولهم: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. وإن «الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام».

وأضاف: ذلك أن العدل نظام كل شىء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصحابها فى الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به فى الآخرة.

* * *

تظل الوسائل مطلوبة، شريطة أن تصب فى الأهداف. وانحيازنا للإهداف إذا ما انفصلت عنها الأساليب والوسائل، لا يعنى إلغاء الأخيرة أو إسقاط دورها، لكنه يدعونا فى الوقت ذاته إلى أن نصحح المجرى. ونصل ما انفصل، ونحث السعى لكى نقيم وسائل الإسلامى التى تقودنا إلى غاياته.

ولسنا نفهم لماذا تحتل الحدود الشرعية ذلك القدر من الأهمية الذى يصوره لنا بعض الدعاة، علماً بأنها ليست من الأهداف فى شىء، فضلاً عن أنها لا تحتل أيا من مراتب الأولوية فى الوسائل. بل أزعم أن الشارع الإسلامى لم يكن شديد الحرص على إنقاذها فى الناس، وتمنى لو أنهم لجأوا إلى العفو والتوبة بدلاً من المسارعة إلى تطبيقها عند أول بادرة.

نعلم أن التشريعات القانونية، التى لا خلاف على كونها من الوسائل، تؤدى دوراً مهماً فى تنظيم المجتمع وصياغته. لكننا نتساءل عن جدوى البدء بالتشريعات، وحكمة انتقاء الحدود أو قانون العقوبات، واعتباره ركيزة «أسلمة» تلك التشريعات.

وهو أمر لا يحتمل جدلاً فقهياً، ولكنه يحتاج إلى تفسير من جانب أهل الاختصاص فى علم النفس والاجتماع. عندما تكون هناك اجتهادات تيسر على الناس، وأخرى تشدد عليهم، وجميعها تتم فى إطار فهم النصوص وطاعة الله، فنجد قوماً لا ينحازون إلا إلى كل ما يرهق الخلق ويعسر حياتهم. وعندما تحتمل النصوص تفسيرين، أحدهما يحمى مصالح الناس، والثانى يهدده أو يفتح الباب لإهدارها، يبرز من بيننا من لا يقف إلا مع التفسير الثانى (الشورى نموذج لذلك، وبين فقهائنا من يرى أنها غير ملزمة للحاكم، وإن كانت الأكثرية مع الإلزام). وعندما يكون عدد آيات القرآن الكريم ٦٢٣٦ آية، بينها ٣٠ فقط تتعلق بما نسميه «الأمور الجنائية»، فإننا نفاجأ بمن يتجاهل كل ذلك العدد الضخم من الآيات الذى يخاطب عامة المؤمنين من أسوياء البشر، ولا يرى فى القرآن الكريم إلا تلك الآيات الثلاثين التى تخاطب الشواذ، والمنحرفين والعصاة!.

أليست مستغربة أمثال تلك التحيزات؟.. وإلا نحتاج فى محاولة فهم دوافعها ـ حقاً ـ إلى محللين نفسانيين، ليدلونا على السبب الذى يدعو أصحابها إلى أن يجنحوا فى ذلك الإتجاه دون غيره؟!.

عامداً، لم أذكر الحدود الشرعية عندما حاولت تعريف الحل الإسلامى. وهو ما لاحظه البعض فيما يبدو، فجاء البريد بعد أيام قليلة حاملاً السؤال الكبير: لماذا؟.. وشك فى الأمر أحد طلاب جامعة أسيوط، فتساءل عما إذا كان ذلك الإغفال من قبيل إنكار حدود الله.

وأحسب أن الذين شغلوا بقضية الحدود على ذلك النحو. ليسوا سوى ضحايا المفاهيم التى راجت فى الزمن الردىء، فأفسدت عقول كثيرين، وأساءت إلى الإسلام، حتى مسخت صورته.

أيضاً، فأحسب أن الأمر أهون من أن يحتل مكاناً فى مناقشة أسس الحل الإسلامى وإطاره العام. فالإسلام رسالة تعنى بهداية البشر أكثر من عنايتها بعقابهم أو ردعهم، والخوض فى تفصيلات الحدود الشرعية فى السياق الذى نحن بصدده، يعد منزلقاً ينبغى تجنبه، لأنه يعطى المسألة حجماً أكبر مما ينبغى، ويقدمها على أمور تفوقها أهمية، وأجد بالمسلمين أن ينشغلوا بها، ويسعوا إلى تحقيقها.

* * *

والأمر كذلك، فليست لى سوى كلمة أخيرة، أغلق بها ـ من جانبى ـ ملف الحدود، لننتقل إلى ما هو أكثر فائدة وجدوى.

هذه الكلمة أوجزها فيما يلى:

ـ أن حدود الله أمر لا مساومة فيه، وتطبيقها له حكمته وفائدته، شريطة أن تتوافر للتطبيق عناصره الموضوعية، وأن يتم فى إطار إدراك أولويات الإلتزام الإسلامى، وفهم منهج الإسلام فى العقاب والتجريم، وتوظيف ذلك كله فى خدمة مقاصد الشريعة وأهدافها.

ـ إن الحدود هى العقوبة القصوى وخط الدفاع الأخير، وليس كل جريمة يحكم فيها بالحد الأقصى، وليس كل عدوان على الحقوق يرد بآخر مقومات الدفاع وأساليبه.

ـ إن الشريعة الإسلامية حرصت على التضييق من تطبيق الحدود قدر الإمكان. ودليلنا على ذلك تلك القاعدة الفقهية التى تقول: «ادرءوا الحدود بالشبهات» ـ البعض يعتبرها حديثاً نبوياً ـ وهى التى تدعو إلى الامتناع عن تطبيق الحدود طالما أن هناك أية شبهة فى عناصر القضية. كما أن هناك تشدداً ملحوظاً فى إثبات كل حالة، حيث اشترط الشارع شاهدين فى معظم الجرائم، وأربعة شهود فى جريمة الزنا، واشترط أن تكون الشهادة قائمة على المعاينة، لا على السماع. وأن تكون ألفاظها صريحة وقاطعة فى الدلالة على الواقعة.

ـ إن تعاليم الإسلام تدعو إلى ستر الذنوب والمعاصى، وعدم التطوع بالإبلاغ عنها أو الإقرار بها. ففى الحديث النبوى: «لا يستر عبد عبداً فى الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة». وعندما أشار أحد المسلمين على رجل ارتكب الزنا (اسمه ماعز) أن يتوجه إلى رسول الله ﷺ ويعترف له بما جرى، ليطهره بإقامة الحد عليه، فإن الرسول عليه الصلاة و السلام وجه كلامه إلى صاحب النصيحة قائلاً: «لو سترته بردائك لكان خيراً لك».

ـ إن التعاليم تنصح بالبحث عن مخارج، لتتجنب تطبيق الحدود، ليس من قبيل التحايل، كما زعم أحدهم، ولكن لتشجيع الناس على التراجع والتوبة والعيش فى طاعة الله. واستند الفقهاء فى تقرير ذلك إلى قول رسول الله ﷺ لمن اعترف له بجريمته: لعلك قبلت (بفتح الباء وتشديدها)، لعلك نظرت. واعراض النبى أكثر من مرة عمن جاء إليه فى المسجد ليعترف بفعلته. وقوله لأحدهم بعد أن صلى وراءه: اذهب فقد غفر الله لك. وقد استند ابن القيم إلى تلك الواقعة الأخيرة ليقول أن الإمام مخير بين أن يترك الحد أو يقيمه.

ـ إن التوبة والعفو يقدمان على تطبيق الحد. وثمة رأى راجح عند الفقهاء يرى أن التوبة تعد سبباً للاعفاء من العقوبة، وهم يستندون فى ذلك إلى الآية ١٦ من سورة النساء التى تتحدث عمن يرتكب الزنا، ثم يقول: ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا

فأعرضوا عنهما إنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾. والآية ٣٩ من سورة المائدة التى ذكرت حدث السرقة ثم قالت بعد ذلك: ﴿ فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾... وبهذا المنطق تصرف الرسول ﷺ فيما صادفته من حالات، حتى قال ابن القيم: (والله تعالى جعل الحدود عقوبة لأرباب الجرائم، ورفع العقوبة شرعاً وقدراً. فليس فى شرع الله ولا قدرة عقوبة تائب البتة».

- والعفو مرغوب فى جرائم القصاص بوجه أخص. وفى الآية ١٧٨ من سورة البقرة التى وردت فى سياق الحديث عن القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾.

وما من حديث نبوى ورد فى شأن القصاص إلا وتضمن إشارة إلى أن العفو مرغوب، تعزيزاً لأواصر الأخوة والرحمة.

* * *

إن اعتبار الشريعة مرادفة للنظام القانونى فقط ليس إلا إجتزاء مخلاً، يخدم بطريق غير مباشر الذين يكتفون فى تطبيق الشريعة بمجرد إصدار القوانين والمراسيم واللوائح، ويبرىء ساحة رموز الانحطاط والاستبداد فى التاريخ الإسلامى. فالشريعة أكبر من ذلك بكثير. هى مجموعة النظم التى شرعها الله وأنزلها ليلتزم بها الإنسان فى مختلف ميادين الحياة، كما يقول الشيخ محمود شلتوت.

كما أن الحكم بما أنزل الله لا ينصرف إلى جهد الحكومة وحدها. ولكنه، عند ابن حزم مثلاً، تنفيذ أوامر الله جميعاً فى التحريم والإيجاب.

إن الحل الإسلامى كما نتصوره يرتكز على الإنسان المسلم، ويستهدف إقامة نظام حياة يلتزم بتعاليم الإسلام. بينما يصوره أكثر الدعاة فى زماننا مبتدئاً بالحكومة، ومستهدفاً إصدار تشريعات قانونية فى مختلف المجالات.

إن الإصلاح القانونى أمر فى غاية الأهمية، لكنه يمثل وجها واحدا من أوجه تطبيق الشريعة، فضلاً عن أنه لا ينبغى أن يكون أولى الخطى على طريق الحل الإسلامى. فبناء الإنسان المسلم وسيادة القيم التى تلتزم بتعاليم الإسلام، مما ينبغى أن يحتل الأولوية المطلقة عند المعنيين بذلك الأمر وهو ما يمكن أن تحققه مناهج تربوية وسياسية اعلامية تصب فى ذلك الاتجاه.

وفى عملية التربية فإنها فى الأصل ليست مسئولية الحكومة وحدها، وإنما يشترك معها البيت ومختلف التجمعات الثقافية والفكرية التى يفترض فيها أن تبشر بالحل الإسلامى. وغيبة منابر شرعية تخدم ذلك الهدف تحدث نتيجتين سلبيتين ينبغى العمل على تجنبهما قدر الإمكان.

الأولى: أنها تفتح الباب لنشاطات التجمعات غير الشرعية التى قد لا يخلو فكرها من انحراف، وفى محيط تلك التجمعات يلقن الشباب فكراً يضر بأكثر مما ينفع.

الثانية: هى أن عبء التربية يصبح موزعاً بين البيت والحكومة، ولما كانت سمة البيت العصرى - فى مصر وغيرها - أنه غارق فى هموم الحياة اليومية، بصورة لا تمكن الأهل من اعطاء التربية والتوجيه حقهما - حتى إذا كانوا قادرين على ذلك - فإن المسئولية فى التربية تلقى على الحكومة فى نهاية الأمر، إضافة إلى كونها المسئولة عن الجهاز الإعلامى، ودوره الخطير فى إرساء القيم الاجتماعية ليس بحاجة إلى شرح أو إيضاح.

إن إتاحة الفرصة لشرعية النشاط الإسلامى تتيح الفرصة لتعدد قنوات التربية الإسلامية القويمة، ويسهم ضمنا فى معالجة ظاهرة شذوذ الأفكار وتطرفها فى ذلك المجال. فضلاً عن أنه يخفف من مسئولية الحكومة، التى تتجه إليها المطالبة بتطبيق الحل السلامى. وهو توجه يبرره أن الحكومة وضعت نفسها - حتى دون أن تقصد - فى موقف المسئول الأوحد عن بناء المجتمع.

أيضاً، فإن تجربة البنوك الإسلامية يمكن أن تشكل خطوة أخرى على ذات الطريق، خصوصاً إذا ما لقيت التجربة قدراً أكبر من العون على تصحيح المسار ومعالجة السلبيات والعثرات. فى خط مواز يمكن أن يمضى مع الإصلاح القانونى، وعماده هو القانون المدنى الذى تتعامل معه أوسع قاعدة من البشر الأسوياء، وليس القانون الجنائى الذى ينشغل به كثيرون فى حين أنه لا ينطبق إلا على المنحرفين والشواذ. ورجال القانون فى مصر هم فى مقدمة الداعين إلى مراجعة القانون المدنى وتنقيح مواده ليصبح مطابقاً للشريعة الإسلامية، وملتزماً بتعاليمها. وهى دعوة استجابت لها مختلف مؤسسات الدولة، وبقى أن تتسارع خطى التنفيذ ليتم إنجاز تلك المهمة على الوجه المطلوب.

وذلك كله ليس مطلوباً الفراغ منه بين عشية وضحاها. فالحل الإسلامى ليس عملاً انقلابياً بالمعنى الشائع. وإنما هو جهد حثيث قد يستغرق سنوات وسنوات. وإذا كان للتغيير سننه فى المفهوم الإسلامى، فإن له أيضاً أسلوبه ومنهجه. وهو ما يحتاج إلى مناقشة مستقلة.

السلام عليك أيها الأجير

هل هى دعوة إلى أحياء الخلافة الإسلامية، أم أنها دعوة إلى عصور السلطة الدينية والتفويض الإلهى، تنتهى بتولى الفقهاء للحكم، على غرار ما حدث فى إيران؟

ذلك هو جوهر النقطة الثالثة التى أثارتها رسائل المستفهمين عن ماهية الحل الإسلامى وكيفيته. واحسب أن محاولة صياغة التساؤلات المثارة فى عبارة واحدة، لن تخلو من الجور والقصور. إذ رغم أنها تدور حول موضوع واحد هو «السلطة»، إلا أن ذلك العنوان الكلى يندرج تحته عديد من العناصر التى تتماثل فى الأهمية، بحيث تتعذر مناقشة بعضها وإغفال البعض الآخر.

ويحلو لفريق من مثقفينا أن يرتد بالمناقشة إلى نقطة الصفر، فهم يتساءلون لا عن طبيعة السلطة فى التصور الإسلامى، ولكن عن مبدأ وجود علاقة للإسلام بالسلطة ومختلف أمور الدنيا منكرين تلك العلاقة من الأساس، ومنحازين إلى فكرة أنه دين روحى، بالمعنى المتعارف عليه فى الغرب. وهو منطق مدرسة الفصل بين الدين والسياسة، التى ترفع شعارات العلمنة بمختلف صياغاتها.

وفى داخل الصف الإسلامى، فإننا لا نعرف بين الأولين من تبنى فكرة الفصل بين الدين والدولة أو السياسة، سوى فرقة شاذة من الخوارج عرفت باسم «النجدات»، أشار إليها ابن حزم فى «الفصل بين الملل ـ جـ٤». وهى تنسب إلى رجل كان يقيم باليمامة فى الحجاز، اسمه نجده بن عمير الحنفى، قال: إنه لا يلزم الناس فرصة الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق فيما بينهم. وقد اندثرت تلك الفرقة، وذكر ابن حزم أنه لم يبق من أهلها أحد.

أما بين الآخرين، فلا نجد سوى الشيخ على عبد الرازق، الذى خرج علينا بمقولة أن «الإسلام رسالة دينية لله تعالى... لا تشوبها دعوة إلى ملك أو دولة». وقد تبناها فى كتابه

المعروف «الإسلام وأصول الحكم»، الذى أصدره الشيخ فى عام ١٩٢٥، أى بعد عام واحد من إلغاء الخلافة فى تركيا. وقد سار على منهجه الأستاذ خالد محمد خالد فى كتابه «من هنا نبدأ» الذى أصدره فى الخمسينات، ثم وفقه الله، فعدل عن موقفه صراحة فى كتابه «الإسلام والدولة»، الذى صدر له فى بداية الثمانينيات.

فى غير ذلك، فقد ظلت مسألة الحكم أو الإمامة قضية مسلما بها عند مختلف مدارس الفكر الإسلامى. وكل الخلاف الذى جرى حولها طوال الأربعة عشر قرناً أنصب على كونها تتم بالبيعة والاختيار كما يقول أهل السنة، أو بالنص كما يقول أهل الشيعة. والأولون يعتبرون الإمامة من الفروع، والآخرون يرون أنها من أصول الاعتقاد وأركان الإيمان. أى أن الفريقين يختلفان حول كيفية تنصيب الإمام أو رئيس الدولة الإسلامية، ولم يخطر على بال أى منهما أن مبدأ ممارسة السلطة، مطروح للمناقشة. وحتى ذلك الخلاف حول الإمامة بات فى حقيقته نظرياً، وربما تاريخياً، فى ظل التطور الذى طرأ على فقه الشيعة الاثنى عشرية، الذين أقاموا دولتهم بعد الثورة الإيرانية، ونص دستورها على أن ينصب قائد الدولة (الذى هو نائب الإمام الغائب) بالاختيار.

وبعد الذى كتب فى مسألة الإسلام والحكم خلال الأعوام الستين التى أعقبت صدور كتاب الشيخ على عبد الرازق، فإننا لم نعد بحاجة إلى المزيد من الأدلة والبراهين التى تثبت فساد دعوته وبطلانها، بوجه خاص، فإنه بصدور كتاب «الإسلام والخلافة فى العصر الحديث»، الذى ألفه الدكتور ضياء الدين الريس عام ١٩٧٦، فى نقض كتاب الشيخ عبد الرزاق، فإننا نحسب أن دعوى الشيخ ومن لف لفه لم تعد تقوم لها قائمة.

ومن سخرية الأقدار ومفارقاتها، أن الذين صدروا لنا أكذوبة الفصل بين الدين والسياسة، فى الغرب، نقضوها هم بممارساتهم العملية، بعد أن تبينوا استحالة الفصل بين الدين والحياة، حتى فى ظل دين روحانى خالص مثل المسيحية. وهنا نحن نقرأ ونسمع عن تصدى الأساقفة والكرادلة والقسس لمختلف صور العمل السياسى، من النضال المسلح كما فى أمريكا اللاتينية، إلى النضال السياسى كما هو حاصل فى الفلبين وبولندا وجنوب أفريقيا. وفى حين تترأس الملكة كنيسة انجلترا، ويترأس البابا دولة الفاتيكان، بينما نصب الأسقف مكاريوس رئيساً للجمهورية فى قبرص... وفى حين تنتشر الأحزاب المسيحية فى أرجاء أوروبا، فإن قوانينا تحظر انشاء الأحزاب ذات الصبغة الدينية. الأمر الذى دعا الحزب

الإسلامى فى تركيا لأن يتخفى تحت اسم «العدالة»، ودعا «الإخوان» فى مصر إلى التخفى فى عباءة حزب الوفد. وبينما تتضمن قوانينا تمثيل العمال والفلاحين بنسبة خمسين بالمائة فى مؤسسة تشريعية وسياسية هامة مثل مجلس الشعب، فإن بعض مروجى الأكذوبة لم ينفكوا يطالبون بمنع العلماء والفقهاء من الاشتغال بالسياسة!!

لن نناقش مسألة الدين والسياسة، لكننا سننبه فقط إلى أمرين جوهريين:

ـ **الأمر الأول:** إنه من العبث المدهش أن ينصب جهد البعض على البحث عن النص فى القرآن والسنة يدعوا إلى إقامة الدولة. ذلك أن مجمل التكاليف الصريحة والملزمة التى حفلت بها النصوص، والتى تنظم مختلف معاملات المسلمين مع بعضهم أو مع غيرهم، لا يمكن الاستجابة إليها فى غيبة سلطة إسلامية. ومن غير المعقول أن يدعو الإسلام إلى نظام للحياة يطبق فى ظل نظام آخر، كما قال المودودى بحق. وذلك مبدأ استقر عند كافة أهل العلم فى الإسلام، حتى التقى عليه الإجماع. ولم يعد يخلو كتاب فى الفقه أو علم الكلام أو العقائد، من فصل فى خاتمته للإمامة ووجوب نصبها، واعتبار ذلك فرض كفاية على المسلمين. وهو ما لخصه ابن حزم فى قوله: «اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة، وجميع الخوارج، على وجود الإمامة».

الأمر الثانى: إن مسألة السلطة أكبر من كونها موضوعاً للخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين. فهى تشكل الفاصل الرئيسى بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، التى منيت فى تاريخها بصراع بين الدين والدولة، انتهى بالطلاق البائن بينهما، وأدى ذلك إلى ظهور مصطلح العلمانية، الذى أصبح سمة مميزة للحضارة الغربية. وحينما اتصل الغرب بالعالم الإسلامى، كان الفارق واضحاً بينهما، حيث كان العالم الإسلامى لا يرى أى انفصال بين الدين والدولة، ولا يجد مبرراً يسوغ مثل ذلك الفصل كما حدث فى أوروبا. والأمر كذلك، فقد أصبح انتصار العلمانية علامة على انتهاء الفارق الجوهرى بين الحضارتين. وبتقادم الزمن تنمحى بقايا الفروق، بسبب إقصاء الدين من دائرة الحياة العامة، إلى مجال الحياة الخاصة. وبتقليص دور الدين فى تلك الحدود الضيقة، لا تكون هناك فرصة للقاء الحضارتين على أساس التفاعل والتلاقى، وإنما يصبح التلاقى على صعيد التبعية، لا أكثر. وهى الفكرة التى فصلها بإجادة تامة الباحث السودانى إبراهيم محمد زين فى كتابه الهام «السلطة فى فكر المسلمين».

ليس الحل الإسلامى دعوة إلى الخلافة بالضرورة. وإذا كانت الخلافة هى الصيغة التى إرتآها سلف المسلمين، إلا أنها لا تلزم الخلف بأى حال، ولا نعرف تياراً إسلامياً معاصراً دعا إلى فكرة الخلافة، سوى «حزب التحرير الإسلامى»، الذى لا يمثل ثقلاً ذا وزن، فضلاً عن أن دوره تقلص كثيراً بموت مؤسسه تقى الدين النبهانى فى بداية الثمانينات، وفى غير ذلك فإن «وجوب الخلافة فى تعبيرات الفقهاء المعنيين بالفقه الدستورى والسياسى الإسلامى، لا يعنى أكثر من قيام حكومة تحقق الغاية التى رسمتها الشريعة للدولة الإسلامية»، كما ذكر الدكتور محمد العوا فى كتابه «حول النظام السياسى الإسلامى».

أما فكرة السلطة الدينية والحكم بالتفويض الإلهى، التى يربط البعض بينها وبين الدعوة إلى الحل الإسلامى ظلماً وعدواناً، فلا نعرف كيف نثنيهم عنها، إزاء إصرارهم المستمر على قراءة الفكر والتاريخ الإسلاميين بعين أوروبية خالصة.

لقد ظلت السلطة فى فكر المسلمين وممارساتهم ذات طابع بشرى بحت طوال ١٤ قرناً، فلم يدع أحد أنه يحكم باسم السماء، وإن كان أحد خلفاء بنى العباسى (أبو جعفر المنصور) قد زعم أنه ظل الله فى الأرض، فذلك شذوذ ينكر ولا يذكر. وها هو رسول الله بكل قدره وجلاله لا يتردد فى أن يقيد من نفسه ويقول لمن حوله: **«من جلدت له ظهراً، فهذا ظهرى فليستقد منه... إلخ»**. وهذا خليفته أبو بكر يعلن على الملأ يوم تسلمه القيادة: قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني. ومن بعده قال عمر من فوق المنبر: من رأى منكم فى إعوجاجاً فليقومه. وهو ذاته الذى اعترضه سلمان الفارسى ذات يوم قائلاً أن لا سمع ولا طاعة، حتى يبين للمسلمين من أين جاء بالثوب الذى يرتديه. وهاهو على بن أبى طالب يلجأ إلى القاضى شريح لينصفه من يهودى نازعه ظلماً على درع له، وهو أمير المؤمنين ورأس الدولة. بل وصل الحال فى عهد معاوية أن دخل عليه أحدهم وهو فى مجلس الخلافة، فحياه قائلاً: السلام عليك أيها الأجير. وعندما اعترض عليه نفر من الجالسين، أصر على مقولته متسائلاً: ألم يستأجرك الله لرعاية هذه الأمة. وهو ذاته الذى هب فى وجه معاوية عندما حبس بعد الهبات المالية عن المسلمين، وقال له أمام الجميع: كيف تمنع العطاء، وأنه ليس من كدك، ولا ومن كد أبيك، ولا من كد أمك؟!

بهذه اللغات كان يخاطب المسلمون حكامهم الذين يحاول البعض إيهامنا بأن أمثالهم فى الدولة الإسلامية سيتحولون إلى سلطة تحكم باسم السماء! ولا نعرف كيف يمكن أن يتأتى ذلك فى مجتمع يعتبر بيعة الناس للحاكم ـ أو انتخابه بأى أسلوب آخر ـ هى شرط لشرعيته.

وفى حين يعتبر الفقهاء أن تولى الحاكم لسلطاته، إنما هو بمثابة «عقد» وصفه ابن تيمية بأنه نوع من الوكالة أو الإجارة، وقال عنه الغزالى أنه مجرد تفويض. واتفقوا على جواز فسخ العقد إذا ما أخل الحاكم بشروطه. حتى أن ابن حزم اعتبره باغيا أن أبى الامتثال لرأى الأمة بشأنه فى تلك الحال.

وإزاء ذلك فلم يكن مستغرباً على الإمام محمد عبده أن يعتبر قلب السلطة الدينية، والإتيان عليها من أساسها أصلاً من أصول الإسلام. حتى قال أن رسول الله ﷺ، كان بنص القرآن مبلغاً ومذكراً، لا مهيمناً ومسيطراً (سورة الغاشية الآية ٢٢). وعلى حد تعبيره، فإن الإسلام «لم يجعل لأحد من أهله أن يحل ولا أن يربط، لا فى الأرض ولا فى السماء، بل الإيمان يعتق المؤمن من كل رقيب عليه فيما بينه وبين الله، سوى الله وحده».

بمثل ذلك قال الشيخ محمود شلتوت مؤكداً على أن خليفة المسلمين هو مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطان موكله فى جميع أموره... وهو ليس إلا فرداً عادياً لا يمتاز على غيره إلا بثقل مسئوليته. والأمة صاحبة الولاية عليه، فى إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام أن ارتكب فعلاً يحرمه الشرع.

* * *

نأتى إلى مسألة تولى الفقهاء للسلطة، التى تشغل البعض وتثير مخاوفهم، بالأخص بعد تجربة الثورة الإيرانية، التى ارتكزت على فكرة «ولاية الفقيه» التى تبناها الإمام الخمينى. لكنا ننبه إلى أن ولاية الفقيه مرتبطة بخصوصية المذهب الشيعى، حيث يعد الفقيه نائباً عن الإمام الغائب، فضلاً عن أن تولى الفقهاء للسلطة كان أمراً فرضه تطور الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين، الذى وصل إلى حد التصفية الجسدية الشاملة. والثابت أن الإمام الخمينى كان ضد هذا الاتجاه فى البداية، وهو الذى اختار المهندس مهدى بازرجان لرئاسة أول وزارة بعد الثورة، ووقف إلى جانب أبو الحسن بنى صدر فى ترشيحه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٨٠، فى حين اعترض على رغبة لآية الله بهشتى فى منافسة بنى صدر على الرئاسة.

وإذا استبعدنا القياس على التجربة الإيرانية، سواء لخصوصية المذهب أو لخصوصية ملابسات التجربة، فإننا نقول أن العبرة ليست بهوية الذى يتولى السلطة، وإنما بكفاءته وقدرته. وإذا كانت مهمة القائد فى الدولة الإسلامية هى حراسة الدين وسياسة الدنيا ـ بتعبير الماوردى فى الأحكام السلطانية ـ فلا خلاف بين أهل السنة على أن كل قادر على

النهوض بتلك المسئولية له الحق فى أن يتقدم لها، بالأسلوب الذى ترتضيه الأمة قائماً على الشورى.

ونحسب أنه من الطبيعى أن يتصدى الإسلاميون لمباشرة التطبيق الإسلامى، شأنهم فى ذلك شأن الاشتراكيين فى التطبيق الاشتراكى، والشيوعيين فى التطبيق الشيوعى، والرأسماليين فى النظام الرأسمالى. وإذا كان فقهاء السلف قد اشترطوا فى الإمام أن يكون مجتهداً، فإن هذا الشرط ينبغى أن يفهم فى إطار الملابسات التاريخية التى طرح فيها. عندما كان للقيادة دورها الأكبر فى أمور التشريع والفتوى، وقبل أن يبرز دور المؤسسات التى يمكن أن تؤدى تلك الوظيفة.

ولا نعرف أحداً من فقهائنا المعاصرين، أو تياراً إسلامياً حركياً دعا إلى تولى الفقهاء للسلطة. وقد نفى أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى فى كتابه حول «مبادىء نظام الحكم فى الإسلام»، أى تلازم بين التطبيق الإسلامى وسيطرة رجال الدين على الحكم. وهو موقف لا خلاف عليه بين القانونيين الإسلاميين بصفة عامة.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن تثار المخاوف وتختلق العقبات وتفتعل المعارك الوهمية؟؟

القطب الأعظم

من أكثر العناوين إثارة فى ملف الحل الإسلامى شعار: «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر»، الذى كان منذ ١٤ قرناً، ولا يزال بمثابة توجيه إلهى يدعو كافة المسلمين، حاكمين ومحكومين، للإسهام فى التغيير إلى الأفضل وصناعة التقدم المنشود. وهى دعوة ترقى إلى مستوى الإلزام، الذى بات التغيير بمقتضاه يتجاوز الحق، ليصبح واجباً شرعياً، يتهم المتقاعسون عن الوفاء به، بكل ما هو مباح من ألفاظ اللوم والتقريع والذم، فى الدنيا والآخرة. والإتهام أو التعنيف هنا ليس صادراً عن فقيه متشدد أو متطرف، ولكنه ثابت فى القرآن الكريم والسنة. أى أنه صادر عن الله ورسوله عليه الصلاة والسلام.

لقد ظل باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مدخلاً لمختلف محاولات التصحيح والتقويم فى تاريخ المسلمين، كلما توافرت له شروطه وضوابطه. لكنه كان يصبح بابا تهب منه ريح الفتنة والفوضى، كلما زلت فيه الأقدام، واختلت الموازين والأفهام، وتصدى له من قصر علمه أو اتبعه هواه.

ولا نعرف فى تعاليم الإسلام وتكاليفه قيمة أصابها التشويه والمسخ، مثل تلك الدعوة إلى الأمر والنهى. فبعد أن كان الجهاد رمزها وذروة سنامها.. وبعد أن ظلت سلاحاً ماضياً يشهر فى وجه الظالمين، صيرها البعض معارك صغيرة حول التدخين والاختلاط، وحث الناس بالعصى على إغلاق حوانيتهم للحاق بالصلاة فى مواعيدها، وتقصير الثياب أو إسبالها!

كما أننا قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا أنه إذا كانت هناك عناوين وشعارات التبس على المسلمين أمرها وعز على كثيرين من أهل العقول إدراكها، فإن تلك الكلمات الخمس تحتل المقدمة بين ذلك الذى التبس واستشكل، حتى بات الأمر والنهى ميداناً تداخل فيه الحق والباطل فى الوقت ذاته. ولسنا بحاجة لأن نسترجع صفحات التاريخ؛ لنستخلص من

ممارسات الخوارج - مثلاً - شواهد ندلل بها على صحة ما نقول. حسبنا الذى نشهده فى زماننا باسم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، من تخليط يتم بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

لقد قطعنا شوطاً فى محاولة مناقشة ماهية الحل الإسلامى. وحان أوان البحث فى الإجابة على الأسئلة المثارة حول كيفية هذا الحل. واحسب أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يشكل الأساس الشرعى والإطار الفكرى للحل المنشود.

ونصوص القرآن الكريم والسنة حافلة بالإشارات الصريحة إلى أن عملية الأمر والنهى هذه تشكل المفتاح الأساسى للحل، وحجر الزاوية فيه. وللأهمية البالغة التى يحتلها ذلك التكليف الجليل، فقد وصفه الإمام أبو حامد الغزالى فى «الإحياء» - جـ٢ - بأنه «القطب الأعظم فى الدين. وهو المهم الذى ابتعث الله له النبيين أجمعين. ولو طوى بساطة وأهمل علمه وعمله، لتعطلت النبوة، واضمحلت الديانة، وعمت الفترة وفشت الضلالة، وشاعت الجهالة، واستشرى الفساد، واتسع الخرق. وخربت البلاد، وهلك العباد، ولم يشعروا بالهلاك إلا يوم التناد».

لن نتوقف طويلاً أمام تعريف الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، الذى تعددت بشأنه الاجتهادات عند فقهاء السنة والشيعة والمعتزلة. وقد اعتبروه الاخيرين خامس أصول العقيدة، التى لا يتم الإيمان إلا بها. لكننا قد نصوغ العنوان بلغة زماننا فنقول: «إنه تكليف شرعى لكافة المسلمين، لكى ينهضوا بكل ما من شأنه إحقاق الحق والعدل، وإزهاق الباطل والشر، وفقاً لما تقرره نصوص الشريعة ومقاصدها».

ولأن المنكر بمختلف صوره هو الذى تنصب عليه فكرة التغيير، إذ الأمر بالمعروف هو من قبيل التحسين عادة، فقد كانت عناية فقهاء المسلمين به أكبر، ومن حيث التفصيل فيه والتدقيق فى شرائطه وضوابطه. وهم لم يقفوا به عند حدود الأخلاق والفضائل كما هو شائع فى زماننا، ولكنهم أدخلوا تحت مظلته - عن حق - كل ما هو سلبى ومذموم فى السلوك الخاص والعام. وكان الإمام الغزالى ممن تحدثوا بإفاضة فيما أسماه «المنكرات المألوفة فى العادات»، وجعلها تشمل على سبيل المثال: وقوع الظلم بكافة أشكاله، والغش فى الأسواق، والإسراف فى استهلاك المياه، وطرح القمامة فى الطرقات، إلى غير ذلك من الأمور التى تمس صميم الأمور الدنيوية.

والأصل فى التغيير أن يبدأ المرء بنفسه. وفى التوجيه النبوى: «ابدأ بنفسك ثم بمن تعوله». ويؤثر عن الخليفة عمر بن عبد العزيز قوله: لو كان كل أمرىء لا يأمر بالمعروف ولا

ينهى عن المنكر حتى يلزم بذلك نفسه، لما كان هناك أمر بالمعروف ولا نهى عن المنكر.. ولقل الواعظون، والساعون لله بالنصيحة».

ويذكر الطبرى فى تفسيره «حـ٥ ص٤٤» إن ناساً من أهل مصر «!» لقوا عبد الله ابن عمرو، فقالوا: نرى أشياء فى كتاب الله أمر أن يعمل بها، لا يعمل بها، فأردنا أن نلقى أمير المؤمنين فى ذلك.. فلما اصطحبهم إلى الخليفة عمر بن الخطاب فى المدينة، سأل أحدهم: أنشدك الله وبحق الإسلام عليك. هل قرأت القرآن كله؟.. قال: نعم. قال، فهل أحصيته فى نفسك «الزمت نفسك به»؟ قال: اللهم لا.. قال: فهل أحصيته فى بصرك؟ هل أحصيته فى لفظك؟ هل احصيته فى أثرك؟.. ثم تتبعه حتى أتى على أخرهم، ثم قال: ثكلت عمر أمه! أتكلفونه أن يقيم الناس على كتاب الله. قد علم ربنا أن ستكون لنا سيئات. ثم تلا الآية القرآنية: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريما﴾.

ونهر أمير المؤمنين الوفد الذى قدم إليه من مصر، وقال ما معناه لو أن أحداً علم بما جئتم من أجله، لأنزلت بكم العقاب!.

* * *

وعندما يتجه التغيير إلى خارج دائرة الإلتزام الشخصى ليمارس فى حق الآخرين، فإن التكليف الشرعى هنا يحاط بعديد من الضوابط والقواعد، حتى لا ينفلت العيار، وينصب كل امرىء من نفسه قيما على الحق والباطل، وحارساً للفضائل أو محتسباً على الرذائل والأراذل، دون أن يكون مخولاً أو مؤهلاً لذلك. إذ أن استيفاء الشروط والإلتزام بالضوابط هو الضمان الوحيد لتجنب محظور الزلل، وإغلاق الباب أمام ريح الفوضى أو الفتنة.

وقد أجهد كثير من فقهاء المسلمين أنفسهم فى وضع تلك المعايير والضوابط، حتى توافرت لدينا حصيلة غنية تمكننا من أن نتعرف على الوجه الحقيقى لذلك التكليف الشرعى الجليل، لكى يوضع فى إطاره الصحيح. وتدلنا اجتهادات فقهائنا إلى أن ثمة شروطاً ينبغى توافرها فيمن يتصدى من الأشخاص للأمر والنهى وشروطاً أخرى مطلوبة فى الأسلوب الذى يتم به أداء ذلك التكليف وشروطاً ثالثة: ينبغى أن تتحقق فى موضوع الأمر والنهى. وشروطاً رابعة لمباشرة مراتب التغيير المفترضة، سواء كانت باليد أو باللسان أو القلب. ونستطيع أن نوجز تلك الشروط فيما يلى:

ـ بالنسبة للذين يتصدون للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فينبغى أن يكون معلوماً أنه إذا تعلق الأمر بالقضايا العامة، فالواجب هنا «كفائى»، وليس عينيا. إذ لا يطالب به كل فرد بذاته، وإنما إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. بهذا قال جمهور الفقهاء والمعتزلة. واستندوا فى ذلك إلى الآية الكريمة: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، والدعوة فى الآية الكريمة موجهة إلى «أمة» من المؤمنين وليس جميعهم.

وفى غير ما هو عام، فإن الإنسان يطالب بالأمر والنهى على نفسه أولاً كما قلنا، ثم على من يسأل عنهم ثانياً. وله بعد ذلك أن يتجاوز تلك الحدود، ويتصدى لما هو عام، إذا لم تتوافر «الجماعة» أو «الأمة» التى تباشر تلك المسئولية. ويشترط فى الآمر أو الناهى ـ بعد التكليف والإيمان ـ أن يكون على علم بالمعروف أو المنكر. ومما يؤثر عن سفيان الثورى قوله: لا يأمر السلطان بالمعروف إلا رجل عالم بما يأمر وينهى رفيق بما يأمر وينهى... عدل فى ذلك، وعند فقهاء مختلف المذاهب الإسلامية. فليس لأى واحد من عامة الناس الأمر والنهى إلا فيما علم من الدين بالضرورة، كالصلاة والصوم وغيرهما. أما العالم أو الفقيه فله أن يأمر وينهى فى كل أمر يجوز ذلك فيه.

غير العلم: فشرط القدرة أو الكفاءة مطلوب فيمن يباشر تلك المسئولية. إذ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها بنص القرآن الكريم. وليس لحدود القدرة أو الكفاءة لما يفوق قدرته، باليد أو باللسان . يكفيه الإنكار بالقلب فى تلك الحالة.

* * *

ـ وفى طريقة التوجيه أمراً أو نهياً، فلابد من ثلاثة أمور حددها ابن تيمية فى: العلم، والرفق، والصبر، وحددها الغزالى: فى العلم والورع وحسن الخلق. وهو ينقل عن الرسول عليه الصلاة والسلام قوله: **«لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا رفيق فيما يأمر به، رفيق فيما ينهى عنه، حليم فيما يأمر به، حليم فيما ينهى عنه، فقيه فيما يأمر به، فقيه فيما ينهى عنه».**

(يشك البعض فى صدور المقولة عن النبى، وينسبها إلى أحد فقهاء السلف، هو القاضى أبو يعلى). ومن أقوال السلف أيضاً فى هذا الصدد: ليكن أمرك بالمعروف بالمعروف، ونهيك عن المنكر غير منكر.

ـ بالنسبة لموضوع الأمر والنهى، فينبغى أن يكون مما لا مجال للاجتهاد فيه. وعند السنة والشيعة فإنه لا يجوز الأمر أو النهى ـ حتى للعلماء ـ فى الأمور التى اختلفت فيها آراء المجتهدين. من مثال ذلك فى زماننا الاختلاط والغناء والموسيقى. وغير ذلك مما يشنغل شبابنا به.

ويشترط فى المنكر أن يكون حالاً، أى حادثاً وقت وقوع الإنكار. فإذا كان قد وقع فعلاً، فلا سبيل إلى الإنكار، ويترك الموضوع لولى الأمر. كما يشترط أن يكون المنكر ظاهراً للناس. إذ لا يجوز البحث والتحرى، للإطلاع على ما يأتيه الناس ثم إنكاره عليهم.

ـ وفيما يتعلق بمراتب تغيير المنكر، التى حددها الحديث الشريف: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه...» فهى ليست مطلقة بغير ضوابط. وعند فقهاء السنة وفى مقدمتهم أحمد بن حنبل، فإن التغيير باليد تكلف به السلطة، التى تملك القوة. وعند الزيدية فإن التغيير باليد حق لكل جماعة قادرة وذات شوكة. ويقولون بأن مواجهة الحاكم الظالم تصبح واجبة على الجماعة القادرة إذا بلغت عدداً مساوياً لأهل بدر (٣٠٠ شخص).

عند الشيخ محمود شلتوت فإن المرتبة الأولى من التغيير، باليد، منوطة بأهل السلطان والقدرة. الحاكم فى الدولة، والرئيس فى موقعة، والأب والزوج فى حدود من يسأل عنهم أمام الله. والمرتبة الثانية ـ التغيير بالقول ـ منوطة بأهل الفقه والرأى والتوجيه. والمرتبة الثالثة لمن هم خارج نطاق أصحاب القدرة على التغيير باليد أو باللسان. فإن لم يستطع المسلم أن يكون حرباً على المبطلين، فلا أقل من ألا يصبح عوناً لهم، كما يقول شيخنا محمد الغزالى.

لكن هذه ليست نهاية المطاف، فالتغيير ليس مجرد قواعد وضوابط فقط، لكنه فن أيضاً. ولنا فى كشف أسراره حديث آخر وأخير.

فقه التغيير والإنكار

البعض يتصور انقلاباً صارماً يهدم كل الموجود وينسخه، ثم يعيد صياغته من جديد، ليحمل سمت الإسلامه وعلاماته، كأن الأحكام والتعاليم قرارات ثورية وفورية لا تحتمل التمهل ولا تقبل المناقشة. وكأن هدف التكاليف هو مجرد تعليب المجتمع فى قوالب إسلامية أيا كانت، بصرف النظر عن حقائق الواقع، أو طبائع الناس وعوائدهم، أو سنن التطور ونواميسه.

تلك أوهام وأغاليط، تروج فى أذهان فريق ممن يشغلهم الحماس عن العلم والدراية. أو الذين تستبد بهم روح الرفض والنقض للإسلام، فلا يحاولون فهمه واستيعاب منهجه فى التقويم والتغيير.

سألنى مؤخراً أحد كبار أدبائنا، نريد أن نعرف ما الذى سيبقى على حاله إذا تحقق مطلب الإسلاميين فى الدعوة إلى تطبيق الشريعة، وهل صحيح أن مختلف وسائل الترفيه ستلغى وتصادر، وأن البنوك الربوية سيتعين عليها أن تسرح موظفيها وعمالها، وأن الفن التشكيلى لن يكون له مكان فى ثقافة ذلك العصر؟

ذكرنى سؤاله بأول رحلة قمت بها إلى طهران بعد نجاح الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩. إذ قدر لى أن أكون على أول طائرة غادرت الكويت إلى العاصمة الإيرانية فى تلك الفترة. وقد استأجرها ممثلو شيعة الكويت لتهنئة الإمام الخمينى بالانتصار والعودة من باريس. وكان إلى جوارى أحد الشباب الذين كانوا من أكثرنا حماساً للثورة والآمال المعلقة عليها. وبينما حلقت بنا الطائرة فوق طهران، ألقى صاحبنا نظرة على المدينة، وقال أن عصر الانفصال عن الإسلام قد انتهى. وأنه من الآن فصاعداً سيصير كل شىء إسلامياً فى إيران. ثم اتجه إلىّ والفرحة تملأ عينيه.

وقال: صدقنى، كل شىء سيصبح إسلامياً، من نظام الحكم إلى نظام المرور. سألته

بدهشة، الأولى فهمتها لكنى لا أعرف كيف سيكون نظام المرور إسلامياً؟ وقلت مازحاً، إذا كان المقصود هو الزام العربات بالسير إلى اليمين، فهو ما كان سائداً فى عصر «الطاغوت» ثم إنه متبع فى العالم أجمع باستثناء انجلترا والهند!

لم يجد الرجل شيئاً يقوله، لكنه القى علىّ نظرة رثاء، وعزا سؤالى إلى أننى لست مستوعباً عمق الحدث بالقدر الكافى. لكنه أضاف بيقين المؤمن أن ذلك سيحدث بلا ريب. لا يهم كيف، لكنه سيحدث على أى حال، وستثبت التجربة خطأ شكوكى وسخف سؤالى!

إلى ذلك المدى يذهب البعض فى تصور التغيير المطلوب أو المفترض فى الواقع الإسلامى. وهو ما يعكس قدر الالتباس الذى يحيط بالموضوع، كما أنه يطرح العديد من علامات الاستفهام الكبيرة والهامة فى أن واحد.

* * *

وقبل أن نحاول مناقشة القضية ننبه إلى أمور أربعة هى:

- إن للإسلام قيماً لا ينبغى أن نستكثر على المسلمين دعوتهم إلى ضرورة سيادتها فى مجتمعهم، بالحسنى، وبالحكمة والموعظة الحسنة، وبغير ذلك من الأساليب التى تليق برسالة سماوية. وغير المسلمين ليسوا ملزمين بقيم المسلمين، إلا بالقدر الذى يتصل بما نسميه «النظام العام». حيث يتعين على الأقلية أن تحترم مشاعر الأغلبية. والمفترض هنا بطبيعة الحال أن يكون احترام المشاعر والحقوق متبادلاً من جانب الأغلبية. ولا نريد هنا أن نقارن بما هو سائد فى الدول الشيوعية مثلاً، حيث قيم المبدأ أو الاعتقاد سائدة وملزمة للجميع، فى حين أن أعضاء الحزب الشيوعى فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين - على سبيل المثال - أقلية لا تكاد تصل إلى ربع عدد السكان فى الدولتين.

- إن فتح الباب لمناقشة تفصيلات الحياة فى المجتمع الإسلامى، ومصير كل مرفق أو نشاط سياسى أو اقتصادى أو تجارى أو ثقافى، قد يؤدى إلى جدل لا أول له ولا آخر. وكما أننا نستغرب على الإسلاميين قولهم بأن كل شىء ينبغى أن ينسخ ويتغير، فإننا نستغرب بنفس القدر تلك المطالبات المتكررة بأن يوضح الإسلاميون موقفهم من مشكلات الإسكان والكهرباء والصحة والمجارى، وصناعات العطور وأدوات الزينة والورق المستخدم فى دورات المياه.

إن المطلوب والمعقول هو مناقشة الإطار الأساسى للواقع الإسلامى دون الدخول فى

جزئياته وتفصيلاته. ونحسب أن الحل الإسلامى ينطلق من هذه الفكرة فى الجانب المتعلق بالمعاملات، تاركاً التفاصيل لتغيرات الزمان والمكان. حتى قيل بحق «أن الأصل فى العبادات هو الاتباع، والأصل فى المعاملات هو الابتداع». فعندما يقرر الإسلام - مثلاً - أن الشورى هى أساس الحكم فإنه لا يعنيه كثيراً أن تكون صيغة الالتزام بالشورى على هيئة مجلس للأمة أو مجلس للشعب أو جمعية تأسيسية أو مجلس للعموم وآخر للوردات!».

- إنه مما يؤخذ على الإسلاميين فى زماننا أنهم شغلوا بعمارة الآخرة بأكثر من عنايتهم بعمارة الدنيا. بحيث أنهم ركزوا جل اهتمامهم على العبادات والأخلاق والفضائل. وانهمك خطباؤهم فى أحاديث الحلال والحرام، والترغيب فى الجنة والتخويف والترهيب من النار. وكانت النتيجة أن انفصل أكثرهم عن الواقع وتباعدوا عن حقائقه وتعقيداته، فضاعت منهم مفاتيح الدنيا، حتى صاروا غير مؤهلين للتعامل مع قضاياهم ومتغيراتها. وإذا كانت قد ظهرت فى السنوات الأخيرة محاولات لتجاوز هذه الثغرة وتمثلت فى الدراسات التى أجراها البعض حول ملامح النظام الإسلامى السياسى والإقتصادى والإدارى والتربوى، فقد بقى أن تتحول تلك المبادرات الفردية إلى تيارات مستقرة وواضحة المعالم.

- يقتضينا الإنصاف هنا أن نقرر بأن ابتعاد الإسلاميين من دعاة وفقهاء عن القضايا الحياتية للناس لم يكن كله انسحاباً أو تقاعساً. إنما كان فى شق منه أمراً مفروضاً وضرورة ألجأتهم إليها الظروف. والثابت تاريخياً أن عصور الاستبداد فى التاريخ الإسلامى هى التى شهدت بدايات تحول الفقهاء من البحث فى الأمور الدنيوية وانصرافهم إلى علوم الآخرة، إذا صح التعبير. وفى العصور الحديثة فإن عمليات الاضطهاد المتلاحقة التى لحقت بالتيار الإسلامى، كانت حائلاً دون تطور فكر الإسلاميين ونموه فى الاتجاه الصحيح، حيث شغلوا بالاحتماء من المخاطر، عن تأسيس المدارس الفكرية التى تخدم الواقع وتسهم فى صياغته إسلامياً.

وفى عرض منهج الإسلام فى التغيير، تلفت أنظارنا دراسة هامة حول الموضوع - نتفق معها تماماً - نشرتها مجلة «الدوحة» القطرية فى عدد أول يناير ٨٦، لواحد من أهم فقهائنا المعاصرين، وهو الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى، وفيها يقرر بوضوح:

- أن من الناس من يتصور أن كل ما فى مجتمعنا الحالى مخالف للإسلام، وأن كل الأنظمة والقوانين والمؤسسات ستهدم وتبنى من جديد. وهذا ليس بتصور سليم. فأكثر

الأنظمة والقوانين والمؤسسات القائمة ستبقى «بعد أن تنقى مما يناقض الإسلام وتطعم بما يؤهلها لخدمة قيمه ومقاصده».

ـ إن قيام نظام إسلامى فى مجتمع، لا يعنى تغيير كل ما يراد تغييره فيه، ما بين عشية وضحاها.. ولكن هناك مبادىء ثلاثة لابد أن توضع فى الاعتبار فى عملية التغيير المنشودة هى:

ـ **أولاً: هناك مبدأ الضرورات**، التى اعترف بها الشرع، وجعل لها أحكامها. هو ما تقرره عدة قواعد فقهية عامة مثل: الضرورات تبيح المحظورات ـ الضرورة تقدر بقدرها ـ الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة. ولهذا المبدأ أدلته الشرعية العديدة، ولم يعد هناك خلاف حوله. والضرورات الشرعية ليست كلها فردية، كما قد يتوهم البعض. فللمجتمع ضروراته، كما للفرد ضروراته. إذ أن هناك ضرورات اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية، لها أحكامها الاستثنائية التى توجبها الشريعة، مراعاة لمصالح البشر، التى هى أساس التشريع الإسلامى كله.

ـ **ثانياً: مبدأ السكوت على المنكر**، إذا ترتب على تغييره منكر أكبر منه. دفعاً لأعظم المفسدتين، وارتكاباً لأخف الضررين. وبناء على هذا المبدأ يقرر الفقهاء طاعة الإمام الفاسق إذا لم يمكن خلعه إلا بفتنة وفساد أكبر من فسقه. ومما يستدل به لهذا المبدأ حديث النبى ﷺ لعائشة: **«لولا قومك حديثو عهد بجاهلية، لهدمت الكعبة، وبنيتها على قواعد إبراهيم»** رواه البخارى. ومن ذلك إبقاؤه عليه السلام على المنافقين، وترك التعرض لهم، مع علمه بنفاق بعضهم على التعيين. وتعليله ذلك بقوله: أخشى أن يتحدث الناس أن محمد يقتل أصحابه.

وفى القرآن الكريم، يذكر الله تعالى فى قصة سيدنا موسى عليه السلام أن سيدنا هارون سكت على عبادة قومه للعجل الذى صنعه لهم السامرى، وفتنهم به، حتى يعود أخوه موسى ويفصل فى الأمر. وفى هذا يذكر القرآن حوار موسى وأخيه هارون: ﴿ قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا (٩٢) أَلاَّ تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى (٩٣) قَالَ يَا بْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلا بِرَأْسِى إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِى إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى﴾ (طه: ٩٢ ـ ٩٤).

لم يعترض موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر، مما يدل على اقراره وموافقته. وليس شىء أعظم من السكوت على عبادة عجل ذهبى من دون الله، «حفاظاً على وحدة القوم» ولكنه سكوت موقوت، لاعتبار مقبول.

فى صدد تأييده لذلك المبدأ العام يذكر ابن القيم فى أعلام الموقعين «جـ٢» أن النبى ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله. فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره. وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله...

يضيف ابن القيم أن من تأمل ما جرى على الإسلام فى الفتن الكبار والصغار، رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد منه ما هو أكبر منه. فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها. بل أنه لما فتح الله مكة. وصارت دار إسلام، عزم على تغيير البيت «الحرام» ورده على قواعد إبراهيم. ومنعه من ذلك مع قدرته عليه، خشية وقوع ما هو أعظم منه، من عدم احتمال قريش لذلك. لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثى عهد بكفر.

وهو ينقل عن شيخه ابن تيمية أنه مر مع بعض أصحابه فى زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر وهم على الإسلام، فأنكر صاحبه عليهم ذلك، لكن ابن تيمية عارضه فى ذلك قائلاً: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة. وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال، فدعهم.

وبهذا المنطق يقول ابن القيم أنه إذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو أو لعب، فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيراً من أن تفرغهم لما هو أعظم منه. وإذا كان الرجل مشتغلاً بكتب المجون ونحوها، وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحر. فدعه وكتبه الأولى.

ومما يستدل به فقيهنا الكبير ويقيس عليه، أن النبى ﷺ نهى عن تطبيق حد السرقة أثناء الحرب. فرغم أنه حد من حدود الله فقد نهى عن إقامته فى الغزو، خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلى الله من تعطيله أو تأخيره» وهو التحاق صاحبه بالمشركين حمية وغضباً.

ذلك كله يعنى أن التغيير لا يكفى فيه مجرد حدوث المنكر، بل لا يكفى فيه أيضاً أن يكون الفرد ـ أو الدولة ـ قادراً على تغييره. وإنما الأهم من هذا كله هو ضمان التغيير إلى الأفضل، وتجنب حدوث ما هو أسوأ. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن منطق الشريعة وحكمتها يدعواننا إلى القبول بالمنكر كما هو حتى تتوفر شروط التغيير إلى الأفضل، وتصبح المصلحة راجحة على المفسدة.

ـ **ثالثاً: مراعاة سنة التدرج:** وهو مبدأ نهجه الإسلام وهى يبنى مجتمعه الأول. إذ تدرج بهم فى الفرائض. كالصلاة والصيام والجهاد. كما تدرج بهم فى تحريم المحرمات كالخمر ونحوها. وكما أنه حدث تدرج فى التشريع، فإننا نستطيع أن نمضى على السنة ذاتها ويكون هناك تدرج مماثل فى التنفيذ.

ومن الشواهد التى نذكرها هنا، ما رواه المؤرخون عن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز. إذ قال له ابنه عبد الملك يوماً: مالك لا تنفذ الأمور، فوالله ما أبالى لو أن القدور غلت بى وبك فى الحق. فقد كان ابنه الشاب يدعوه لأن يقضى على المظالم، وأثار الفساد الأموى دفعة واحدة، دون تريث أو اناة، وليكن ما يكون.

وكان رد عمر بن عبد العزيز على ابنه هو قوله: لا تعجل يابنى. فإن الله ذم الخمر فى القرآن الكريم مرتين، وحرمها فى الثالثة، وأنى أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة، فيدفعونه بجملة، ويكون من ذا فتنة.

ذلك منطق أهل البصيرة بفقه التغيير والإنكار... وقليل ما هم.

6

نظرة على تجربة سابقة

«تجربة ١٩٨٧» «وقائع ما جرى»

فى كتابه «الإخوان فى البرلمان» رصد الأستاذ «محمد الطويل» التجربة الأولى لدخول الإخوان إلى البرلمان فى عام ١٩٨٧.

وقد رصد التجربة بوعى وإدراك عميقين علاوة على حياده وموضوعيته. وقد أرتأيت بعد أن أنسب الفضل إلى أهله. أن أورد فى هذا الباب بعض المختارات من فصول هذا الكتاب. للتشابه الكبير بين التجربتين تجربة ٨٧ وتجربة ٢٠٠٥ رغم الفوارق بين التجربتين وما مرّ بينهما من سنوات تربو على العشرين عاماً إلا قليلاً.

وقد إخترت هذه الفصول بحيث تعبر وبصدق عن خلاصة هذه التجربة والتى إنتهت بحل هذه الدورة فى عام ١٩٩٠.

* * *

الإخـــوان المسلمـــون ومعركتهم الإنتخابيـة

فى تاريخ مصر المعاصر.. لم تتعرض جماعة أو مجموعة من المرشحين بمثل ما تعرضت له جماعة الإخوان المسلمين من هجوم قاس وشديد، بل إلى قتل وسفك الدماء.

فعندما قررت هذه الجماعة أن تقدم مرشحيها للجماهير من خلال قائمة موحدة مع حزبى العمل والأحرار... أى بمثابة تحالف... تعرض الإخوان المسلمون لشتى أنواع القمع الإعلامى من كافة الأحزاب الرسمية والتيارات السياسية الأخرى.

وقد بلغت هذه الحملة الإعلامية حداً من القسوة والضراوة.. تمكنت من رصدها ومتابعتها الأمر الذى أثار فى ذهنى تساؤلات عديدة منها:

كيف يتجاهل المهاجمون والناقدون والسياسيون من كافة الأحزاب والتيارات أن هؤلاء المرشحين مصريون. لهم ذات الحقوق السياسية التى يمارسونها هم أنفسهم بل ويسعون إلى المزيد منها، فكيف يدعون إلى مصادرة وحرمان هؤلاء المصريين ـ أياً كانت انتماءاتهم ـ من ذات الحقوق التى يطلبونها لأنفسهم؟!

هل كان هدفهم تضييق قاعدة الديمقراطية واستئثارهم بها؟ وهل الديمقراطية تتسع وتضيق هكذا؟!

وهل كان مبعث هجومهم الشديد هو الخوف من نجاح مرشحى الإخوان المسلمين، وإذا كان الأمر كذلك، أفلا يعتبر ذلك مصادرة وضغطا وقمعا للناخبين أنفسهم!!

وهل من الديمقراطية تخويف وترويع الجماهير من الممارسة الديمقراطية الواسعة؟!

وهل كان هدفهم عدم نجاح الإخوان المسلمين بنسبة كافية تؤهلهم لتشكيل الحكومة؟ أو

كان هدفهم حصارهم وتضييق الخناق عليهم حتى لا ينتشر تأثيرهم ولا تتحقق دعوتهم؟!

وربما كان هذا الهجوم يحمل فى طياته رعباً من تصفية حساب قديم. حيث أن عناصر كل القوى والتيارات السياسية قد أخذت نصيبها من النفوذ والحكم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلا قوى الإخوان المسلمين التى ضربت أكثر من مرة. واعتقلت أكثر من مرة.. ولكنها عادت بعد كل ذلك أكثر قوة وأشد اصراراً.

وهل كان باعثهم الخشية على أوضاع قائمة ومكاسب نالوها ونفوذ بلغوه؟!.. هل خافوا على أنفسهم من السقوط أو الاطاحة بهم؟!

هل كان الخوف من انهيار كياناتهم السياسية المصطنعة والهشة وفضح أساليبهم وأكاذيبهم على الملأ؟

وهل كان الخوف من التجربة واستمرارها وتعديلها أو تطويرها أو تتويجها بحيث تبدو الإخوان بقواهم الحقيقية على الساحة السياسية مما يهدد قوى ظاهرية لديها من الشكل أكثر مما لديها من المضمون؟!

وهل كان الهدف ألا يكون الإخوان جزءاً من النظام السياسى للدولة والحرص على أن يظلوا دائماً جزءاً طريداً وشريداً ومنفصلاً عن النظام؟

وأخيراً هل كان يخشى من بروز دورهم والولوج فى ساحة السياسة المصرية. حتى لو كان ذلك الدور ايجابياً يحقق مصلحة الدولة العليا!! وبذلك يسحب البساط من تحت بعض القوى أو التيارات الأخرى؟!

وإذا كانت الحجة التى رفعوها على رايات هجومهم الهدام، هى أن الإخوان المسلمين جماعة غير رسمية أو غير شرعية... فإن من الأفضل أن تسعى جماعة غير شرعية للتعبير عن نفسها من خلال قناة شرعية ـ كالبرلمان ـ بل أليس من الأفضل أن يكون الحال كذلك عكس جماعة أو حزب رسمى أو شرعى يلجأ إلى أساليب وقنوات غير رسمية أو غير شرعية؟

وهكذا عاد الإخوان تحيط بهم الضجة والصخب من جراء الحملات الإعلامية المضادة.. هكذا يعودون.

وكانوا عندما يتغيبون وراء قضبان المعتقلات والنفى بالواحات، ويلاقون أشد وأفتك أنواع التعذيب، كنا لا نسمع مثل هذه الحملات والضجيج استنكاراً لما يحيق بهم بل كانوا

يشيعون بألسنة حداد حتى وهم فى غياهب تلك الظلمة!! فهل كان ذلك شماتة وتأييداً لما لحق بهم أو من الخوف منهم؟! وهل الضجيج الذى استقبلهم كان، أيضاً، خوفاً منهم؟! ومن المعروف أن الخوف يكون ـ دائماً ـ من الأقوى؟؟

وهكذا نرى أن الصخب والضجيج يشيع به الإخوان عندما يغيبون، ويستقبلون به عندما يعودون؟!!

وبالطبع فإن عودتهم واختراقهم الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٨٧ قد شمل ضمن ما شمل حزبى العمل والأحرار المتحالفين معهم حتى يتمكنوا من العودة.. وخوض الانتخابات وكسب مقاعد برلمانية.

وإن كان الإخوان نصيبهم من الحملة أكبر وأكثر مساحة، ذلك لأنهم هم القادمون.. والعائدون بكل ثقل ووزن وقوة.

وبعد التساؤلات السابقة والتى حاولنا فيها الوصول إلى نوايا ودوافع هذه الحملة الشرسة فإننا نتعرض لجانب منها ثم نخضعها للتحليل. لنصل إلى أى مدى تتطابق مع ما حاولنا الوصول إليه من دوافع ونوايا.

فهذا أشد الناصريين تعصباً وولها بفكر ومنهج عبد الناصر، ولا سيما سياسته إزاء الإخوان المسلمين. هاجمهم بقوله:

« إن التحالف بين حزبى العمل والأحرار والإخوان قد كشف نقاط الضعف فى كل منهم على حدة وظهروا عرايا إلا من ثياب قليلة تستر عورتهم».

ويستدرك قائلاً: «والواقع أنهم ينحدرون من سلالة مشهورة أساءت إلى الوطن وزعزعت أمنه واستقراره ومنذ أن ظهروا على مسرح الحياة السياسية فى مصر فى الفترة الأخيرة من السبعينيات... فلا يوجد استقرار ولا أمن فى البلاد، بل قلاقل واضطرابات وفتن وتعصب لم نعرفها من قبل».

ثم أضاف: «وإن من فضائل المعركة الانتخابية أنها كشفت هؤلاء... وسلطت عليهم الأضواء وظهر جليا أن ما كان يحدث على أنه صدفة أو خطأ فى السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن ليس إلا قرينة على أنهم يريدون أن يفتحوا الباب على مصراعيه حتى تتحول مصر إلى صورة من لبنان... ومن أجل ألا يحدث هذا... ومن أجل أن نغلق هذا الباب الذى يحمل الرياح السوداء لابد أن ترفع العصابة عن عينيك يا أخى المواطن وألا تعطى صوتك

لتجار الكلام وحملة الشعارات.. ودهاقنة الدين».

وفى موضع آخر يتهكم بقوله: «أن الناس جميعاً يعرفون مدى مصداقية هذا الشعار ـ الإسلام هو الحل ـ فالقوانين الحالية والسابقة مستمدة من الشريعة الإسلامية، لكنهم بالطبع يعنون شيئاً آخر بهذا الشعار... فهم يعنون بشعار الإسلام هو الحل أن يصبحوا هم الحكام فهم كهنة الدين الجديد... ودينهم الجديد هو الإسلام الذى يقيمهم حكاماً... فالمجتمع كله كافر ويستحق عذاب النار».

ويتصدى للإخوان أيضاً أحد رموز التيار الشيوعى والناصرى باتهامات أكثر حدة من سابقه حيث قال:

«إن الملصقات التى يعلقها تحالف العمل والأحرار مع جماعة الإخوان المنحلة إنما تعبر عن انتهازية رخيصة. بل أن تلك الملصقات فيها ايماءات تحريضية على قلب نظام هذا البلد وتدميره.

نعم الإسلام هو الحل... ولكن أيضاً: كيف؟

نقبل هذا الكلام وحده كمجرد شعار ولكن أن يلحق بهذا الكلام «فهيا إلى العمل» ودون تحديد ماهية هذا العمل. هل هو العمل «الفعل» أى الجهاد. أم هو العمل «الاسم» أى حزب العمل؟

فهذا ما يقتضى أن نقف عنده.

هل من أجل الشعبية والجماهيرية ومحاولة تخطى نسبة الثمانية بالمائة يكون التحالف مع جماعة فكرها واضح تماماً فى أنها ضد القومية العربية.

وفى هجوم آخر يقول أحدهم: «وهم إذا تحدثوا اليوم عن الديمقراطية فذلك لفترة مؤقتة كى يسمح لهم بالنشاط... أما هم دعاة الشموليه والحزب الواحد وحكم الإمام وسيطرة أهل العقد والربط أو الحل والعقد... أى الصفوة بحكم أن تفقههم فى الدين يعطيهم منزلة أعلى من سائر المواطنين».

ثم يحذر منهم بقوله: «وكلنا مسئول عن الكارثة... التى يمكن أن تحدث لو نجح أنصار ذلك التيار السياسى الدينى فى احراز مواقع ذات شأن فى الانتخابات الحالية... أن ذلك نذير بالقضاء على الدستور والديمقراطية والقانون بل والاستقرار ولنتمسك بشعار الدين لله والوطن للجميع بدلاً من شعاراتهم التى ستقودنا إلى كارثة محققة اليوم أو غداً».

ثم يستدرك فى موضع آخر: «ولتتأملوا تجربة الخومينى فى الشرق من عالمنا العربى...

لنعرف ماذا ينتظرنا إذا ما ساد ذلك الشعار، وذلك المنهج كقاعدة لحياتنا ونظامنا.

ويضيف قائلاً: «أن ما ينتظرنا إذا انتشر الخومينى ـ لا قدر الله ـ الكارثة... وظلام العصور الوسطى ومزيداً من الفتنة من كل الأنواع.

ويتضح لنا من خلال هذا الهجوم السابق عدة حقائق:

أولاً: أن الناصريين ـ دائماً ـ يشوهون الحقائق ويقلبون الموازين، تعصباً لرأيهم، وينزلقون فى حديثهم إلى ما ينافى الأخلاق والآداب العامة، وتعوزهم الحجة والمنطق السليم، حين يصفون تحالف الإخوان وحزبى الأحرار والعمل «بأنهم عرايا إلا من ثياب قليلة تستر عوراتهم».

ثانياً: يصفون الإخوان المسلمين بأنهم مثيرو الاضطرابات والقلاقل فى السبعينيات، والحقيقة غير ذلك، لأن مثيرى الاضطرابات هم الشيوعيون والناصريون، وهما وجهان لعملة واحدة وإن اختلف المسمى، فعندما استفحل أمر الشيوعيين فى الاضطرابات عام ٧٧، أفرج الرئيس الراحل أنور السادات عن الإخوان وخرجوا من المعتقلات، ليتصدوا للغوغاء من مثيرى الشغب وانتفاضه الحراميه وسمع السادات بممارسة السياسة كما سمح بصدور مجلتهم «الدعوة»، وكان يقصد السادات مجابهة الشيوعيين والناصريين من مثيرى الاضطرابات.

ثالثاً: أن الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة هو قمة الحرية والديمقراطية وهو أفضل الوسائل السياسية والشعبية، وهو مطمح لكل التيارات على الساحة... ولكن الناصريين والشيوعيين لهم رأى آخر مخالف، إذ يرون أن لكل حزب أو فئة الحق فى الانتخابات إلا الإخوان فليس لهم ـ من وجهة نظر الشيوعيين ـ أية حقوق انتخابية، ولا يسمح لهم بالانتخابات الحرة، لأنهم إذا وصلوا إلى الحكم فإن ذلك يعتبر خطراً يجب ايقافه بكل الطرق والوسائل.

رابعاً: يلصق الناصريون التطرف والإرهاب بالإخوان المسلمين وهى سمة الجماعات المتطرفة التى تكفر المجتمع... وليس ذلك صحيحاً لأنهم لو كانوا كذلك فلماذا أفرج السادات عنهم من المعتقلات.. ولماذا سمح لهم بخوض الانتخابات. ولماذا تحالف معهم حزبان من صنيعة نظام ثورة يوليو؟!

خامساً: محاولة منعهم من الاشتراك فى الانتخابات، وتصعيد تأليب السلطة عليهم،

واتهامهم بأنهم يسعون حثيثاً إلى قلب نظام الحكم.

سادساً: بل ويمتد الإتهام إلى أنهم ضد القومية العربية... ذلك الشعار الناصرى الذى رفعه عبد الناصر وتابعوه... و هو لا يزيد عن كونه شعاراً وليس هدفاً.. وإن كان ذلك الاتهام غير صحيح حيث أن الإخوان منتشرون فى معظم الدول العربية. وليس من المنطقى أن يناهضوا الاتحاد أو التضامن العربى، بل أنهم يعتبرونه وسيلة وأحياناً هدفاً لتحقيق ما يصبون إليه لتطبيق الشريعة الإسلامية فى كل الدول العربية.

سابعاً: أما اتهامهم بأنهم اتخذوا الديمقراطية وسيلة مؤقتة لخداع الجماهير، فإنهم ليسوا بمخادعين ولو تحقق هدفهم فسوف يثبتون مصداقيتهم، لأنهم تربوا على ديمقراطية «وشاورهم فى الأمر» وليس على مبدا «فاستخف قومه فأطاعوه»!!

ثامناً: وإذا كانوا فقهاء فى الدين فهذه نقطة تحسب لهم. وتعنى أنهم يدركون هدفهم. وتعنى أيضاً أنه يمكن أن يكون من بينهم أهل مشورة كنظام المستشارين الذين يساعدون أو يعينون لرؤساء الدول الغربية المتقدمة. وعموماً فإن الرأى الأخير لمدى قناعة الجماهير بذلك.

تاسعاً: أما حصولهم على مواقع ذات شأن عن طريق الانتخابات ـ وأعتقد أنه يلمح بذلك لوصولهم إلى تشكيل حكومة ـ فلا يعنى ذلك القضاء على الدستور والقانون والاستقرار. فالحقيقة أن مخالفة الدستور والقانون والتحايل عليهما والإلتفاف حولهما يأتى أحياناً من بعض الحكومات مستندة فى ذلك إلى الأغلبية البرلمانية. وأما الاستقرار فكلنا يعرف أنه يتحقق بالعدالة... وأين هى العدالة؟

عاشراً: وأما الدعوى بأنهم خمينيون. فهذا غير صحيح. لأن الخومينى. قام بثورة على نظام شاه إيران. وإن قامت الثورة بالتصفية الجسدية لبعض رجالات حكم شاه إيران، فهذا ما يمكن أن تفعله أية ثورة فى العالم الثالث... وحدث ذلك كثيراً بالفعل ولم يقتصر على الخومينى فقط... وإن كنا نختلف فى ذلك من الجانب الإنسانى. إلا أنه ربما يرد علينا البعض بأن تلك الممارسات كانت رد فعل لما ارتكبته نظم الحكم ذلك من قهر وتعذيب إلى حد القتال حيال شعوبها... إلا أننا نصر على رؤيتنا واعتقادنا برفض تلك الممارسات التصفوية الانتقامية وضرورة التمسك بالأساليب القانونية والإنسانية.

وكما أن الخومينى قد أتى عن طريق الثورة... وليس بانتخابات ديمقراطية، فإن الإخوان إذا جاءوا إلى الحكم فإنهم لا يدرون ما إذا كانوا سيأتون حكاماً أم معارضة... فأسلوب

تواجدهم وحضورهم البرلماني والسياسى يختلف عن الخومينيين.

أما القول بأن الإخوان سيعودون بنا إلى ظلام العصور الوسطى فى أوربا... فإن الأمر يختلف أيضاً. ففى العصور الوسطى كان رجال الدين فى أوروبا يسعون، بل نجحوا فى السيطرة على الحكم والدولة من خلال ادعاءاتهم بتوفير صكوك الغفران لمن يطيعونهم وبذلك سيطروا على الدولة عن طريق الخرافات، وأما فى حالتنا هذه، فإن الإخوان لم يتسلطوا على الجماهير، بل قدموا أنفسهم كمرشحين كأى مرشحين برلمانيين، وللجماهير الحرية فى الاختيار والترجيح. كما أن دعوة الإخوان ليست سرية، فهم يطالبون علنا منذ نشأتهم، بتطبيق الشريعة الإسلامية. ولم يدعوا الكهنوت كغيرهم، بل هم يدعون إلى هدفهم على منابر الجوامع والمنتديات وفى بعض المناسبات والمحافل العامة والخاصة.. كما أنهم يدركون أن للإسلام حضارة. تعد أطول الحضارات التاريخية وأهمها وأكثرها تأثيراً حتى على أوروبا. التى كانت قد عاشت ظلام العصور الوسطى وقد استأثرت بالحضارة الإسلامية فى تلك الآونة، كما جاء ذلك فى بعض مؤلفاتهم التاريخية.

ونصل إلى أحد الكتاب الكبار وأحد أقطاب الصحافة القومية، حيث كان من أشد الكتاب غلوا ضد ذلك التحالف... بل كان أكثرهم هجوماً طوال الانتخابات.

فكتب مرات متتالية، وبدأ هجومه قائلاً:

«كيف يستقيم أن يدخل مرشح الإخوان مع مرشح الاشتراكيين فى قائمة انتخابية موحدة باسم المعارضة»؟

«كيف يستقيم أن يدخل مرشح الإخوان مع مرشحى الاشتراكيين روافد ثورة يوليو - رغم التناقضات الجذرية بينهما»؟

لكنها المناورات الانتخابية والانتهازية الحزبية التى جمعت من قبل بين الوفد والإخوان قبل الطلاق الأخير.

ليس مقبولاً أن يتقدم الإخوانى للترشيح تحت واجهة حزب العمل - مثلاً - أو حزب الأحرار، ما دام المجال مفتوحاً أمامه للترشيح مستقلاً فى الدوائر الفردية.. وليس مقبولاً أن يتخفى مرشح جماعة دينية فى ثوب آخر حتى يضمن الوصول إلى مجلس الشعب... لأن مبادئ جماعة الإخوان شيء.. ومبادئ العمل أو الأحرار شيء آخر..

والأمانة السياسية تقتضى من كل مرشح أن يكشف الغطاء عن وجهه ومبادئه، سواء رضى بها الشعب أم لا ـ وحتى يتعرف الناخبون على موقفه المحدد من القضايا والمشاكل وحتى لا يفاجئهم بتغيير جلده ولونه بمجرد دخوله إلى المجلس ووصوله إلى المقعد ـ وهو ما اسميه «مصداقية المرشح».

ويستطرد نفس الكاتب فى هجومه فى موضع آخر:

ولمصلحة من لعبة القوائم الموحدة التى تقدم بها حزب العمل فى الانتخابات بالتحالف مع الإخوان وحزب الأحرار؟؟

ولمصلحة من التحايل المكشوف لادخال مرشحى الإخوان مع مرشحى العمل والأحرار تحت عباءة واحدة بينما الهويات مختلفة ـ والأهداف متناقضة؟

ولمصلحة من الخليط المتنافر من المرشحين فى قائمة التحالف الثلاثى. بلا برنامج انتخابى محدد وشامل وبلا فكر سياسى واضح؟ أتساءل: لمصلحة من؟

وبنظرة إلى مساحة التحالف المؤقتة ـ والقائمة على المصالح الحزبية الضيقة ـ فإنها تكشف حجم أحزاب الأقلية وتشرذمها إلى دكاكين «سياسية مفتوحة» للمتاجرة باسم المبادئ وانتحال الصفات المتغيرة.. من أجل الوصول إلى أهداف حزبية ومكاسب ذاتية وبحيث صارت لا تمثل الواقع ولا تعبر عن البرامج المعلنة والشعارات المرفوعة.

وهو ما يعنى أن أحزاب المعارضة الصغيرة تدرك حجمها الضئيل على الساحة السياسية بعيداً عن الصوت العالى لصحفها.. وهو بمثابة اقرار منها بعجزها عن الحصول بمفردها على نسبة الـ ٨٪ من أصوات الناخبين.

إذن فالهدف من وراء التحايل بالقائمة الموحدة والتحالف المؤقت هو الوصول إلى مجلس الشعب... والحصول على الحصانة البرلمانية.

حتى ولو كان ذلك بالغش والخداع.. وتغيير الجلود واطلاق اللحى.

وما يحدث من تغيير الجلود والأقنعة وبيع المبادىء يضفى ظلال الريبة والشكوك حول حقيقة المرشحين وأهدافهم ومن واجب الناخب أن يسأل المرشح ما هى هويتك؟ وما هى عقيدتك؟ وما لون جلدك؟

ومثل ذلك الخليط السياسى الدينى الذى لا يربط بينه أى مبادىء مشتركة إنما يمثل الخداع الحزبى.... والتحايل الانتخابى.

فليس مقبولاً أن يكون الدين لعبة للسياسة حتى لا تختلط التوجهات الحقيقية للأحزاب.. وليس مقبولاً أن تكون القائمة الموحدة قناعاً لجماعة دينية تمارس نشاطاً سياسياً رغم أنها مازالت منحلة قانوناً....

وأن ما يحدث من ألاعيب تحت مظلة الانتخابات يستوجب التنبه واليقظة من كل من له صوت.. فلا ينساق لمحاولات الخداع والتمويه... ولا يستجيب لمؤثرات الجذب والتزلف بشعارات الدين ولافتات الحلول باسم الإسلام لأنها لا تعكس الواقع ولا تعبر عن جوهر الحقيقة.

وإنما هى استغلال للدين فى السياسة وتسخيره للوصول إلى أغراض معينة ومطامع ذاتية لا تتفق وقدسية الإسلام.

كما يبدو، فإن الإخوان المسلمين يسعون جاهدين للبروز فوق سطح الانتخابات كقوة سياسية مؤثرة لها وزنها ـ بالعزف على أوتار العقيدة والزج بلفظ الجلالة والقرآن فى شعارات ومزايدات انتخابية.

وأن الإخوان المسلمين ينظرون إلى الانتخابات الحالية برؤية مختلفة عن الانتخابات السابقة ويتصورونها «اختبار قوة» ولذلك نزلوا بثقلهم فى الدوائر الانتخابية ولم يقتصروا على ترشيح عدد محدود منهم كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤ وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية وعلى قوائم حزب الوفد وحسب الاتفاق بين فؤاد سراج الدين وعمر التلمسانى المرشد العام السابق للإخوان.. وأما فى هذه الانتخابات فإن نهم مرشحيهم على رأس قوائم العمل أو التحالف فى ٢٣ دائرة على مستوى الجمهورية ويكاد يكون بينهم اثنان أو ثلاثة من الجماعات الإسلامية وما أعنيه بثقل الإخوان هو من ناحية «التمويل» ومن ناحية «الدعاية الانتخابية» وهو ما يكشف سافراً عما وراءه صفقة التحالف.

وإذا كان لنا مناقشة هذا الكاتب فى غلوئه فإننا نرى:

ـ أن تناقضه فى معارضة الإخوان للانضمام إلى قائمة موحدة مع حزبى الأحرار والعمل وموافقته على خوضهم الانتخابات بالنظام الفردى. يعنى أنه مهما اشتد هجومه على الإخوان فإنه لا يستطيع إنكارهم كواقع وحقيقة.

أما فى دعوته لهم لخوضهم الانتخابات بالنظام الفردى. فهذا يهدف إلى محاولة تحجيمهم من خلال ٤٨ دائرة فردية وهى عدد دوائر الجمهورية فى تلك الانتخابات بعيداً عن

٤٨ قائمة بذات الدوائر ولا شك أن هذا التحديد هو أهدار لمبدأ تكافؤ الفرص العملى والدستورى معاً، كما أنه مصادرة على حرية الترشيح وهذا لا يجوز.

وأن الانتهازية والمناورة ليستا وقفا على قوى دون أخرى، حيث أن الدوائر الفردية يخوضها أيضاً مرشحون منتمون إلى الأحزاب، ولكنهم لم يدرجوا فى قوائم أحزابهم فى ذات الدوائر لتوسيع قاعدة ترشيحهم ومن هنا فإن المنافسة بين المرشحين تكون غير متكافئة.

ـ كما أن مرشحى الإخوان لم يتخفوا فى ثوب حزبى، سواء للأحرار أو العمل، بل كانوا يردون دعايتهم الانتخابية علناً وفى كل مكان ويعبرون عن هويتهم وانتمائهم للإخوان المسلمين. بل إن ذلك كان مدعاة للهجوم عليهم باعتبارهم جماعة غير رسمية.

أما مصداقية المرشح ـ فإننا نتفق مع الكاتب فى انتمائه للحزب الذى يرشحه. ولكن الإخوان لهم مبادئ يسعون إلى تحقيقها وهى تطبيق الشريعة الإسلامية بغض النظر عن الوسيلة.

ـ وإذا كان الكاتب قد وجه اتهامات لحزبى العمل والأحرار لأنهما قدما حزبيهما مظلة للإخوان المسلمين، فاللوم لا يقع ـ إذن ـ على الإخوان لأنهم سعوا وحاولوا طوال تاريخهم أن يعبروا عن أنفسهم فى تنظيم يضمهم فكانوا يواجهون بالمعتقلات والسجون والقتل والقهر.. مما ألجأهم إلى البحث عن قناة شرعية ورسمية للتعبير عن أنفسهم بأسلوب رسمى وشرعى فى اطارها.

ـ وإذا كانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تحقيق نسبة الـ ٨٪ من خلال انضمام الإخوان لها، فقد أدركت من انتخابات سابقة ـ ١٩٨٤ ـ أنها لم تتمكن من تحقيقها. مما دفعها إلى ذلك التحالف لتحقيق هذه النسبة. وهذا جائز فى كل الأعراف السياسية. فما الجديد فى ذلك أو العار، اللهم إلا إذا كان الاعتراض فى رأى الكاتب يتركز على تحالف العمل والأحرار مع الإخوان المسلمين؟!

ـ وإذا كان الكاتب يرى بأن ضآلة حجم الحزبين المتحالفين مع الإخوان هى السبب الحقيقى وراء ذلك التحالف. ويبدى دهشته من أن أحد الحزبين، وهو الأحرار، من روافد ثورة يوليو ١٩٥٢، فإنه قد ألمح بضآلة ما حول نظام يوليو ـ فى فترة سابقة ـ من صناعة حزب ليكون ديكوراً ديمقراطياً.. والحقيقة أنه ديكور باهت لأن مرشحيه لم يحصلوا على أية مقاعد برلمانية عن طريق الحزب المدعوم، بل فاز بعضهم بشخصياتهم بغض النظر عن انتمائهم لهذا

الحزب. وتلك حقيقة!! بل إن رئيسه المعين منذ انشاء ذلك الحزب ما زال جاثماً على صدره يؤدى دوره المعين المحدد. بلا خروج على النص وإلا كان العقاب هو الحرمان من أية ميزة سياسية.

وأما حزب العمل ـ وهو حزب مصر الفتاة المعارض لما قبل الثورة ـ فإنه قد عاد تحت مسمى حزب العمل. ولكنه عاد بشروط القيادة السياسية ونظامها الديمقراطى الجديد. وقد استطاع ـ بمفرده ـ الخروج وتجاوز هذه الشروط. من أجل تحقيق قاعدة شعبية حقيقية. ومن أجل الحصول على نسبة مقاعد برلمانية إلا أنه كان يواجه بشروط تزيد صعوبة كلما حاول أن يعارض بدون استئناس.

وإن كان قد حقق نسبة ٥، ٧٪ من الـ ٨٪ فى انتخابات ١٩٨٤ فاعتقد أنه لم يمكن من دخول البرلمان بهذه النسبة الحقيقية خوفاً من ممارسته للمعارضة بشكل حقيقى وفعال لأنه يدخل البرلمان اعتماداً على قاعدة شعبية وليس استناداً على دعم ومساندة النظام السياسى.

ومن ذلك فإن كلا من الحزبين. يحمل فى حجمه طريقة تكوينه وقرار انشائه. ولكل منهما دور فى الساحة السياسية. وما فعله الإخوان تأكيد لدور كل منهما ـ كمعارضة ـ وتعضيد لهما فى البرلمان.

وإذا كان الإخوان يسعون إلى تأكيد وجودهم الشعبى من خلال الانتخابات. ويصلون بذلك إلى مجلس الشعب وهذا ما يشير إليه الكاتب من هدف ذلك التحالف. ورغم أنهم يسعون إلى القناة الشرعية للرأى والممارسة الديمقراطية ـ إلا أنه يلقى بظلال الريبة والشك حول أهدافهم، لاسيما أنهم سيكونون تحت حماية الحصانة البرلمانية.

ـ وإذا كان الإخوان ـ كما يشير الكاتب ـ ينظرون إلى الانتخابات الحالية برؤية مختلفة عن الانتخابات السابقة ـ ١٩٨٤ ـ ويتصورونها «اختبار قوة» فهذا لا يعيب تلك التجربة، لأننا نعتقد أنه من الأهمية أن نعرف مدى قوتهم فى الشارع والساحة السياسية. بل إن الأمر يهم كل المواطنين الحريصين على معرفة نتائج هذا الاختبار. ولا يقلل من شأن أية قوى أخرى أن تقيس قوة الإخوان من خلال التجربة الانتخابية. بل أنه أمر حيوى لكل الحسابات والموازين السياسية فى الحاضر والمستقبل. بل إن ذلك أيضاً مؤشر لمدى توجه المواطنين وتطلعاتهم نحو الإخوان. ولا أعتقد أن ذلك يمثل ضرراً بل يمثل نفعاً وإثراء للحياة السياسية، بل الحياة العامة فى مصر.. وأعتقد أن انتخابات ١٩٨٤ بالنسبة لهم كانت بمثابة «جس نبض» فلما اطمأنوا للنتيجة، سعوا إلى «اختبار قوة» وليكن ذلك.

ـ وأما إذا كان الإتهام بأن الوصول إلى الحكم يعد جريمة أو وصمة، فإنه من الطبيعى أن تسعى ـ أو تحاول ـ أية قوى أو تيار للوصول إلى الحكم لتحقيق برنامجه وتطلعات الجماهير التى أيدته... وكما سبق أن ذكرت أليس من الأفضل أن تسعى جماعة غير شرعية إلى قناة شرعية فى إطار جماعة أو حزب شرعى؟! وهل الوصول إلى الحكم يعنى الانحراف أو المؤامرة... أن الأمر كله يملكه الشعب وله الاختيار الحر مهما كان ذلك الاختيار؟!

ثم يأتى هجوم أمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على ذلك التحالف... فيقول:

«إن البعد الاستراتيجى يدين هذا التحالف بشدة... نظراً لافتقاره إلى الحد الأدنى من الاتفاق على المبادئ.. فالتباين بل والتناقض واضح لأى مراقب، فهو نوع من التحالفات الهشة التى تنحصر أهدافها فى أغراض انتخابية لذلك سرعان ما تتهاوى، لأنها تحمل فى طبيعة تكوينها عوامل فنائها والتاريخ القريب خير شاهد على ذلك».

وقال: «أن جانباً من الشركاء مؤيد بالفعل لثورة يوليو... وجانباً آخر من أشد أعدائها. فالتحالف لا يستطيع التعبير عن شىء، سواء بالنسبة لثورة يوليو أو غيرها من القضايا المطروحة».

ولنترك الرد على هذا الهجوم للمستشار محمد المأمون الهضيبى ـ وهو ابن حسن الهضيبى المرشد العام الأسبق ـ ومرشح الإخوان على رأس إحدى قوائم التحالف فى الجيزة حيث يقول:

«إن التحالف مع حزبى العمل والأحرار يعتبر بمثابة شرعية للإخوان المسلمين، للوصول إلى مجلس الشعب وأن هذا التحالف مسألة مرحلية بالنسبة للإخوان، وأنهم لن يذوبوا فى أى حزب من الأحزاب.

وأما بالنسبة لعداوة جانب من هذا التحالف، ويقصد به الإخوان، فإن الأمر جد خطير بالنسبة لهذه المقولة التى مازالت تتردد والمعروف عن خطئها، حيث أن الإخوان كانوا ضمن القوى الوطنية التى مهدت للثورة، بل وساعدتها حتى وقع اختلافهم مع عبد الناصر الذى نكل بهم واعتقلهم وشردهم وأذاقهم مختلف أنواع التعذيب الجسدى والروحى والأدبى ولذلك فهم يرددون أنهم من صناع الثورة... ولكنهم مختلفون مع بعض رموزها وعناصرها وعلى رأسهم عبد الناصر... فلا وجه لترديد تلك المقولة وهى عداوتهم لثورة يوليو».

ثم يعود الأمين العام للحزب الحاكم ويستدرك متسائلاً؟

«ماذا يريد الإخوان الآن؟ ثم أجاب قائلاً:

لقد كانت مشكلة الإخوان الدائمة أنهم حزب سياسى ينكر أن يكون حزباً سياسياً. لأن الحزب السياسى معناه أن نقول للناس برنامجاً واضحاً يرعى مشاكلهم بعيداً عن الصيغ المعممة ترتدى كهنوت الدين ولأن الحزب السياسى معناه أن يكون قابلاً للحساب والانتقاد باعتباره صاحب مجموعة من المصالح قد تتوافق أو لا تتوافق مع مصالح المجموع ولأن أدوات الحزب السياسى الدعوة والقدوة!! وتجديد فضائل المجتمع بغير السوط والسيف ولأن الحزب السياسى يحصر دوره فى إطار العمل الشرعى المعلن لا أن يكون له وجهان وجه فى العلن طيب الحديث حلو النبرة تنهمر الدموع من مآقيه، وهو يعظ الناس، ووجه فى السر يحضر للعنف ويجند له أفراداً يختارهم بعناية لكى يسيروا فى الدرب المظلم معصوبى الأعين».

وكان قد سبق وقال: ليس من سند فى هذا المسلك الذى يتجاوز كل إطار الشرعية القائمة سوى أنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من الأمر الواقع.

وفى تحليل أقرب إلى الموضوعية لأحد كبار المفكرين والكتاب المعتدلين يبدأ حديثه متسائلاً:

ما الذى حدث وأغرى الإخوان - رغم افتقادهم الشرعية - بأن يسعوا لكى يظهروا على الملأ لأول مرة كجماعة سياسية تريد لعبة الحكم؟!

أظن أن أول عوامل الإغراء كان فى ضعف الأحزاب القائمة وضمور أساليب تواصلها مع الجماهير وعجزها عن أن تصل إلى ضمان بقدرتها المستقلة على تحقيق نسبة الثمانية فى المائة، الحد الأدنى الذى حدده قانون الانتخاب لتمثيل أى حزب فى مجلس الشعب وهو حد مرتفع قياساً على حداثة التكوين الحزبى فى مصر.

لقد كان الإخوان المسلمون يحسون أنفسهم العروس المدلل من كل أحزاب المعارضة بلا استثناء، ابتداء من الوفد وحتى التجمع، لأن الجميع كانوا يتصورون أن ٨٪ تعتبر جواز المرور إلى عبور عائق صعب، يحول دون تمثيلهم البرلمانى.

لم يكن غريباً أن تغير الأحزاب مواقعها من جماعة الإخوان لهذا الاعتبار وحده بصرف النظر عن المبادئ والبرامج.

وعندما وجد الإخوان أن العروض كثيرة، وأنهم فى مركز قوة يستطيع أن يفرض شروطاً، صاغوا شروطهم على هذا التحالف الذى يجمع بين الأحرار والعمل.

أظن أيضاً، وبعض الظن غير إثم، أن الإخوان وقد فتنتهم هذه العروض، تصوروا أنفسهم قادرين على هذا الدور: الدخول العلن طرفاً أساسياً فى اللعبة شأنهم فى ذلك شأن أى حزب سياسى برغم افتقادهم الشرعية.

تصوروا أنفسهم قادرين على هذا الدور، لأنهم دخلوا اختبارات عديدة فى انتخابات عدد من النقابات والاتحادات والأندية حققوا فيها مكاسب كبيرة... استطاعوا أن يحصلوا على ٢١ من ٢٤ مقعداً من مقاعد نقابة الأطباء..

واستطاعوا أن يحصلوا على أغلبية لا بأس بها فى نادى هيئة تدريس الجامعة.

واستطاعوا أن يفرضوا أنفسهم طرفاً فى المساومة التى تجرى تحت السطح الآن لاقتسام مقاعد نقابة المهندسين. واستطاعوا أن ينصبوا لغماً فى نقابة المحامين تحت اسم «لجنة الشريعة».

وأما الموضوعية التى نقدرها، فيما ساقه المفكر السابق، فهى أنه تحدث عن الإخوان كقوى وطنية تسعى - بصورة طبيعية - إلى لعبة الحكم. وهذا حق شرعى. وأنها تسعى إلى أن تلعب دوراً علنياً وظاهراً فى الممارسة الديمقراطية وتعتقد فى نفسها أنها قادرة على ذلك. إلا أنه يشير على هذه القوى الإخوانية أن لعبة الديمقراطية والسياسة لهما قواعد لابد من استيعابها وتفهمها حتى يمكن أن تلعب دورها، وهذا صحيح، كما يشير إلى ذلك. وكما لعبوا ذلك الدور فى انتخابات عدد من النقابات المهنية وحققوا نجاحاً ملحوظاً، فإنهم سعوا - بالقياس لخوض الانتخابات العامة على مستوى الشارع وصولاً إلى مجلس الشعب. وهذا يعنى أنهم يسيرون بتكتيك وتخطيط سياسى بارع محققاً لخطواتهم.

وإذا كانوا قد دخلوا لعبة الحكم والديمقراطية فإنهم اعتمدوا على أنهم جزء من الواقع.. واعتقد أن الاعتراف بالواقع هو خير الوسائل للتفهم الصحيح والممارسة السليمة».

ومن هنا فإن هذا الكاتب لم يدن الإخوان، وإنما أشار بتحليل موضوعى إلى وضعهم الواقعى.. وموقفهم المؤثر.

وفى تحليل آخر لمؤرخ معاصر. فقد هاجم الإخوان والحكومة معاً. وطرح تساؤلات عديدة حول خوض الإخوان للانتخابات. وانتقد الوضع الحزبى وواقعه الذى يسمح بتناقضات سياسية وقانونية فجاء فى تحليله قوله:

«بالنسبة للأحزاب العلنية التى لا تتمتع بالشرعية، ونقصد بها الإخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين. فهذه الأحزاب غير الشرعية لها جماهير حقيقية تستمد أصولها من التاريخ قد تتسع قاعدتها أو تضيق.

وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فتمتد أصولها إلى عام ١٩٢٨ وهى تستند إلى تاريخ نضالى طويل تميز بالانتهازية فى فترات كثيرة منه واستقام فى فترات كثيرة أيضاً ولكن وجود جماهير فى الساحة الاجتماعية والسياسية حقيقة ثابتة. وصحيح أنها لا تعبر عن فكر الجماعات الإسلامية المتطرفة ولكنها فى الانتخابات ـ أقرب إلى هذه الجماعات من غيرها، وبالتالى فهى تحظى بتأييدها.

وإننا نذكر الإخوان المسلمين ولم نذكر حزب العمل الذى أعلن دخول الإخوان المسلمين الانتخابات تحت قائمته! لأن الحقيقة، أن الذى سوف يدخل الانتخابات هم الإخوان المسلمون وليس حزب العمل، فالحزب فى هذا التحالف ـ إذا تم ـ قد انمحت شخصيته تماماً وفقد فرصته فى إثبات حجمه الحقيقى فى النشاط السياسى فى نظام التعددية الحزبية، والإخوان المسلمون يقومون له بدور الرافعة التى ترفعه إلى مقاعد مجلس الشعب، وبدونهم يظل خارج الجماعات الإسلامية، أنه يشايع إيران ويتحالف مع ليبيا وسوريا على حسب الأمن القومى المصرى تحت ستار العداء للصهيونية.

ثم يدور حول موقف الحكومة من هذا الواقع الانتخابى فيقول:

«ولكن الغريب أن تبدو مثل هذه التصرفات شرعية فى نظر الحكومة تخدع الحكومة نفسها إلى هذه الدرجة المثيرة فتعترف بوجود أحزاب ورقية مثل حزب الأحرار وحزب العمل وحزب الأمة وترفض قيام أحزاب حقيقية مثل حزب الناصريين وحزب الإخوان المسلمين ثم تسمح للأحزاب غير الشرعية بالتخفى تحت أسماء الأحزاب الشرعية؟

أن المنطق القانونى والسياسى يقضى إما بمنع مثل هذه التحالفات لأنها تمثل تحايلاً غير شرعى لا مثيل له فى النظم الديمقراطية فى العالم أو اعطاء هذه الأحزاب الحقيقية شرعيتها حتى يمكن الوقوف على حجمها السياسى الحقيقى فى الساحة السياسية وبدون ذلك فإن ما يحدث إنما هو تزييف حقيقى لنظام التعددية الحزبية.

وبصراحة تامة فلست أرى سبباً واحداً يدعو الحزب الوطنى إلى هذه السياسة، فإذا كان صادقاً فى الأسباب التى يسوقها لحرمان الإخوان المسلمين وغيرهم من حقهم الشرعى

فى حزبٍ سياسى فإن سماحة لهم بالعمل السياسى تحت مظلة حزب ورقى هو اعتراف صريح بوجودهم وأكثر من ذلك أنه تقبل تام لهذا الوجود بل هو تقبل لممارستهم نشاطهم السياسى وكذلك الحال بالنسبة للناصريين وغيرهم».

ولن نناقش هذا الآن.. إنما نرجئه قليلاً. لنصل إلى إجابة أو تفسير لبعض التساؤلات التى طرحها التحليل أو الرأى السابق. ولا شك أن ذلك شغل بعضاً من الرأى العام، لاسيما أنه يرى التناقض سافراً على الساحة السياسية.

وبعد انتهاء الانتخابات وإعلان نتيجة فوز بعض مرشحى الإخوان المسلمين. لم يسلموا أيضاً من الهجوم والانتقاد حتى بعد أن أصبح فوزهم حقيقة لا مراء فيها. وإن كانوا قد فازوا على قائمة التحالف بعدد ٣٦ مقعداً فإنهم فازوا فى الدوائر الفردية بخمسة آخرين.. وبذلك أصبح عددهم فى البرلمان واحداً وأربعين اخوانياً... ويعلق على ذلك أحد الناقدين السابقين ويقول:

«فى غفلة من القوى الديمقراطية، واصرارها على ارتكاب الخطأ السياسى تلو الخطأ، استطاع التيار الدينى أن يحقق نجاحاً كبيراً فى الانتخابات الأخيرة.. ولم يقتصر هذا النجاح على حصوله على أكثر من ٣٥ مقعداً من البرلمان بل أنه استطاع أن يقلص من دور حزب يسارى ديمقراطى هو حزب العمل الاشتراكى بل يحاول محوه من الوجود على خريطة العمل السياسى فى مصر وتلك خسارة جسيمة ولا شك للديمقراطية..

ومما لا شك فيه أن هناك جناحاً قوياً داخل الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم يؤيد هذا التيار الدينى ويحتفظ به مخلب قط ضد أى تحول ديمقراطى اجتماعى حقيقى فى البلاد فقد كان الدكتور عبد العظيم رمضان عندما قال أن الحزب الوطنى يزايد التيار الدينى على الشعارات الدينية المفرغة من المضمون.

وممالاة الأحزاب الأخرى للتيار الدينى مما أضعفها هى نفسها، والحزب الحاكم يتحمل مسئوليته إذ هو لا يعطى أية فرصة للتعاون أو التلاقى سواء مع الوفد أو حزب التجمع.

وبلهجة عنيفة وهجوم حاد وشديد. يحذر وينذر ويعلق نائب رئيس حزب الوفد د. وحيد رأفت الذى كان قد سبق وتحالف مع الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ فيقول:

«أن الخطر الحقيقى اليوم لا يأتى من الشيوعية ولا من الوفد الذى يمثل الطبقة المتوسطة، وإنما يأتى التحالف المذكور الذى يسيطر فيه الإخوان بعد أن استخدموا حزبين

كمطية العمل الذى لم يحرز فى انتخابات ١٩٨٤ أكثر من سبعة ونصف فى المائة «والأحرار» الذى لم يحرز أكثر من نصف فى المائة ولهذا فرض الإخوان المسلمون شروطهم ونفثوا سمومهم بالنسبة للأحزاب الأخرى.

ومكمن الخطر مما يلوح به الإخوان أساساً وهو تطبيق فورى وحاسم للشريعة الإسلامية وصولاً إلى غايتهم فى تحويل الدولة المدنية إلى دولة ثيوقراطية.

أن وجودهم فى مجلس الشعب سيفتح لهم الباب لوضع العراقيل الكثيرة فى وجه الحكومة.. سيطالبون باحلال الشريعة الإسلامية فوراً.

أن تحالفهم فى الحقيقة هو تحالف سياسى يتطلع تحت ستار تطبيق الشريعة الإسلامية إلى الوصول إلى الحكم لتشكيل الدولة الدينية ويجب ألا يساء فهمنا هنا.. فنحن لسنا ضد الشريعة ولكننا من أنصار التدرج.

ولكن إذا تهيأ لهؤلاء ما يريدون ووصلوا إلى الحكم فستكون التجربة شديدة المراس. نحن مع المعارضة القوية ولكن هؤلاء ليسوا كذلك فهم معارضة لقلب الأوضاع فى المجتمع وتحويل الدولة المدنية إلى دولة دينية توصلا إلى الحكم الدينى الذى ينشدون من ورائه تسلط رجال الدين على الدولة.

وقد ينسى هؤلاء فى خضم السلطة والاستئثار بها أن وظيفة رجال الدين ارشاد الناس لا تولى الحكم.

وحول سؤاله عن أن هذا لا يعفيهم من الندم، لأنهم كانوا أول من أتاح للإخوان المسلمين الفرصة للتمثيل النيابى من خلال تحالفهم معكم أو تحالفكم معهم رغم أنهم حزب محظور قانونياً؟!

فقال: «أترك ردى لمن يأتى بعدى من المؤرخين لأنهم يؤصلون المسائل ويحللونها بصورة أفضل وأوثق».

ثم ختم حديثه بقوله: «فالتحالف الإسلامى فى حقيقته ليس إلا تحالفاً سياسياً يسخر الإسلام للوصول إلى غايته وهى الحكم، ضاربين صفحاً عن حقيقة مؤداها أن التعجيل بتطبيق الشريعة يتنافى مع التؤدة والتدرج وكلاهما لابد منه حتى لا تخلق مشاكل نحن فى غنى عنها.

إلا أن أحد كبار الكتاب وهو يتصف بالاعتدال والتحفظ دائماً. فقد ساق عدة تخوفات ربما من تحليله الشخصي إلا أنه طرحها من خلال رأى عام.

وقد بدأ تعليقه على فوز مرشحى الإخوان فى الانتخابات فقال:

«إن السؤال الشائع والمطروح بقوة فى معظم المناقشات هو: ماذا بعد وصول الإخوان المسلمين إلى مجلس الشعب.. وبهذا الحجم الذى يظهرهم كقوة واضحة تتصدر صفوف المعارضة التى يمكن تقسيمها عمليا إلى ثلاثة تيارات: الإخوان والوفد والعمل بمفهومه الاشتراكى الذى يتعارض مع فكر الإخوان الذين يرون ـ كما قال عدد من قياداتهم ـ «أن الإسلام مع الملكية الخاصة كحاجة انسانية طبيعية وأساسية والمجتمع الذى تتمسك فيه الدولة بكل شىء هو مجتمع يتعارض مع الطبيعة الإنسانية وارادة الخالق»؟

ثم وصل إلى التخوفات التى ترددت إلى مسامعه... وأقربها قائلاً:

«ولا أستطيع أن أنكر ـ وقد حاولت الاستماع طوال الأيام الماضية إلى أكبر عدد من الآراء فى مختلف الاتجاهات ـ أن هناك تخوفاً ملموساً من الإخوان له أكثر من سبب.

وهناك حقيقة وهى إذا كانت هناك تخوفات من الإخوان فهى من المتطرفين وليست من المسلمين... وللصعوبة أن تاريخ الإخوان ـ مسلمين ومتطرفين ـ اختلط وأصبح من العسير التمييز بدقة بين الاثنين.

وليس هناك ـ ويجب ألا يكون هناك ـ أى تخوف من الإسلام أو المسلمين وإنما التخوف من الأفراد المتطرفين. ذلك أن ترديد التخوف من الإسلام يعنى ببساطة وقوعنا فى أكبر محظور يتمناه كثيرون من أعداء الإسلام للإسلام وإنما التخوف من الأفراد المتطرفين، ذلك أن ترديد التخوف من المسلمين يعنى قصر هذه الصفة على الإخوان فقط واعتبار أن كل الملايين التى تؤم آلاف المساجد وتؤدى فروض ربها وتعمل على طاعة خالقها ليسوا من المسلمين، وأن كل الدعاة للدين الحنيف ليسوا أيضاً دعاة ما داموا ليسوا من الإخوان»..

ولعل توضيحه السابق كان من الأهمية حتى لا يظلم الإسلام فى هذا الصراع السياسى. فقال:

«وفى اطار هذا الوضوح أستطيع من خلال ما سمعته من أفكار وآراء عدد مختلف من المواطنين، أن أعدد من بين التخوفات المطروحة ما يلى:

١ ـ أن تاريخ الإخوان حافل بالعنف... حتى فى المعركة الانتخابية الأخيرة ـ إبريل ١٩٨٧ ـ فقد كان واضحاً استعراض القوة الذى بدأ فى حملات الدعاية فى معركة الانتخابات التى اقتحمها الإخوان بمخالفة صريحة لقوانين الأحزاب وممارسة النشاط السياسى.

٢ ـ إننا عندما نتحدث عن الإخوان نتحدث عنهم فى المعارضة لا فى الحكم... هذه حقيقة ولكن الواضح أن أحزاب المعارضة بصورة عامة تحاول الضغط على الحكم عن طريق إثارة الشارع المصرى بالمانشتات والعناوين المفتعلة.

ولكن الخطورة بالنسبة للإخوان اعتمادهم على السلام الدينى وإمكان إثارة الجماهير بواسطته من خلال الزاوية والجامع وهى وسائل أكثر اتصالاً وتأثيراً خصوصاً أنها تستخدم سحر الدين مع جموع كبيرة مازالت تجهل القراءة والكتابة وهذا يعنى احتمالات استخدام قوى ضاغطة جديدة تهدد استقرار الشارع المصرى.

والتطرف كما هو معروف ليس فى أسلوب العنف فقط وإنما فى أسلوب التفكير والموضوعات التى تطرح للجدل والحوار، يمكن أن تضيع الوقت والجهد فيما لا يفيد فى حل المشاكل العاجلة... ولذلك فالتخوف الواضح أن يحاول الإخوان شغل مصر فى هذه الظروف بمناقشة موضوعات أبسط ما يقال عنها أنها تدخل فى دائرة حوار أهل بيزنطة عن الملائكة وهل كانوا ذكوراً أو أناثاً؟ أو فى دائرة الأحكام بمحاسبة الناس على النوافل والسنن كأنها فرائض وعلى المكروهات كأنها محرمات.

٣ ـ هناك من يتخوفون من الآثار البعيدة مثل تلك التى تبدو هذه الأيام فى لبنان أو فى إيران، والنشاط الإيرانى كما هو معروف يحاول الامتداد إلى كل الدول العربية.

٤ ـ هناك من يرى أنه إذا كان تاريخ الإخوان المسلمين هو سلسلة متصلة من المصالحات والمصادمات فإن ذلك يعنى أن أسلوبهم يفرض على أى حكم أن يصطدم بهم وهذا فى حد ذاته ضد جو الاستقرار المطلوب لمصر كى تستكمل فيه بناء نفسها وتنهى فيه مشكلاتها وبدهاء واضح يصل الكاتب إلى نتيجة مؤداها أو فحواها أنه من الظلم التسرع فى الحكم ويقوم حركة وممارسة الإخوان فى البرلمان... ويتحفظ أيضاً قائلاً: وقد يكون فى هذه التخوفات أو غيرها بعض المبالغة... لكن المؤكد أنها مطروحة على الألسنة فى المناقشات وفى داخل النفوس.

وليس هناك من يستطيع أن يقضى على هذه التخوفات غير الإخوان المسلمين أنفسهم ونحن فعلاً نتمنى ذلك.. ولكن إلى أن يتحقق هذا أو عكسه لا نملك غير الانتظار والتطلع إلى ما سوف تأتى به الأيام

وما ساقه الكاتب الكبير من انتظار وتطلع إلى ما سوف تأتى به الأيام... يتطابق مع الهدف الرئيسى والأساسى لكتابنا هذا والذى يدور حول تقييم التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين، واقعها وابعادها وأثارها ونتائجها.. ايجاباً أم سلباً.

وإن كان ما طرحه هذا الكاتب من تخوفات وصلت إلى مسامعه فإننا نعتقد أن بعضها قابل للنقاش الآن... ونناقش بعضها فى ثنايا فصول قادمة بالكتاب.

ـ فقد أظهر الكاتب بحق أن تاريخ الإخوان ـ مسلمين ومتطرفين ـ اختلط وأصبح من العسير التمييز بدقة بين الاثنين، ولعل الفرق بين الاثنين قد تجلى بصورة أكثر وضوحاً بعد فوز مرشحى الإخوان وانضمامهم للبرلمان، فقد هاجمهم بعض الجماعات الدينية المتطرفة واعتبروهم ممالئين وموالين للسلطة السياسية، وأنهم يسعون إلى تحقيق مكاسب سياسية.

وإن كان الخلط قد جاء أحياناً نتيجة انشقاق بعض المتطرفين من الأفراد من جماعات الإخوان والذين لم يوافقوا ويرضوا بالأسلوب السلمى والحوار فى الساحة السياسية... وكونوا لأنفسهم جماعات دينية متطرفة تحت مسميات عديدة، هؤلاء لا يتعدون أصابع اليد.. ولأنهم كانوا منتمين فى السابق للإخوان، فقد نجحوا فى تكوين هذه الجماعات المتطرفة.

ـ أنه أشار إلى خطورة الإخوان لتعدد واتساع منابرهم التى يمكن أن يتحدثوا للناس فيها ومن خلالها، خاصة أن الجماهير تستمع إليهم فى حالة نفسية مستعدة لاستقبال ما يدعون إليه وما يرددونه فى دور العبادة أياً كان حجمها و شكلها ومكانها، وبذلك يصل الكاتب إلى أن ذلك يمكن أن يهدد استقرار الشارع المصرى، ولو أننى أعتقد أنه إذا نجح الإخوان فى استمالة الجماهير أو بعضها فإن ذلك لا يهدد الاستقرار، بقدر ما يحقق توسيع قاعدة تأييدهم والالتفاف حولهم وأن حقيقة ما يهدد استقرار الشارع المصرى دائماً هو إما الفساد ويتمثل فى الرشوة والمحسوبية وغير ذلك أو السياسات الاقتصادية الخاطئة.

وفى ختام هذا الفصل نذكر أن الإخوان المسلمين ضمن صيغة التحالف قد حصلوا على مليون و١٦٣ ألفاً و ٥٢٥ صوتاً أى ما يوازى نسبة ٠٤، ١٧٪ من مجموع أصوات الناخبين التى وصلت إلى ٤٦٧، ٢٢٧، ٧ ناخب وهى أكبر نسبة بعد فوز الحزب الوطنى

الديمقراطى بنسبة ٦٣، ٦٩٪ يليه حزب الوفد الجديد حيث حصل على ٧٤٦ ألفاً و٢٤ صوتاً أى بنسبة ٩٣، ١٠٪ وحزب التجمع الوحدوى الذى يضم الشيوعيين والناصريين فقد حصل على ١٥٠ ألفا و٥٧٠ صوتاً أى نسبة ٣٩، ٢٪ وحزب الأمة وحصل على ١٣ ألفاً و ٣١ صوتاً أى نسبة ١٩، ٠٪.!

ولعل عدد الأصوات التى تجاوزت المليون صوت من إجمالى سبعة ملايين صوت. يعبر عن أهمية وجدية وتقدير نسبة المليون صوت التى حصل عليها الإخوان فى صيغة التحالف.

ولا شك أن هذه النسبة، أو ذلك العدد، من الأصوات ليس بقليل... وقد عبر عن ذلك بعض الكتاب بأنها نسبة كبيرة.

ومن المناسب، فى ختام هذا الفصل، أن نشير إلى قول الأستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام للإخوان المسلمين لأحد أشد الغلاة ضد الإخوان أثناء الحملة الانتخابية. لماذا الحملة الضارية على الإخوان من بعض الأقلام؟ ولماذا محاولات التخويف وتشويه الصورة؟. أليس من الأفضل أن يعبر الإخوان المسلمون عن أنفسهم ومعتقداتهم بشكل علنى فى مجلس الشعب... وأن يشاركوا فى العمل السياسى؟

وعند هذه التساؤلات وقبلها وبعدها أيضاً نتفق مع شرعية الإخوان فى ممارسة حقوقهم السياسية ومنها خوض انتخابات واكتساب عضوية البرلمان ونتفق على أن يعبروا عن رؤيتهم فى القضايا والمشاكل العامة فى البرلمان.

ومن حقهم اقتراح وعرض وسائل وطرق التصدى لمشاكل الحياة العامة فى مصر.

ومن حقهم رقابة سياسات وأعمال الحكومة بشرعيتهم البرلمانية.

ومن حقهم أن يحصلوا على فرصتهم السياسية بارادة الجماهير وحريتها.

ومن حقنا، بل من واجبنا، أن نؤازرهم حتى باب البرلمان... لأنه برلمان كل المصريين.

ومن حقنا أيضاً أن نختلف ونقيم تجربتهم وممارساتهم البرلمانية خلف هذا الباب وتحت قبة برلمان المصريين جميعاً.

السلطة والشرعية البرلمانية للإخوان

وقبل أن نجتاز باب البرلمان لتقييم التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين علينا أن نتوقف قليلاً.. للوصول إلى إجابة حول سؤال هام. طرحه أحد المؤرخين المعاصرين، وأكد عليه بدهشة لا تخلو من صيغة الاستنكار.

قال: «ولست أدرى - حقيقة لماذا تخدع الحكومة نفسها إلى هذه الدرجة المثيرة فتعترف بوجود أحزاب ورقية مثل الأمة والأحرار وترفض أحزاباً حقيقية مثل حزب الإخوان المسلمين وحزب الناصريين ثم تسمح للأحزاب غير الشرعية بالتخفى تحت أسماء الأحزاب الشرعية؟!».

وبصيغة أخرى يقول: «وبصراحة تامة فلست أرى سبباً واحداً يدعو الحزب الوطنى إلى هذه السياسة، فإذا كان صادقاً فى الأسباب التى يسوقها لحرمان الإخوان المسلمين وغيرهم من حقهم الشرعى فى حزب سياسى فإن سماحه لهم بالعمل السياسى تحت مظلة حزب ورقى هو اعتراف صريح بوجودهم وأكثر من ذلك أنه تقبل تام لهذا الوجود بل هو تقبل لممارستهم نشاطهم السياسى وكذلك الحال بالنسبة للناصريين وغيرهم».

ولعل مؤرخنا بطرحه هذا السؤال الكبير. يضع أمامنا خليطاً من الأوراق. يلزم فرزها وتصنيفها وتنسيقها وترتيبها حتى نصل إلى وضعها الصحيح.

وفى هذا الإطار نذكر سؤالاً لأحد المفكرين والكتاب السياسيين. لعله يكون إجابة سريعة على سؤال المؤرخ السابق.

قال: «ماذا سوف يفعل ممثلو الإخوان وقد حازوا الجزء الأغلب من مقاعد المعارضة، بل ماذا سوف يفعل الإخوان. وقد تهيأت لهم، بتستيف صورى للأوراق الرسمية، فرصة أن

يزدادوا حزباً سياسياً بأكمله؟».

وإن كان مؤرخنا طرح السؤال بدون إجابة. فإن مفكرنا طرح سؤاله:

وأجاب قائلاً: «غاية الأمل أن يقبلوا ـ باقرار ـ قواعد اللعبة الديمقراطية. وأن تتسم ممارساتهم بالفهم الواقعي لظروف المجتمع ومشاكله وان يدركوا انهم يقفون الآن. وربما لأول مرة في تاريخ الجماعة ـ تحت بصر الأمة وسمعها التي تريد أن تعرف إن كان يمكن أن يكونوا جزءاً من النسيج الديمقراطي للمجتمع أم أنهم لا يزالون على خصامهم التقليدي للديمقراطية باعتبارها بدعة مستحدثة لأنه لا ينبغي أن يكون هناك على الساحة سوى حزب واحد حزبهم الذي يسمونه حزب الله أما غيرهم فحزب الشيطان الذي ينبغي أن يباد».

وظاهر من السؤالين المتقابلين. أن الأول يصرح بأن الحكومة أو الحزب الوطني الحاكم موقفهما سلبي إزاء خوض الإخوان للانتخابات رغم الحظر القانوني على ممارسة جماعتهم أي نشاط رسمي.

والسؤال الثاني يصرح بأن هناك عملاً جريئاً أتاح الفرصة للإخوان لخوض هذه الانتخابات، وبمعنى آخر، أنه ليس عملاً سلبياً، إنما عمل ايجابي لتحقيق هذا الغرض.

وفي كلا الاطارين سمح للإخوان بخوض هذه الانتخابات.

وبهذا نطرح سؤالنا التالي: كيف ولماذا؟!

وللإجابة على هذا السؤال، يجب أن نستقرئ الواقع والتاريخ معاً؟

فأما عن الواقع... فلنعد إلى الوراء عدة سنوات. لنستطلع واقع هذا التحالف الذي ضم الإخوان المسلمين لحزبي العمل والأحرار.. وقد عبر عن ذلك الواقع المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل، وبصيغة أخرى رئيس هذا التحالف الرسمي، حيث عبر بغضب انتخابي ووسط ضجيج الهجوم الضاري عليه وعلى الإخوان فقال: «إن التعقيدات الانتخابية هي سبب هذه التحالفات. وأشار إلى أنه يجب ألا نسرف في الحديث عن تلك التحالفات سواء شرعيتها أو قانونيتها أو حتى الخلافات الموجودة بها، بل يجب أن نركز طاقتنا لرؤية السبب الحقيقي لكل المشاكل، وهو قانون الانتخابات الذي حدد شرط تحقيق نسبة الـ ٨٪ لنجاح الحزب. كما أشار إلى أن انفراد حزب الوفد الجديد بقائمته سبب بعض المشاكل لأنه صعب المهمة على المعارضة.. ثم قال:

«لأن كل ما تسعى إليه ليس الوصول إلى الحكم بل هو الثقل الأكبر للمعارضة والحجم الأكبر فى تمثيلها داخل المجلس وهو ما يعنى بالضرورة حجمم أكبر من الحريات ومزيداً من الديمقراطية».

وإذا كان إبراهيم شكرى أكد على أن سبب التحالفات هو شر الـ ٨٪ وكان ذلك أثناء معركة الانتخابات حامية الوطيس... فإنه بعد اجتيازها بنجاح وبتؤدة وبإمعان أجاب على ذات السؤال إجابة أخرى أقرب إلى الحقيقة التى تتوارى خلف الواقع فقال:

«من المؤكد أن هناك أوضاعاً قد ورثناها من النظام الشمولى تجعل الحزب الحاكم يسير الأمور فى إطار أنه لابد أن يكون الحزب الحاكم «حاكماً» دائماً وعلى مدى الزمن.. حتى لو تغيرت القوانين وعدل الدستور وأصبح النظام السياسى مؤسساً على تعدد الأحزاب فإن الأمور ستجرى ـ بما فيها التشريع ـ وقوانين الانتخاب وأجهزة الإعلام والصحافة اليومية والأسبوعية فى اطار هدف بقاء الحزب الحاكم «حاكماً» ومن هنا أقول أن أحزاب المعارضة بصفة عامة تجد نفسها فى موقف ليس سهلاً.

ومن هنا كان لابد من التفكير فى كيفية التغلب على كل هذا من غير دعوة إلى هدم النظام وعندما أقول «من غير الدعوة إلى هدم النظام» فأنا أعنى كلامى تماماً مهما كانت الأوضاع. ومهما كانت الخلافات، فإن المصلحة العامة تقتضى أن نحرص على أن نكون جزءاً من النظام.

ومن هنا لم يكن أمامى إلا التغلب على الصعوبات التى تعوق اتساع حركة الممارسة الديمقراطية وتحقيق مزيد من الاستقرار الحقيقى.

هدفنا ـ إذن ـ كان ولا يزال إحداث التغيير بصورة شرعية ومتدرجة فى إطار النظام مع المحافظة على هدف الاستقرار وهدف توسيع رقعة ومساحة الممارسة الديمقراطية أمام كل الاتجاهات والتيارات باعتبار أن ذلك هو المدخل للاستقرار السياسى».

ولعل حديث، أو تحليل، المهندس إبراهيم شكرى أقرب كثيراً من حقيقة الوضع السياسى، خاصة أنه من صناع هذا الوضع أيضاً. بل إنه أحد صناع النظام السياسى القائم من قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

فالمهندس إبراهيم شكرى أحد أقطاب حزب مصر الفتاة المعارض لما قبل الثورة، وكان من أشد المعارضين للنظام الملكى، رغم أن والده كان أقطاعياً. إلا أنه كان على العكس من

والده يميل إلى الاشتراكية حيث قام بتوزيع مساحة من أرضه على الفلاحين الأجراء. وكان النائب المعارض الوحيد فى برلمان عام ١٩٥١ والذى كان يضم الأغلبية لحزب الوفد. وكان ضمن المتعاطفين مع الإخوان المسلمين فى تلك الآونة حيث طالب وزير الداخلية حينذاك ـ فؤاد سراج الدين، ورئيس حزب الوفد الجديد الآن ـ بعودة جماعة الإخوان المسلمين لممارسة نشاطها بعد حلها قبل فترة سابقة. وبعد الثورة انضم إلى صفوف المؤيدين لها حيث كان يشعر ويرى أنه من صناعها لأن حزبه كان من القوى الوطنية التى مهدت للثورة. بل أنه تقدم بمشروع قانون الإصلاح الزراعى لتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية لمجلس النواب قبل الثورة، وعضد هذا القانون بعدها، وكان من أقطاب النظام الشمولى الذى رأسه عبد الناصر حيث كان يمثل منصب أمين المهنيين بالاتحاد الاشتراكى، ذلك التنظيم السياسى الواحد الذى يمثل النظام الشمولى. ثم تولى فى فترة رئاسة جمهورية أنور السادات منصب محافظ إقليم ثم وزيراً للزراعة.. ثم سمح له بعودة حزبه مصر الفتاة لممارسة نشاطه ولكن تحت مسمى حزب العمل الاشتراكى للقيام بدور المعارضة عندما طور الرئيس السادات النظام السياسى، وحل الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧٥ وسمح بالتعددية الحزبية ولكن فى إطار النظام. ولذلك عندما تكون حزب إبراهيم شكرى، تصور البعض أن هذا الحزب من صناعة النظام وبالتالى سيكون معارضة مستأنسة. إلا أنه بعد شهور كان يمارس معارضة قوية وصلت أحياناً إلى حد الشراسة حتى اغضبت الرئيس السادات نفسه وانفصل أو انشق عنه بعض نواب البرلمان حتى لا تصيبهم لعنة النظام أو يتهموا بمناهضة النظام.

وبذلك فإن إبراهيم شكرى يعد من أهم وأبرز صانعى النظام السياسى وبالتالى فهو يعرف الكثير عنه. ويدرك إلى أى مدى يمكنه المساهمة فى دفع النظام إلى التطوير.. وإن كان قد حاول أن يهدئ من روع المهاجمين له وللإخوان أثناء الانتخابات فصرح بأنهم لا يتطلعون إلى الحكم وإنما يتطلعون إلى توسيع قاعدة الديمقراطية والحريات العامة، وبالتالى مزيد من اتساع دور المعارضة وتأثيرها وفاعليتها.. فإنه حقيقة يحاول أن يصل بذلك إلى توازن النظام السياسى... ومشاركة الحزب الحاكم فى الحكم إن لم يستطع الحصول على الحكم كله. وفى هذا يجد أن ذلك حق. حيث أن حزبه عاد باستفتاء شعبى صنعه النظام أيضاً. كما أن حزب الوفد والأغلبية قبل الثورة كان من أكبر مناهضى النظام والثورة وفى حالة عودته للساحة السياسية، فهو يعود كمنافس للحزب الحاكم، وأما حزب العمل فهو لا يتطلع إلا فى حدود المشاركة وليس الاستئثار بالحكم كله مما يطمئن الحزب الحاكم. لأنهما من منبع واحد ألا

وهو الاتحاد الاشتراكى. بل إنهما شريكان فى صناعة التعديدة الحزبية قبل عودة حزب الوفد نفسه. ومن هنا يمكن اعتبار إبراهيم شكرى «رجل الدولة المعارض» يناط به دور كبير فى النظام السياسى. ومهما بدا للبعض غير ذلك فإن هذه حقيقة تجلت فى أكثر من موقف ومنعطف سياسى.

أما دوره بالنسبة للإخوان المسلمين فإنه يعد من أبرز وأخطر أدواره السياسية فى إطار النظام السياسى.

ولعلنا نؤكد ذلك من خلال بعض النقاط الهامة التى وردت بحديثيه السابقين وأحاديث أخرى سنعرض لها فى حينها... وأما النقاط الهامة فهى:

- أنه يبرر المناورات والتحالفات الحزبية المتعددة والمتغيرة من حين لآخر عبر الساحة السياسية بأنها من أجل زيادة أو تطوير ثقل المعارضة - فى اطار النظام - حتى يكون لها تأثير وبالتالى تواجد شعبى وسياسى واقعى...

- أن الأحزاب القائمة، وخاصة حزب العمل يقوم بدور «ماص الصدمات» بالنسبة للنظام السياسى. ولكنه لم يصرح بأنه قام بذلك الدور بالنسبة لاستيعابه الإخوان المسلمين فى تحالف شرعى ورسمى بدلاً من اصطدام الإخوان بالنظام السياسى. ولعل هذه النقطة تتضح عندما اعترف المستشار مأمون الهضيبى ممثل الإخوان فى تفاوض التحالف بقوله: «كنا قد بدأنا فى إعداد برنامج متكامل لحزب جديد والتقدم للجنة الأحزاب ولكن الانتخابات أجلت هذا المشروع ولكننا ملتزمون بالتحالف ولا شك أن محاولة تشكيل حزب للإخوان. كان سيكون بمثابة اصطدام مع السلطة السياسية فى الشارع السياسى الشعبى».

ومن هنا فهو يشير إلى أن المعارضة تحقق فى سعيها السياسى السلام والاستقرار وليس الهدم والقلاقل. وكل هذا فى إطار المحافظة على النظام السياسى القائم الذى هو أحد صانعيه.

- ويرى أن المعارضة - بلا صدام أو هدم - أفضل لها أن تكون جزءاً من النظام السياسى. وهذا هدف يحاول تحقيقه باستيعابه للإخوان المسلمين فى تحالفه بكل شروطهم... وأن شرطه الوحيد - وهو شرط النظام أيضاً - هو أن يكون الإخوان جزءاً معارضاً من النظام وفى اطاره ومقوماته.

- ويؤكد أن سعيه، أيضاً، بهذا النحو هو لتحقيق مزيد من الديمقراطية ولاتساع مساحة تعبير التيارات والاتجاهات عن نفسها.

ومن هذا المنظور فهو يرى أو يستطرد فى توضيح مسعاه فيقول فى الحديث السابق:

«ومن هذا المنطلق سعيت واخوة لى جاهدين إلى تجميع المعارضة.. وقد لقيت دعوتنا استجابة، وكانت ثمرتها مؤتمر المعارضة يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧. وقد كان لهذا المؤتمر قرارات شارك فيها الجميع ومنهم الإخوان المسلمون، حيث اننى دعوتهم وحضر مجموعة كبيرة منهم حاملين رسالة المرشد العام موجهة إلى المؤتمر وقد تليت هذه الرسالة، وكان مؤداها أن الأخ محمد حامد أبو النصر ـ المرشد العام للإخوان ـ يوافق على القرارات التى تتوصل إليها قيادات المعارضة».

ثم يقول: «وحدث ليلة انعقاد المؤتمر أن أعلن عن استفتاء سيجرى على حل مجلس الشعب فى ظرف أسبوع واحد. فسارعت إلى دعوة الأخوة رؤساء أحزاب المعارضة ورموز الاتجاهات السياسية التى ليس لها تنظيمات شرعية إلى مناقشة فكرة الدخول بقائمة واحدة فى الانتخابات باسم حزب الوفد على اعتبار أنه كان يقود المعارضة بعد انتخابات مايو عام ١٩٨٤.

وبالفعل تم اجتماع بين رؤساء أحزاب المعارضة ورموز التيارات الأخرى إلا أن ذلك لم يسفر عن اتفاق على قائمة موحدة».

إلا أنه قد عقد اجتماع للهيئة البرلمانية الوفدية بمقر الحزب وقد حضره خمسون نائباً من بينهم ستة نواب من الإخوان المسلمين وهم: حسن الجمل ومحفوظ حلمى ومحمد المراغى ومحمد الشيشتانى وحسن عبد الباقى والدكتور عبد الغفار عزيز، رغم أنه يتحفظ دائماً حول انتمائه للإخوان.

وقد تسربت الأنباء بأن حسن الجمل قد حمل إلى فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد مطلب الإخوان المسلمين بشأن الترشيحات القادمة. وقد بدا أن هناك اتجاهاً داخل الوفد يقاوم التحالف بين الإخوان والحزب مستنداً إلى أن انتخابات عام ١٩٨٤ أشارت للحجم الضئيل للإخوان المسلمين فى ظل السقوط الذريع لأحد مرشحيهم وهو شمس الدين الشناوى وكان على رأس قائمة الحزب فى محافظة الغربية.

وفى مواجهة هذا الاتجاه هناك تيار آخر أشار إلى أنه لو ترك الإخوان للقائمة الموحدة ـ إذا تمت ـ وخروجهم من الوفد، يمكن أن يزيد من فرص نجاح أحزاب المعارضة الأخرى على حساب الوفد مما يهدد بسحب قيادة المعارضة منه.

وتغلب الاتجاه الأول داخل الهيئة العليا الوفدية والذى يقضى بعدم تحالف الوفد مع الإخوان أملاً فى أن الوفد سيخوض الانتخابات بقائمته الخاصة وسوف يحصل على عدد من المقاعد تمكنه من تصدر المعارضة باعتبار نجاحه السابق فى انتخابات ـ ١٩٨٤ ـ وعدم حصول أى حزب معارض آخر على نسبة نجاح تمكنه من دخول البرلمان.

وكان المهندس إبراهيم شكرى يحاول من جانبه اقناع الإخوان لتحالفهم مع حزبه. وقدم لهم المرونة الكافية.

وفى هذا الصدد يقول إبرهيم شكرى مدافعاً عن نجاحه ومسعاه وكأنه لم يقصد ذلك:

«أن التحالف بصورته الحالية فقط لم يكن مستهدفاً وإنما دعوت كل الأحزاب والقوى السياسية غير الممثلة فى أحزاب، حتى تشكل صورة حقيقية للمعارضة بالنسبة للحزب الوطنى الحاكم ويستدرك قائلاً: وكما يعلم الجميع فإن خروج الوفد والتجمع هو الذى أخرج التحالف بشكله الحالى وهو ليس مستحدثاً.. فقد سبقنا إليه الحزب الوطنى وزج بمرشحين من الوفد والعمل على قوائمه ولا يعقل أن يكون هذا حلالاً لهم حراماً علينا!

وأيضاً لا يمكن تجاهل أن برنامجنا الحزبى يحتوى على نقاط كثيرة تتفق مع دعوة الإخوان المسلمين. وبرنامجنا ـ حزب العمل ـ هو أول برنامج ينص على أن الشريعة هى مصدر التشريع الأساسى وكذلك الدستور المصرى.

وأؤكد أن حزب العمل سيبقى كما هو بعد الانتخابات وكذلك حزب الأحرار وجماعة الإخوان فلكل منهم منهجه العام. لكن الكثير من المواقف ستجمعنا داخل مجلس الشعب مثل المطالبة بإصلاح دستورى واصلاح ديمقراطى وتعديل قوانين الانتخابات وعموماً التحالف بهذه الصورة مطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية!».

هذا وقد حاول إبراهيم شكرى أن يلقى بالتبعة ـ الناجمة ـ على عدم اتفاق جميع الأحزاب على قائمة موحدة. على الأحزاب نفسها.

ونستخلص مما سبق عدة أسباب:

أولا: أن المهندس إبراهيم شكرى هو الذى دعا إلى تكوين قائمة واحدة من أحزاب المعارضة.

ثانياً: أنه يدرك مسبقاً أن ذلك إن لم يكن مستحيلاً فهو صعب تحقيقه للاختلاف الجذرى بين بعض الأحزاب وكذلك التيارات فى المبادئ الأساسية والأهداف السياسية..

فالإخوان لا يتفقون أبداً مع الشيوعيين والناصريين. وهؤلاء لا يتفقون مع حزب الوفد وهذا الأخير يسعى إلى إعادة العجلة إلى الوراء كما كان قبل الثورة حزب الأغلبية.. وهكذا فإن عوامل عدم الاتفاق هى التى دفعت الأحزاب إلى عدم تكوين تلك القائمة الواحدة. والنتيجة أن التيارات غير الممثلة سعت إلى أحزاب سياسية تأتلف معها.

ثالثاً: وبهذا المفهوم السابق فإن حزب العمل يقدم لهذه التيارات ـ لا سيما الإخوان ـ كل التيسيرات والتسهيلات الممكنة والمناسبة لتمثيلهم وخوضهم الانتخابات بالتحالف المشترك.

وليس هذا استنتاجاً نظرياً بقدر ما أنه يستند على مسعى حزب العمل ـ مصر الفتاة سابقاً منذ انتخابات ١٩٨٤ والتى تحالف فيها الوفد مع الإخوان. وبمعنى أدق تفضيل الإخوان لحزب الوفد يكون قناة أو مظلة رسمية لخوض الانتخابات المشار إليها.

ولو عدنا لتلك الانتخابات ـ ١٩٨٤ ـ، حيث كان الوفد يخوض أول انتخابات برلمانية بعد الثورة ـ ١٩٥٢ ـ لرأينا أن اتاحته الفرصة للإخوان قد جرت عليه حملة نقدية من البعض وإن كان الوفد قد انتقد من جانب جزء من هذا البعض إلا أن إبراهيم شكرى انتقد الإخوان لهذا التحالف أو التآلف.... حيث وقف فى مؤتمر شعبى أثناء الانتخابات وأعلن قائلاً:

«إن كانت هناك محاولات لاستقطاب الإخوان المسلمين فى صفوف الوفد فلنا الحق اليوم أن نتحدث عن موقفنا ليس لإقناع قيادات الإخوان للانضمام لنا، بل هى مواقف أعطت الجذور لحزبنا.. حزب العمل... ففى عام ١٩٥٠ كانت هناك أحكام عرفية وأصدرت الوزارة السعدية قراراً بحل جميعة الإخوان المسلمين. وعندما جاءت الوزارة الوفدية لتلغى الأحكام العرفية كان من الطبيعى بطلان أى قرار ومنه حل جمعية الإخوان المسلمين لكن الحكومة الوفدية أعدت قراراً جديداً بحل جمعية الإخوان المسلمين.

وجاء الإخوان إلى مجلس النواب جاءوا ليثبتوا اعتراضاتهم على قرار الحكومة. حكومة الوفد وخرجت أنا وحدى من المجلس والتقيت بهم وأخذت منهم مذكراتهم برأيهم ورفضهم لحل جميعة الإخوان ووزعتها على جميع أعضاء المجلس... هذا الكلام ثابت فى المضابط وفى كتابات متداولة بين الناس ووقفت على المنبر كى أدافع عنهم وطالبت بحقهم فى جمعيتهم واستمرارها.

وأضاف أنهم يثيرون اليوم نقطة الالتقاء بأن الإخوان المسلمين أصابهم ضرر فى عهد عبد الناصر. والوفد يعتبر الثورة انقلاباً عسكرياً. لقد اجتمعوا على نقطة ضعف وليست نقطة مبادئ بل هى نقطة مشاعر فقط.

ثم عاد وكتب فى منتصف إبريل عام ١٩٨٤ بجريدة الحزب عن هذا التحالف، والإخوان المسلمين بالذات حيث قال: ويشهد التاريخ أنهم أصابوا وأخطأوا فى اختياراتهم السياسية عبر المراحل المختلفة.. ويشهد التاريخ أيضاً أنهم قدموا تضحيات كبيرة فى سبيل عقيدتهم ويشهد التاريخ أيضاً أننا اعتبرنا الإخوان فى أغلب المراحل حلفاء قريبين من مبادئنا ومواقفنا ووصل الأمر فى عام ١٩٤٧ إلى طلب من جانبنا بالاندماج معهم إلى رفض من جانبهم لهذا الطلب.

وفى مرحلة ما قبل الثورة... بداية الخمسينيات كان الشهيد سيد قطب يكتب أعنف المقالات الثورية فى جريدة الاشتراكية التى كنا نصدرها.

وقال أيضاً: «نحن نعلم أن للإخوان المسلمين كياناً ذاتياً صلباً. ونعم أننا بصدد إئتلاف مؤقت وليس بصدد اندماج بين حزب الوفد وحزب الإخوان. ونعلم فوق ذلك أن من حق الإخوان أن يقيموا ائتلافاً ما مع قائمة من القوائم المتاحة مادامت الشرعية الحالية ضاقت عن امكانية تقدمهم إلى الانتخابات بقائمة مستقلة. رغم علمى بكل ذلك يظل سؤالى المحدد قائماً وهو لماذا التحالف مع الوفد بالذات؟».

ثم استطرد فى تساؤلاته وتعجبه قائلاً:

«إن حالة التحالف لا تعنى أن يتعاون أى حزب مع أى حزب... ولكنها تعنى أن يتحالف حزب مع حزب آخر يرى أنه الأقرب إلى توجهاته.

فهل يعتبر الوفد فى الساحة السياسية الحالية أقرب القوى السياسية إلى الإخوان؟

إذا كان المعيار هو السمعة التاريخية فهل يفيد الإخوان سياسياً أن يبدو أمام الأجيال الجديدة أن أقرب القوى السياسية إليهم هو الحزب الذى مثل زعامة النظام القديم؟

وإذا كان دوركم التاريخى والذى من حقكم أن تباهوا به هو مقارنة هذا النظام القديم فلماذا تسهمون فى (تجميل) دور الوفد وفى أحداث مزيد من البلبلة فى فهم التاريخ والحاضر والمستقبل؟

وإذا كان المعيار هو شدة العداء للاستعمار الغربى والصهيونية وهو الموقف الذى مثله الإخوان فى كل تاريخهم والذى عبرت عنه الدعوة حتى آخر اعدادها. فهل ترون أن الوفد بمواقفه المعتدلة التقليدية... وبأشخاص قيادته الحالية هو أقرب الحلفاء فى الساحة

السياسية المعاصرة؟

وإذا كان المعيار هو الموقف من الشريعة فهل ترون عن صدق أن الوفد هو أقرب الحلفاء؟ وإذا كان يعلن اليوم فى هذا المجال غير ما مارسه تقليدياً ودون نقد لهذه الممارسة يؤكد اخلاصه فى الإعلان الجديد فلمصلحة من تسهمون فى خداع الجماهير وتدفعونها إلى تصديقه؟».

ثم قال: «ولست هنا بصدد تقديم مقترحات محددة للإخوان المسلمين وقد لا تكون الصيغة التى اتخذناها اجتهاداً سائغاً من وجهة نظرهم. ولكننى أعتقد بكل اخلاص أن من واجبهم أن يقدموا اجتهاداً مقابلاً يراعى كل الاعتبارات الأصولية واعتبارات الزمان والمكان».

ثم أردف قائلاً: «ولا أعتقد أنه من صالح الأمة. بل ولا أعتقد أنه من صالح جمعية الإخوان أن يشيع هذا القلق الشديد بين صفوف إخواننا الأقباط كلما جاء ذكر «الإخوان المسلمين».

إلا أن المستشار مأمون الهضيبى وهو ممثل الإخوان فى مفاوضات التحالف مع حزبى العمل والأحرار قال فى موضع آخر:

«إنه فى انتخابات ١٩٨٤ لم يوجد أى تحالف مع حزب الوفد. والإخوان لم يغيروا من عقيدتهم شيئاً... وقد قيل هذا لحزب الوفد بوضوح، ولم يكن الأمر سوى أن حزب الوفد سمح لبعضنا على قوائمه وانتهى الاتفاق بنهاية الانتخابات لذلك لم يحدث خلاف أو تحول عن حزب الوفد».

واستدرك قائلاً: «ونحن الآن فى مرحلة جديدة - ١٩٨٧ - نبحث فيها عن قناة قانونية لخوض الانتخابات فوجدنا أفضل الفرص المتاحة... فى حزب العمل وبالطبع لا يوجد ما يرضى الجميع... وعلى أية حال لقد قبلت قيادات العمل هذا وذلك يخصهم. وقال: ولنا خطنا الواضح الذى لا نتزحزح عنه، وهو تحكيم شرع الله فى كيان الدولة الاقتصادى والسياسى... إلخ ومن أراد الاقتراب منه فبهذا كله.. نعم هناك من يرفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية.. فقط لو رفعه بنفس مفهومنا.. فمثلاً حزب التجمع اليسارى والناصريون يرفعون الشعار ولكل مفهومه».

ويتبين مما سبق من نقد إبراهيم شكرى للتعاون بين الوفد والإخوان... أنه يحاول تأصيل دوره الإيجابى بالنسبة للإخوان المسلمين من قبل الثورة.

وفى ذات الوقت يحاول العكس بالنسبة لحزب الوفد. وبهذا التأصيل يشير إلى أنه أقرب إلى الإخوان، وهم أبعد عن الوفد. وأنه أولى بأى تحالف معهم من الوفد.

وفى هذا يمكن الإشارة ـ تأكيداً لمحاولته السابقة ـ بأنه لابد من ذكر محاولة الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين عندما قرر ترشيح نفسه فى الانتخابات عام ١٩٤٢ ـ فى ظل حكومة الوفد ـ وقتها بلغ عدد مرشحى جماعة الإخوان سبعة عشر مرشحاً. وعلى رأسهم المرشد العام حسن البنا نفسه فى دائرة الإسماعيلية. وركز دعايته على تطبيق الشريعة الإسلامية وفى تلك الآونة وقع صدام بين الوفد والإخوان عندما رفض النحاس باشا زعيم الوفد ترشيح حسن البنا فى الانتخابات على أساس أن الإخوان جماعة دينية ولا تعمل بالسياسة وليس لها وضع الأحزاب فاضطر حسن البنا إلى التنازل.

وفى محاولة أخرى وبعد إقالة وزارة النحاس باشا فى أكتوبر ١٩٤٤ وحل مجلس النواب الوفدى رشح حسن البنا نفسه مرة أخرى فى انتخابات يناير ١٩٤٥ ـ وفى دائرة الإسماعيلية أيضاً ووقتها أفتى الإخوان بأن الدين يبيح دخول الانتخابات مادام ذلك يؤدى إلى نشر الإسلام وفى هذا أيضاً كتب حسن البنا يقول:

«ليس البرلمان وقفا على أصوات زعماء السياسة الحزبية على اختلاف أنواعها، ولكنه منبر للأمة، تسمع من فوقه كل فكرة صالحة ويصدر عنه كل توجيه سليم، يعبر عن رغبات الشعب».

إلا أن تدخل الإنجليز والحكومة بشكل سافر فى الانتخابات ـ وكانت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها ـ له الأثر الكبير فى اسقاط حسن البنا وباقى مرشحى جماعة الإخوان.

ولعل ما ذكرناه أنفاً يؤكد صحة تفسير المستشار مأمون الهضيبى حول الإخوان مع الوفد فى انتخابات ١٩٨٤.

ونشير هنا إلى أن ذلك التعاون الذى اختاره الإخوان مع حزب الوفد راجع لعدة أسباب:

أولاً: أن حزب الوفد يخوض انتخابات برلمانية لأول مرة بعد الثورة التى كان من أشد خصومها ومنتقديها وأن عودته بدون انتخابات فى ١٩٧٨ قد لاقى ترحيباً شعبياً. وبعد تجميد نشاطه تزايد التعطش الشعبى لعودته. وعندما عاد بحكم قضائى وقرر خوض انتخابات ١٩٨٤ كان من المتوقع أنه سيحقق نتائج جيدة ومؤثرة فى الانتخابات وهذا ما حدث بالفعل.

ثانياً: أن الإخوان فى تلك الآونة ـ وهم بصدد خوض هذه الانتخابات وليس لهم قناة

شرعية أو رسمية، يخوضون من خلالها الانتخابات ـ كانوا يدركون أن حزب الوفد سيحقق نتائج وسيجتاز نسبة الـ ٨٪ المقررة للحصول على مقاعد برلمانية وأنه يمكنهم عمل «جس نبض» من خلال خوضها على بعض قوائم حزب الوفد.

ثالثاً: وفى ذات الوقت يدرك الإخوان أنه بدا فى الساحة السياسية أن حزب العمل أحد الروافد الرئيسية للنظام السياسى. وأنه لذلك ربما لا يحقق نسبة الاجتياز. وبذلك يكون الرهان عليه غير مضمون. وهم يسعون إلى تأكيد ذاتهم من خلال كسب مؤكد. وهذا ما دفعهم إلى حزب الوفد.

رابعاً: أن حزب الوفد وهو يخوض الانتخابات، لأول مرة بعد الثورة، حاول تأكيد دوره فى لم شمل أبرز وأهم التيارات غير الممثلة فى أحزاب رسمية، وأن يقدم خدمة للنظام السياسى فى محاولة لاحتواء الإخوان تحت مظلته، وهو الحزب العلمانى تاريخياً والذى عرف عنه أنه يضم عنصرى الأمة المسلمين والأقباط. وبذلك فهو يؤكد هويته العلمانية الغالبة عليه. لا يفرق بين مسلمين ومسيحيين.

بل إن فؤاد سراج الدين أكد ـ كما سبق وأكد الهضيبى ـ أن علاقة الوفد بالإخوان هى علاقة تعاون فقط.

وقد حاول فؤاد سراج الدين فى تلك الآونة الدفاع والرد على حملات الهجوم التى وجهت لذلك التعاون فقال: «أن الهدف منها اضعاف مركز الوفد فى المعركة الانتخابية. وأن الذين يضربون على وتر الخلاف الدينى يسعون إلى واحد من هذه الأمور: أما أن ينحسر تعاطف الأقباط أو ينحسر تعاطف الإخوان المسلمين وأما أن ينحسر تعاطف الفريقين معاً أو يقع الانقسام داخل صفوف الوفد».

ثم حاول تأصيل علاقة التعاون بين الوفد والإخوان والتى ترجع إلى ما قبل الثورة بقوله: أن علاقتهم تاريخياً معنا طيبة. والإخوان كانوا دائماً يناصرون الوفد فى الانتخابات. وفى التاريخ القريب كنت عضواً فى الوزارة الائتلافية التى شكلت برئاسة حسين سرى عام ١٩٤٩ ومن خلالها كافحت كفاحاً مريراً من أجل الافراج عن آلاف الإخوان المسلمين المعتقلين إيماناً منى بحق الحرية لكل مصرى. فلما شكل الوفد الوزارة فى يناير ١٩٥٠ وعلى الفور فى الأسبوع الأول أصدرت قراراً بصفتى وزيراً للداخلية ـ بالإفراج عن جميع المعتقلين وارجعنا لهم دار المركز العام وكل متعلقاتهم.

واستدرك بقوله: «ونحن نفرق بين الإخوان المسلمين وبين أعضاء الجماعات ذات الميول المتطرفة الذين يكفرون المجتمع بمن فيهم الإخوان أنفسهم. كما أن تعاطف الإخوان معنا ليس بجديد أو وليس وليداً للظروف الحاضرة أو المعركة الانتخابية الجديدة. فقد انضم إلينا أحدهم وهو نائب فى البرلمان عام ١٩٧٨ ولم تكن هناك انتخابات. فما هو الغريب أن يقوم بيننا وبين الإخوان تعاطف!!».

ورداً على ما أعلنه وكتبه إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل قال:

وإننى أسأل هؤلاء المنافقين لو أن الإخوان تعاطفوا مع حزب آخر.

هل يكونون سعداء..؟! وهل يرفض أى حزب أن يتعاطف الإخوان معه؟

وأعتقد أن رئيس حزب الوفد وجد الإجابة بعد ما يقرب من عامين ونصف عام على تساؤلاته.. حيث أن الإخوان تعاطفوا بل تحالفوا مع حزب العمل، وسعد الأخير بذلك كما سعد حزب الأحرار.

وكذلك لم يرفض أى من الحزبين تحالف الإخوان معه، بل إنهما سعيا بكل الوسائل لهذا، ورحبا به وأفسحا لهم المساحات التى طلبوها على قائمة الانتخابات الموحدة أو المشتركة بينهم».

خامساً: ولا شك أن السلطة السياسية لم تجد ضرراً من تعاون الوفد مع الإخوان، حيث أن هؤلاء رأوا خوض انتخابات ١٩٨٤ على سبيل «جس النبض» وكانت كل الأطراف، بما فيها السلطة السياسية، تسعى إلى معرفة مدى حجم تأثير الإخوان فى الشارع السياسى. لأنه على ضوء ذلك سيتم إعادة ترتيب قواعد اللعبة الديمقراطية وتطويرها. كما أنها كانت على ثقة من أن حزب الوفد لن يغلب عليه الطابع الدينى اطلاقاً.

سادساً: ونعتقد أيضاً أن اعتراف إبراهيم شكرى بسعيه إلى الاندماج مع الإخوان عام ١٩٤٧ كان ذلك لتأصيل سعيه وتطلعاته إلى انتخابات لاحقة. وإن كان لكل سعى فى حينه أهدافه، وأنه لم يأل جهداً فى تحقيق هدفه، حتى نجح فى ذلك من خلال ضوء أخضر ساطع من السلطة السياسية وكما أطلق عليها الكاتب مكرم محمد أحمد ـ بتستيف صورى للأوراق الرسمية.

سابعاً: هاجم إبراهيم شكرى بعنف، حزب الوفد ورئيسه، وهو يدرك أن السلطة السياسية ستسعى بل ستمنح الفرصة لعودة هذا الحزب ليكون أقرب أحزاب المعارضة إلى

الصدق على مستوى الشارع السياسى وحتى لا يكون متهماً بأنه من صناعة النظام حيث أن ذلك الحزب نفسه له قواعد شعبية. ويمكن التعاون والتفاهم معه حول بعض المبادىء أو الأهداف القومية. وتم ذلك بالفعل فى عدة مواقف وأحداث على المستوى المحلى والعربى والدولى وهذا ما أغضب إبراهيم شكرى بشدة واعتبر أن النظام تخلى عنه.

ثامناً: لقد حقق الإخوان نجاحاً ملحوظاً فى «جس النبض» فقرروا خوض انتخابات عام ١٩٨٧ بصورة أكثر توسعاً وبناء على هذا النجاح الملحوظ. وكذلك لأنهم يعتبرون أنفسهم جزأ من الأمر الواقع فى الشارع السياسى. وفى هذا يقول أحدهم، وهو مختار نوح: أن حديث الدولة فى صحفها المتحدثة باسمها فضلاً عن تصريح شخصى لرئيس الوزراء ووزير الداخلية فى حديثهما عن الإخوان كفكرة منظمة يؤكد أن الإخوان واقع، أما إقرار القانون فهو سياج مازلنا نبحث عنه.

وفى ضوء ذلك أيضاً أشار أشرس ناقديهم فى انتخابات عام ١٩٨٧ إلى أنه: قد برز الإخوان المسلمون كقوة سياسية لها وزنها وتأثيرها فى الانتخابات الأخيرة، ومن ثم حصلوا على ٣٦ مقعداً من ٥٩ مقعداً للتحالف بعد أن تصدروا معظم قوائم حزب العمل وفى ٢٣ دائرة بالتحديد وهو ما يزيد على مقاعد حزب الوفد.

تاسعاً: وعندما ألح إبراهيم شكرى بأن الأخوة الأقباط ينزعجون كلما جاء ذكر الإخوان المسلمين. فهذا ما دافع عنه أثناء انتخابات ١٩٨٧ والتى فيها تحالف الإخوان معه. إلا أن ذلك السبب أيضاً كان أحد أسباب تحجيم الوفد للإخوان على قوائمه فى ١٩٨٤ وسعى هؤلاء إلى قوائم أكثر اتساعاً وعدداً فى حزبى العمل والأحرار.

عاشراً: ولا شك أن ما ساقه إبراهيم شكرى من تأصيل الإيجابى بالنسبة للإخوان كان محقاً فيه إلى حد كبير. وإن كان قد أتاح فرصة كبيرة وواسعة للإخوان، فهو بذلك يستعين بهم ـ كقوة ـ فى التأثير على السلطة من أجل مزيد من الحريات وتطويراً للديمقراطية وللتلويح بقوتهم وعقيدتهم إزاء بعض المخاطر التى تحيط أو تهدد مصر من الخارج.

هذا عن أحد أطراف التحالف وهو حزب العمل برئاسة إبراهيم شكرى ودوره فى تستيف صورى للأوراق الرسمية.

وأما عن الإخوان المسلمين. فأيضاً كان لهم دور فى تكوين هذا التحالف. ولا شك أن لهم أغراضا وأهدافا فى ذلك.

سبق أن أشرنا إلى محاولات حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان وبعض زملائه للترشيح لبرلمانات ما قبل الثورة. إلا أن الإنجليز، والحكومة أيضاً، كانت تقاوم تلك المحاولات وتتصدى لها. وكما بينا فإن الهدف الذى أعلنه الشيخ حسن البنا كان اعتلاء منبر البرلمان ويردد منه دعوته إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، إلى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد ساعدها الإخوان بكل الصور المؤثرة لمساندتها حتى حل عبد الناصر الجماعة عام ١٩٥٤ عندما استنفد مصلحته منهم وقرر أن يحكم مصر بالديكتاتورية. ولم يكتف بذلك بل أودعهم السجون والمعتقلات ونالوا من زبانيته أشد أنواع التعذيب والتنكيل.

ويمكن التأكيد على أن الإخوان هم القوى السياسية الوطنية الوحيدة التى لم تنل فرصتها للتعبير أو المشاركة فى العمل السياسى طوال عهد عبد الناصر إلى أن أفرج عنهم الرئيس السادات فى ١٥ مايو ١٩٧١، حيث أتيحت الفرصة لكل القوى والتيارات الأخرى بالمشاركة فى العمل السياسى والبرلمانى أيضاً بل أن هذه القوى والتيارات وجدت فرصتها فى المشاركة فى الحكم بصورة أو بأخرى وعلى كافة المستويات المختلفة للحكم والإدارة.. إلا الإخوان.

وقد فطن السادات لذلك. وهو يدرك أن للإخوان تواجداً شعبياً ويتعاطف معهم حيث لاقوا أشد أنواع التعذيب، وقد شارك بعضهم فى النضال ضد الإنجليز. وهو يدرك دورهم التطوعى فى أول حرب بين العرب وإسرائيل وقد أفرج عنهم عندما تمكن من الإطاحة بالشيوعيين والناصريين الذين ورثوا عبد الناصر فى الحكم.. وعندما تم الإفراج عنهم أناط بهم دوراً سياسياً هاماً سواء بالنسبة لحكمه أو بالنسبة لمصلحة مصر أو بالنسبة لهم أيضاً. وهو التصدى للشيوعيين والناصريين الذين يتبعون عبد الناصر فى منهجه. وكلاهما وجهان لعملة واحدة.

وكان التصدى لهم فى الجامعات وبين صفوف الشباب. وكذلك فى قرى مصر وبعض مدنها وهذا ما عبر عنه أحد الكتاب الناصريين بأن الإخوان كانوا مبعث قلاقل فى السبعينيات. وهو فى ذلك يقول الحق... حيث أن القلاقل كانت تصيب الشيوعيين والناصريين ولكننى لا أعتقد أنها كانت تصيب مصر وحكم السادات فى شىء.

وقام الإخوان بذلك الدور

ومن خلال هذا الدور نفسه.. استهدفت حركة قادة النشاط الإخوانى تكثيف نشاطها للعمل على نشر الفكر الإخوانى بين قطاعات الشعب المختلفة بهدف خلق قاعدة عريضة تؤمن

بمبادئها وتردد حق جماعة الإخوان المنحلة فى حمل لواء الحركة الإسلامية. وفى سبيل ذلك أيضاً نجح الإخوان فى المشاركة فى عضوية مجالس إدارات الجمعيات الإسلامية المختلفة ومحاولة التأثير عليها. وقاموا بإلقاء الخطب والمحاضرات الدينية فى الندوات والمناسبات الدينية التى تعقدها هذه الجمعيات حيث أشادوا خلالها بمبادئ الجماعة وقادتها وما تعرضوا له من تعذيب فى السجون والمعتقلات من أجل رفع راية الإسلام.

وقد نجح الإخوان - من خلال ما سبق - فى التأثير على القطاع الطلابى مستغلين فى ذلك الجمعيات الدينية بالجامعات والتى تتوافر فى أعضائها الميول الدينية الفطرية أو المكتسبة من البيئة وقد صنعوا قاعدة من هؤلاء الشباب تؤمن بالفكر الإخوانى وتتعاطف من الحركة الإخوانية.

وتولى قيادتهم الأستاذ عمر التلمسانى، الذى حاول الحصول على اعتراف رسمى من الحكومة بشرعية عودة نشاط الجماعة.

وإن كان الرئيس السادات قد أتاح لهم الفرصة لممارسة نشاطهم من أجل مقاومة الشيوعية والناصرية. إلا أنه لم يشأ أن يمنحهم الاعتراف الرسمى حتى تستبين الأمور بصورة أكثر وضوحاً عن تأثير نشاطهم وبعض أهدافهم.

وإذا كان السادات قد استعان بهم فى ذلك. فلأن الحقيقة التى أدركها وكانت معلومة أيضاً للكافة أنه عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ فقد اجتاحت مصر موجة من المد الدينى كرد فعل طبيعى لما أسفرت عنه وافصحت عنه تلك الهزيمة من فساد فى النظام السياسى وشعور لدى الغالبية العظمى من الشعب بأن أحد أسباب الهزيمة الرئيسية هو البعد عن الدين واتجاه الدولة نحو الشيوعية. وهذا أيضاً أدى إلى تطور حركى فى بعض العناصر الدينية المتطرفة. ومن هنا كان للإخوان دور كبير فى مواجهة هؤلاء أيضاً. وكانت فرصتهم فى توضيح أنفسهم بصورة عملية ومعتدلة وليست متطرفة كهذه العناصر.

وقد أرجعت قيادات الإخوان سبب انحراف الشباب والعناصر المتطرفة عن الخط الإسلامى الصحيح، إلى عدم وجود هيئة اسلامية مؤثرة يمكنها احتواء مثل هذه القيادات أو العناصر وتصحيح مفاهيمها وذلك فى محاولة منهم للضغط على السلطة للاعتراف بالوجود الرسمى لجماعة الإخوان بدعوى أنهم القادرون على تصحيح مسار الحركة الإسلامية ووضعها فى صورتها المعتدلة. إلا أن الرئيس السادات لم يمنحهم ذلك أيضاً. وإن كان قد منحهم فرصة الانتشار فى المدن والقرى من خلال صحيفتهم المشهورة باسم «الدعوة». وتكوين

وإنشاء فروع لها فى كل محافظات مصر واعتبارها مقاراً للاجتماعات واللقاءات الإخوانية. حتى وقع الصدام بينه وبينهم فى سبتمبر ١٩٨١ وعلى أثره اعتقل مرشدهم العام عمر التلمساني وأغلق صحيفتهم... حتى توفاه الله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ثم تولى الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية. ولم يكن بينه وبين أى حزب أو تيار خصومة تذكر. حيث أنه لا ينتمى لضباط ثورة ١٩٥٢. ولا ينتمى إلى أى حزب، معارض إنما ينتمى إلى ما اصطلح عليه «جيل أكتوبر» الذى خاض معركة أكتوبر وانتصر فيها بقيادة الرئيس أنور السادات. بل إن هذا الأخير قد أفصح فى أكثر من مناسبة أن من يتولى القيادة بعده ومسئولية الدولة هو ممن ينتمى إلى جيل أكتوبر. وعلى هذا أفرج الرئيس مبارك عن جميع المعتقلين فى سبتمبر ١٩٨١ وعقب وفاة السادات بأسابيع قليلة. وقرر أن يفتح صفحة جديدة فى العمل والممارسة السياسية.

وفى بداية رئاسته للجمهورية. استمر فى تحجيم الشيوعيين. فلم يتدخل لدى القضاء الذى أعاد حزب الوفد الجديد لشرعيته السياسية فى يناير ١٩٨٤ وهذا الحزب اليمينى الذى يمكنه مواجهة هؤلاء بأسلوب رسمي وشرعي. إلى أن جاءت انتخابات ١٩٨٤ فلم يمانع أو يقف فى مواجهة تعاون الوفد مع الإخوان بهذا القدر القليل بل أنه رحب «بجس النبض» الذى سعى إليه الإخوان حتى يتعرف على نتائجه وفى ضوئها يمكنه تطوير قواعد اللعبة الديمقراطية.

وإن كان ذلك هو موقف الرئيس مبارك. إلا أنه كان «جساً لنبض مقابل أو مضاد» فإن بعض عناصر الحكومة قد هاجمت ذلك التعاون.. مما دفع بالأستاذ عمر التلمسانى المرشد العام للإخوان المسلمين حينذاك وفى أثناء احتفال نقابة المحامين بذكرى وفاة حسن البنا المؤسس والمرشد العام الأسبق لجماعة الإخوان أن يتساءل فى تهكم قائلاً: لماذا لا تحرم الحكومة انضمام الإخوان للوفد؟ ولماذا لا تصدر قانوناً يحرم انضمام جماعة الإخوان المسلمين إلى قائمة حزب الوفد للترشيح للانتخابات إذا كان هذا الانضمام فى نظر الحكومة «حرام».

وفى تصريح صحفى لمجلة «المجلة» قال: «إننا لا نحرص على ما يسمونه بنصر سياسى إنما الذى يهمنا تحقيقه، هو نصر الله بتطبيق شرعه فينا، فإذا دخلنا مجلس الشعب فلا نعتبره نصراً بمعايير الناس ولكننا نعتبره منبراً له قدره فى تبليغ دعوة الله وإذا لم ندخل

فلن نعتبر ذلك هزيمة لأن دخولنا المجلس ليس هدفاً ولكنه وسيلة وإذا لم تنجح وسيلة تركناها وبحثاً عن وسيلة أخرى وهكذا فليس فى حساباتنا نصر سياسى أو هزيمة انتخابية.

ولعل ما ذكره يتطابق إلى حد كبير مع ذات المعنى الذى أعلنه من قبل الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة أثناء خوضه لانتخابات عام ١٩٤٥.

وعن موقف الإخوان المسلمين من الثورة... فإن لهم رأياً فى التفرقة بين الثورة والثوار.. أو على حد تعبير بعضهم.. الانقلاب وعناصره.. حيث أعلن عمر التلمسانى فى المجلة بقوله: «يجب على من يتعرض لهذا الموضوع أن يفرق بين الإنقلاب فى ذاته وبين الأشخاص الذين تولوا أمر هذا الانقلاب بعد وقوعه». والانقلاب قد مهد له الإخوان وهم الذين انتشروا فى جميع أرجاء مصر يشرحون للشعب ظلم العهد السابق وسيئات الاقطاع فجاء الضباط الأحرار ليجدوا الجو مهيأ والأرض معدة والشعب على استعداد كامل لتقبل التغيير وكانوا يعملون سراً ولا يعرفهم أحد وكان حسن البنا أول ضحايا العهد السابق لأنه كان يقاوم مظالمه وتفرده بالحكم. فمن أكبر المغالطات التاريخية أن يقال أن الإخوان أعداء لهذا الإنقلاب. بل إن الاتفاق كان تاماً بين الإخوان والضباط الأحرار، وأن الإخوان هم الذين قاموا بحماية المؤسسات من أن تمس بفعل خصم من خصوم الانقلاب ولكن الضباط الأحرار هم الذين تنكروا للإخوان بل وتنكروا للمبادئ التى من أجلها حصل الانقلاب ولست أنا الذى يقول هذا ولكن الضباط الأحرار كتبوه فى مذكراتهم وشرحوا فيها كل شىء.

ويختم قوله: «وغير معقول ولا مقبول شرعاً ولا عقلاً ولا منطقاً أن يقال أن الإخوان المسلمين خصوم للانقلاب وهم صانعوه وهم أصحابه الذين مهدوا لوقوعه.

ويؤكد هذا أيضاً صالح أبو رقيق عضو مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين فى روز اليوسف بقوله: «لقد عاونا رجال الثورة فى أوقات المخاطر وحافظنا على أسرارهم وسهرنا على حراستهم وحراسة منشآت البلد حتى الكيلو ٩٩ من طريق السويس تصدياً للجيش الإنجليزى إذا تحرك.. ونحن أصحاب الثورة وليس أولئك الذين يدعون ذلك الآن».

وأما ما ساقه عمر التلمسانى وصالح أبو رقيق فهو صحيح. ولا يخص الإخوان فقط بل يخص بعض عناصر القوى الوطنية التى آثرت الإنسحاب من العمل السياسى بعد الثورة. عندما لمسوا أن قادة الثورة لا يسعون لتحقيق الأهداف التى من أجلها أيدوا الثورة وساندوها.. بل بعضهم قد مهد للثورة من خلال عمله النضالى ضد الاحتلال الإنجليزى

لمصر. وعناصر أخرى كانوا يعارضون بعض قادة الثورة وسياستهم ولكنهم لا يعارضون الثورة كحركة ضرورية وتاريخية لمصر. وعندما شعروا بالاختلاف انسحبوا من المشاركة فى العمل السياسى العام وآثروا السلامة حتى لا ينالهم الاعتقال والسجن والتشريد والطرد وغيرها من أنواع التنكيل. وأما عن المؤيدين والذين ساروا فى ركاب الثورة وسياستها فمنهم المخلص والمجتهد ومنهم بالطبع الانتهازى والمستغل. وبذلك فإن قول المرشد العام لهو صحيح.. وإننا لنتفق معه فى ذلك.

وعلى أية حال فقد مارس ستة نواب فقط من الإخوان، وهم الذين انضموا للبرلمان على قوائم حزب الوفد، نشاطهم البرلمانى فى إطار ممارسة الوفد لنشاطه البرلمانى وإن كانوا أحياناً يتحفظون إلا أن ذلك لم يكن بشكل سافر، وقد مارسوا أحياناً نشاطهم بصورة شبه مستقلة.

... وحانت فرصة انتخابات عام ١٩٨٧ واستجاب الإخوان لدعوة إبراهيم شكرى فى كل اجتماعات ولقاءات المعارضة من أجل التنسيق والتفاهم والتعاون فى مواجهة الحزب الوطنى الحاكم. وحتى كانت الدعوة واقناعهم بخوض الانتخابات فى تحالف مع حزب العمل والأحرار. وأعتقد أن الإخوان قد استجابوا لهذه الدعوة الضمنية فى صورة أو صيغة دعوة إبراهيم شكرى لهم «رجل الدولة المعارض» والذى يسعى لذلك وكانت له محاولاته. وتاريخه معهم يؤهله للقيام بهذه المهمة الديمقراطية وأدائها بصورة أفضل وأكثر ثراء من أى حزب آخر.

ولا شك أن لاستجابة الإخوان دوافع وأهدافاً نذكر منها:

أولاً: أن استجابة الإخوان للتحالف مع حزب معارض رئيسى ضمن أحزاب صنعها النظام السياسى يعنى قبول وموافقة دعوة السلطة السياسية لانضمام الإخوان للبرلمان. وهذا بعد أحد صمامات الأمن السياسى التى تطمئن السلطة لهم. ولا شك أن الإخوان يدركون ذلك وقد قبلوا هذه الدعوة للتأكيد على شرعية ممارساتهم وعدم اخفاء أى نشاط تخشى منه السلطة. أى توافر حسن النوايا لدى الطرفين من خلال قناة رسمية مشتركة.

ثانياً: أن الإخوان باستجابتهم لهذه الدعوة. إنما يحققون أحد أحلامهم الأساسية منذ الأربعينيات وهو دخول البرلمان. واعتلاء منبره للدعوة إلى فكرهم، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: أن الإخوان أدركوا أن السلطة السياسية. تمنحهم الفرصة للشرعية البرلمانية حتى يكونوا معارضين ولكن من خلال نسيج برلماني قومى، لا يجوز الخروج عنه أو الانفصال منه، وقد رحبوا بذلك للتأكيد مرة أخرى على حسن سيرهم وسلوكهم السياسى. وأنهم يسعون إلى الشرعية العلنية كأى قوى سياسية أخرى بل محاولين التأكيد على ثقلهم السياسى فى الشارع حتى يكون لهم اعتبارهم لدى السلطة السياسية فى إعادة ترتيب قواعد اللعبة الديمقراطية وتوزيع أدواتها.

رابعاً: أن الإخوان رحبوا بهذه الخطوة لاكتساب الحصانة البرلمانية التى تمنح أى نائب منهم حرية الحركة والدعوة بلا تحفظ أو منع أو مصادرة من أجهزة الأمن.

خامساً: رحب الإخوان بذلك حتى يرى المجتمع بل والعالم المتابع لحركتهم أنهم على مستوى مستنير ولا يدعون إلى الوراء وإنما وعيهم بالمتغيرات تخضع لاجتهادات دينية تواكب العصر.

وأخيراً فهم بذلك يمثلون أمام الرأى العام الحرس الحديدى إزاء أى مخالفة تشريعية للشريعة الإسلامية.

ومما سبق التقى الإخوان مع السلطة فى بعضها. وفى البعض الآخر لم يصرح بها.

وإن كانت الحكومة لم تعترف بالإخوان المسلمين كمسمى رسمى لهم، إلا أنها أطلقت عليهم «التيار الدينى فى المجلس». وفى ذلك يقول اللواء زكى بدر وزير الداخلية السابق حينذاك «إذا كان الأعضاء الذين يشار إليهم بالإخوان المسلمين قد اندرجوا فى تحالف تحت اسم حزبى العمل والأحرار ولم يدخلوا المجلس تحت اسم الإخوان فإذا كان هؤلاء يشكلون بينهم وبين أنفسهم ما يطلقون عليه الإخوان المسلمين، فنحن لا نعترف بهذا لأنه غير دستورى وخارج عن الشرعية الدستورية».

وعن تصنيف الأعضاء أو النواب فى مجلس الشعب، صرح الوزير بقوله: «بداية أقول أننا نفرق بين التيار الدينى الرشيد بوجه عام وبين المتطرفين بوجه خاص، سواء أكان تطرفهم دينياً أو سياسياً وأما بالنسبة لتمثيل التيار الدينى فى مجلس الشعب فهناك قوانين تنفذ... فللمجلس قانون ولائحة داخلية تحكم جميع أعضائه من أى جنس ومن أى صنف أو لون.

وسئل الوزير أيضاً عن أن وجود الإخوان فى مجلس الشعب ربما يخلق تجاوزات وحساسيات تخشاها الطائفة المسيحية؟ فأجاب الوزير قائلاً: «كل من التيار الإسلامى والتيار

المسيحى يؤمن بالتعاون، وظهور ما نسميه التيار الإسلامى داخل مجلس الشعب لن يكون مدعاة للقلق من زاوية إثارة الفتنة الطائفية لأن سماحة الإسلام لا تعرف ولا تقبل أى نوع من التعصب فضلاً عن أن هؤلاء لهم آراؤهم المعلنة والمعروفة مسبقا».

ويتحدث اللواء زكى بدر عن الدور المرتقب أو مهمة «الإخوان المسلمين» فى مجلس الشعب وإن كان مصراً على تجاهل مسماهم الحقيقى... فيقول:

«وأتصور أن التيار الدينى - إذا اتفقنا على تسميته بالتيار الدينى - فى مجلس الشعب سوف يقف فى مواجهة العناصر الدينية المتطرفة لأنها تسئ إلى الدين ذاته كما تسئ إلى الدولة وإلى الوطن كله.

ومن ناحية أخرى فلن يكون مطروحاً فى أى وقت قيام فكرة الدولة الدينية بالمفهوم الذى طبق مثلاً فى إيران الخومينى.

ولكن الأمر يختلف كثيراً إذا ما أصبح التيار الإسلامى فى المجلس معبراً وجسر اتصال بين نظام حكم فى دولة إسلامية تتخذ من الشريعة بالفعل مصدراً رئيسياً للتشريع - وهو الحادث الآن - وبين الاتجاه العام لهذه الجماعات نحو مزيد من تطبيق الشريعة الإسلامية.

وأقول ليست هناك اختلافات أساسية بين ما ينادى به التيار الدينى المعتدل وبين سياسية الدولة الملتزمة بالدستور الذى ينص على أن الشريعة مصدر رئيسى للتشريع».

وواضح من تصريحات وزير الداخلية والتى أعلنها فور انتهاء الانتخابات وفوز الإخوان ببعض مقاعد مجلس الشعب. أنه لا اعتراض من الدولة أو الحكومة رسمياً على خوض الإخوان للانتخابات وفوزهم وانضمامهم لمجلس الشعب - وإن كان الاعتراض على ماسماهم بالإخوان - وبالطبع فإن هذا لا ينطلى على الجمهور. بل أنه فرق بينهم كجماعة معتدلة عن جماعات أخرى متطرفة.

بل أنه وصل إلى منتهى انصافهم عندما قال بأنهم ليسوا ضد المسيحيين وشريعتهم لأن آراءهم فى هذا مستمدة من الإسلام الذى لا يعرف التعصب، وأنهم لن ينادوا بدولة دينية وكأنه يعلم مسبقاً ذلك إلا إذا كان ذلك ضمن شروط السلطة للإخوان لخوضهم الانتخابات وانضمامهم للبرلمان.

ثم يؤكد أنه ليست هناك خصومة أو عداوة بين الدولة وهؤلاء الإخوان من حيث أنهم ذوو

تيار معتدل. يتسق مع سياسة الدولة الملتزمة بالشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع فى الدستور. وأيضاً أشار إلى مسئولية الإخوان - التيار الدينى - فى مواجهة العناصر الدينية المتطرفة وهذا ما حاول الإخوان اقناع السلطة به منذ السبعينات فى عهد رئاسة أنور السادات للجمهورية.

وعلى ذلك يتضح مرة أخرى... من حديث الوزير فور انتهاء الإنتخابات وقبيل انعقاد أول جلسة للبرلمان.... أنه ضمن أبرز وأهم المشاركين أو صانعى التستيف الصورى للأوراق الرسمية لتمكين الإخوان من خوض الانتخابات وانضمامهم لمجلس الشعب.

بل أن الوزير أبدى إعجابه بتنظيمهم الانتخابى الجيد وفى ذلك يقول: «وكانوا أذكياء فى رفع شعارات الإسلام التى لا يمكن أن يرفضها أحد نحن على أية حال لسنا ضد أى اتجاه شريطة أن يتسم بالشرعية ويلتزم بالقانون».

وبذلك يؤكد الوزير مرة أخرى. أن حركتهم الانتخابية كانت تحت رصد ومراقبة أجهزة الأمن وأنهم لن يخرجوا عن الشرعية، مما يؤكد رؤيتنا باتفاق الإخوان والسلطة المبدئى حول التجربة البرلمانية.

إلا أن مناط نجاح هذه التجربة فى نظر السلطة يتوقف على عواقب التطلعات المتوهجة فى رءوس الحرس القديم نحو السياسة والحكم... وبما قد يتجاوز إلى ما هو محظور..!

وذلك يعنى أن نغمة المعارضة ستكون مختلفة فى الحوار... وأن طرح المعارضة سيكون مختلفاً فى الأداء.

وفى هذا الإطار أيضاً. رحبت بعض القوى الوطنية بدخول الإخوان لمجلس الشعب. وأقرت بمشروعية ذلك وبأنه أفضل الحلول حيث قال أحدهم:

«لا شك أن معارضة الإخوان فى العلن أفضل من ممارساتهم للمعارضة فى السر. والحوار العلنى مطلوب وإذا غاب الحوار فليس معنى غيابه انتهاء المعارضة، أنها سوف تلجأ إلى وسائلها الأخرى فى الخفاء. ومقاعد أكثر للمعارضة فى مجلس الشعب يعنى رقابة أكبر وأقوى، كما يعنى أن هناك فرصة متاحة للآراء التى تخالف رأى الأغلبية لتبدى رأيها وتعلن موقفها وتعبر عن مصالحها وأهدافها».

ومعارضة يتزعمها الإخوان المسلمون سوف يكون لها ردود أفعال - ايجابية - فى

تقديرى لعدة أسباب:

أولاً: لأن الأخوان موجودون بالفعل فى الساحة السياسية المصرية بل فى العالم العربى والإسلامى وهذه حقيقة لا يستطيع أحد انكارها.

ثانياً: لأن الدعوة التى ينادى بها الإخوان قائمة على أساس متين من العقيدة والتراث الفكرى.

ثالثاً: أن دخول الإخوان فى حلبة المناقشة البرلمانية هو امتحان حقيقى أصبح مطلوباً بشدة حتى تتضح الرؤية بالنسبة لرفع شعار العقيدة بما له من جاذبية تهفو إليها القلوب، ولكنه ليس أكثر من شعار حتى تجتهد العقول فى مواجهة الواقع بمشاكله، وهذا الأمر لا يحتاج إلى انفعالات تهز وجدان الجماهير، بل يتطلب دراسات واجتهادات تؤدى إلى اشباع حاجات الناس سواء كانت مادية من طعام وملبس ومسكن أو معنوية من تعليم وثقافة تواجه تحديات العصر.

ثم يتحدث أشد غلاة معارضى الإخوان وأكثرهم هجوماً عليهم أثناء الانتخابات وحيث رضى بالواقع ولكن من غير قناعة تامة فقال بشىء من الإقرار الحذر:

«ولعل فى دخول الإخوان إلى مجالس الشعب بهذا الحجم ما يفتح باب النقاش المستنير معهم حول الشعارات الإسلامية المطروحة.

فإنها المرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث التى يتواجد فيها الإخوان كقوة سياسية معارضة للحكم فى البرلمان وفى إطار الشرعية الدستورية.

وذلك فى حد ذاته اختبار للإخوان ولممارستهم فى موقع المعارضة المشروعة بعد سنوات طويلة من التراوح بين العمل السرى تحت الأرض وبين العمل المعلن فى الشارع.

وأقول من جانبى، وحسب رؤيتى: «أن الأخوان المسلمين فى مجلس الشعب مطالبون بأن يكونوا القدوة الحسنة فى المعارضة وأن يكونوا النموذج الطيب لقول كلمة الحق .... وبغير محاولة للى الذراع الحاكم وبغير الدخول فى مزايدة على تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها فى الدستور مصدر أساسى للتشريع».

ولكن ذلك الكاتب أيضاً قد نبه السلطة إلى الحرص فى تلك التجربة حيث قال:

«وقبل هذا وذاك فإن منهاج المعارضة الإخوانية سيكون مختلفاً عن منهاج الحكم ـ وفى المجلس السابق كانت هناك أرضية مشتركة للحوار بين الحزب الحاكم والمعارضة الوفدية

برغم التجاوزات. وكان هناك نقاط التقاء ونقاط اختلاف. ولكن كما يبدو ومن المقدمات فإن نقاط الاختلاف قد تكون أعمق وأكثر بين الحكم والمعارضة فى المجلس الجديد.

ولذا فإن التعامل مع المعارضة التى يحمل الإخوان المسلمون لواء الأغلبية فيها يتطلب تغييراً فى استراتيجية حزب الأغلبية الحاكم ـ الحزب الوطنى ـ وفى أسلوب التصدى والمواجهة فى القضايا المطروحة على المجلس الجديد.

وبقدر ما يضفى ذاك التواجد نوعاً من أغلبية المعارضة لتحالف الإخوان بقدر ما يلقى عليهم مسئولية توضيح أنفسهم وايضاح صورتهم وشرح مواقفهم من قضايا عديدة بدلاً من المواقف العائمة والمبهمة عن تطبيق الشريعة والاكتفاء بالعناوين دون الدخول فيما يندرج تحتها».

وإذا كنا قد طرحنا عرضا مجتهدا للدور التنفيذى لكل من الإخوان وإبراهيم شكرى فى هذا التستيف الصورى للأوراق الرسمية.. فإنه لا شك أن الذى وضعه تخطيطاً وهدفاً فهو السلطة السياسية... وهى إذ فعلت ذلك، فلعدة أسباب:

أولاً: أن كل القوى والتيارات والاتجاهات الوطنية قد تم اختيارها ديمقراطياً منذ بداية العودة للتعددية الحزبية عام ١٩٧٥ وحتى انتخابات ١٩٨٧. سواء منها المؤيدة للثورة أو المختلفة معها أو المتحفظة بشأنها. إلا قوى الإخوان المسلمين.. ولا شك أن السلطة أرادت تحقيق حلمهم القديم فى النيابة البرلمانية وبعد طول معاناة ومشقة كابدوها وذلك لاختبار تجربتهم البرلمانية ومدى تحقيقها لفوائد أو مضار.

ثانياً: وحيث أن الإخوان قوى ليست صغيرة أو قليلة فإن السلطة سعت إلى قياس هذه القوى ومؤثراتها على الساحة السياسية وذلك حتى تعيد على هدى نتيجته، ترتيب قواعد الديمقراطية وصولاً إلى استقرارها.

ثالثاً: أن السلطة قد وضعت كل ضمانات عدم جماح الإخون فى البرلمان ابتداء من تنصيب الدكتور رفعت المحجوب رئيساً للمجلس حتى حصار وزير الداخلية لتوسع نشاطهم البرلمانى خارج القاعة وفى ربوع القرى المصرية تحت حماية الحصانة البرلمانية.

وكذلك رئاسة إبراهيم شكرى للتحالف الذى يضمهم حتى أنه إذا خرجوا عن المحظور، فجر داخل ذلك التحالف انشقاقاً حاداً، تزعمه أحد أعضاء حزب العمل وهو أحمد مجاهد ـ

نائب سابق ـ وإعلان المنشقين فى المجلس أنهم يمثلون حزب العمل المنفصل عن التحالف وإن كان التآلف قد استمر رغم ذلك.

رابعاً: وأعتقد أن السلطة بمسعاها نحو الإخوان بذلك الأسلوب السياسى والبرلمانى إنما تعنى أنها ترى ضرورة خوض التجربة البرلمانية للإخوان فى إطار التجربة الديمقراطية المصرية التى مازالت ـ حتى حينه ـ تخوض تجارب عديدة حتى يتم تطويرها وتحديد ملامحها وترتيب قواعدها لاستقرارها واستمرارها لتكوين النظام الأفضل والأمثل للدولة.

ويوجه أحد الكتاب أخيراً حديثاً للإخوان المسلمين حيث وصلوا لمقاعد البرلمان فيخاطبهم قائلاً: «لعل بعضاً من الشجاعة يعطينى القدرة على أن أقول فى النهاية أنتم وجهة نظر فى الإسلام ولستم الإسلام أو وجهة نظره الوحيدة، والخلاف معكم مشروع، لأنه ليس خلافاً مع الله وفى ذلك منجاة لأنفسكم ومنجاة لنا لأن أخطر ما يصيب الأمم أن يتصور القائمون على أمرها أو الطامحون فى أمرها أن مشيئتهم قد توحدت مع مشيئة الله ذلك كان الباب الذى دخل منه القهر والاستبداد والعسف والظلمة لأن الذين يوحدون أنفسهم مع الله يطلبون منا مجرد الطاعة ويرفضون حقنا فى النقاش.

ومن هذا المنطلق أيضاً.. كان وسيبقى كتابنا هذا. فى ذلك الإطار.. أى النقاش».

الإخوان والإعلام

لا شك أن الدعوة الإسلامية تقتضى اعلاماً يقدمها.

ولا شك أيضاً أن للإعلام دوراً فى الدعوة الإسلامية.

ولكن.. كيف؟؟ ولهذا السؤال أهمية... لأن ذلك يستتبع أسئلة.

فكيف تصل الدعوة الإسلامية... عن طريق الإعلام؟

وكيف يقدم الإعلام الدعوة الإسلامية؟

ولهذين السؤالين ضرورة.

لأن للإخوان المسلمين رأياً فى هذا.

ولرجال الإعلام رؤية فى ذلك.

وإذا كان الإخوان فى سعيهم لتطبيق الشريعة الإسلامية يلتمسون تهيئة المناخ العام لهذا التطبيق، فإن الإعلام أهم وسائل هذا المناخ.

وإذا كان لرجال الإعلام دور فى الدعوة الإسلامية فهى تقدم قدراً منها.

وهنا الاختلاف... والاتفاق.

فالاتفاق حول أن الإعلام عليه مراعاة المبادئ الإسلامية فيما يقدمه ويعرضه.

ولكنه ليس مطالباً بالتمهيد لحركة الإخوان المسلمين.

وفى إطار الاتفاق... على بعض الملامح الإسلامية للإعلام.

كان للإخوان مطالب... لوزير الإعلام مبادرات واستجابات.. فيرى الإخوان، أن ما يسعى رجال الدين إلى بنائه.. يهدمه التليفزيون.

وهذا أقصى اتهام للإعلام... ولكن وزيره يرى أن الترويح عن النفس ضرورة إسلامية كما جاء فى الأثر حتى تتاكل القلوب.

ومن هنا كان للإخوان مواقف... ولوزير الإعلام مشاهد.

وكان هناك، أيضاً لقاءات توافقت فيها الارادات.

فالإخوان أشاروا إلى ضرورة تأكيد السمة الإسلامية لشهر رمضان المعظم. وطالبوا بارجاء عرض فوازير رمضان الاستعراضية إلى ما بعد صلاة العشاء والتراويح.. فاستجاب الوزير.. وزاد على ذلك أن الفوازير قد اكتسبت شيئاً من الحشمة والوقار.

وطالب الإخوان بمنع ما يثير الغرائز من قبلات حارة فى المسلسلات التليفزيونية.. فألغى الوزير القبلات من ٥٠٠ ساعة درامية (مسلسلات).

ورفض الوزير أيضاً اعلانات فيها من الإثارة الجنسية... وبذلك خسر التليفزيون بعض الملايين من الجنيهات... وزاد الوزير على هذا زيادة مساحات البرامج الدينية والمتنوعة فى التليفزيون والإذاعة. ولكنه يرى ضرورة ارضاء واشباع معظم الأذواق.

ويلتمس الإخوان كل مناسبة لتوجيه الإعلام للاتجاه الإسلامى لخلق وتهيئة مناخ عام اعلامى يتقبل تطبيق الشريعة الإسلامية بيسر وبدون عسر.

ولكن الوزير أيضاً مقابل ذلك يحاول امتصاص أو مصادرة أى انتقاد أو اثارة من جانبهم، خاصة تهمة افساد الإعلام للمناخ العام فى الدولة.. وعدم اتسامه بالملامح الإسلامية المعبرة عن المجتمع الإسلامى.

وحول هذا وذاك، كانت هناك برلمانيات أحد طرفيها الإخوان، والطرف الآخر وزير الإعلام المعبر الرسمى عن سياسة الدولة الإعلامية.

ماذا دار بين كل منهما فى هذه البرلمانيات ولمن كانت الغلبة؟؟

لقد تقدم ثلاثة من الإخوان لوزير الإعلام صفوت الشريف بأسئلة تدور حول دور الإعلام والدعوة والشريعة الإسلامية.

وكان السؤال الأول من النائب محمد المراغى فى جلسة الثالث والعشرين من مارس عام ١٩٨٥ حيث أشار إلى أنه كثرت حوادث خطف الإناث والاعتداء عليهن ولقد أثبتت التحقيقات مع مرتكبى هذه الجرائم أنهم كانوا يشاهدون المسرحيات فى التليفزيون وقاموا بتطبيقها.

والحقيقة أن أجهزة الإعلام، وخاصة الإذاعة المرئية باتت لا تتناسب برامجها التى تقدمها للشعب ولا تتفق والمادة الثانية عشرة من الدستور التى تنص على التزام المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ومراعاة التربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتزام الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها.

وكان رد الوزير على هذا الاتهام فى تلك الجلسة التى رأسها المستشار أحمد موسى وكيل المجلس فقال: «إننى أقول لكم الحمد لله وأعوذ بالله أن يقدم تليفزيون مصر، بأى صورة من الصور، مسلسلاً أو فيلما أو أى برنامج ما يدفع أو يحض على ارتكاب مثل هذه الجرائم الشنعاء.. ولقد اتصلت ـ خشية أن يكون هناك شىء ـ بالمسئولين لأتحرى هل هناك فى أى تحقيق ورد مثل هذا فقالوا: أبداً لم يذكر اسم التليفزيون، وأنهم لم يشاهدوا شيئاً من هذا».

وقد عقب محمد المراغى وذكر بعض الأمثلة التى يراها مخالفة للآداب العامة وتبعث على الإثارة الجنسية.. ولكنه يفصح عن مقصده الحقيقى وراء هذا السؤال وذلك التعقيب بقوله: أننا عندما نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية يقولون: نحن نريد المناخ المناسب لتطبيقها، فهل يسمح وضع أجهزة الأعلام بتهيئة المناخ لتطبيق الشريعة الإسلامية؟ أعتقد لا... «فما يفعله رجال الدين يهدمه التليفزيون».

ثم ختم تعقيبه قائلاً: أن هناك من يقول: لا تشاهد التليفزيون مادمت غير راض عنه! (وكان الوزير قد صرح بذلك من قبل) وأنا أقول:

لا أستطيع ذلك. فإن أى فرد يريد تربية وتنشئة أبنائه يواجه متاعب كثيرة من ذلك ويجب ألا نترك جهازاً خطيراً بهذا الوضع.

ونظرة أخرى إلى الاتهام السابق فهو لم يستند إلى دليل كالتحقيق الذى أشار إليه العضو كما أن المحاكاة ليست عامة بل شاذة لأحد ضعاف النفوس. فالجمهور لم يتأثر وعكس ذلك بالمحاكاة وتقليد الجريمة. كما أن ما أطلق عليها العضو ظاهرة، فهى لم تتجاوز حالات فردية لكل منها ظروفها وملابساتها.. ولكن العضو حاول أن يبالغ فى تأثير جهاز التليفزيون على نشر أو انتشار الجريمة وهذا ما جانبه الصواب فيه.

وربما يكون هناك نموذج آخر ظهر فيه الاتهام واضحاً مستنداً على مشاهد حقيقية وانعكاسها على المشاهدين. ومن ذلك وفى ذات الجلسة السؤال الذى تقدم به ياسين سراج

الدين النائب الوفدى ونصه: ما مدى علم وموافقة السيد الوزير على ما يذاع بالتليفزيون من برامج أو اعلانات تتعارض مع تقاليدنا المصرية الرفيعة والأخلاق الحميدة وبعضها يخدش حياء المشاهدين، خاصة السيدات والآنسات وهم بالملايين مثل برنامج عرض أخيراً تحت اسم «الناس والسياحة» فى مقابلة مع السيد محافظ البحر الأحمر لأن المذيعة وسيادته وخلفه نساء سائحات شبه عاريات نائمات على الرمال فى أوضاع مشينة!!

أليس هذا نموذجاً يتعارض مع ما وعد به نحو ترشيد الأعلام وتنقية البرامج مما يخدش الحياء ويؤثر على تربية النشء؟

وقد بادر الوزير بالإجابة قائلاً: «بالفعل قد طلبت هذا البرنامج وشاهدته وكان معى رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون والسيد العضو محق فيما أوضح - وما كان يجب على معد البرنامج أو مخرجه أن يؤدياه بهذا الشكل، وما كان يجب أن يظهرا صوراً فى خلفية البرنامج على هذا المستوى. وعلى هذا الأساس فقد حولا إلى التحقيق وقد حاولت أن اتصل لأعرف أى المشاهد على وجه التحديد التى تضمنها هذا البرنامج وهذا ما يجب أن يكون. وعلينا أن نستمع حتى نحدد المسئولية.

وانتزع الوزير بذلك تصفيق الأعضاء، فاستدرك مؤكداً : أنه قد تم تحويلهما بالفعل إلى التحقيق وأوقف البرنامج لمدة أسبوع حتى نستطيع أن نحدد ونراجع مسارات هذا البرنامج».

ولا شك أن ياسين سراج الدين قد حدد اتهاماً تاماً وفى ضوء ذلك اضطر الوزير لأن تكون اجابته أيضاً إيجابية وماصة لهذا الاتهام.

وكان ياسين سراج الدين قد عرج أيضاً فى سؤاله عن الإعلانات واثارتها للغرائز وشاركه فى ذلك نائب الإخوان محمد الشيشتانى بالإضافة إلى تساؤله عن المسلسلات الدرامية الهابطة التى تقود الشباب إلى الضياع. وأكد على ذلك أيضاً زميله نائب الإخوان حسن جودة الذى تساءل عن سبب عدم قيام المسئولين عن أجهزة الإعلام المرئية بعرض البرامج التى تعميق القيم الدينية والأخلاقية اللازمة لبناء الإنسان المصرى وعن عدم قيامها بواجبها نحو تبشيع جرائم الاعتداء على الأعراض وإبراز ما ينتظر المعتدين من عقاب رادع لهذا الجرم؟

وقام الوزير بالرد وقد توافق مع بعض أوجه النقد التى وجهت للإعلام وكسب جولة فى هذا الصدد حيث تحدث عن نشر اعلانات مثيرة للغرائز فقال: أنا حريصون كل الحرص على ألا نقدم لشبابنا وبناتنا وأبنائنا فى الإعلان أو الإعلام كل ما يكون فيه جنس أو عنف أو

إثارة، وبالفعل قد صدرت تعليمات لمزيد من التنقية واستبعاد لبعض هذه الإعلانات وقد استبعد، منذ أن أصدرت هذه التوجيهات، استبعد خمسة وثلاثون اعلانا ساودعها أمانة المجلس تبلغ خسائرها ١،٣٥ مليون جنيه في أسبوع واحد. وقلت أن القيم لا تباع ولا تشترى، ومهما كانت الخسارة فإننا نكسب قيماً ونكسب أخلاقيات، وهذا هو طريقنا. وسوف يكون هناك مراجعة ووقفة وإننى أعلنها: أن الإعلانات لن يكون فيها جنس أو إثارة أو عنف ولا أوافق أبداً على مثل هذا.

وهنا انتزع الوزير صفوت الشريف تصفيق الأعضاء.. وهنا أيضاً يتضح وإن كان الوزير قد سجل نقطة لصالحه وهى التوافق مع الانتقاد الموجه للإعلام والاستجابة لمطالب الإخوان فى هذا الشأن وحرصه على تجنب الصدام معهم.. فكسب كل منهما نقطة.

وأما ما أثير حول البرامج الدينية فأجاب الوزير بقوله: «أن البرامج الدينية التى تقدم كافية بالفعل أما حشد برامج كثيرة فقد يأتى بنتيجة عكسية.. وأن من حق المواطن أن يعلم ويتعلم ويتثقف وأن يروح عن نفسه ونحن لا نريد أبداً أن نطفىء الابتسامة على شفاه المصريين ولكن بما يتفق والقيم والأخلاق».

وأعتقد أن حديث الوزير بالنسبة لحشد البرامج الدينية بكثافة بالفعل سيأتى برد فعل عكسى.. حيث سيتلمس بعض المشاهدين، أو معظمهم، التغيير وذلك بدفعهم إلى وسائل ترفيهية أخرى ربما تسبب ضرراً لهم ولأسرهم خاصة سوء استخدم جهاز الفيديو من أجل الترفيه. وكذلك وسائل أخرى نحن فى غنى عن الحديث عنها، لابد أن يدركها أى إنسان.

ثم استطرد الوزير بلهجة عتاب قائلاً: «وحقيقة أرى أننا نردد دائماً المسلسلات.. المسلسلات. على الرغم من أننا نقدم (دراما) دينية من قصص القرآن لم تحدث فى تاريخ الإعلام المصرى.

وسرد الوزير دليل حديثه قائلاً: فقد تم خلال العامين الماضيين لتقديمه مسلسل محمد رسول الله ﷺ ـ الأزهر منارة الإسلام ـ على هامش السيرة ـ أصحاب الكهف ـ حدود الله ـ من القصص العظيم ـ النور فوق يثرب ـ رجال مسلمون ـ الكعبة المشرفة.

وأضاف بقوله: وهناك مسلسلات انتهت تقريباً ومعدة للعرض وهى: الإمام مالك ـ سليمان الفارسى ـ رجال مسلمون ـ لحظة اشراق ـ عدالة الرشيد ـ زهراء الأندلس.

ثم ختم حديثه مؤكداً: أننا نسعى دائماً إلى مزيد من الأفضل ومزيد من الالتزام بالقيم والالتزام بالعادات والأصول الواجبة فى مجتمعنا حتى نحقق كل ما نرجوه».

ولا شك أن ما سرده الوزير من انتاج الدراما الدينية فهو حقيقى، حيث أن معظم الجمهور قد شاهد وتابع هذه الدراما وهى تلقى ترحيباً وجاذبية لديه... بالإضافة إلى أن الوزير وضح من حديثه أنه لا يجادل فيما هو ليس حقيقياً... بل أنه يجادلهم بالتى هى أحسن.. حيث حرص على التأكيد على أن البرامج الإسلامية لم تصل إلى الكمال، إنما نحن نسعى إلى المزيد من الأفضل والمزيد من الالتزام بالقيم، وبذلك فهو يطمئن الإخوان بتمسكه بالقيم الدينية وحرصه على عرضها ونشرها وتطويرها.. وبذلك فهو يفلت من اتهاماتهم بالجدل الحسن والاستجابة لما يرى فيه أنهم على حق... وبمنطق إسلامى أيضاً.

ووقف العضو حسن جودة معقباً على إجابة الوزير وقد بادره شاكراً همته وعلى ما أصدره من أوامر مشددة لتنقية برامج الإذاعة والتليفزيون من هذه الشوائب الكثيرة التى يشكو منها الجميع.

ثم أوضح دافعه لهذا السؤال قائلاً: «هو علمنا بخطورة هذا الجهاز الإعلامى وأننا ونحن مقدمون على تطبيق شريعة الله، كما أعلن السيد رئيس المجلس فى اجتماعات لجنة الشئون الدينية. فلابد أن تهيئ أجهزة الإعلام المواطن ليتقبل هذه الشريعة، لأن الشريعة إن لم تجد من يتقبلها فستكون دماراً عليه ويقول الحق تبارك وتعالى:

﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(١).

ثم شرح ما يرمى إليه قائلاً: فلو لم يهيأ هؤلاء الناس لتقبل هذا الشرع فسيجدون حرجاً من تطبيق الشريعة ونكون نحن المسئولين عن عدم اعدادهم لتقبل شرع الله. ويقول ﷺ: **«إن السارق إذا قطعت يده فرضى بحكم الله سبقته يده إلى الجنة، وإن السارق إذا قطعت يده ولم يرض بحكم الله سبقته يده إلى النار».**

فواجب الإعلام تهيئة المواطن لتقبل شرع الله وهو أمر ضرورى لابد أن نعمل عليه ومن أجل ذلك تقدمنا بهذه الأسئلة حتى نكون مع وزيرنا فى اصلاح هذا الحال.

(١) سورة النساء ـ الآية: ٦٥.

ثم أردف بقوله:

أن بعض التمثيليات والأفلام بها أمور تخالف شرع الله تبارك وتعالى وإن كانت لا توجد إلا فى فئة قليلة من مجتمعنا، ولابد من تنقية هذه الأفلام من هذه الأمور، لأن مجتمعنا لا يشعر بها إلا من خلال هذه الأفلام. وضرب مثلاً قائلاً: عندما يظهر فى أفلامنا رجل يصافح امرأة ويقبل يدها هذا أمر يخالف شرع الله. أن الله حرم السلام على الأجنبية يقول ﷺ: **«لأن يطعن فى يد أحدكم بمخيط من نار خير له من أن تمس يده يد أجنبية لا تحل له»**.

فكيف يظهر فى أفلامنا من يقبل يد أجنبية أو من يراقص أجنبية. مع أن هذه الأمور لا تحدث إلا فى مجتمعات قليلة جداً نادرة فى بلدنا ولكنها تعلن فى الإذاعة والتليفزيون عن أنها سمة هذا البلد وهى غير ذلك!!.

ومثال آخر: أن هناك تمثيلية عن تبنى الأولاد والتبنى حرام فى الإسلام وحوادث التمثيلية تظهر أن الأب المتبنى يريد أن يعاشر ابنته معاشرة لا تحل له!!

هذه الأمور كلها يجب ألا تظهر وأن تنقى التمثيليات من كل هذه المسائل لإصلاح مجتمعنا وتطبيق شريعة الله».

وأما العضو محمد محمد الشيتانى فقد أشار إلى دوافعه لتقديم سؤاله إلى وزير الإعلام حيث قال: «لقد توجهت به بعد أن كنت أجلس مع أولادى أمام التليفزيون الذى كان يعرض فيلما به مناظر وألفاظ أحرجتنى مما اضطرنى إلى تركهم وانصرافى إلى النوم ولقد سبقنى الإخوة الزملاء فى توضيح ما أريد ايضاحه وأود أن أضيف إلى ايضاحاتهم شيئاً أتوجه به إلى السيد الوزير فأطلب منه أن يتواجد يوماً وسط أولاده لمشاهدة أى فيلم. يعرضه التليفزيون، وعندئذ سوف يعلم مقدار الحرج الذى وضعت فيه أنا مع أولادى فهو أيضاً مسلم ويراعى ذلك فى أولاده وهذه طريقة عملية تتلمس بها مواطن الضعف فى هذه الأفلام».

وقد عقب وزير الإعلام بعد تعقيب الأعضاء فقال:

«لا خلاف على أننا لابد أن نسعى جميعاً فى سبيل تنقية البرامج. وهذه التنقية لها لجان متخصصة تضم خبراء فى الاجتماع والاتصال وخبراء مختلفين لمراجعة هذه البرامج. فإذا كانت هذه البرامج خارجة عن المألوف ـ من وجهة نظرهم ـ فنحن نقوم بمراجعتها وتصحيح مسارها معاً. والتنقية مستمرة على قدم وساق لأننا حريصون تماماً على تقديم كل

ما يتفق وقيم هذا المجتمع وليس لنا بعد هذا العمر أن يكون لنا اتجاهات أو شبهة انحراف فيما نقدم ولكن الذى يحدث أن وجهات النظر فى العمل الفنى تختلف فما ترضى عنه مجموعة من البشر، قد لا ترضى عنه مجموعة أخرى، ومع اختلافها نسعى إلى الوصول إلى الأفضل وبالتدرج المطلوب، وهذا ما اتفقنا عليه فى كل حديث إلى حضراتكم.

ولقد كان بالإمكان أن نختار من بين أكثر من مسرحية وفيلم، أما اليوم فإن الاختيار أصبح يشكل صعوبة بالغة تتمثل فى أننا لم نستطع أن نختار إلا سبعة أفلام فقط من مائة فيلم قدمت وقد تعرضت للنقد أيضاً.

ولذلك اتجه التليفزيون إلى إنتاج الأفلام فكان ثمرة انتاجه اثنى عشر فيلماً طويلاً وقد عرض بعضها فى دور العرض مما كان له أثره فى خلق جو من الانتعاش أو النهضة الفنية ونوع من المنافسة، تعتمد على أن الفيلم الجيد الذى يعالج مشاكل المجتمع دون اسفاف هو الفيلم الأطول بقاء. وهذا بالنسبة للأفلام والمسرحيات.

أما إذا تحدثنا عن انتاج التليفزيون من المسلسلات ومدتها ٥١٠ ساعات سنوياً فلا يجد بها قبلة واحدة ولا خروج عن الآداب العامة.. فمن الواجب علينا أن نقدر أن هذا قد أصبح قائماً بالفعل وليس كما سبق».

وقد عرض المستشار أحمد موسى اقتراحين للتصويت أولهما من العضو محمد المراغى ويقضى باحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف والاقتراح الثانى مقدم من العضو حسن جودة ويقضى بإشراف لجنة من الأزهر الشريف على برامج التليفزيون.

إلا أنه قبل التصويت فقد تحدث صفوت الشريف وزير الإعلام موضحاً أن جميع البرامج الدينية التى تقدم بالتليفزيون تراجع بمعرفة علماء الأزهر الشريف ولا يمكن إلا أن تكون هناك مراجعة وما عدا ذلك يراجع بواسطة لجان متخصصة ويكون رجل الدين ممثلاً فيها وهو أيضاً من العاملين فى مجال الإذاعة والتليفزيون حتى لا تكون هناك أية لقطة أو أى حوار أو صورة لا تتفق مع الدين.. وأرجو أن يكون حوارنا منطقياً فى هذا الشأن فالقيم لا خلاف عليها.. ثم أكد حديثه قائلاً: أن الحوار بيننا ليس حوار خلاف أو دعوة إلى الانغلاق أو دعوة إلى المجتمع إلى أن ينصرف إلى وسائل اعلامية أخرى لا نرجوها له بل الحوار يعنى أن نحفظ للمجتمع توازنه تحقيقاً لصالحه وإننى لحريص جداً على أن استمع إليكم وأن نصحح معاً وأن نتكاتف أيدينا لنصل إلى الوضع الأمثل.

ومن خلال تعقيب وزير الإعلام يتضح ما يلى:

أولاً: أن ما يمكن عرضه من البرامج والمسلسلات ما هو إلا نتاج لمختلف وجهات النظر بين المجموعات المتخصصة فى تقييم ما يعرض.

ثانياً: أن لجان المراجعة بالتليفزيون ينقصها العنصر الدينى الممثل فى أحد الفقهاء أو علماء الدين لتقييم ما هو مخالف وما يتفق مع الدين الإسلامى.

ثالثاً: أن تأثير التيار الإسلامى واضح بصورة ملحوظة، حيث أن هناك تدقيقاً فى اختيار بعض الأفلام السينمائية التى تعرض فى التليفزيون حيث تصل إلى ٧ فقط من مائة فيلم سينمائى مما يبث فى التليفزيون.

ويبدو جلياً مدى تأثير هذا التيار فيما يعرض على الملايين من الناس...

رابعاً: حرص الوزير على عدم اتساع شقة الخلافة بين سياسته الإعلامية ورؤية الإخوان المسلمين، ودعا إلى المشاركة فى البناء الإسلامى المصرى وتصحيح ما يمكن تصحيحه للوصول إلى أفضل صور التعاون البناء فى الإعلام، دون صدام أو مصادرة الرأى الآخر.

إلا أنه بعد ثلاث سنوات من هذا الحوار والهدوء والاستجابة وايجابية وزير الإعلام.. وبعد وجود معارضة اخوانية فى ظل «التحالف» تمثل ثقلاً مؤثراً... فقد لوحظ تغير لهجة الوزير وهذا التغير يبدو فى غياب الإخوان عن قاعة المجلس. كما سنعرض الآن..

ففى منتصف شهر شعبان.. الموافق الثانى من إبريل ١٩٨٨ وقبل رمضان المعظم بأسبوعين.. عقدت جلسة حضرها وزير الإعلام صفوت الشريف وقد وجه إليه خمسة وثلاثون سؤالاً من أعضاء مجلس الشعب... ونصفهم من الإخوان المسلمين وكانت معظم الأسئلة تدور حول سياسة الإعلام فيما ستعرضه وتقدمه فى جهاز التليفزيون طوال الشهر المذكور وهو يعد من أهم وأقدس شهور المسلمين لنزول القرآن الكريم فيه.

ولهذا الشهر سماته وملامحه الإسلامية التى توارثتها الأجيال عاماً بعد عام.

إلا أنه فور افتتاح الجلسة برئاسة الدكتور رفعت المحجوب طلب المهندس إبراهيم شكرى رئيس التحالف وزعيم المعارضة الكلمة وأعلن انسحاب أعضاء أحزاب المعارضة من قاعة الجلسة احتجاجاً على مد العمل بحالة الطوارئ لمدة ثلاث سنوات.

وإذا كان النصف الآخر من الأعضاء السائلين للوزير من الحزب الوطنى الحاكم فإن

ذلك يعد تكتيكاً برلمانياً لاحداث توازن فى مواجهة الوزير حتى لا تتغلب المعارضة فى المناقشة وتنال من الوزير الحزبى... والذى انتابته شجاعة فور انسحاب الإخوان المسلمين وتحدث للإجابة عن الأسئلة وبادر بمهاجمة المعارضة الغائبة قائلاً:

«أن الإعلام المصرى ليس فى حاجة إلى وصاية عليه لا تحت اسم القيم ولا تحت أى مسمى آخر، لأنه اعلام ملتزم بهذه القيم، ويسعى إلى تعميقها. وإننى ملتزم دائماً فى هذا الإعلام بهذه القيم، ولكننى أرفض الإنغلاق وأرفض كل أشكال الوصاية وأرفض أن يعيش هذا المجتمع مجتمعا محدوداً فردياً، لأنه مجتمع متحضر، مجتمع مؤمن ومجتمع متفتح وكل الأسئلة التى قيلت قبل ذلك هى مرتبطة كل الارتباط بكل ما نقوله الآن.

إننى أريد أن أؤهل المجتمع لعصر الأقمار الصناعية، وخاصة أنها قادمة ـ وأحصنه، بمعنى أطعمه، كتطعيم الأطفال ضد الأمراض فأى تطعيم هذا؟!

إننى لا أتصور أن الأسئلة هذه هى دعوة أبداً لمثل هذا الانغلاق ولا لنوع من الكبت. نحن نريد مواطنا مصرياً صحيحاً سوياً غير مصاب بعقد نفسية.. مصرياً متفتحاً يعيش عالمه. لذلك أقول أننا ملتزمون بالقيم.

وإذا استعرضت ما قدم خلال شهر رمضان المعظم أجده مفخرة للإعلام الإسلامى والإعلام العربى لذلك أود أمام حضراتكم إبراز نتائج الاستفتاءات لقياس الصدى وقياس رأى الناس:

أولاً: بالنسبة للبرامج التى تقدم خلال شهر رمضان أقول أن نسبة الانفاق عليها وعلى أوقات اذاعتها تصل فى الاجمالى إلى ما يزيد على ٨٥٪.

ثانياً: نسبة الترحيب بالبرامج الاستعراضية والترويحية المعدة اعداداً قيماً وطيباً والتى تعكس كل ما يدور فى المجتمع من فنون وآداب الترويح تصل إلى ما يزيد على ٩٠٪ وقد راعينا أن نضعها فى المكان المناسب فى العام الماضى بهدف منح الأسر فرصة بعد الإفطار فى أن تجد وقتاً ما بعد صلاة العشاء بمدة ربع ساعة أو نصف الساعة أو الساعة لمشاهدة البرامج الترويحية ولابد أن يكون هناك زاد ثقافى وزاد دينى ترويحى ولابد أن يكون ذلك موجوداً وقائماً فى برامجنا مصداقاً لما ورد فى الأثر: **«روحوا القلوب ساعة فإن القلوب إذا كلت صدئت»**.

وأعتقد أن العالم الإسلامي كله ينتظر انتهاء المسلسل الديني والبعض يأخذه بالأقمار الصناعية.. المسلسل الديني يرسل إلى الدول الافريقية المسلمة وتسهر معه ولا يوجد مواطن يسير فى الشارع والانتاج المصرى الملتزم يعرض. وفى السنغال والعالم الإسلامى كله ينتظر المسلسل الدينى نحن نعده ونعمل تحته الترجمة لاننا نؤمن أن لنا رسالة عربية ولنا رسالة اسلامية نقوم بها. فالعملية مدروسة وليس كما يتصور البعض فما يقدم فى شهر رمضان بالإذاعة المصرية يقدم بـ٣٢ لغة وبه ٥٥ خدمة.. من أجل ذلك أن اعلام مصر اعلام قادر فنحن دولة نامية ولكنها تمتلك اعلاماً قادراً وأتيح لها أن تبنى قاعدة اتصال ـ وهذا ما ذكره السيد الرئيس حسنى مبارك فعلاً فى خطابه ـ قاعدة اتصال ـ قادرة على خدمة المجتمع العربى والإسلامى تقدم فى رمضان بـ٣٢ لغة ما يحافظ على الدين الإسلامى الحنيف صوت الإسلام صوت الأزهر الشريف صوت مصر من هنا فى شهر رمضان هو الذى يسمع بـ٣٢ لغة.

وهناك أيضاً الدراما الدينية المتميزة. زاد روحى متميز يقدمه علماؤنا الأفاضل. مساحة دينية متميزة. وإننى لا أريد أن يصل الأمر فى النهاية إلى القول أن مساحة البرامج الدينية كبيرة فى الوقت الذى يصلنى فيه ما يفيد أن مساحة البرامج فى رمضان واسعة. ولكننى أقول فليكن ومع ذلك فإننى أقول أن هناك تناسباً وتوازناً ومن لا يريد مشاهدة السهرة فما عليه إلا أن يطفىء التليفزيون وينام. ويكفيه أنه شاهد مسلسلاً دينياً قيماً وسهر حتى الساعة الثانية عشرة ليلاً فلا يفرض على المجتمع أن ينام هو والآخرون معه. هذا ما أرفضه. فقد تعودنا منذ الصغر أن نقضى سهرات رمضان فى السرادقات التى تقام بساحة مسجد سيدنا الحسين ونستمع إلى الغناء وقصص «أبو زيد الهلالى سلامة» أنه مجتمع له عاداته وتقاليده ولا تعتقدون أن فرض شيء على هذا المجتمع يأتى بنتيجة.. لا.. فاعلامنا يعكس ما يريده هذا المجتمع وما يتفق مع قيمه ولا تفرض عليه الوصاية. هذا المجتمع مسلم يتمسك بدينه وفرض علينا طوال العام أن نلتزم فيما نقدمه بالقيم.

وأما الإذاعة المصرية فهى اذاعة مسموعة وعريقة، اذاعة تعيش معها الأمة العربية فى شهر رمضان الكريم. إذاعة يعيش معها العالم الإسلامى وأفريقيا وكل المغتربين وهى تدفع على موجات قصيرة ومتوسطة تبث فى اليوم ٢٦٠ ساعة».

وأعتقد كما يتبين بوضوح مدى تغير لهجة اجابة وحديث الوزير عما سبق فى مواقف سابقة كما عرضنا سلفاً ولا أدرى سبباً لهذا اللهم إلا إذا كان من قبيل المناورة السياسية.. بمعنى استخدام اللباقة والدبلوماسية والتوافق والتجاوب فى حضور معارضة الإخوان المسلمين.. وفي غيابهم فليطلق صيحة بالرفض والاحتجاج على التدخل فى سياسته أو رقابتها برلمانياً تلك الرقابة التى تعتبر واجباً من واجبات عضوية مجلس الشعب. لأنها تمثل رقابة الشعب على سياسات الحكومة.

وأما ادعاؤه بتأهيل المجتمع لارسال واستقبال الأقمار الصناعية وبأن أى نقد أو وصاية أو رقابة تمنع ذلك وتحول دون عصرية وتطور المجتمع، أن هذا يعد من قبيل الإدعاء غير الحقيقى... لأن تأهيل المجتمع لذلك يبدأ بالالتزام بالقيم دون ادعاء أن ذلك يسبب عقداً نفسية وكبتاً لدى المشاهد، إلا إذا رأى أجساداً عاريه، ويكون بذلك خالياً من عقد الكبت.. كما أنه لا يكفى الإدعاء ورفع شعار الالتزام بالقيم والذى كان من قبيل وسائل السياسة الإعلامية أيضاً.. إنما لابد من الالتزام الحقيقى ومراعاة التوازن بين نسب ما يقدم فى التليفزيون من برامج ودراما وفقرات مختلفة. وما أعلنه من تأخير عرض فوازير رمضان فهو أمر يشكر له إنما لا يعنى التأخير فى حد ذاته تقديم ما هو مناسب لروح شهر رمضان المعظم. وإن كنا قد لاحظنا تغييراً فى الفوازير فإن ذلك دافعه تجنب انتقادات التيار الإسلامى الممثل فى الإخوان بالبرلمان... وهذا لا يعنى أنها دعوة للانغلاق وأبلغ دليل على ذلك أن الفوازير قدمت بعد صلاة العشاء والتراويح وهذا لم يكن انغلاقاً... ومسحة التحشم التى اتسم بها برنامج الفوازير لم ينل نقداً، حيث نال ترحيب أوساط الرأى العام كله ولم يحدث انغلاقاً أو كبتاً.. وإن كانت مخالفات القيم قد وقعت فى برامج أخرى.. مثال ذلك ما أعلنته إحدى الممثلات المطلقات فى برنامج تليفزيونى فى الشهر الكريم بأنها مندهشة من اشاعات زواج آخر وأنها منزعجة من الصحفى الذى يكتب ذلك.. كيف يستطيع دخول غرفة نومها؟! فهل ما تعلنه تلك الممثلة من القيم الأخلاقية؟! وهل دخول غرفة النوم وما شاهده الصحفى من واقعة أن مصدره فيما كتبه من زواج آخر هو غرفة النوم من القيم الأخلاقية؟ وهل مثل هذا التصرف يشرفها أم يشينها؟! وأمثلة أخرى من هذا القبيل وليس الأمر وقفا على برنامج فوازير رمضان حيث أنه أشهر برنامج رمضانى فى التليفزيون والذى تعرض للتعديل طبقاً للقيم الأخلاقية ولم يتعرض مرة أخرى للنقد.

وإذا كان الوزير يتباهى ـ وهذا من حقه ـ بانتشار المسلسل الدينى المصرى فإن ذلك تأكيد على دور مصر وريادتها الإسلامية فى نشر الدعوة.. وقد سبقه إلى ذلك الأزهر الشريف بألف عام. وإذا كان له المباهاة بذلك فإنه يؤدى واجبه أيضاً. ولكن ليس من حقه مخالفة واجبه كذلك.

ولكنه حاول أيضاً أن يؤكد أن سياسته متوازنة وكأنه يرى أن المطالبة بزيادة مساحة البرامج الدينية يرد عليها بأنها واسعة فى شهر رمضان المعظم. إلا أنه إذا كانت هناك زيادة مساحة فهذا يتواءم مع أهمية ذلك الشهر بالنسبة للمسلمين. وكذلك مناخه النفسى لأداء العبادات بشكل مكثف. كما أن هذه الزيادة فى حد ذاتها تخلق المناخ المناسب لترسيخ الإحساس بالإيمان والتقوى طوال هذا الشهر. وإذا جاز زيادة مساحة الترويح التى يراها الوزير طوال أيام السنة فإنه ليس من النواقص أن تزيد المساحة الدينية فى ذات الشهر وأهميته وقدسيته بالنسبة للمسلمين وما يشعه من مشاعر سامية يحتاجها المسلمون من حين لآخر.

وقام بالتعقيب أربعة فقط ممن تقدموا بأسئلة من الخمسة والثلاثين عضواً، وعندئذ أعلن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس عن عدم حضور ثمانية عشر عضواً من السادة الأعضاء مقدمى الأسئلة الجلسة ومازال لديه عدد كبير من مقدمى الأسئلة من حقهم التعليق. ولكنه استدرك بقوله: وأعتقد أن الأمر قد أصبح واضحاً وموضع اتفاق.

وعلى هذا عرض رئيس المجلس الاكتفاء بهذا القدر من التعليق.

وبالطبع حيث غابت المعارضة.. فلا محل لأى نقاش سيكون معظمه تأييداً للوزير مما يزيد الجلسة فتوراً وبروداً... ولعل السيدة نوال عامر قد عبرت عن موقف مقدمى الأسئلة من أعضاء الحزب الوطنى المنتمى إليه الوزير عندما أكدت على اتفاقها وزملائها مع السيد وزير الإعلام لأنه ـ كما تقول ـ تجمعنا سياسة واحدة هى سياسة الحزب الوطنى الديمقراطى.

وفى ضوء الإصرار على تصحيح السياسة الإعلامية ـ فى أول مواجهة هادئة بينه وبين الإخوان.. وعدم قناعتهم بما يطرحه من حجج لسياسته الإعلامية.. وكذلك سعيهم إلى تحقيق مناخ معين تمهيداً لتطبيق الشريعة الإسلامية.. فإنهم قد واصلوا نقد سياسة الوزير فى كل مناسبة أتيحت لهم.

فأثناء مناقشة بيان حكومة د. عاطف صدقى فى يناير عام ١٩٨٩ وجه حسن الجمل النائب الاخوانى هجوماً على السياسة الإعلامية فتساءل:

«هل الرقص والميوعة من علامات الإعلام الجيد؟! وأتعجب لمن ينادى بزيادة عدد قنوات التليفزيون إلى عشرين قناة أو أكثر فى حين نشكو من بعض ما يبث على هذه القنوات الثلاث من برامج.

واستطرد مهاجماً: وكذلك بعض الأفلام الهابطة سواء كانت مصرية أو غير مصرية هل تؤدى دورها الإعلامى المطلوب؟ أقول لا بأى حال من الأحوال. إنما هى ضد الشعب المصرى.

ثم تشدد فى هجومه قائلاً: والعقول القائمة على العمل فى التليفزيون عقول مستوردة وليست عقولاً مصرية لأن العقول المصرية تعرف ما هى سلوكيات المواطن المصرى. إننا واقعون فى المحظور يا أخوة الإسلام!».

ولكن المهندس إبراهيم شكرى فى مناسبة أخرى حاول موازنة حديثه فقال: «وما دمنا قد تكلمنا عن الإعلام وحتى لا نبخس أحداً حقه، فإننى أشيد بالحملات الإعلامية التى تذاع بالتليفزيون فهى والحمد لله فى جانب منها قوية وهامة وصحية وفيها كل الخير فكل الحملات الإعلامية كتلك الخاصة بنشر الوعى الصحى وغيرها من الحملات فيها كثير من الفائدة، بل أنها ضرورية وواجبة وكثير من البرامج جاد وهادف ونحن نعترف بذلك ونؤيده ونطلب الاستمرار فيه.

ولكنه استدرك منتقداً بقوله: ولكن هناك أيضاً برامج تمس أصل العقيدة وتنخر فى أصل المعتقدات وفى أصول الفضائل فالبرامج التى تمتلئ بوقائع الزنا والمخادعة التى تجرى بين زوجة هذا وزوجة هذا وزوج هذا وزوج هذا فى المسلسلات، خاصة الأجنبية وهذا يعلم ويقبل وهذا يرى ويدرى والطفل تأتى به وهو يشاهد فى بعض هذه المسلسلات أمه وهى تباشر الزنا فهذا من شأنه أن يورث الناس ويورث الأطفال الشعور بتفاهة هذه العملية وبساطتها فيشب الولد معتاداً أن هذه مسألة سهلة وبسيطة على النفس ولا يكون عنده شىء من الحمية».

وأثناء مناقشة البيان المشار إليه. تحدث المستشار مأمون الهضيبى عن عدم اتساق أو تكامل السياسة الإعلامية أى تناقضها... فقد أشار إلى ما يعرضه التليفزيون من بعض العروض السيئة والمضادة للإعلام الدينى فقال: «ولا فائدة من قيامنا بإرسال بعثات إلى كثير من الأمكنة للتوعية الدينية بقيادة كبار العلماء مثل فضيلة الدكتور وزير الأوقاف وفضيلة المفتى وغيرهم فى حين أن هناك أجهزة أقوى منهم تنخر فى الصلب وتهدم الأساس وتقوض

الأصول. فيجب أن نسير جميعاً فى ركاب واحد واتجاه واحد حتى نصل إلى نتيجة.

ولكنه حتى لا يساء فهمه من أنه يدعو للإنغلاق أو الكبت أو ما شابه ذلك أردف قائلاً: ونحن لسنا ضد الترويح ولسنا ضد الفكاهة ولكننا ضد من يحاول افساد عقائدنا وافساد فضائلنا وافساد سلوكنا وأخلاقنا.

وأكد ذلك قائلاً: أننا نؤيد الترويح السليم والترويح الجائز وهذا حق لكل إنسان وأنا لا أقول امنعوا الأغانى فمنها الطيب ومنها الفاسد الذى لا يمكن أن نقبله سواء من ناحية القول أو الأداء أو المظهر الذى تؤدى به.

ولكن الهضيبى أشار إلى حق الإخوان المسلمين فى مساحة اعلامية مقابل إعلام الحكومة الرسمى فى مجالين... أحدهما الإعلام فى الشارع السياسى وثانيهما فى أجهزة الإعلام الرسمية للدولة وعن هذه الأجهزة أشار إلى تقديره الشخصى للدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف ولكنه أضاف أنه وزير فى وزارة حزبية وفى الفقه اجتهادات مختلفة ولكل أن يأخذ وجهة نظره.. فإذا كان سيادته كما يقول ـ يغشى المدارس والجامعات ويقيم المؤتمرات ليقول وجهة نظره... فهل لغيره مثل هذا الحق؟ هل لغيره أن يقول ما يراه حسب اجتهاده وهو اجتهاد مقبول أيضاً وليس فيه شذوذ ولا تكفير لأحد؟».

وفى هذا كان الهضيبى يلمح بعدم امكانية تحرك الإخوان فى المواقع التى أشار إليها بسبب السياسة الأمنية التى يتبعها اللواء زكى بدر وزير الداخلية حينذاك. وبذلك فقد نجح فى عرض نقده المزدوج حيث مزج السياسة الإعلامية بالسياسة الأمنية. حيث أن حركة الإخوان ما هى إلا سياسات إعلامية فى الشارع السياسى.

«وأما عن الحق الإعلامى» للإخوان فى الأجهزة الإعلامية الرسمية فقد تحين الفرصة عندما أشار كمال الشاذلى ممثل حزب الأغلبية الحاكم فى بداية حديثه لمناقشة بيان الحكومة تحدث مطالباً بأن يفسح الإعلام مجالاً أكثر لأعمال ونشاط مجلس الشعب. فالتقط الهضيبى ذلك الخيط وأشار إلى أن الاحصاءات الرسمية تقول أن أحزاب المعارضة حصلت فى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٨٧ على ٢٧٪ من الأصوات وعلى ٢٣٪ من المقاعد.

وعلى ضوء هذه الإشارة تساءل قائلاً: فأين هذه المساحة للمعارضة فى التليفزيون والإذاعة؟ أن هناك ما يقرب من مليون ونصف المليون صوت أعطيت للمعارضة فأين مساحة هذه الأصوات فى الصحف القومية أو فى التليفزيون أو فى الإذاعة؟

ويلاحظ أن اشارته شملت المعارضة كلها ولم يخص الإخوان المسلمين.. وبذلك فهو يكسب فصائل المعارضة جميعها إلى صفة فى ذلك المطلب. كما أنه تجنب أى صدام حول الشرعية القانونية والرسمية للإخوان من عدمها ولاسيما أنه تحدث فى هذا بعد إقالة وزير الداخلية زكى بدر بيومين. مما يدفعه إلى تهدئة الموقف الذى كاد يتدهور بينهم ـ كإخوان ـ وبين الحكومة ولا شك أن هذه التهدئة كانت رد فعل طبيعى لهذه الإقالة، بما تعنى من تجاوب واستجابة السلطة فى منع الاستمرار فى تحقيق أو تطبيق السياسة الأمنية التى كانوا يقاومونها ويتصدون لها. ونجحوا فى ذلك.

وفى ختام هذا الفصل... وأيضاً فى ختام الدورة الأخيرة للفصل التشريعى البرلمانى لتجربة الإخوان البرلمانية والذى حل بعدها المجلس نتيجة حكم المحكمة الدستورية العليا. فإنه من الأهمية بلورة مسعى ومطلب الإخوان فى السياسية الاعلاميه إزاء الحكومة. فقد ساهم الإخوان فى بلورة السياسة الإعلامية. حيث شكلت لجنة خاصة للدراسة والرد على بيان رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى وعرض تقريرها يوم ١٣ يناير ١٩٩٠ وهو اليوم التالى لإقالة زكى بدر وزير الداخلية.. فقد جاء بذلك التقرير الذى وافق عليه المجلس عدة نقاط هامة تؤكد تأثير الإخوان ودورهم ومشاركتهم ومساهمتهم فى اتجاهات مجلس الشعب نحو سياسة الإعلام.

فقد أشارت اللجنة برئاسة المستشار أحمد موسى وكيل المجلس إلى أن الإعلام الدينى يعد من أهم وأخطر وسائل الإقناع، ومع ماله من قوة تأثير فى معتقدات الأفراد وأفكارهم فإنه لا يزال غير كاف.

ومن هنا ترى اللجنة أنه قد آن الأوان لكى يبدأ المسئولون فى أجهزة الإذاعة والتليفزيون بوضع خطة تهدف إلى مواجهة مشاكل الفراغ الدينى والابتعاد عن إذاعة كل ما يتعارض مع القيم والمبادئ الدينية والاجتماعية والإكثار من برامج الحوار الدينى لتوعية الجماهير بقضايا بلدهم والموقف الدينى الصحيح منها.

كما ترى اللجنة ضرورة إعداد البرامج الإذاعية والتليفزيونية التى تهتم بالثقافة الدينية للطفل لما لها من أثر فى تشكيل طباعه وتكوين اتجاهاته وميوله وشخصيته من خلال مفاهيم بسيطة عن دينه.

ثم أكدت لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف بالمجلس برئاسة الدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق وعضو الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم... أكدت إلى ذات المعانى التى طرحها الإخوان فى انتقادهم للسياسة الإعلامية... فأوصت بتهيئة المناخ لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وهذا هو دافع الإخوان فى متابعة السياسة الإعلامية ومحاولات تصحيح مسارها لتحقيق هذا الهدف.

وكذلك أوصت اللجنة بالتكامل فى مجال الدعوة الإسلامية بالتنسيق بين الأجهزة العاملة فى هذا المجال وأجهزة وزارات التربية والتعليم والثقافة والإعلام.. وهذا ما أشار إليه محمد المراغى وحسن الجمل والهضيبى وغيرهم حتى لا يكون هناك بناء فى جانب وهدم فى جانب آخر.. وبذلك حقق الإخوان أيضاً عدة نقاط هامة تسجل لهم فى مجال السياسة الإعلامية.

الإخوان والإقتصاد الحر

فى الستينيات، وأثناء حكم عبد الناصر. والذى فرض الاشتراكية قسرا على مصر. سواء من الجانب السياسى أو الاقتصادى. هذه النظرية الغريبة على المجتمع المصرى الإسلامى ليس لها جذور ممتدة فى فترات سابقة. وإن كان لها مبشرون قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ وكان مصدرها الأساسى الاتحاد السوفيتى الشيوعى.

فإنه، ومناظريه ومفكريه ومعاونيه، قد حاولوا تثبيتها عقيدة وتأكيدها عملاً... وقد حاولوا جميعاً اقناع الجماهير.

وكان دافعه فى هذا ادراكه... أن الجماهير فى معظمها لا تقبل أى فكر أو نظرية مستوردة من مجتمع شيوعى لأن الشيوعية تتناقض مع الإسلام.. دين الفطرة والطبيعة البشرية الأصيلة.

وهذا الجمهور لا يستطيع المجاهرة بالرفض أو المعارضة فى مواجهة أدوات ووسائل عبد الناصر القهرية والاستبدادية والتسلطية والديكتايورية.

وقد نصب معاونين وزراء... فى معظمهم انتهازيون، لا يؤمنون إلا بمصالحهم الشخصية واسترضاء الحاكم المستبد الديكتاتورى وزخرفة سياساته واجراءاته تحت دعوى الاشتراكية التى ينادى بها ويطبق اجراءاتها التعسفية والظالمة. وكل هذا وسط شعب يعد أكثر الشعوب تديناً وحرصاً على تمسكه بالدين الإسلامى... رافضاً كل ما هو بعيد عن مبادئه، ويبدو من سلوكياته المتمثلة فى السلبية واللامبالاة وعدم الإحساس بالتملك والانتماء بل وعدم الإحساس بالملكية العامة ذاتها وضرورة الحفاظ عليها أو حمايتها. إلا إذا سلطت آداة القهر وحينئذ يبدو الجمهور وكأنه يلتف حول هذه النظرية.

من أجل هذا وذاك.. كان لابد من محاولات تأصيل هذه النظرية الاشتراكية.. تأصيلها

بصورة ترضى مشاعر أو قناعة الجماهير المسلمة بل وأيضاً الأخوة الأقباط.

ومن هنا صدرت فتاوى وآراء وأفكار سياسية. تسعى لتأصيل النظرية الاشتراكية.. باسنادها إلى الإسلام أو انبثاقها منه. وعلى ذلك أطلقت اصطلاحات وشعارات خادعة فى هذا الإطار ومنها اشتراكية الإسلام أو الاشتراكية الإسلامية بل وكثرت الاصدارات من الدراسات والكتب والبحوث من أجل هذا الغرض. بل إن عبد الناصر وضع الميثاق وفيه من الآراء والأفكار الاشتراكية ومحاولة ربطها بالإسلام وفرض هذا الميثاق الاشتراكي على طلبة المدارس والجامعات والشباب فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، حتى أنه من المعروف تاريخياً أن هناك من حفظ الميثاق عن ظهر قلب فعينه وزيراً!!

وكأنه بذلك يكشف أو يلقى الضوء أو يبعث برأى أو نظرية إسلامية إلى النور ـ كانت معطلة أو يجهلها المسلمون، وخاصة منهم العلماء والفقهاء. وكأنها كنصوص وضعية أحياناً يتجاوزها المجتمع ويمر عليها بلا تطبيق.. بل وكأنه يحيى أعمال الإسلام فى أحد أركانه التى عفا عليها الزمن ونسيها الجمهور؟!

وقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل الذريع.. فلم يقتنع المسلمون اطلاقاً بأى ارتباط أو تأصيل أو علاقة بين الإسلام واشتراكية عبد الناصر..

وذلك لاعتبارات منها:

أولاً: إدراك واحساس الجمهور بأن محاولة تأصيل الاشتراكية اسلامياً. يعنى ذلك ـ ابتداء ـ أنها غريبة عنه وأنها محاولات من جانب السلطة لاقناعه بها، كما أن الجمهور لم يسمع من قبل عن هذا الارتباط أو تلك العلاقة بين الاشتراكية والإسلام.

ثانياً: أن الجمهور يدرك أن ذلك التطبيق الاشتراكى ينبثق من تجارب دول شيوعية. والشيوعية فى حد ذاتها مرفوضة تماماً من الشعب لتناقضها مع الإسلام ذلك الدين السماوى.

ثالثاً: أن الاشتراكية وهى وجه الشيوعية فى مصر. قد ارتبطت لدى أذهان الناس بالقهر والاستبداد والديكتاتورية.

رابعاً: أدرك الجمهور التناقض البين بين رايات وشعارات الاشتراكيه وتطبيقاتها..

خامساً: أن الإجراءات الاشتراكية التى اتخذها عبد الناصر، وإن كانت قد لاقت استجابة من جانب البعض، فهى مؤقتة ذات طابع انفعالى تتمثل فى التصفيق الدائم من

جانب الذين يحكمون تحت تسلط هيمنة الوزراء والمعاونين من الاشتراكيين.

سادساً: أن اشتراكية عبد الناصر كانت الوسيلة والأداة الرئيسية فى فرض قبضته الحديدة على أرزاق الناس وقتل المبادرات الفردية بما يصاحبها من حرية تعبير وحركة... ولذلك كانت الحياة السياسية والاقتصادية تدور فى اطار هذه القضية الحديدية والتى أشعرت الناس أنهم سجناء الاشتراكية.

سابعاً: أن هذا النظام الاشتراكى قد أثبت فشله فى أحداث التنمية الاقتصادية وأساء استخدام القوى البشرية فى المجتمع حتى كانت النكات تطلق لتصحيح وضع هذه القوى حيث أن الرجل المناسب فى المكان المناسب. وأن التنمية الاشتراكية لم تحقق الكفاية والعدل وهما شعار اشتراكى ناصرى.

ثامناً: أن اشتراكية عبد الناصر لم تغن الشعب بقدر ما أفقرته، ولاسيما أنه كان بتلك الاشتراكية القابضة على أرزاق الناس. يخرج مغامراً خارج الحدود من أجل معونة ومساعدة وتمويل طموحاته ونشر زعامته.

تاسعاً: أن الاشتراكية أكدت فشلها الذريع سواء من الجانب السياسى أو الاقتصادى أمام أهم اختبار وهى حرب يونيون ١٩٦٧ حيث هزمت مصر عسكرياً. وكانت مبادرة الشعب يومى ٩، ١٠ يونيو والتى كان قد حاول عبد الناصر قتلها من قبل. هى التى رفضت الهزيمة سياسياً ونجحت فى إعادة البناء والانتصار فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

عاشراً: ترحيب الشعب بكل طبقاته وطوائفه إلا الشيوعيين والناصريين بسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تميل إلى الحرية الاقتصادية والمساهمة والمشاركة فى طفرة الانتعاش والرواج الاقتصادى أثناء فترة حكم الرئيس السادات. وكان ذلك يعنى قناعة الشعب بالتحرر الاقتصادى والذى يعنى أيضاً تحرر أرزاقهم وعملهم ونشاطهم، وخاصة أن الرئيس السادات فى بداية حكمه رفع شعار العلم والإيمان... وبذلك ربط الحياة المصرية بدينها الإسلامى. وإن لم يحقق ذلك تماماً إلا أنه تحقق جزء منه فى مواجهة أصحاب السلطة والنفوذ الذين كانوا يقاومون ذلك بشتى الطرق وأقسى الوسائل والتى وصلت ذروتها فى أحداث يناير ١٩٧٧ والتى فجرها وقادها الشيوعيون والناصريون ضد سياساته الاقتصادية التحررية.

وكانت بداية التحرر الاقتصادى التى حاول السادات العودة بها إلى الأصل.. قد أجهضت بعد ذلك بسنوات. فالأصل فى الإسلام الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية. فهى

قائمة منذ فجر الإسلام... ولم يصادرها الدين السماوى بل دعمها وشجعها النبى عليه الصلاة والسلام. وإن كانت هناك سياسات أو اجراءات أو خطوات قد اتخذها الرسول الكريم محمد ﷺ فى بداية نشر الدعوة الإسلامية وكذلك خلفاؤه الراشدون وكبار صحابته.. فى مواقف أو أحداث أو ظروف معينة فإنها كانت كلها لا تخرج عن تحقيق هدف إسلامى كبير إلا وهو الإخاء والتكافل والتكامل الاجتماعى... ومن خلال وسيلة اسلامية عظيمة أيضاً وهى العدالة الإسلامية.. والتى هى ليست وسيلة فحسب بل هدف أيضاً.. ومن وسائل تحقيقه كان نظام الزكاة الإسلامى..

وكما سبق القول فإن محاولات السادات قد تجمدت أو توقفت عن التحرير الاقتصادى تحت دعوى البعض بالحفاظ وحماية المكاسب الاشتراكية فإن السنوات التى تلت وفاته شهدت هذا التجميد والذى تمثل فى فلسفة نظام حكم واجراءات وسياسات حكومية ورموز اشتراكية من الذين كانوا أشد المؤيدين لهذه النظرية وأعنف الغلاة فى حمايتها والتمسك بها عندما حانت لهم الفرصة بوفاة الرئيس السادات.

ومن هنا قدر للإخوان المسلمين، وهم فى طريقهم السياسى وعلى أبواب البرلمان... وداخل قاعاته وفى لجانه. والمناقشات الموسعة والضيقة والمناورات السياسية والحزبية.. قدر لهم السعى نحو تحرير الاقتصاد المصرى... والعودة به إلى الأصل الإسلامى وهو الذى تحاوله وتسعى إليه أوروبا الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى الشيوعى.. ومع ذلك لاقى الإخوان أقسى التعنت والمقاومة لعدم تحقيق هذه العودة.. وتأتى البيروسترويكا من زعيم الشيوعيين ويعلن فشل النظرية الشيوعية والاشتراكية وتسقط رموزها وفلسفتها... ومع ذلك يتمسك بها البعض من المصريين المهيمنين على السلطة والنفوذ والقرار.

وعقد حزب التجمع الوحدوى التقدمى والذى يضم فصائل الشيوعيين والناصريين ندوة لبحث سقوط الشيوعية - وحركة زعيم الشيوعيين - جورباتشوف الإصلاحية - ويدعى إليها ممثلون عن القوى السياسية فى مصر ومنهم المستشار محمد المأمون الهضيبى عن الإخوان المسلمين ويعلن فى هذه الندوة «أن الشيوعية» سقطت، لأنها ليست سليمة وليست صحيحة فى الأصل ومنذ تكونها.. ولأنها ضد الطبيعة البشرية التى خلقها الله»..

ومن هنا سنعرض لمواجهات بين أهل اليمين... وهم الذين يسعون للتحرر الاقتصادى، وبين أهل اليسار والاشتراكيين الذين يساندون التطبيق الاشتراكى بما يمثله ذلك من احكام

قبضة السلطة على الاقتصاد. وكذلك سنعرض لمسعى الإخوان نحو تحرير الاقتصاد من قبضة السلطة. وبذلك يتفقون مع أهل البيت من السياسيين والاقتصاديين حول هذا الهدف. وإن كان الإخوان يسعون فى ذلك تحقيقاً لاقتصاد إسلامى. فإن الآخرين يسعون لذلك تحقيقاً للتحرر الاقتصادى الذى بدوره يدعو إليه الإسلام.

والإسلام يرى التحرر الاقتصادى للفرد حتى لا يخضع لهيمنة السلطة أو الحاكم وبذلك يخضع لرأيه فقط أو رؤيته الوحيدة المتسلطة حتى لا تصادر حرية المسلم. ومن هنا فإن الغرب يرى أن الحرية الاقتصادية ترتبط بالحرية السياسية وهذا ما سبق إليه الإسلام منذ أربعة عشر قرناً..

ومما سنعرضه نرى إلى أى مدى كانت هناك مقاومة شديدة وصلبة من جانب الاشتراكيين أو أهل اليسار ورموزه ضد تطور الاقتصاد المصرى أو تحوله أو عودته إلى حرية حركته أو رده إلى الأصل الإسلامى أصل التحرر الاقتصادى.

وكانت أولى المواجهات، فى حضور ستة من الإخوان المسلمين تحت مظلة حزب الوفد عام ١٩٨٥ ولكن دون مشاركتهم أو مساهمتهم فى هذه المواجهة، تاركين الأمر لأهل اليمين الذين نجحوا فى التصدى لأهل اليسار فى المواجهة. وإن كان يمكن التنويه بأنه لم يوجد بين هؤلاء الستة ممن تخصص فى الاقتصاد وربما يكون فى ذلك أحد موانع مشاركتهم. ومع ذلك فأعتقد أنه من الكياسة عدم مشاركتهم حينذاك والاكتفاء بالمراقبة لأن كلا من أهل اليمين واليسار انبثقوا من نظام واحد وكان قد جمعهم النظام الاشتراكى من قبل. إلا أنهم اختلفوا فيما بعد ما بين اليسارى الذى أراد التمسك بالاشتراكية واليمين الذى ما أن سنحت له الفرصة، حتى لفظها وحاول جاهداً ألا يسيطر على كل شىء مرة أخرى... خاصة أن الاقتصاد المصرى كاد أن يتحول إلى مرحلة تحرر. إلا أنها تجمدت وتوقفت بوفاة الرئيس السادات. وإن كان قد حقق الاقتصاد فى عهده مساحة قليلة من التحرر. وهذه المساحة هى التى حاول أهل اليمين الحفاظ عليها وحمايتها، خوفاً من محوها ومنع عودة طغيان الاشتراكية عليها مرة أخرى.

وبذلك كانت المواجهة الأولى فى هذا الصدد فى فبراير عام ١٩٨٥ حيث تقدم أربعة من أعضاء مجلس الشعب بطلبات احاطة وسؤال واحد للدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد والتعاون الدولى حول البنوك الإسلامية، خاصة بنك فيصل الإسلامى...

وكان قد سبق لأحدهم، وهو العضو الدكتور أحمد أبو اسماعيل عضو حزب الوفد حينذاك. ووزير المالية الأسبق ـ أن ينفرد بذلك الموضوع فى جلسة سابقة ـ ١١ فبراير ـ إلا أن الأغلبية من الأعضاء قد احتجت على ذلك مما اضطر رئيس المجلس ارجاء المناقشة حيث أن هناك آخرين أعربوا عن رغبتهم فى المشاركة.. وهم: الدكتور محمد الدكرورى والدكتور محمد طلبه عويضه والدكتور محمد على محجوب وهم رؤساء لجان بالمجلس وينتمون لحزب الأغلبية إلا أنهم ينتمون لأهل اليمين. وعضوين آخرين وهما: على الشريطى وناصف طاحون. وهما كذلك نوى ميول اسلامية.

«وقد بادر الدكتور أحمد أبو إسماعيل شارحاً طلب احاطته قائلاً: أن وجود البنوك الاسلامية ودعمها أمر مطلوب ويؤيده الجميع ولكن لابد أن يجرى تقييم بين الحين والآخر لهذه البنوك حتى نزيل العقبات التى قد تعترضها وحتى تكون رائدة فى مجال البنوك.

ثم عرج على تصريح لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى وقت أن كان وزيراً للأوقاف عندما وافق مجلس الشعب على انشاء بنك فيصل الإسلامى عام ١٩٧٧ حيث قال: «أن إنشاء بنك إسلامى ليس مجرد انشاء أى بنك وإلا فما أكثر البنوك. إننا نحاول أن نثبت أن الإسلام يمكن أن يقود قضية المال أحسن قيادة وأننا نريد أن يبرز هذا المشروع حتى تثبت هذه القضية».

ثم قال النائب: أما الآن فالقضية تختلف إذ أن أصحاب الودائع هم الذين شجعوا قيام هذا البنك وهؤلاء كثيرون وأن عدداً كبيراً منهم من صغار المدخرين الذين تقدموا ليودعوا ودائعهم فى هذا البنك.

ثم دلل على حديثه باحصائيات ذكرها ليصل إلى ضخامة الإيداع وثقة المودعين بالبنك. ولكنه تساءل عمن يقود ادارة هذه الإيداعات الكبيرة واستثمارها والحفاظ عليها وحماية المودعين، وأجاب أيضاً بقوله:

أنهم أصحاب رأس المال. ورأس المال هذا حتى بعد زيادته يستثمر أغلبه فى شراء أراض ومبان وفروع للبنك. وأصحاب رأس المال هؤلاء هم الذين يشرفون على البنك ويحصلون على معظم عائدهم من العمليات المصرفية فى حين يتحمل المودعون مصاريف كل العمليات والأعباء التى يتكبدها البنك. ويخلص من هذا إلى أن أصحاب رأس المال فى هذا البنك ليست لهم مصالح مرتبطة أو مترابطة مع أصحاب الودائع وهؤلاء ليس لديهم ضمان

كاف فى هذا البنك.

واستدرك قائلاً: وهناك نقطة أخرى تتعلق بالمشاركة فى الربح وفى هذه الحالة فإذا خسر البنك خسر المودع فهل هذا وضع مقبول؟ قد يكون هذا الأمر مطلوباً من الناحية الدينية وليس هناك اعتراض على ذلك ولكن يجب فى هذه الحالة أن نضمن للمودع قدراً من الأمان عن طريق توفير الإدارة الحسنة التى تستثمر وتوجه الأموال الوجهة السليمة الصحيحة، لأنه إذا لم تتحقق هذه الوجهة فسيكون هناك أمر آخر ستضيع أموال كثيرة وهو أمر يتعرض له كل بنك ويهمنا بطبيعة الحال أن نحافظ على الأموال والودائع الموجودة فى مثل هذه البنوك عن طريق توفير الإدارة السليمة الصحيحة وأضاف بقوله: أن أصحاب الودائع فى هذه البنوك لا يأخذون فى آخر العام إلا النذر اليسير إذ لا يجاوز ما يحصلون عليه ٩٪ سنوياً بينما يحصل صاحب رأس المال وأتباعه على ما يزيد على ٢٠٪ سنوياً إذ يحصل السهم على عائد قدره ٦، ١٥٪ سنوياً بالإضافة إلى ما يحصل عليه أعضاء مجلس الإدارة وما يتقرر من فوائد وأرباح ولتكن ٥٪ مثلاً كل هذا يحصل عليه صاحب رأس المال.

ومن ذلك خلص إلى ما يسعى إليه قائلاً:

لهذا فلابد أن يكون للمودعين من يمثلهم فى مجلس الإدارة وهذا النظام معمول به فى قانون الشركات وأن الشركات والبنوك والمؤسسات تعمل جميعها فى إدارة الأموال. وإذا كان عدد أصحاب الودائع كبيراً وأن عدداً منهم من صغار المدخرين ولهم أموال ضخمة فلابد أن يشتركوا مع أصحاب رأس المال فى إدارة هذه الأموال ولابد أن توجد لهم رابطة قوية حتى نوجد بينهم الدافع لاستثمار الأموال وتوجيهها الوجهة الصحيحة السليمة.

وحاول النائب أن يصادر اجابة الوزير أو رده عليه مسبقاً فقال: وإذا كان السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سيرد على هذا الطلب ويقول أن البنك المركزى يراقب هذه البنوك فإنى أقول أن هذه الرقابة محدودة وهى مقررة ومعمول بها منذ عشر سنوات لتقوم بالتفتيش على أربعة بنوك رئيسية واليوم أصبح يوجد ٧٠ أو ٨٠ بنكا فكيف تستطيع إدارة رقابة صغيرة فى البنك المركزى الإشراف والتوجيه و... إلخ. أنها تغطى أشياء عامة ولا تستطيع أن تدخل فى التفصيلات التى تطيح بأموال الكثيرين من المساهمين بل أموال المودعين. هذه رقابة محدودة لأن العبء كبير جداً على البنك المركزى ولا نحمله أكثر مما ينبغى».

وقاطعه رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب طالباً منه أن يوضح أين مكمن الخطورة.

استطرد العضو قائلاً: «إننى سأطالب بمطلبين:

الأول: أن يأخذ الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى تعديل التشريع حتى يكون لهؤلاء المودعين من ينوب عنهم فى مجلس الإدارة هذا وضع قد يقال أنه مخالف للأوضاع الجارية وأنا مع من يقول هذا لأنه قطعاً مخالف للأوضاع الجارية لذا فأنا أطالب بالتعديل.

وقد يقال أن هؤلاء المودعين متغيرون والرد على ذلك أن هناك مودعين لفترات طويلة تكون ودائعهم لمدة سنة أو أكثر ومن الممكن أن يكون هناك من ينوب عنهم فى هذه الحالة.

الثانى: أنه يجب مراعاة التناسب بين رأس المال والودائع بمعنى أن أحد البنوك عند انشائه مثلاً كان رأس ماله ١٠ ملايين جنيه وكان من المنتظر أن تكون قيمة الودائع به ٥٠ مليون جنيه ولكن الودائع تجاوزت ذلك إلى ١٠٠٠ مليون جنيه ومن هنا أصبح رأس المال غير متناسب مع حجم الودائع.

ولقد سبق أن أثير هذا الموضوع فى مؤتمر البنوك المركزية الذى عقد فى الرياض فى عام ١٩٨٠ وقد مثلت فيه جميع البنوك المركزية فى الدول الإسلامية وهذا المؤتمر طالب أنه كلما زادت الودائع على حد معين لابد من زيادة رأس المال. والحكمة من ذلك أنه حينما يزيد رأس المال فإنه لا يستثمر فقط فى الأصول الثابتة ويظل محافظاً عليه وسليماً ولكن جزءاً منه سيدخل فى المضاربات والمشاركات وفى هذه الحالة سيكون مع الودائع فى عمليات الاستثمار ومن هنا سيكون هناك وازع لدى أصحاب رأس المال فى الحفاظ على الودائع لأن جزءاً من رأس مالهم موجود فى هذه الودائع ويستثمر مثلها ولابد من المحافظة عليه بالإدارة الصحيحة ولكن ترك الأوضاع بهذا الشكل أمر سيئ.

وإننى أرى أنه حالياً وإلى أن يتم عمل التعديلات اللازمة هناك أموال كثيرة للمسلمين لدى هيئة الأوقاف فى شكل ودائع ولكى تزيد رءوس أموال هذه البنوك أرى أن تدخل هيئة الأوقاف كمساهمة ليس بإرسال موظف من قبلها ليكون عضو مجلس إدارة، ولكن بأن تمثل وزارة الأوقاف بخبراء يكون تواجدهم صحيحاً فى مجالس الإدارات وهم أشخاص معينون بوظائفهم فمثلاً عندما نقول سيكون لهيئة الأوقاف ثلاثة أعضاء فى مجلس الإدارة أرى أن يكون أحدهم رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات والثانى عميد كلية تجارة الأزهر والثالث عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر أى أنهم شخصيات عامة تستطيع أن تنظر

لصالح المودعين الذين يشملونهم.

وختم حديثه بقوله: وأن ما نطالب به من تعديل هو لضمان حسن التوجيه وعدم وجود أى شائعات ضارة بمثل هذه البنوك وأعتقد أن ذلك فيه الكفاية».

وعند هذا الختام أيضاً... صفق له نواب المعارضة الوفدية.

وتحدث الدكتور محمد على محجوب رئيس لجنة الشئون الدينية والاجتماعى والأوقاف بالمجلس ونائب الحزب الوطنى حيث بادر قائلاً:

«لا يختلف اثنان فى هذا البلد على أن الشعب المصرى شعب متدين بطبعه.

الدين يجرى فى عروقه كما تجرى الدماء فيه. هو أول شعب بحث عن الله، والعالم فى تيه وظلام، وشعب ذاك معدنه، وتلك عقيدته يقف دائماً حساساً ومرهفاً أمام كل شىء يتجه إلى نظامه وإيمانه ومعتقداته، ومن هنا كان أمل الشعب المصرى أن تعود إليه الصيغة الإسلامية فى شكل نظم تحت هذه القبة الخالدة. فلأول مرة يخرج من هنا قانون إسلامى صرف فى شكل بنك إسلامى خرجت شهادة ميلاده من داخل هذه القاعة، ولم ينشأ هذا البنك كاضافة جديدة إلى البنوك العاملة على أرض مصر. وإنما هو قانون ذو طبيعة خاصة أرادها المشروع كنظام إسلامى متكامل.

خرج هذا القانون وولدت هذه البنوك ولا شك أنه ثبت من خلال هذا أن النظام الإسلامى نظام متكامل فى العقوبات فى المعاملات فى النظم الاقتصادية وانطلقت هذه التجربة الرائدة فى طول البلاد وعرضها.

ثم طرح تساؤلاً وأجاب عنه أيضاً فقال: فماذا حققت هذه التجربة؟

لقد حققت نجاحاً منقطع النظير وانتشرت البنوك الإسلامية فى شتى بقاع مصر وجذبت رؤوس الأموال التى خرجت من أعماق ريف مصر تشجيعاً للتعامل فى اطار الشريعة الإسلامية.. كل هذا شىء نقره ونؤيده ونشجعه.

ثم استدرك بقوله: إلا أن كل تجربة لابد حتماً أن تقف فى طريقها عقبات وأن تضل الطريق فى البداية. وهنا حدثت تخوفات: قيل أن هذا البنك بدأ يتعامل برؤوس أموالنا فى الخارج. شىء عجيب! الأصل أن هذا البنك وغيره من سائر البنوك يتعامل هنا على أرض مصر.

فالأموال أموال المصريين ويجب أن تستثمر وأن توظف لصالح المصريين فرب الدار

أولى بما فيه ومن هنا سارعنا بالتساؤل: ما العمل؟ ما العقبات؟ ما المعوقات؟ ما الأسباب التى تدعو هذه البنوك إلى أن تخرج أموالنا إلى الخارج؟ لابد أن نبحث عن أسباب دعت لذلك ثم نعالجها حتى تستمر التجربة.

واستطرد بقوله: ويقال أن صغار المودعين، أموالهم مهددة بالخطر وهنا واجب وزارة الأوقاف كهيئة دينية مسئولة أمام الله والناس أن ترعى هذه التجربة وأن تدعمها من ناحية وأن تراقب تصرفات هذه البنوك فيما ينفق والنظام الإسلامى. وأيضاً أن تدخل مع هذه البنوك شريكة حتى تنطلق التجربة.

وبهدوء وجه تساؤلاً إلى وزير الاقتصاد قائلاً:

أليست هناك صيغة مثلى لإيجاد علاقة بين هذه البنوك وبين البنك المركزى بما يضمن حماية أموال المودعين المصريين؟

وفى ختام كلمته أعلن قائلاً: ونؤكد أننا مصرون ومصممون على أن تنجح هذه التجربة ولابد حتماً بإذن الله أن تنجح كباكورة لنظام اسلامى رداً على العالم بأن الإسلام نظام اقتصادى كامل صالح لحكم العالم أجمع وعلى الله قصد السبيل».

وهنا عقب الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس بقوله: «لا خلاف على هذا الذى تفضل به السيد العضو، ولكن هناك اقتراح تقدم به السيد العضو الدكتور أحمد أبو اسماعيل يقضى باسهام هيئة الأوقاف فى مجلس إدارة البنك وهذا هو أساس طلب الإحاطة».

وتحدث العضو الدكتور محمد إبراهيم دكرورى نائب بالحزب الوطنى حيث بادر حديثه بعرض دوافع تقديمه لطلب الإحاطة لوزير الاقتصاد وأولها أن يتناول المجلس بالمناقشة الدعائم المصرفية الكبرى فى مصر فى وقت مشوب بنوع من الغموض والتشكك فيما يدور الآن من بحث فى أروقة المصارف المختلفة فى جهات متعددة فى مصر وعما يجرى فى هذه المصارف.

وقد علل هذا الدافع بقوله: ولا شك أن المجلس الموقر يعلم جيداً مدى حساسية ما يمكن أن يعكسه ذلك على الحركة الاقتصادية فى مصر ويكفينا أن نعلم أن كلمة واحدة يمكن أن تقال نظل شهوراً عديدة نعمل على إزالة آثارها سواء قيلت هذه الكلمة بالحق أو بالباطل.

وثانى هذه الدوافع ـ كما قال ـ أنه وسط هذا المناخ يتردد فى أروقة المجلس موضوع بنك فيصل الإسلامى انطلاقاً من خشية أن يساء فهم هذا بقصد أو بغير قصد بحسن نية أو بسوء نية.

وعقب رئيس المجلس قائلاً: فى الحقيقة أنه لا يوجد سوء نية من أحد.

وأكد العضو المعنى السابق قائلاً: لقد قلت ذلك حتى لا يفسر بقصد أو بغير قصد.

واستطرد موضحاً خلفية طلب الإحاطة بقوله: ولا شك أن المجلس الموقر يعلم جيداً أن هناك جهات متعددة داخل مصر وخارجها يمكن أن تسهم فى عملية التشكيك وهذا ما أريد أن أحذر منه وإننى لا أقول هذا قاصداً أحد فى هذا المجلس. بل أقول أننى سعدت بما ذكره زميلى الأخ الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل حينما استهل كلمته قائلاً أن الهدف من تقديمه طلب الإحاطة هو دعم هذه الفكرة.

ثم استدرك موضحاً موقفه من البنوك الإسلامية فقال: وأود بادىء ذى بدء أن أعلن أمام المجلس الموقر أن المجلس وهو يناقش طلبات الإحاطة إنما يهدف إلى دعم هذه التجربة. ويكفينا فخراً أن هذه التجربة هى أول تجربة عملية واقعية لتطبيق الشريعة الإسلامية التى نقف نحن على بداية الطريق لتطبيقها.

وأكد هذا أيضاً قوله: فليكن هذا واضحاً أن المجلس مع فكرة البنوك الإسلامية وهو حريص على دعمها، ففكرة البنوك الإسلامية فكرة رائدة وتتجه أول ما تتجه إلى تنمية العالم الإسلامى.

ثم أردف حديثه قائلاً: وأنتم تعلمون أين تودع بلايين الدولارات من عائد البترول؟

ثم أوضح دوافع أصحاب فكرة البنوك الإسلامية بأنهم يودون بقليل من مدخرات صغار المودعين الذين يصل الحد الأدنى لما يودعه الفرد نحو ١٤٠ جنيها فقط أن يسهموا فى تخفيف حدة التخلف ورفع المستوى الاجتماعى لشعوب العالم الإسلامى وكذلك العمل على تنمية المجتمع الإسلامى وكل هذا يعتبر تكريماً لفكرة البنوك الإسلامية.

ويؤكد أن هذه البنوك أوجدت وعاء ادخارياً اسلامياً لصغار المودعين فأين يذهب الشخص الذى لا يمتلك أكثر من ١٤٠ جنيهاً؟ وكيف يمكن أن يستفيد من هذا المبلغ؟ لقد أجابت البنوك الإسلامية على هذا الأمر بحيث يمكن لأى شخص لديه مدخرات بسيطة أن يودعها فى البنوك الإسلامية، كذلك فإن هذه البنوك تهدف إلى خلق كوادر مصرفية اسلامية وهى نادرة ونحن أحوج ما نكون إليها.

ثم صاح قليلاً بقوله: هذه هى أول تجربة اسلامية واقعية عملية ناجح لتطبيق الشريعة الإسلامية فى مجال الائتمان والإدخار والاستثمار.

وقد دلل العضو على نجاح هذه التجربة الأولى فعرض لبعض الاحصائيات.

أن بنك فيصل الإسلامي يكفيه فخراً أنه فى السنة الأولى من النشاط كان حجم الاستثمارات والحسابات الاستثمارية فيه ١٤٠ مليون دولار وفى السنة الثانية بلغ حجم الاستثمارات ٤٦٩ مليون دولار فى السنة الثالثة بلغ حجم الاستثمارات ٧٩٢ مليون دولار فى السنة الرابعة ١٢١٦ مليون دولار وفى السنة الخامسة ٥١٣٠ مليون دولار.. أنه إذن عملاق ولابد لكل من هو ليس فى صالحه أن تنمو فكرة انشاء البنوك الإسلامية أو تطبق الشريعة الإسلامية إلا يسعد بهذا.

فأيده أعضاء الأغلبية بالتصفيق.. إلا أنه استطرد قائلاً: وقد لا يسكت عن هذا. وقد يلجأ إلى أساليب كثيرة للتشكيك فى هذه الفكرة ولذلك خشيت من أن الذى يثار اليوم هنا قد يتخذ ذريعة تحرف على أن مجلس الشعب المصرى إنما يناقش أو يتهم أو يتشكك.

لا.... إن كل ما أثير لا يستند إلى حقيقة ولا إلى واقع.

وهنا تدخل الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس قائلاً: أن المطلوب ينحصر فى طلب احاطة مقدم بأن تمثل هيئة الأوقاف فى البنوك الإسلامية ليس إلا. وبذلك يكون الرد، فهناك اتفاق تماماً على تجربة البنوك الإسلامية والحرص عليها ولم نشعر أبداً أن هناك خلافاً فى هذه الجلسة حول هذا الموضوع وأن أحداً لم يتعرض لبنك بعينه وإنما الموضوع محصور فى نقطة جزئية لا تتعلق بالمبدأ أبداً.

واستكمل الدكتور محمد دكرورى حديثه. ولكنه بادر بالشكر لرئيس المجلس وقال: لأننى كنت أود أن أتأكد من هذه النقاط لأنها ضرورية ومهمة لأنها أعلنت على لسان السيد رئيس المجلس.

ورداً على الجزئية الخاصة بتمثيل هيئة الأوقاف، فإن لعملية الودائع ونسبتها إلى رأس المال ـ وكما يعلم الأخ الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل، وهو من رجال الاقتصاد البارزين فى مصر وحالياً هو رئيس لمجلس ادارة بنك ـ بالنسبة للبنوك الإسلامية طبيعة خاصة فى عملية دور الإدارة بالنسبة للمودع وكلنا يعلم أن المودع انسان وضعه مؤقت، فكيف يطلب السيد العضو الدكتور أحمد أبو إسماعيل أن يمثل المودعون فى مجلس إدارة البنك وقد أكون أنا مودعاً غداً وأنا عضو مجلس إدارة فما الضمان؟ أن لكل شركة جمعية عمومية ـ كما نعلم ـ وهناك محاسبة من خلال هذا وأن الذى يتوجه للايداع فى البنوك الإسلامية، إنما يتوجه للإسلام وفى نيته الإسلام وإلى قوم يطبقون شريعة الله واختاروه

طواعية ولم يظهر حتى الآن مخالفة واحدة أو شكوى واحدة من مودع ولكن قد يكون هناك ما هو خلف الستار من صراعات شخصية، لا نريد أن تأخذ صيغة العمومية فليتصارعوا وليختلفوا ولكن بمنأى عن الفكرة الإسلامية، وإننا نقول لهم قفوا ولا تدخلوا ما هو شخصى فيما هو عام ولا تدخلوا ما هو اقتصادى فيما هو سياسى.

وفيما يختص باستثمار فائض الودائع بالخارج والتى آثارها العضو الدكتور محمد على محجوب فقد رد عليها بقوله: أن هذا ليس محظوراً قانوناً ولا شرعاً، ولكن المخالف هو أنه إذا أودعت هذه الأموال بفوائد محددة وهذا لا يحدث إنما الذى يحدث هو أنهم يتجهون إلى الاستثمار فى شراء سندات بفائض هذه الودائع وذلك فى شكل اتجار أو فى شراء معادن نفيسة حتى لا تعطل هذه الأموال.

وهنا استوقف رئيس المجلس المتحدث متصيداً بقوله: «هنا نقطة خطيرة... وهى أن البنوك الإسلامية إذا أخذت الودائع التى لديها وأودعتها فى شكل سندات أو معادن نفيسة فإنها تخفض من السيولة المطلوبة للبنوك وهذا اتجاه خطير، يجب أن تفكر فيه هذه البنوك بصورة جدية فليس من الممكن أن يستثمر جزء من الودائع فى الداخل وجزء فى الخارج وتظل هذه البنوك دون سيولة».

وعلى الفور استجاب الدكتور محمد دكرورى لهذا المنطق بقوله:

«هذا صحيح.. ولكنه استدرك قائلاً: وإذا تحدثنا عن الاستثمار فى الداخل فإننى لا أعتقد أن الطاقة الاستثمارية المصرية يمكنها أن تتحمل هذا الحجم من الودائع وكما تعلمون، حضراتكم، أن هناك خطة تحكم حركة الاستثمار وتحدد حجمها فليست هناك امكانية على أرض مصر لاستثمار نصف الودائع وكما تفضل السيد الدكتور رئيس المجلس وهو أحد القمم الاقتصادية وذكر أن هناك توازناً حالياً بين ما هو مدخر فى مصر وبين ما هو سائل وبين ما يستثمر وهذه عملية أرجو أن يطمئن المجلس إليها لأن من بين القائمين على أمور هذا البنك رجال يعترف لهم فى المعترك الدولى بخبراتهم المصرفية».

وإذا كان قد تصدى الدكتور محمد دكرورى بالرأى والمنطق والقانون للدكتور أحمد أبو إسماعيل. فإن الدكتور محمد طلبة عويضة قد تحرى واتخذ موقفاً محدداً ازاء مطالبات الدكتور أحمد أبو إسماعيل. ولكنه بادر بالتمهيد لهذا الموقف حيث قال: «أود أن أشير إلى أنه منذ أربعة أيام وفى لجنة الخطة والموازنة حدث بينى وبين الأستاذ الفاضل الدكتور أحمد

أبو إسماعيل نقاش علمي والحق يقال: أنه مؤمن بالبنوك الإسلامية وبالفكر الإسلامي. هذه حقيقة كانت واضحة تماماً من خلال الحوار العلمي الذى دار بيننا فى اجتماع من اجتماعات لجنة الخطة والموازنة وقد كان حديثي معه فى نقطة هى أنه كان أحد الذين تحدثوا عن بنك فيصل الإسلامي منذ انشائه وقد أحضرت معى فى هذه الجلسة احدى المضابط لأننى سوف استعير منها بعض الكلمات التى ذكرها الأخ الدكتور أحمد أبو إسماعيل عند انشاء هذا البنك وأننى أعتبر هذه الكلمات وساماً على صدره.

فلا أعتقد أن الأخ الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل فى عرضه لهذا الموضوع قد جاوز الحد فى كلمته البسيطة التى تتعلق بحماية أموال صغار المدخرين.

ورداً على ذلك، ففى هذه المضبطة جاء على لسان وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى فى ذلك الوقت ـ أن للبنك المركزى حق الرقابة على العملة المحلية لأن هذه العملة بالذات هى النقطة الحساسة التى يمكن أن تزيد أو تقلل من التضخم أو تؤثر على السياسة العامة من الناحية الاقتصادية ـ إذن فهذه العبارة يمكن أن تكون محل دراسة أو وسيلة لكيفية حماية صغار المودعين كما يرى الدكتور أحمد أبو إسماعيل وهذا أمر طبيعى وأننى أشاركه الرأى لماذا لا يكون البنك المركزى مدخلاً لتحقيق هذا المطلب، وفى هذا الصدد أيضاً فإننى أقول أنه قد نص على هذا فى تقرير وزير الاقتصاد فى ذلك الوقت.

ثم اقترب الدكتور طلبة عويضة من تفجير الموقف فقال:

إننى أود أن أوضح لحضراتكم أن الدكتور أحمد أبو إسماعيل أول من طالب بزيادة مدة الإعفاء من ١٥ إلى ٢٥ سنة... لقد نادى بذلك الدكتور أحمد أبو إسماعيل.

فتدخل رئيس المجلس متسائلاً: لو سمح الدكتور طلبة عويضة أن يوضح لنا الإعفاء من ماذا؟

رد العضو على الفور بقوله: الإعفاء من جميع الضرائب بالنسبة لهذا البنك، شأنه فى ذلك شأن باقى البنوك الأخرى.

ثم استدرك قائلاً: وإننى أقول نيابة عن الدكتور أحمد أبو إسماعيل أنه خلف بنك فيصل الإسلامي. لقد أردت أن أدلل على ذلك وأعتقد أن ما حدا بالدكتور أحمد أبو اسماعيل إلى تقديم طلب الإحاطة هو كيف نطمئن على ودائع صغار المودعين وإننى أعتقد أن الفقرة

التى ذكرها السيد وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى وسجلت بالمضبطة فى ذلك الوقت قد تكون هى المنطق لما أراده السيد الدكتور أحمد أبو إسماعيل ولا أود أن أطيل أكثر من ذلك».

ثم تحدث الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد قائلاً: «بالنسبة لما أشير إليه من وجود انحرافات فى بنك فيصل الإسلامى أو فى غيره من البنوك وهى النقاط التى أثارها الدكتور محمد على محجوب فنود أن أؤكد أن هذه الانحرافات قد وقعت فى بنك فيصل كما وقعت فى كثير من البنوك الأخرى، الأمر الذى أوجب على وزارة الاقتصاد وعلى الحكومة أن تفصل محافظ بنك فيصل بسبب هذه المخالفات.

وقد تقدم المحافظ دعوى إلى المحكمة طالباً إلغاء قرار وزير الاقتصاد وكان حكم المحكمة قاطعاً حول ما ارتكبه المحافظ من مخالفات فى تلك الفترة.. فرفضت دعواه وكان الحكم تأكيداً لموقف وزارة الاقتصاد ولكننى أود أن أقول أن هذه المخالفات التى حدثت من بنك فيصل الإسلامى لا علاقة لها اطلاقاً بالفكرة الإسلامية وبفكرة البنوك الإسلامية ولكن ما حدث إنما يحدث لأية فكرة من الأفكار الجيدة والأفكار البناءة فمن الممكن أن يساء إليها عن طريق شخص أو آخر. وأؤكد أن الانحرافات لا تؤثر على موقف الحكومة من تشجيعها لفكرة البنوك الإسلامية.

ثم استدرك بقوله: أن البنك المركزى الآن يتبع الجهاز المصرفى بوحداته المختلفة ويقوم بمسئولياته على خير وجه. وهو كفيل بتحقيق الانضباط فى الجهاز المصرفى ولا يبقى غير البنك المركزى ومجلس الشعب فهما الجهتان اللتان لهما الحق الكامل فى مراقبة الجهاز المصرفى وتأكيد انضباطه وتوجيهه لكى يجند طاقاته الكبيرة من أجل خدمة الاقتصاد المصرى... أما استمرار التشهير أو استمرار إثارة القضايا ـ كما ذكر بحق ـ لتعكس مواقف شخصية هنا أو هناك فإن هذا أمر له حساسية خاصة لابد أن ينأى مجلس الشعب وأن ينأى البنك المركزى وأن ينأى وزير الاقتصاد عن الخوض فيها فلنتجه إلى الموضوعية».

ولكن رئيس المجلس استوقفه معقباً ورافضاً منطق الوزير فقال:

«لا مؤاخذة يا دكتور مصطفى. من حق وزير الاقتصاد أن يلزم نفسه بأن ينأى ولكن مجلس الشعب حينما يتعرض لمثل هذه المسائل فلا يمكن أبداً أن يطلب منه أن ينأى. فصفقة الأعضاء».

وبادر الوزير بالتراجع قائلاً: قد يكون حدث سوء فهم عندما أتحدث عن أن ينأى مجلس الشعب.

ولكن رئيس المجلس رد بقول قاطع أيضاً: لا يستطيع مجلس الشعب أن ينأى ولا يستطيع أن يتخلف، تلك مسئولياته ولا يوجد قيد على حق هذا المجلس فى الرقابة على أية سلطة.

وتخفيفا من حدة قوله: وأنا أعلم أن السيد الوزير لم يقصد هذا التعبير.

وصفق له الأعضاء مرة أخرى.

وتحدث الوزير يحاول تصحيح ما بدر منه موضحاً فقال: «فى سياق الحديث أنه إذا كانت هناك - كما ذكر الأخ الأستاذ الدكتور محمد دكرورى - أية شبهة فى أن هناك انعكاساً لمواقف شخصية فى تحديد موقف فإن ما ذكرته هو فقط تعليق على حديث السيد العضو الدكتور محمد دكرورى. فأنا لا أتحدث عن مسئوليات المجلس أو عن حق المجلس فى التعرض لأية قضية من القضايا لكنى أريد أن أؤكد أن المجلس عندما يتعرض للقضايا - وهو صاحب حق فى ذلك - أنه لا يتعرض إليها انعكاساً لمواقف شخصية وأن المجلس ينأى بنفسه عن أن يكون ذلك. هذا ما أردت أن أؤكده».

فصفق له الأعضاء على هذا التصحيح وأكد رئيس المجلس على هذا بقوله: إننى أثق أنك أردت شيئاً غير ما تم التعبير عنه.

ثم تحدث عن علاقة البنوك الإسلامية والبنك المركزى فقال:

«لا شك أن هناك اختلافاً فى طبيعة معاملات البنوك الإسلامية عن البنوك الأخرى ولا شك أيضاً أن علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزى - وكما يذكر كثير من الاقتصاديين. وكما يذكر كثير من رجال الاقتصاد الإسلامى بالذات - لابد أن تتسم بسمات تختلف فى طبيعتها عن تلك التى تربط وحدات الجهاز المصرفى الأخرى بالبنك المركزى والسبب الرئيسى فى ذلك هو اختلاف طبيعة الأعمال المصرفية التى يقوم بها الجهاز المصرفى ككل والبنوك الإسلامية من ناحية أخرى وهذا أمر ليس بالمستغرب ولكنه كما ذكرت أمر ينادى به كثيرون من رجال الاقتصاد الإسلامى وهو أن القواعد التى يطبقها البنك المركزى بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفى الأخرى قد لا تتفق تماماً مع قدرة البنوك الإسلامية فى القيام بمسئولياتها واسهامها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية داخل المجتمع ومن أجل حماية المودعين وإلى غير ذلك من الأفكار الأساسية فى هذا الشأن. لذلك فالأمر متروك للمناقشة والحوار. وكما أن الأمر فى النهاية متروك لمجلس الشعب كما ذكرت ليقرر ما يشاء فى شأنه».

وقد وقف على الشريطي صاحب السؤال الوحيد في هذه الجلسة ليعقب على إجابة الوزير حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لدعم تجربة البنوك الإسلامية كتجربة رائدة في ميدان الاقتصاد الإسلامي؟

وقد بادر تعقيبه بقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥).

ثم قال: أن فكرة إنشاء البنوك الإسلامية جاءت لتحرر رأس المال من الربا وأود أن أقول لمجلسكم الموقر أن تحريم الربا ليس في الإسلام فحسب بل إنه محرم في الديانة اليهودية والديانة المسيحية وهناك أحكام قضائية تؤكد هذا المعنى بأن الربا غير دستوري لأنه مخالف لأحكام الدستور التي تقضي بأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ولهذا فإن البيان الذي أدلى به السيد الوزير قد أثلج صدري لأنه يعتبر دعماً للتجربة الوليدة وهي البنوك الإسلامية وأن هذه التجربة تحتمل الخطأ والصواب ما دمنا قد اتفقنا جميعاً على أنها تجربة وليدة ـ ولقد كانت حكومتنا متيقظة تماماً لمتابعة هذه التجربة الوليدة وبالتالي فإن هناك ربطاً وهناك رقابة من الجهاز المصرفي على هذه التجربة لدعمها.. وإنني أقول أن القرار الذي أصدره وزير الاقتصاد بتنحية محافظ بنك فيصل الإسلامي هو عمل لدعم تجربة البنوك الإسلامية ولدعم الاقتصاد الإسلامي الذي نتفق جميعاً على أن يقوم صواباً وأن يقوم سليماً وأن يقوم بعيداً عن الشبهات والأخطاء.

ثم قال: أود أن أقول أيضاً مع الزملاء الذين سبقوني في الكلام ـ ولكنهم أفضل مني ـ أنه ينبغي ألا يكون هناك رقيب على هذه التجربة إلا الجهاز المصرفي فقط فلا يقبل أن أدخل وزارة الأوقاف قيداً على هذه التجربة حتى لا تنطلق».

«وعقب رئيس المجلس على رفض العضو لرقابة وزارة الأوقاف قائلاً: لم يطلب أحد أن تكون وزارة الأوقاف رقيباً على بنك فيصل الإسلامي والدكتور أحمد أبو إسماعيل لم يقصد ذلك وتمثيل وزارة الأوقاف في البنوك الإسلامية بعضو أو أكثر نيابة عن المودعين لا يعد رقابة».

إلا أن العضو على الشريطي قد انفعل وصاح قائلاً: «أنا أفسر هذا الاقتراح بهذا المعنى وأنا صناعتي الكلام وأعرف كيف أتحدث وقد نهلت العلم على يديك وإنني أوضح هذا المعنى بأنه حينما أتي بشخصيات وأضمها إلى مجلس الإدارة وأحمل هذا البنك الإسلامي بمرتبات ضخمة بشخصيات لا عمل لها فإن ذلك يعتبر قيداً على هذه التجربة ونحن بشر وصغار المدخرين قد اقتطعوا هذه المبالغ من أقواتهم وأرادوا أن يأكلوا حلالاً فذهبوا بها إلى

البنوك الإسلامية وقد بدأت البنوك الأخرى تستيقظ إذ أن بعض المودعين بدأوا يسحبون ودائعهم من هذه البنوك ويودعونها فى البنوك الإسلامية وهذا ما جعل هذه البنوك أيضاً تشعر بالغيرة - وهى غير محمودة - حتى أن بعض هذه البنوك بدا فى فتح فروع للمعاملات الإسلامية وهى غير محمودة وسلوك مطلوب من أجل دعم الاقتصادى الإسلامى.

ثم ختم حديثه قائلاً: وأننا مع الحكومة الرشيدة فى أن تكون مستيقظة تماماً للمحافظة على أموال المودعين ونحن معها أيضاً فى الدعم الكامل للبنوك الإسلامية... وصفق له النواب».

إلا أن العضو مصطفى الجندى قد طلب الحديث وذلك فى مسألة لائحية حيث أعلن قائلاً:

«لقد سبق منذ أربعة أشهر أن تقدم أكثر من عضو بطلب لمناقشة موضوع البنوك الإسلامية وبنوك الاستثمار يوم أن كان مال مصر يهرب للخارج عن طريق البنوك ويوم كانت الفوضى فى البنوك الاستثمارية لأنها لا تقوم بدورها ويوم أن قام الرأى العام كله والمجلس هنا لم يشارك فى اشباع حاجة الجماهير فى معرفة شىء عن البنوك الاستثمارية واليوم بنك فيصل الإسلامى هو بنك استثمارى فلماذا يناقش وحده؟

هذا ما أريد أن أعرفه لماذا لا يناقش هذا الموضوع مع مجلة البنوك الاستثمارية؟ ولماذا لم تناقش جميع الأسئلة ككل؟ لأن الاقتصاد كلى وليس جزئياً وكذلك البنوك».

فرد عليه رئيس المجلس بعد حوار متبادل قصير قائلاً:

«هذا شأن وذلك شأن آخر ولا علاقة بين الأمرين فموضوع البنوك الاستثمارية يتعلق بسياسة معينة.

أما بالنسبة لموضوع البنوك الإسلامية فالمطلوب أمران: البعض يقترح دعم البنوك الإسلامية والبعض الآخر يرى تمثيل المستثمرين والمودعين فى مجلس الإدارة وهذا موضوع آخر مختلف فى طبيعته عن مناقشة السياسة المصرفية ومع ذلك فقد قدم قبل ذلك سؤال السيد الوزير وتمت الإجابة عنه وهو خاص بالسياسية المصرفية وعليه فإن ادماج هذا الموضوع مع الموضوعات الخاصة بالسياسة المصرفية خطأ لأن هذا الموضوع له طبيعة خاصة.

فنحن لا نتحدث هنا عن انحرافات ولا ننسبها إلى أحد ولا يوجد الوهم الذى سيطر بعض الوقت بأن هذا سوف يؤدى إلى نتائج سيئة - نحن نطالب بدعم هذه البنوك وبتمثيل

المودعين فما الضرر فى ذلك؟ ووقف وزير الدولة توفيق عبده إسماعيل قائلاً:

«أن مجلس الشعب هو الذى أصدر قانون بنك فيصل الإسلامى عام ١٩٧٧ وأصدر قانوناً آخر عام ١٩٨٢ يخضع بنك فيصل الإسلامى والبنك العربى الأفريقى لرقابة البنك المركزى وكذلك أصدر قانوناً ثالثاً سنة ١٩٨٤ يخضع الجهاز المصرفى لرقابة البنك المركزى الكاملة... وأرجو مع تأكيد ما جاء على لسان رئيس المجلس أن تنتهى هذه المناقشة التى تؤكد الاتجاه بدعم البنوك الإسلامية والنظام المصرف الإسلامى».

ثم يقف العضو ناصف طاحون وقد قدمه رئيس المجلس طبقاً للائحة الداخلية للمجلس وبصفته رئيساً لمجلس إدارة أول مصرف إسلامى (بنك ناصر الاجتماعى) فقال:

«لا مناص لنا إلا إذا عدنا إلى شرع الله ولا يمكن بأى حال من الأحوال ألا يكون هناك خطأ فالبشر خطاءون ومن لا يعمل لا يخطئ ومن يعمل يخطئ وإذا كان هناك خطأ ما فإننا نحمد الله أن الحكومة كانت متيقظة وتمت معالجة وتصويب هذا الخطأ بجانب مئات الأخطاء فى المجال الآخر من البنوك الاستثمارية وغيرها فلم كل هذا؟

نحن الآن نريد أن نعود إلى شرع الله ونريد أن تأخذ البنوك الإسلامية دورها ولا يقتصر الأمر على مصر وحدها وإنما فى العالم الإسلامى أجمع.

والحقيقة أن صغار المودعين فى مصر ـ وهم بعيدون كل البعد ـ لديهم شك وريبة فى إيداع مدخراتهم فى البنوك الأخرى والآن نرى الاتجاه العام الذى يسود الشعب المصرى يجرى ويبحث وراء الفكر الإسلامى والبنوك الإسلامية وهذه ظاهرة صحية لا تزعج الغير، لأن ودائع هؤلاء الأفراد أصلاً لم تكن تتوجه إلى البنوك الأخرى فهل نتحدث الآن ونقول من يحمى المودعين؟ أقول أن المودع هو الذى يحمى نفسه. أين المودعون فى البنوك الأخرى؟ وإذا قيل أن طبيعة العمل تختلف فهنا نقول أن أى مودع فى البنوك الإسلامية يودع عن يقين وعقيدة بأنه يشارك فى أعمال البنك سواء بالربح أو الخسارة، إذن فهو إنسان عقائدى... فكيف يطلب الآن أن نمثله فى الإدارة؟!

أن البنوك الإسلامية الآن بعد أن بدأت تجد الرواج والارتياح داخل مصر ـ ونحمد الله ـ بدأت ترسخ الاتجاه العام لركن من أركان الدين الإسلامى وهو الزكاة وتأخذ طبيعته.

نقطة أخرى تتعلق بالرقابة الشرعية، فكل بنك من البنوك الإسلامية التى تعمل فى مصر

لديه هيئة رقابة شرعية، ولو تساءل أحد: من الذى يعين الرقابة الشرعية؟ أقول أنه لا يجوز أن نتدخل وكفى تدخلات ولنترك السفينة تسير أليست الجمعية العمومية هى أحق وأولى بمن يكون فى هيئة الرقابة الشرعية، وهى الأساس فيها وهى التى تناقش فيها كل هذه المسائل؟

يجب ألا نسمى الخطأ انحرافاً ونحكم على ما حدث أنه انحراف، ارحموا هذه الفكرة وهناك خطأ وتمت معالجته، وإننى أقول سوف تحدث أخطاء فى المرحلة الأولى لهذه البنوك... ولكن مادامت تعالج هذه الأخطاء ولا نتمادى فيها فلنسر ونحمد الله لأن لدينا بنكاً مركزياً ـ بقانونه الجديد أصبح له حق الرقابة ونريد أن ندعم حقه فى الرقابة على البنوك الإسلامية وعلاقته بها ونحن نطالب بذلك ولكن يجب عندما يحدث أى شىء ألا نفجر الموضوع داخل أعلى سلطة تشريعية فى هذا البلد، لأن هناك قوانين نصدرها ويجب علينا احترامها.

وأرجو الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد ألا يسمى ما حدث فى بنك من البنوك بأنه انحراف ولكنه خطأ ونحن نقر سيادته فى جميع الاجراءات التى اتخذها فى هذا الشأن..

أن كل ما نطلبه انطلاقاً من ايماننا الكامل بتطبيق شرع الله أن تكون الشريعة الإسلامية هى رائدنا والحمد لله على أن هذه الظاهرة تسود مجلسكم الموقر ينادى بها ويحافظ عليها ويجب أن تدفع هذه البنوك لتأخذ دورها، خاصة أن جميع دول العالم الإسلامى تحذو حذو مصر فى تطبيق نظام البنوك الإسلامية وتقوم مصر بامدادهم بالخبراء كما يرسلون إلينا مبعوثيهم لتدريبهم حتى يدعموا بنوكهم الإسلامية».

وقد انتهى النقاش عند هذا الحد وقد ورد إلى الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب اقتراح مقدم من بعض الأعضاء يؤكد المجلس فيه على ضرورة دعم المصارف الإسلامية. وكان نصه كالآتى:

يؤكد المجلس على ضرورة دعم الدولة لنظام المصارف الإسلامية ووافق الأعضاء..

وتبين من خلال النقاش السابق عدة نقاط هامة ومنها:

أولاً: تغير موقف الدكتور أحمد أبو إسماعيل من مؤيد لفكرة انشاء البنوك الإسلامية إلى معارض لها!! وقد ألمح البعض من خلال النقاش أن هذا التغير انعكاس لمواقف وخلفيات شخصية.

ثانياً: أن الدكتور أحمد أبو إسماعيل وإن كان يعلن مؤيداً فكرة البنوك الإسلامية إلا أنه يطعنها طعناً أيضاً فى نظام المشاركة فى الربح والخسارة والذى يعد من دعائم النظام الإسلامى.

ثالثاً: أن اقتراحه بتمثيل هيئة الأوقاف في مجلس الإدارة. فإن الدكتور رفعت المحجوب يشجعه وبدا ذلك من خلال تدخله في النقاش بأسلوب يميل إلى قبول اقتراحه، حيث أنه من أهل اليسار ويرى تدخل الدولة بأسلوب أو بآخر في توجيه وإحكام القبضةعلى الاقتصاد.

رابعاً: أن اقتراحه أيضاً بتمثيل المودعين في مجلس الإدارة يعد خروجاً عن النظام البنكي في كل الأعراف فليس هناك مثيل لذلك.

خامساً: ولقد تضامن مع الاقتراح السابق رئيس اللجنة الدينية بالمجلس الدكتور محمد على محجوب (وزير الأوقاف فيما بعد)، خاصة أنه اعتبر وزارة الأوقاف هيئة دينية والبنوك الإسلامية ذات طابع ديني. وهذا مغاير للحقيقة، لأن الوزارة ليست هيئة دينية. وإن كانت ترعى مصالح الأوقاف الإسلامية فإنها في ذلك كأي وزارة أخرى ترعى المسلمين في مصالح أخرى. وإن كانت البنوك الإسلامية تقوم على أساس النظام الاقتصادي الإسلامي فإنها تقوم بمعظم العمليات المصرفية كأي بنك آخر. وإذا جاز مراقبة هذه البنوك، فإن تلك الرقابة تنسحب على البنوك الأخرى لأن مودعيها معظمهم من المسلمين.

سادساً: أشار الدكتور محمد الدكروري إلى ضرورة الحفاظ وحماية فكرة انشاء البنوك الإسلامية والتي تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية لأن ذلك ضد مصالح بنوك أخرى أو جهات لا ترى ـ في مصلحتها ـ انتشار النظام على مستوى العالم العربي الإسلامي.

سابعاً: أن مد التيار الإسلامي وإقامة البنك المشار إليه في عام ١٩٧٧ كان تشجيعاً وحافزاً للبنوك التجارية الأخرى أن تنشيء فروعاً لها قائمة بالمعاملات الإسلامية. وهذا دليل على صواب الفكرة وإقبال بعض المودعين عليها. وربما مع التطور تتحول البنوك ـ التي أقامت فروعاً ـ إلى بنوك إسلامية كاملة.

ثامناً: أن هناك فرقاً بين فكرة إنشاء البنوك الإسلامية وتطبيقها لأول مرة... وهذا التطبيق ربما يحدث به خلل حتى يتم تكوين كوادر بنكية في هذا الخصوص. ومن هنا أكد وزير الاقتصاد أن موقف الحكومة ثابت من تشجيعها للبنوك الإسلامية. إلا أنه يرد على ذلك أيضاً أنه قد صدر قرار بعدم إقامة بنوك أو فروع لبنوك أخرى من الخارج وإن كان تبرير ذلك المعلن أن البنوك الاستثمارية الأجنبية تستثمر جزءاً كبيراً من أموالها في الخارج فإن ذلك يعني عدم الموافقة على إقامة بنوك اسلامية جديدة؟! وبذلك يتم تحجيم انتشار النظام الاقتصادي الإسلامي. ومن هنا بدت بوادر شركات توظيف أو تلقي الأموال في الظهور على

المسرح الاقتصادى المصرى بديلاً عن إقامة بنوك اسلامية جديدة. حيث رفعت هذه الشركات شعار واجهة الإسلام فى عملها ونشاطها ولنا عودة لها فى سطور لاحقة.

تاسعاً: وتأكيداً للتفسير السابق بتحجيم البنوك الإسلامية فإن الدولة لا يمكنها الغاء البنوك التى قامت بالفعل أو فروع البنوك التى تعمل على الطريق الإسلامى... فإن الحكومة، خاصة وزير الاقتصاد مصطفى السعيد والمعروف بميوله اليسارية قد نجح فى استصدار قانون لمراقبة بنك فيصل الإسلامى عام ١٩٨٢ وكذلك البنك العربى الأفريقى لما أشيع عن نشاط ومخالفات هذا الأخير. ثم عمت المراقبة على البنوك الأخرى عام ١٩٨٤ ومن هنا يتأكد سعى الدولة فى التدخل وإن كان فى صورة رقابية إلا أنها من جانب آخر محاولة لتوجيه أعمال هذه البنوك. وذلك حدث بعد تجميد مسيرة التحرر الاقتصادى بوفاة الرئيس السادات.

عاشراً: أن ناصف طاحون عضو المجلس قد هاجم بشدة وحذر من التدخل الحكومى فى أعمال أو أنشطة البنوك الإسلامية. وأنه لابد من تشجيعها لإقامة نظام اقتصاد اسلامى متكامل. وأن ما يعد خطأ فى بداية إقامة هذه البنوك فإن ذلك أمراً طبيعياً لأنه لابد من الخطأ والصواب ولا يعد ذلك انحرافاً اطلاقاً عن الفكرة الإسلامية.

حادى عشر: وفى خضم مشاعر وأحاسيس معظم الأعضاء... وما يتبين من زيادة ايداعات الجماهير فى هذه البنوك... وتصدى بعض النواب لأى تدخل مهما كان فى هذه البنوك كان على رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب ألا يقف ضد كل هذا ـ رغم أنه من أهل اليسار ـ ورأى أنه لابد من تتويج ذلك بالاقتراح الذى أشار إليه وفحواه ضرورة دعم وتشجيع الدولة للمصارف الإسلامية.. وإن كان ذلك نظرياً لأنه لم توافق الحكومة على بنوك اسلامية جديدة... إلا أنه يكفى أن هذا النقاش كان رادعاً لمزيد من التدخل فى البنوك الإسلامية القائمة... وعدم الحد من نشاطها وانطلاقها... ورغم محاولات هزها إلا أنها مازالت صلبة تستمر فى عملها ونجاحها.

وفى تطور مواز للحركة أو للنشاط الاقتصادى. ظهرت شركات تلقى أو توظيف الأموال. وقد اتخذت الإسلام شعاراً لها. وأعلنت أنها تقوم بتلقى وتوظيف أموال المودعين وتوزيع أرباحها طبقاً للشريعة الإسلامية. وكانت هذه الأرباح تصل إلى ٢٠٪ وما يزيد للمساهم أو المودع عن أمواله...

وقد باتت بعض هذه الشركات من القوة الاقتصادية المؤثرة فى النشاط الاقتصادى والتجارى بالدولة بل إن عددها قد زاد. وبذلك فإنها جذبت مدخرات الجمهور بل ودفعت البعض إلى سحب ايداعاته فى البنوك لايداعها بها. حيث أن الأرباح التى يحصل عليها المودع كبيرة ومغرية.

وإزاء ذلك تصاعدت أصوات تنذر وتحذر من تعاظم هذه الشركات وسيطرتها على توجيه الاقتصاد القومى. وكانت هذه الصيحات تعلو من الاتجاهين: اليسارى حيث أن ذلك ينسف نظرياتها وأحكام قبضة الدولة على النشاط الاقتصادى، واليمينى أيضاً فى بعض أجنحته حيث أن هذه الشركة تسحب جزءاً غير قليل من نشاط وأرباح شركاته أو مؤسساته.. وإن كانت هناك أجنحة أخرى تعاونت وتحالفت مع هذه الشركات وتزايد نشاطها وأرباحها أيضاً.

وكان من أبرز أصوات اليمين التى تصاعدت وحذرت صوت الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب. ولكنه لم يطالب بالغاء أو منع هذه الشركات من نشاطها إنما طالب بأن تقوم الدولة ممثلة فى أجهزتها المصرفية بدور أكبر فاعلية لجذب المودعين إليها وعدم تسربهم إلى هذه الشركات. وذلك من خلال حوافز إضافية لهم. وإنشاء أوعية ادخارية أكثر قبولاً وجاذبية للمودعين. وهذا مثال لليمين المتحفظ.

وطالب البعض أيضاً من ذلك اليمين بتوجيه هذه الشركات للمشاركة أو المساهمة فى تنفيذ مشروعات خطط الدولة وفى المجالات التى يتفق عليها معها وذلك لاستغلال قوة هذه الشركات الاقتصادية والمالية فى تحقيق أغراض وأهداف خطط التنمية... وقد قبلت بعض هذه الشركات ذلك.

إلا أنه تردد أن هذه الشركات لا تحقق ربحاً. وأن ما تعلنه فى كل المحافل ما هو إلا أوهام خداعية لمزيد من جذب ايداعات الجمهور.

وتردد أيضاً أن هناك وسائل وسياسات غير اسلامية تقوم بها هذه الشركات مما يهدر حقيقتها التى قامت من أجلها إلا وهى ممارسة النشاط الاقتصادى الإسلامى ونشره وترسيخه فى الدولة وبين الأفراد.

إلا أن الحقيقة التى أعتقد أنها جازمة من خلال متابعتى الشخصية السياسية والبرلمانية لموقف الحكومة من هذه الشركات بغض النظر عن أى بعد أو اعتبار آخر... فإنها تتمثل فى رغبة وسياسة الدولة وفلسفة نظام الحكم فى التمسك بقبضتها باحكام على النشاط

الاقتصادى. ومنع أى مبادرة أو حافز فردى لدى الأفراد فى ممارسة نشاط اقتصادى يمثل قوة فى مواجهة الحكومة وهذه القوة تولد قوى التعبير الديمقراطى الحقيقى وما يرتبط بها من أفراد تربطهم المصلحة وأفكار معينة.

لعل ذلك تحقيقاً بتلازم الديمقراطية الحقيقية بالاقتصاد الحر وهذا ما تحاول القوى الإسلامية الوصول إليه. وبالتحديد ما يسعى إلى تحقيقه الإخوان المسلمون، خاصة عندما يطالبون ويعملون على توسيع النشاط الاقتصادى الحر والتعاونى ليشمل معظم المواطنين وذلك بتدرج طبيعى وبتأثير متبادل تصبح الديمقراطية هى الطريق الطبيعى للمواطنين. لأن تحرير لقمة العيش بالنسبة للفرد هى الخطوة الأولى والحقيقية لحرية التعبير وحرية الانتخاب.. وتحرير لقمة العيش كما صورها عبد الناصر ومناصروه بأنها الحرية الاجتماعية وسبقها للحرية السياسية.. وكان ذلك من قبيل الخداع السياسى أيضاً. لأن ما أسماه بالحركة الاجتماعية وهى تحرير لقمة العيش كانت من مهام الحكومة. فهى إذن صاحبة الأمر فى المنح والمنع. فأى حرية اجتماعية تلك التى تجعل الحكومة قابضة على لقمة العيش فهل يكون هناك حرية؟!

وإنما الحرية الاجتماعية إذا كان المقصود بها تحرير لقمة العيش، فإن بدهياتها فى حرية نشاط الأفراد الاقتصادى فى الحصول على لقمة العيش دون تدخل قابض من الدولة على ذلك النشاط أو السيطرة عليها بحيث لا تكون هناك حرية بالفعل إنما توجيه وسيطرة.

وبالطبع فإن فلسفة نظام الحكم كان من أهدافها إحكام قبضة الدولة على النشاط الاقتصادى للأفراد والشركات حتى لا تفلت من تحت يدها وتكون قوى مؤثرة فى صناعة الحياة السياسية والاجتماعية فى الدولة. وبذلك التأثير تكون المشاركة فى الحياة السياسية وصناعة القرار ولذلك فقط فطنت الدولة إلى تزايد قوى هذه الشركات واتساعها وانتشارها ومن هنا فقد أعدت أدواتها للانقضاض عليها وحصارها بل وإذا وصل الأمر إلى تصفيتها..

وهذا لا يعنى أن تمارس الشركات والأفراد نشاطها بعيداً عن القانون بل إن هذا النشاط يبدأ بتطبيق نصوص القانون المنظم لهذا النشاط... ولكنه تنظيم إدارى وليس اقتصادياً. وأما إذا كانت النصوص تشكل قيوداً أو توجيهات اقتصادية فمن هنا فإن الدولة تتدخل وتقبض على النشاط الاقتصادى وتقل حركته.

ومن هنا فإنه عندما عرض مشروع قانون تلقى الأموال على مجلس الشعب... فإنه قد لوحظ

أن هناك قيوداً مؤكدة وهى ليست من قبيل القيود الإدارية أو التنظيمية إنما هى قيود اقتصادية.

فقد نص مشروع القانون على النصاب المالى لتكوين رأسمال مثل هذه الشركات حيث تحدد الحد الأدنى له خمسة ملايين جنيه والحد الأقصى خمسين مليوناً... وقد أعلن حينذاك حزب الوفد الجديد ممثلاً فى ياسين سراج الدين أن الحد الأقصى نوع من القيود... ويلاحظ أنه لم يشر إلى الحد الأدنى... الذى أشار إليه إبراهيم شكرى حيث أعلن بالنسبة لهذا الحد أن هناك الكثير من المشاركات الموجودة فى الريف وفى المدن وبين الأشخاص. ومشروع القانون المعروض لم ينظمها.

وفى هذا الصدد أيضاً ورداً على موقف حزب الوفد... والحكومة أيضاً.. فقد أعلن المستشار محمد المأمون الهضيبى زعيم الإخوان بقوله:

«فى اعتقادى أننا هنا نخلق تكتلات لأصحاب الملايين ونحرم من دونهم من مباشرة أية أنشطة تجارية مباحة أصلاً للناس جميعاً...

ثم قال: وإننى تساءلت لم هذه التكتلات القوية. قيل حتى يكون هناك ضمان بالنسبة لأموال المودعين.

ولكنه أضاف بأن الضمان المطلوب إنما يجب أن يتناسب طرداً وعكساً مع قيمة ما هو مصرح للشركة بأن تتلقاه من الأموال فإذا كانت القاعدة أن تتلقى الشركة عشرة أمثال رأس مالها ففى هذه الحالة فإن الشركة التى يكون رأسمالها خمسة ملايين جنيه يصرح لها بأن تتلقى أموالاً فى حدود خمسين مليوناً والشركة التى سيكون رأسمالها مائة ألف جنيه سوف تحصل على عشرة أمثال رأسمالها ويؤكد ذلك إلى أن الضمان ليس فى التحديد ولكن فى التناسب بين رأس المال وبين ما يصرح للشركة باصداره من صكوك مقابل الأموال التى تتلقاها.

ويضيف قائلاً: أننا لو تركنا الحد الأدنى أو خفضناه يكون ذلك أفضل.

قد يقال أن هناك نصاً يقضى بحق مجلس الوزراء بالاستثناء من شرطى الحدين الأدنى والأقصى، وهذا الاستثناء... المفروض أن يكون استثناء من الأصل له ما يبرره وليس قاعدة. فحينما تطلب شركة أن يكون لها رأسمال يزيد على خمسين مليون جنيه، يجب أن يكون هناك مبررات خاصة وليست قاعدة وكذلك الحال إذا كانت الشركة تطلب أن يكون رأسمالها أقل من خمسة ملايين جنيه. فهذا الاستثناء أيضاً يجب أن يكون له ما يبرره وليس قاعدة.

واستطرد مؤكداً: أننا نريد أن تكون القاعدة هى أن حرية العمل مكفولة وحرية النشاط مكفولة وكذلك الضمان يكون مكفولاً بالتناسب بين رأس المال وبين ما تتلقاه الشركة من أموال.

وفى ضوء ذلك طالب الهضيبى بألا يكون هناك تحديد لحد أدنى أوحد أقصى مثلما هو موجود فى قانون الشركات المساهمة العامة.

وقد أفصح الهضيبى صراحة وبلا مواربة عن الهدف من كل ذلك قائلاً: أننا نريد أن نوسع القاعدة الشعبية التى تستطيع أن تتعامل ولا نحصرها فى أصحاب الملايين فقط ونترك الكثيرين فى القرى والمدن الصغيرة ممن يزاولون هذا النشاط، فليسوا جميعاً من أصحاب الملايين.. فهناك فى القرى والمدن أناس يزاولون هذا النشاط وموجودون فعلاً، وهم أصل هذا النشاط والظاهرة الطارئة هى التكتلات الكبيرة. وإننا بمشروع القانون هذا نمنعهم ونحرمهم، وفى اعتقادى أن ذلك مخالف للسياسة العامة للدولة ولحقوق الناس عموماً».

وتفصيلاً لكلام الهضيبى أوضح زميله محمد محفوظ حلمى قائلاً: «تعالوا ننزل إلى الشارع الصناعى الحقيقى فى مدينة المحلة الكبرى وفى المنصورة وفى طنطا وفى دكرنس لنرى الشركات القائمة وهى عبارة عن مجموعة مكونة من عشرة أو خمسة عشر شخصاً اشتروا عشر ماكينات تريكو واشتغلوا وأنتجوا منها الكثير».

ومن خلال ما سبق. أعتقد أنه لم يفت على الهضيبى وزميله أن الهدف من القانون هو تحرير النشاط الاقتصادى ذلك الذى يسعى إليه الإخوان وفى ذات الوقت فإن الهدف السياسى غير المعلن هو منع الإخوان من السعى لتحقيق نشاط اقتصادى واسع وذلك لدفع الأفراد والمجموعات لتكوين مجموعات أو شركات اقتصادية صغيرة، و لكنها تكون فى النهاية كياناً اقتصادياً حراً بعيداً عن تدخل وقبضة الدولة. وعندما أشار الهضيبى الى أن مشروع القانون يعد مخالفاً للسياسة العامة، فإنه يشير إلى أن الحكومة تعلن أو ترفع شعاراً بتشجيع وانتشار الصناعات الصغيرة، بل إن رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك دعا فى خطبه إلى مثل هذه الصناعات الصغيرة اقتداء باليابان لتحويل المدن والمجتمعات الصغيرة فى القرى إلى قوى انتاجية.

واشارة الهضيبى تصل إلى منتهى الاتساع للاقتصاد الحر حيث أنه ركز على الحد الأدنى وليس الحد الأقصى.. والحد الأدنى يمثل قاعدة عريضة وكبيرة يسهل انتشارها عكس الحد الأقصى الذى يمثل القمة ويضيق مساحة حركتها فى ظل فلسفة نظام الحكم.

إلا أن الحكومة تبرر عدم موافقتها بالغاء الحد الأدنى أو تخفيضه بعدم تمكنها من الرقابة.. حيث أعلن محفوظ حلمى قائلاً: «وبالأمس ونحن نناقش مشروع القانون باللجنة الاقتصادية قلت للسيد الدكتور رئيس هيئة سوق المال: ما ذنب صغار أصحاب رؤس الأموال المنتجة؟ فقال لى: إننى لا أقدر على احكام الرقابة عندما تتعدد الشركات ويتسع نشاطها فقلت له هذه قضيتك أنت، فعليك أن تبحث عن السبيل أما هذه الأسر التى تعدت الملايين ما ذنبها. فهذه الشركات تتلقى أموالاً مع رأس مال صغير ومحدود».

ويتأكد تفسيرنا من اجابة رئيس هيئة سوق المال. وإلى أن وجهة نظره تعبر عن ضيق أفق اقتصادى أيضاً... فكيف نمنع القوى البشرية من أن تكون قوى منتجة لمجرد العجز عن رقابة نشاطها الانتاجى؟!

وكيف نعطل القوى البشرية عن عملها وتبقى عاطلة ولا تشجعها على أن تعمل فى ظل دولة نامية فى حاجة إلى كل قطرة عرق من عمل؟!

وكيف يخشى من اتساع نشاط الشركات الصغيرة ويبقى الأمر معلقاً على استيراد احتياجاتنا دائماً ومنع انتاجها محلياً؟!

وهكذا فإن فلسفة النظام تحجب وتحاصر وتحدد مستوى انتشار النشاط الاقتصادى الذى تكون بلادنا فى مسيس الحاجة إليه، وذلك تحقيقاً لفلسفة نظام يتمسك ويتشبث باحكام قبضته على الأفراد ونشاطهم تحت دعاوى مزيفة من الحرية الاجتماعية التى يرى أنه يمنحها وبذلك تتناقض مع أبسط المعانى للحرية.

وقد لوحظ أن هناك قيوداً عديدة فى مشروع القانون تجسد تدخل الحكومة السافر فى تحديد نوعية وحجم ومستوى النشاط الاقتصادى مما دعا إبراهيم شكرى إلى القول: «بأن كثرة التدخلات الموجودة فى مشروع القانون المعروض لا يمكن أن تشجع على تكوين شركات جديدة تحقيقاً للأغراض التى تهدف إليها من تشجيع رؤوس الأموال الصغيرة فى الاستثمار.

وأضاف قائلاً: كما أنه بالنسبة للشركات القائمة، ففى اعتقادى أن هذا المشروع بقانون لا يمكن أبداً أن يكون مشجعاً لها على الاستمرار، سواء أكانت هذه الشركات جادة أم غير جادة وسواء كانت سليمة التأسيس أم غير سليمة التأسيس فإن الأوضاع الواردة فى هذا المشروع لا تشجعهم على الاستمرار، ومن هنا يجب أن ننظر إلى كل هذه المسائل وأن ننظر إلى الآثار المترتبة على ذلك.

ثم أكد بقوله: أننا مع مبدأ أن يكون هناك قانون لتنظيم هذه الشركات، ولكننى أرفض هذا المشروع».

كما أشار كل من العضوين محيى الدين عيسى ومحفوظ حلمى إلى كثرة تدخلات الحكومة والقيود المتعددة بنصوص مشروع القانون.. إلا أن أخطر ما أشير إليه فى هذا الصدد ـ وبصراحة شديدة أعلنها النائب الإخوانى الدكتور حسنى حسين، حيث أيد ما قاله زملاؤه من ضرورة عدم زيادة القيود واستدرك مخاطباً رئيس المجلس بقوله: «اسمح لى أن أصارحك، أننا لا نريد أن نفتح أبواباً للفساد والرشوة من جراء زيادة مراكز القوى والتحكم فى هذه الشركات. فإذا كنا حريصين على زيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادى فإننى أرى أنه لا ينبغى أبداً أن يوجد مثل هذا التعنت المفروض».

وما أشار إليه العضو فهو حقيقى، حيث أن القيود المتعددة والمتناثرة والتى تبدو متناقضة من كثرتها وتخلق نوعاً من البيروقراطية المنفرة والمعقدة... فإن ذلك يكون رهن تطبيق العناصر الإدارية وتفسيراتها وتأويلاتها المتعددة.

ومن هنا فإن الرشوة تكون مفتاح الخروج من هذه المآزق الإدارية والبيروقراطية. وهى تجعل تلك العناصر بتحايلها القانونى، أيضاً، قادرة على العطاء أو المنح والمنع ويكون رهن مشيئتها الفاسدة... وبذلك تبدو الرشوة هى القاسم المشترك فى كل هذا. ولذلك فإن اشارة النائب الإخوانى واقعية إلى حد كبير وبعيد.

وإذا عدنا للتأكيد على فلسفة نظام الحكم فى التمسك بحق التدخل السافر وإحكام القبضة على النشاط الاقتصادى للأفراد والذى يجسد حريتهم.. فإننا التقطنا أثناء متابعتنا المستمرة بحضور نقاش هذا المشروع فى قاعة المجلس بالجلسة المسائية يوم السابع من يونيو عام ١٩٨٨... أولى خيوط هذه الفلسفة وهى، ابتداء، عقاب المودعين على محاولاتهم ـ كأفراد ـ للاستقلال الاقتصادى وبعيداً عن متناول يد الحكومة المانعة والمانحة حيث نصت المادة (١٨) من المشروع على رد الأموال للمودعين خلال سنتين. وخلال الضجة من جراء تحديد هذه المدة.. صاح النائب الإخوانى د. عصام العريان ومقترحاً تخفيض هذه المدة إلى ستة شهور رحمة وشفقة بالمودعين!!

فرد عليه الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس رافضاً ذلك الاقتراح. فسأله النائب عن سبب ذلك. فرد عليه قائلاً: يستاهلوا... مش هم اللى راحوا أودعوا فلوسهم فى الشركات

دية.. ولكن للأسف فإن هذا الحوار وتلك العبارة قد حذفت من مضبطة الجلسة، ولكننى كنت قد سجلتها فى نوتة خاصة بى. واندهشت لسقوطها من المضبطة. وإن كان ذات الحوار دار مع العضو رمضان عرفة والذى ينتمى للتيار الإسلامى وإن لم ينسب للإخوان.. حيث خاطب رئيس المجلس بقوله وما ذنبى أنا كمستثمر أن أسترد أموالى خلال سنتين؟!

فرد عليه ـ رئيس المجلس: أنت الذى أودعت أموالك لديهم وما هو ذنبهم أن يردوا لك أموالك غداً لابد أن نكون عادلين معهم فمدة السنتين مدة معقولة ولا يصح أن نقللها!!

وهكذا وقد بدا رئيس المجلس وكأنه يحافظ على مصلحة الشركات فقط دون الأفراد وفى ذلك يحاول نفى شبهة الأضرار بمصلحة هذه الشركات وتصفيتها، خاصة أن ذلك يمس الجانب الاقتصادى فى سياسة الحكومة من حيث الظاهر. وكأنه بذلك يعاقب الأفراد المودعين على محاولة الاستقلال الاقتصادى... وممارسة ذلك بعيداً عن قبضة الدولة.. والتى أن أفلتت منها فإن حريتها تكون أكثر توسعاً وقوة فى مواجهة الحكومة نفسها... وبذلك تتوافر أهم عناصر ديمقراطية الحكم والنظام والدولة.

وبذلك تحقق عقاب الحكومة للمودعين... عسى أن يستوعبوا الدرس حتى لا يعاودوا الكرة مرة أخرى ويحاولوا الاستقلال الاقتصادى عن قبضة الدولة وتحكمها فى أرزاقهم، وبالتالى حريتهم واختياراتهم فهى تتمسك بأن تكون المانحة والمانعة، وبذلك تحقق ديمقراطيتها الاجتماعية المزعومة والمزيفة والتى تتناقض ـ كما سبق القول ـ مع أبسط معانى الحرية.

وأثناء مناقشة بيان حكومة عاطف صدقى دار حديث حول تلك المعانى تحدث المستشار حلمى عبد الآخر رئيس لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وأحد أقطاب الحزب الوطنى أشار إلى أن المصريين العاملين بالخارج ـ وليس الأجانب ـ يمتلكون مليارات الدولارات ولم يدخلوها مصر، فإما أنهم يضعونها فى خزائن البنوك الأجنبية وإما أنهم يستثمرونها فى دول أجنبية ورغم أن مصر أولى بهذه المليارات ولكن رأس المال يسعى دائماً للاطمئنان والأمان والعائد المربح.

وقال: إذن يجب على الحكومة أن توجد المناخ الملائم لجذب هذه المليارات لاستثمارها فى مصر ومد جسور الثقة بين القنوات الشرعية والوطنية للاستثمار وبين هذه المليارات،

حتى تثرى هذه النقود والأموال السوق المصرية ولكن ما الطريقة؟

والتقط الهضيبى الخيط من هذا العضو والذى ينتمى إلى الحزب وأحد أقطاب الحزب الوطنى الذى تنبثق منه حكومته قائلاً: «وكنت قد تكلمت فى هذا الموضوع.

واستطرد قائلاً: أن البنوك بالخارج تصدر بيانات ولديها احصاءات وتعرف وتقول أن لديها أموالاً من جنسيات كذا وكذا وكذا ومن الممكن أن نعرفها نحن أيضاً وغيرها يعرفها ويعلنها. أليس من حقنا ومن واجب حكومتنا أن تقول عن هذه المبالغ وتقوم بعمل حصر لها ولو بالتقريب وتقدمه لنا؟

ثم تقول لنا كما قال السيد العضو حلمى عبد الآخر كيف سنعمل على جلب هذه الأموال؟ هم قالوا وقالت لجنة الرد على البيان - بحق - أن الحرية أساس وأن الحرية لا انفصام بينها وبين التنمية.

وخاطب الحكومة بقوله: اجعلوا لهم فوائد كما تريدون، افعلوا ما تريدون ولكن لن يأتى أحد إلا إذا اطمأن وأمن على نفسه وماله، لن يأتى أحد بدولار واحد من الخارج إلا إذا أطمأن على أنه لن يستيقظ فى الصباح فيجد قانوناً يغير الكيان الاقتصادى... ينظر فى جلسة واحدة دون أية دراسات يشترك فيها أصحاب الشأن مهما كان الفساد».

تعنى اشارة الهضيبى الأخيرة صدور قانون تلقى الأموال دون بحث أو دراسة جيدة الأمر الذى هدم شركات ذات كيانات اقتصادية كبيرة مما أودى بأموال المودعين بها وما تسبب عن ذلك من انهيارات اجتماعية فى الأسر التى كانت أموالها مودعة بتلك الشركات.

وأما مطالبته باحصاء أموال العاملين بالخارج واعلانها وإن كان ذلك ضروريا لتخطيط ووضع سياسة لجذبها إلى الاستثمار الوطنى... فإن الحقيقة فى الجانب الآخر ربما تكتشف أسرار مخالفات مالية جسيمة يودع أطرافها أم مسئولوها حصة منها فى البنوك بالخارج. وهذا ما لا تسعى إليه الحكومة طبعاً - وإن حاولت بأساليب أخرى غير معلنة إلا أن العبرة بالنتيجة، فإذا نما إلى علمها شىء من هذا فماذا هى فاعلة؟؟

إذن فالمناخ الاقتصادى المطلوب هو مناخ أمن من أى هزات اقتصادية، وقرارات متوالية ومتضاربة، كذلك تشريعات تحد من حرية النشاط الاقتصادى. وهذا ما لا تريده الدولة

رسميا، وتحاول التحايل عليه بشتى الطرق مما يهدر الوقت والجهد، ويفوت على الجماهير تحقيق مكاسب ورفع مستوى المعيشة والنهوض بخدمات الدولة ومرافقها.

«وكان مجلس الشعب يناقش بيان الحكومة أثناء حرب الخليج التى كان أحد طرفيها الرئيسية العراق... وقد التقط النائب الإخوانى مجدى أحمد حسين التناقض وغيبة الحكومة وتخبطها الاقتصادى والسياسى فى نقطة هامة حيث أشار إلى أن عدم التوفيق فى بيان رئيس الحكومة الدكتور عاطف صدقى قد وصل إلى منتهاه حيث ذكر أن من وسائله الأساسية لمعالجة مشكلة البطالة فتح سوق العراق فعلاً. كان الحكومة تتحدث من العالم الآخر... فهناك نصف مليون مواطن عائدون من العراق.. ورغم ذلك يقدم لنا بيان الحكومة أنها ستفتح سوق العراق والإمارات واليمن.. هل هذا معقول؟! بل هناك بطالة مصرية مضادة تأتى من العراق نتيجة ظروف العراق الاقتصادية فيما بعد الحرب ثم يقال أن هذا حل مطروح لنا».

وإشارة العضو تعنى عدة أمور منها:

أولاً: أن انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وعودة جنود العراق إلى مواقعها المدنية قد خلقت مشاكل وجثث موتى من المصريين تعود بالمئات فى توابيت مغلقة. وأن فرص العمل بالنسبة للمصريين تتناقص.

ثانياً: انخفضت هذه الفرص بصورة كبيرة عندما اشتعلت أزمة الخليج واضطرار ما يقرب من نصف مليون مصرى للعودة من العراق إلى مصر.

ثالثاً: أن مواقف مصر واليمن المختلفة من أزمة الخليج أدى إلى صعوبة استمرار العمالة المصرية باليمن وعودة أبناء مصر من بعض دول الخليج ونتيجة موقف اليمن السياسى من الأزمة ـ قلل من فرص العمل أيضاً للمصريين.

رابعاً: أن دولة الإمارات تعيد النظر بموضوعية فى نسب العمالة عموماً التى تعمل بها لاحداث توازن سكانى.

وعندما تعلن الحكومة التزامها أو وعدها بعكس ذلك فإنها تعبر حقيقة عند عدم صدقها ووعودها الزائفة ولا يجب أن تستمر فى الحكم.

وهكذا يسعى الإخوان لتحرير الاقتصاد المصرى... ويلقون مقاومة عنيفة من الحكومة.. ثم يأتى صندوق النقد الدولى ويضع مع الحكومة خطة لتحرير الاقتصاد المصرى خلال ثلاث سنوات ـ والتى عرفت بمشروع الألف يوم ـ وتضطر الحكومة إلى التجاوب والاستجابة إلا أنها أيضاً تحاول الالتفاف والتملص من ذلك.. وللأسف فلماذا لم تتجاوب ابتداء مع إحدى القوى الوطنية واستجابت لقوى أجنبية؟!

7

سيناريو حكم الإخوان

«نظرة على التجربة الجديدة ٢٠٠٥»

نجاح ١٢ فى الجولة الأخيرة

٨٨ مقعداً للإخوان بعد أعنف انتخابات شهدتها مصر

أسدل الستار على انتخابات مجلس الشعب التى تعد واحدة من أعنف الانتخابات التى شهدتها الساحة المصرية: حيث استخدمت قوات الأمن مختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة لقمع الناخبين، حيث استخدمت الرصاص الحى والمطاطى والقنابل المسيلة للدموع وأعداداً كبيرة من البلطجية. الأمر الذى أوقع ١٤ قتيلاً ومئات الجرحى والمصابين من بينهم ١٢ فقدوا أعينهم والعشرات فى حالات صحية متردية.

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ٨٨ من مرشحى الإخوان المسلمين بعدما بذل الحزب الوطنى مختلف الوسائل لإسقاط أكبر عدد من مرشحى الإخوان، خاصة الرموز من بينهم، والذين فازوا من الإخوان خلال المرحلة الثالثة هم: محمد كسبة عمال (فارسكور) ومحمد شاكر سنار فئات (الرياض ـ كفر الشيخ) ومحمد فضل (بدائرة فوة بنفس المحافظة).. وفى محافظة سوهاج فاز مختار البيه فئات (بندر سوهاج) ومحمد عبد الرحمن (فئات ـ المراغة) ومحمد يوسف (عمال ـ طهطا)، وفى الدقهلية فاز إبراهيم أبو عوف فئات (منية النصر) ومحمد إسماعيل (فئات ـ طلخا) وطارق قطب (عمال ـ بندر المنصورة). وفى محافظة الشرقية فاز ماهر عقل (فئات ـ كفر صقر) ومؤمن زعرور (عمال التلين) وفريد إسماعيل (فئات ـ فاقوس). وبهذه النتيجة يحصل الإخوان على ٢٠٪ من عدد مقاعد البرلمان، بينما ينتظر ٧ من مرشحى الإخوان تحديد موعد لإجراء الانتخابات فى دوائرهم التى صدرت أحكام قضائية بوقف الانتخابات بها. فيما لم يفز من الحزب الوطنى سوى نحو ٣٣٪ من عدد مرشحيه الذين حصلوا على ١٤٥ مقعداً.. أصبحوا ٣١١ مقعداً بعد انضمام أعداد كبيرة من المستقلين!وقد فازت أحزاب المعارضة بـ١٢ مقعداً، منها: ٦ مقاعد للوفد ومقعدان لكل من التجمع والكرامة ومقعد واحد لكل من حزب العمل والجبهة الوطنية للتغيير، بينما حصل المستقلون على ٢٤ مقعداً.

مشروعية الإخوان قررها الشعب

د. يحيى السيد الصباحى

إن شعب مصر الذى هو مصدر السلطات هو الذى قرر مشروعية الإخوان المسلمين بانتخاب مرشحيهم لعضوية مجلس الشعب بمراحل الانتخابات الثلاث بنجاح ساحق ليصبحوا القوة المعارضة الرئيسية بمجلس الشعب الجديد، وليمارسوا واجبهم النيابى الديمقراطى بشعبه الثلاث، وهى: التشريعية والمالية والرقابية، من لفت نظر وسؤال واستجواب وبيانات عاجلة وطلبات إحاطة وطلبات نزع ثقة.

ومن ثم يصبح الإخوان المسلمون القوة السياسية الديمقراطية النيابية الأولى لإحداث التغيير المنشود فى مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وتربية وثقافة ولتحقيق المضاعفة الحقيقية للدخل الوطنى فى مصر ولدخل أفراد الشعب من مُعدمين وفقراء ومحدودى الدخل، وهم يشكلون نسبة ٩٥٪ من الشعب المصرى ولإيجاد فرص العمل لعدد ١٢ مليون متعطل عن العمل حتى الآن، وليس ٥، ٤ مليون كما يدعى ويزعم الحزب الوطنى وقياداته..!!

إن برامج ومبادرات الإخوان المسلمين الإصلاحية والعلاجية والخدمية لشعب مصر جميعاً مسلمين وأقباطاً جاهزة للتطبيق، ذلك أن اختلاط الإخوان وتواصلهم مع جميع فئات شعب مصر وسعيهم فى خدمتهم ومصالحهم ومنافعهم طوال عقود من الزمن إنما يأتى إعمالاً للحديث النبوى الشريف: **«كلكم عيال الله، وأحبكم إلى الله أنفعكم لعياله»**.

ولقد آن الأوان لمصر أن ترفع رأسها.. ولشعب مصر أن يخلع رداء الذل والفقر والمهانة والظلم، وأن تُطهر البلاد من الفساد والمفسدين وسارقى أموال البنوك ومهربى آثار مصر الثمينة وبيعها فى الخارج ووسطاء وسماسرة تجارة السلاح ومختلسى الإعانات والمعونات والمنح وحصاد الخصخصة لشركات قطاع الأعمال الناجحة وذلك كله بمليارات الدولارات الأمريكية بلغت المئات فى حسابات سرية فى البنوك السويسرية وبنوك الولايات المتحدة الأمريكية بأسماء أشخاص يُعَدُّون على أصابع اليدين!!

ويريد الله سبحانه وتعالى أن يتحقق فى حق الإخوان المسلمين قوله الكريم: ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم فى الأرض﴾.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أستاذ القانون الدستورى

س: لماذا اختار المصريون الإخوان المسلمون؟
ج: وهل لدينا قوة سياسية منظمة غير الإخوان المسلمين

إذا كنت تتكلم عن الأحزاب التقليدية فأنت «بتهرج» لأن الأحزاب تحولت إلى مجرد مبان لا يعرف المواطن العادى مكاتبها الرئيسية أو أسماء رؤسائها، وإذا كنت تتكلم عن الأحزاب الجديدة فأنت «بتهرج أكثر» لأن تلك الأحزاب لم تستقر بعد أو تحدد لها شكلاً واضحاً بعد أن جمعت لها أعضاء من الشرق ومن الغرب، وحتى فى حال تناغمها فهى لم تمتلك الوقت الكافى للتواجد فى الشارع، فضلاً عن أنها ربما كانت تعانى من معظم عيوب سابقيها.

هل تتكلم عن اليسار؟ اسمح لى «التهريج» زاد عن الحد، فاليسار تشتت وتفتت وذاب وتراجع وتقوقع، مكتفياً بالقراءة والكتابة والفكر والإبداع، ومفضلاً الإبتعاد عن الساحة السياسية إما عن يأس أو عن «مصلحة».

ستكلمنى عن كفاية؟ لكن كفاية أصلاً ليست حزباً سياسياً وإنما حركة شعبية تضم ألوان الطيف السياسى وغير السياسى، وهدفها منع جريمة التوريث، ولا تقدم بديلاً، كما انها مازالت عاجزة عن الخروج من دائرة الصفوة والتمدد والانتشار بين طوائف الشعب المختلفة.

ونعود للسؤال: هل لدينا قوة سياسية منظمة غير الإخوان المسلمين؟

هل هناك أى برلمان فى أى دولة محترمة تتشكل أغلبيته من المستقلين؟ ويعنى إيه مستقلين؟ كل واحد لوحده. يقدم «شوية خدمات» ويأخذ شوية مصالح دون أن يكون فعالاً بشكل حقيقى فى صياغة سياسة بلده. إن ظاهرة «المستقلين» هى فى حد ذاتها إشارة واضحة على غياب القوى السياسية فى مصر.

ونعود للسؤال... لماذا اختار المصريون الإخوان؟

الإجابة واضحة: فهناك فريق شاهد بعينيه الخدمات المنظمة التى يقدمها الإخوان، وهناك آخر شاهد بعينيه الاضطهاد الواقع عليهم من اعتقال وخطر فتعاطف معهم، وهناك ثالث أعجبه الشعار اللامع «الإسلام هو الحل»، وهناك خامس يتشكك فى هذا الشعار ولكنه

يريد أن يضعه موضع التجربة، وهناك سادس يرفض الشعار، ولكنه يرفض الحزب الوطنى أكثر من أى شىء.

ونعود للسؤال.. لماذا اختار المصريون الإخوان؟

لأنهم يريدون أن يجربوا أى شىء غير الحزب الوطنى.

إيهاب عبد الحميد

الأصوات المزورة التى انتخبت كمال الشاذلى وإبراهيم سليمان وبطرس غالى هى التى انتخبت نوابهم الـ٣٤

انتبهوا... الإخوان لم ينجحوا ونجحت خطه الدولة فى تصدير «الفزاعة» الإسلامية

هناك تناقض حاد بين نتائج صناديق الانتخابات وما أفرزته من نجاح ساحق للإخوان «إذا كان ٣٤ مقعداً برلمانياً فوزاً ساحقاً» وبين الخطاب الإعلامى الإخوانى الذى يتهم الحزب الوطنى بالتزوير.

- فهل كان هناك تزوير حقاً؟!

الواقع يؤكد أن الانتخابات التى جرت لم تكن أحسن حالاً من الانتخابات التى سبقتها وأن الحزب الوطنى لم يتخل عن «طبيعته السيئة»، وأصر - زعم وعود الرئيس ودعاوى النزاهة والتغيير - على تزوير إرداة الناس!

والسؤال إذا كان الوطنى قد زور الانتخابات فكيف نجح الإخوان ولماذا فشل نواب الوطنى فى دوائر عديدة؟!

الإجابة بسيطة: فخلال ربع قرن من حكم الرئيس مبارك ظلت الحكومة المصرية تلعب مع واشنطن والغرب لعبة القط والفأر، فكلما طالب الغرب بضرورة توسيع الهامش الديمقراطى - خذ بالك أنه مجرد هامش - وكلما نبهوا إلى ضرورة محاربة الفساد والسماح للناس بحرية اختيار من يحكمهم وهى مطالب مدفوعة الثمن دائماً، ذلك أن تذكر المعونة الأمريكية التى تجاوزت العشرين مليار دولار ناهيك عن المعونات الأوروبية الأخرى التى تحصل عليها القاهرة فى مقابل دعم المجتمع الديمقراطى - كلما فتحت الحكومة المصرية الباب أمام الإخوان، ونفخت فيهم وصورتهم تنظيماً ثرياً، وفاعلاً وقادراً على احتلال الشارع، مصدرة للحكومات القريبة نتيجة هامة تقول إنه إذا تخلى الحزب الوطنى عن قبضته الضاغطة فسوف تواجه أوروبا وأمريكا وحشا إسلامياً غير مستأنس سوف يأكل الأقباط، ويلتهم الحضارة، ويهدد المنطقة كلها!

وقد استمرت تلك «الفزاعة» ـ فزاعة الإسلاميين ـ إلى جانب «فزاعات» أخرى منها أن النظام الحالى وحده يقدر على حماية أمن إسرائيل وضمان استقرارها واستقرار المنطقة، وإن أى مغامرة سياسية قد تدفع بتيارات أخرى إلى الساحة خاصة التيارات القومية أو الإسلامية فإن إسرائيل ستصبح فى خطر!

وكانت أمريكا والغرب، كلما أرادوا أن يضغطوا ولا بديل!

قد تعترض على تلك القراءة لكن عليك أن تراجع نقط النتيجة النهائية للمرحلة الأولى وعليك أكثر أن تراجع وثائق الإدانة ضد تزوير الانتخابات وحكايات الاستمارة الدوارة والقيد الجماعى والتدخل المالى، والبلطجة والطاش الأمنى وستعرف أن الإخوان نجحوا كما نجح كمال الشاذلى ومحمد إبراهيم سليمان ويوسف بطرس غالى... والدكتور زكريا عزمى أيضاً.. نفس النتيجة... وبنفس الأصوات المزورة... والألاعيب الانتخابية!

رغم إنه تصور بعيد المنال
سيناريو الحكم الإخوانى لمصر

فتح مثقفوا السلطة.. وحاملوا مباخر الحزب الوطنى.. النار على جماعة الإخوان المسلمين بعد حصولهم على نسبة مقاعد مرتفعة فى البرلمان.. أصابت الحزب الحاكم «بأمره» بالصدمة والرعب... الذى انكشف... وظهر علي حقيقته.. واتضح أن حكاية حزب الأغلبية المزعومة.. أونطة.. زيها.. زى حكاية أزهى عصور الديمقراطية بالضبط!

التفت الجماهير حول الإخوان.. كرهاً فى الحكومة.. التى ذاقوا خلال عهدها المديد الذى اقترب من ٢٥ عاماً... الفقر والقهر والاستبداد والجوع والمرض والنوم فى العشوائيات وضياع المستقبل.. بينما يشاهد الشعب فى الوقت نفسه الفيللات الفارهة المبنية من قوته.. وودائعه فى البنوك والبزنسة من لحمه الحي... والصفقات الاحتكارية للمحظوظين الجدد.. بالإضافة إلى قدرة الإخوان التنظيمية فى تعبئة وحشد مشاعر الجماهير.. الأمر الذى أصاب جوقة النظام بما يشبه الهيستيريا الإخوانية.. وأقيم سوق اعلامى رسمى لتقديم فروض الولاء والطاعة للحكومة بشن هجومهم على الجماعة بالباطل قبل الحق.. وارتدوا ثياب الوعاظ فجأة ولعبوا أدوار الناصحين والخايفين على البلد من بعبع الإخوان.. في محاولة لإقناعنا بأن الحزب الوطنى هو الحل... شوف إزاى؟!

كشف فوز الإخوان واكتساحهم للانتخابات التشريعية الأخيرة ضيق النظام الحاكم تجاه العملية الديمقراطية وما ينتج عنها! خاصة بعد الممارسات الفاضحة لبلطجية النظام.

ومنذ نجاح الإخوان فى الحصول على كل هذه المقاعد والحكومة أعلنت حربها الإعلامية على الجماعة ووصفها بأفظع الألفاظ ظناً منهم بأن ذلك سوف يؤدى إلى التأثير على شعبيتها لدى الجماهير وفى هذا الشأن استعان الحزب الحاكم بكل أدواته التى يملكها بدءاً من وزارة الداخلية وانتهاء بالإعلام مستعيناً بموظفيه «رؤساء تحرير ومجالس ادارات الصحف القومية السابق منهم والحالى» لشن هجوم ضارى على الجماعة فى خطوة أقل ما توصف به أنها الفاتورة التى يدفعها هؤلاء مقابل اختيارهم من قبل لجنة السياسات.

أداء ادعياء الثقافة كشف عن ديكتاتوريتهم فهم يحضرون حلقات الهجوم على الإخوان فى التليفزيون المصرى دون أن تتوفر لهم الشجاعة على ما يبدو لمواجهة قياديي الجماعة وهو ما يجعل خبراً واحدا أو برنامجاً على فضائية مثل الجزيرة ينسف كل هذه الحلقات جملة وتفصيلاً.

ومن المضحك أن تجد هؤلاء يتهمون الجماعة بفرض أرائها الدينية فى الوقت الذى يقومون أنفسهم بفرض وجهة نظر النظام تجاه نوايا الجماعة وماذا ستفعل فى حالة وصولها للحكم وراحوا يعرضون كلامهم وكأنه مسلمات!

كما أن جماعة الإخوان مثلما كسبت الرهان عن طريق صندوق الانتخاب فكان من المحتمل جداً أن يخسروه مادام صندوق الاقتراع هو الحكم ولهذا لماذا يعتبر هؤلاء المثقفون أنهم أوصياء على ارادة الشعوب في اختيار من يمثلها؟ إن هذا يعتبر إهانة للشعب وتقليلاً من شأنه وأنه يسهل خداعه.

إن أحد أبرز نقاط الضعف فى الخطاب المناهض لجماعة الإخوان هو اعتبار فوزهم ظاهرة سلبية من ضمن ما تعانيه الدولة المصرية من سلبيات، فقد انساقوا وراء الهجوم على معتقدات الإخوان دون الدخول فى مناقشة موضوعية وجادة بعيداً عن الخوف أو المواقف المسبقة، خاصة وأن هؤلاء المثقفين أغرقونا فى تحليل مستفيض عن نشأة الجماعة الأولى وتنظيمهم السرى وسنوات بداياتهم دون الاقتراب من سلوكهم السياسى الفعلى الذى تغير بالفعل منذ أن فتحت لهم الأبواب للعمل العام.

كما أن محاولة هؤلاء المثقفين للهجوم على أداء الإخوان فى البرلمان المنقضى واتهامهم بأنهم لم يقدموا شيئاً وأنهم انشغلوا بأمور تافهة مردود عليه أيضاً فالمتابع لأداء الإخوان يجد أنهم قدموا استجوابات حول التعامل مع إسرائيل وضرورة وقف التطبيع الزراعى معها ومحاربتها لاتفاقية الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة التى تضر بالاقتصاد المصرى ولا تنفع سوى أصحاب المصالح العليا فضلاً عن استجواباتهم حول الديون المصرية والأموال المهربة للخارج ورفضهم للمعونة الأمريكية التى تحصل عليها مصر منذ ٢٥ عاماً دون احراز أى تقدم فى أى مجالات الحياة المصرية.

وعن شعار الجماعة (الإسلام هو الحل) أكد د. عمرو الشوبكى - الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أنه قد حان الوقت لكى تتعامل الدولة مع الإخوان

وفق رؤية سياسية تستلزم أساساً إعادة بناء الحزب الحاكم على أفاق جديدة تختلف جذرياً عن الأسس السائدة فالصورة التى ظهر عليها الحزب الحاكم فى هذه الانتخابات كانت شديدة السوء حيث استخدم المال و البلطجة وفى ظل هذا المناخ السائد ظهر مرشحو الإخوان بصورة تحاول أن تدمج بين نموذج مرشح الخدمات بالمعنى التقليدى ونموذج مرشحى السياسة ورغم أن السياسة بالنسبة لهم كانت مختلطة بالدين إلا أن أداءهم التنظيمى كان شديد الكفاءة وعكس وجود ماكينة سياسية قادرة على حشد أنصارهم والمتعاطفين معهم من أجل التصويت لصالح الجماعة.

د. عبد المنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية رحب باجراء مناظرة حول شعار جماعة الإخوان «الإسلام هو الحل» قائلاً أن المناظرة ليست بالتأكيد نوعاً من المشاجرة بل هى دعوة للتوصل إلى كلمة سواء فى مثل هذه القضية الجوهرية ففى المجتمعات الديمقراطية تعد المناظرة أحد الوسائل التى تستخدم لتنوير الرأى العام وشرح القضايا واستجلاء ما غمض فيها وفى المناظرات السياسية والفكرية عامة فإنه لا يوجد فائز وخاسر وإنما يخرج الجميع من المناظرة فائزون ومنتصرون يتقدمهم المجتمع الذى يكسب وجهة نظر راجحة أو توجه مركب لم يتم التعرف عليه من قبل وحتى إذا لم يصل الحوار إلى نتيجة فإن وجهات النظر المختلفة تكون أكثر وضوحاً وجلاء أمام أصحابها ومعارضيها وبهذا المعنى فإنه يقبل باجراء مناظرة حول شعار الجماعة سواء تم هذا على صفحات الصحف أو فى وسائل الإعلام بشرط أن يعلم كافة المتناظرين أنهم متساوون أمام الله وأمام القانون وأمام الناس وأنه لن تنجح مناظرة كتلك إلا إذا شعر جميع الأطراف بالنية الكاملة والاحترام الفكرى المتبادل فلا يظن طرف أنه امتلك الحقيقة المطلقة وإنما امتلك حق البحث عنها كما لا يظن طرف أن بيده مفاتيح الجنة والنار يوزعها ذات اليمين وذات اليسار.

ـ لكن ماذا عن سعى الإخوان المسلمين للحكم؟

د. محمد حبيب النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان يجيب عن هذا التساؤل مؤكداً فى البداية على أن وصول الإخوان إلى الحكم غير وارد على الأقل فى المستقبل القريب ولكن إذا افترض جدلاً أنه سيحدث فإن تصور الجماعة للحكومة واهتماماتها وآليات عملها هو كالتالى أولاً أن الحكومة التى تريدها الجماعة يجب أن تأتى من خلال رأى عام شعبى

وقوى يختارها بارادته الحرة عبر صناديق الانتخاب فالشعب فى نظر الجماعة هو صاحب الحق الأصيل فى اختيار حكامه وممثليه والبرنامج الذى يعبر عن طموحاته كما أنه يجب أن يمكن أيضاً من ممارسة حقه فى محاسبة أو حتى اقالة هذه الحكومة حال تقصيرها أو انحرافها عن البرنامج الذى تعهدت أمامه بتنفيذه من خلال تداول سلمى للسلطة وعبر آليات الديمقراطية المعروفة.

وعن أول ما يجب تطبيقه فى ظل هذه الحكومة هو اطلاق الحريات إلا من حيث حرية انشاء الأحزاب على مختلف انتماءاتها وحرية الصحافة والفكر والإبداع (فى نطاق المقومات الأساسية للمجتمع وحدود النظام والآداب العامة) فضلاً عن الغاء كافة المحاكم والقوانين الاستثنائية وفى مقدمتها قانون الطوارىء واصدار قانون استقلال السلطة القضائية والإفراج عن كافة سجناء الرأى والمعتقلين السياسيين.

ثانياً: الالتزام بإقامة فصل حقيقى بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وعلى السلطة التشريعية أن تختار مجموعة من أصحاب الكفاءات الفقهية والقانونية والسياسية ليقوموا بوضع دستور جديد يحدد نظام الحكم (جمهورية برلمانية ديمقراطية) والعلاقة بين الحاكم والشعب مع تحديد مدة وسلطة رئيس الدولة وحق مساءلته كما تحدد الحقوق والواجبات للمواطنين فى الدولة وتفصل اختصاصات السلطات وفق الشريعة الإسلامية والاستفادة من تجارب التاريخ والواقع وتكون المحكمة الدستورية العليا هى المرجعية على مدى اتفاق واختلاف القوانين الصادرة عن المجلس التشريعى للقواعد الأساسية للدستور.

ثالثاً: أن يكون تولى الوظائف العامة واختيار العاملين فى الدولة على أساس من القدرة على العطاء والكفاءة فى الأداء وليس على أساس الثقة.

رابعاً: تتلخص وجهة النظر فى الإخوة الأقباط على أنهم مواطنون لهم كافة حقوق المواطنة وهم جزء من نسيج هذا المجتمع وشركاء فى هذا الوطن والقرار والمصير ويترتب على ذلك تولى كافة الوظائف العامة) عدا رئاسة الدولة).

خامساً: سياسة اقتصادية تقوم على مبدأ الجمع بين اقتصاديات السوق الحرة من دون الاحتكار وملكية الدولة خاصة فيما يتعلق بالهيئات الاستراتيجية الكبرى وتوزيع الدولة للثروات بالعدل بين المواطنين.

الاهتمام بالبحث العلمى وتوطين التكنولوجيا واعطائها اهتماماً خاصاً على اعتبار أنها بداية النهضة والتقدم بل من الواجب اقتباس كل ما يمكن من العلوم وأسس التقنيات الحديثة من غيرنا.

الانفتاح على الحكومات العربية والإسلامية وأن يصبح هناك تعاون كامل فى شتى المجالات.

د. عصام العريان ـ القيادى البارز فى الجماعة ـ قال: إن الحديث عن وصول الإخوان للحكم وماذا سيحدث يتوقف على مدى جدية طرح السؤال وقبول الإخوان له حيث أن القضية غير مطروحة فى مصر لأننا مازلنا فى بداية التحول الديمقراطى وقد ندخل إلى فترة انتقالية معقولة قبل أن يتم تداول السلطة بضمانات تكفل دورانها باستمرار بين القوى السياسية بحيث لا تنفرد قوة ما بالسلطة وتستبد بها فالإخوان مازالوا فى مربع المعارضة وليس مربع الحكم.

أما عن طريقة الوصول للحكم أن حدث ذلك يؤكد العريان أن النضج السياسى والتطور الديمقراطى سيفرضان على الإخوان أو غيرهم التصرف بمسئولية كبيرة تجاه الملفات الشائكة والحساسة وهنا لا يفيد بأى حال من الأحوال الاستشهاد بتجارب أخرى للحركات الإسلامية التى وصلت إلى الحكم بطرق ثورية أو انقلابية ذلك لأن النموذج المصرى سيكون مختلفاً خاصة إذا تمت اضافة رصيد الخبرة المصرية وخبرة الشعب السياسية الطويلة وخبرة الإخوان ذات الثلاثة أرباع قرن وذات الامتداد الشعبى الواسع.

ويشير العريان أن الإخوان سيواجهون ملفات صعبة وسيكون الأفضل اشتراك الجميع فى عبء الحكم ومسئولية الإصلاح حتى يتحمل الجميع المعارضة والحاكم والشعب فى حجم التضحيات المطلوبة للخروج بمصر من أزماتها ومشاكلها الصعبة التى تسبب فيها ثالوث الاستبداد والفساد والتخلف.

ـ ولكن هل يتأثر الاستثمار بمكاسب الإخوان؟

وكالة رويترز نشرت تقريراً لها كتبه جوناثان رايت جاء فيه: أنه لم يبد المستثمرون الأجانب مخاوف من المكاسب الانتخابية التى حققها الاسلاميون فى مصر؟ قال رجال أعمال ومسئولون عن مؤسسات استثمارية للوكالة أنه حتى إذا زاد نفوذ جماعة الإخوان فى الحكومة المصرية ستظل تميل لتعزيز القطاع الخاص ولن تتراجع عن سياسات التحرر الاقتصادى وقال نجيب ساويرس وهو مسيحى من أكبر رجال الأعمال فى مصر: لن يؤثر

ذلك على البورصة أو على الذين يقيمون أعمالاً أو استثمارات داخل مصر؟ لأن الإسلام كدين يتعارض مع ملكية الحكومة فالإسلام يدعو للتجارة والأعمال والمشروعات الحرة وأضاف ساويرس لرويترز لا أعتقد أن المستثمرين الأجانب قلقون لكنهم يسألون عما إذا كان ذلك أمراً يدعو للقلق.

وقال ستيف برايس وهو اقتصادى يتابع الأوضاع فى مصر من دبى لمؤسسة (ستاندارد تشارنزد) أن مكاسب الإخوان تتصدر عناوين الصحف لكن فى نهاية المطاف فإن المستثمرين يهمهم أكثر من أى شىء (مناخ الأعمال).

جيف حيبل الذى يتابع أدوات الاستثمار المصرية ذات العائد الثابت لصالح باركليز كابيتال فى لندن قال: لا شىء مما شاهدناه سيؤثر على الاستثمارات المباشرة بدرجة تذكر مؤكداً أن فرص حدوث اضطرابات محدودة للغاية.

وتوقع خبراء آخرون أن نجاح الإخوان فى الانتخابات قد يدفع الحزب الحاكم لإجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية لكسب ثقة الجماهير مجدداً.

عمر عبد العزيز

ماذا لو حكم الإخوان؟

سؤال افتراضى يتردد اليوم بقوة: ماذا لو حكم الإخوان المسلمون مصر؟! ولعلمائنا القدامى مذهبان فى تناول الأسئلة الافتراضية، رفض البعض الخوض فيها وانتقد طرحها وسماهم «الأرأيتيين» وهم أهل الأثر، بينما تطرق الآخرون للبحث حول الافتراضات ملتمساً تغيرات المستقبل، ونحن نقتفى أثرهم.

سبب السؤال ما شهدته مصر من حراك سياسى وصيف ساخن ثم انتخابات مختلفة بها قدر معقول من الحيادية ـ رغم كل السلبيات ـ أسفرت عن فوز عشرات الإخوان بعضوية البرلمان المقبل: فأصبحوا مع جبهة المعارضة قوة المعارضة الرئيسية فى ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية ضاغطة... تتوقف الإجابة على عدة عوامل أساسية:

أولاً: مدى جدية طرح السؤال وقبول الإخوان له: حيث إن القضية غير مطروحة فى مصر لأننا مازلنا فى بداية الطريق للتحول الديمقراطى وقد ندخل إلى فترة انتقالية معقولة قبل أن يتم تداول السلطة بضمانات تكفل دورانها باستمرارية بين القوى السياسية: بحيث لا تنفرد قوة ما بالسلطة وتستبد بها. فنحن مازلنا فى مربع المعارضة وليس مربع الحكم.

ثانياً: الطريقة التى يصل بها الإخوان إلى الحكم ـ إن حدث ذلك ـ لأن النضج السياسى والتطور الديمقراطى سيفرضان على الإخوان أو غيرهم التصرف بمسولية كبيرة تجاه الملفات الشائكة والحساسة وهنا لا يفيد بحال من الأحوال والاستشهاد بتجارب أخرى للحركات الإسلامية التى وصلت إلى الحكم بطرق ثورية أو انقلابية أو بعد حروب أهلية مثل: إيران والسودان وأفغانستان؛ لأن النموذج المصرى سيكون مختلفاً تماماً؛ خاصة إذا أضفنا رصيد الخبرة المصرية، خبرة الشعب السياسية الطويلة، وخبرة الإخوان المسلمين (ولابد من دراسة تجارب الحكم الإسلامى بدقة) ذات ثلاثة أرباع القرن عمراً، وذات الامتداد الشعبى الواسع، والمحضن الكبير للعقول المتميزة من المهنيين وأساتذة الجامعات والمثقفين والطبقة الوسطى.

ثالثاً: الحال التى ستكون عليها مصر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً عندما يتحقق دوران السلطة ويصبح السؤال واقعياً وليس افتراضياً؛ لأن ظروف مصر تتغير

باستمرار.. مصر اليوم ليست كما كانت منذ ربع قرن من الزمان مثلاً، فلا داعى للقلق ولا مبرر للخوف.

سيواجه الإخوان ملفات صعبة وسيكون الأفضل اشتراك الجميع فى عبء الحكم ومسئولية الإصلاح حتى يتحمل الجميع - المعارضة والحكم والشعب - حجم التضحيات المطلوبة للخروج بمصر من أزماتها ومشكلاتها الصعبة التى تسبب فيها ثالوث الاستبداد والفساد والتخلف.

ستكون أول الملفات: **أولاً**: تعزيز الحريات العامة بمختلف أشكالها؛ حيث يؤمن الإخوان بأن الحرية هى أهم وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار الضروريين لتحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء؛ فالإسلام دين الحرية.

ثانياً: تحقيق أكبر قدر من التماسك والتضامن الاجتماعى ورفع الظلم الواقع على الطبقات الدنيا والوسطى اقتصادياً مع الحرص على تقوية الوحدة الوطنية ونزع فتيل التوترات الطبقية والحفاظ على المساواة الكاملة وتكافؤ الفرص بين الجميع على قاعدة المواطنة الكاملة والوقوف بكل قوة ضد الليبرالية المتوحشة التى لا يهمها إلا الكسب فقط على حساب أى معنى اجتماعى.

ثالثاً: حماية الضعفاء اجتماعياً خاصة المرأة والأقباط والأطفال وغيرهم على قاعدة المساواة فى الحقوق والواجبات أمام الدستور والقانون.

رابعاً: تعزيز الروح الإيمانية: إسلامية أو مسيحية، فالإيمان هو الذى يزرع الأمل، والأمل يدفع إلى العمل والإنتاج، وهذا يقود إلى التنمية والرخاء وإرساء قيم الشريعة الإسلامية فى العدل والمساواة والتنمية والشورى.. هذا معنى «الإسلام هو الحل».

بقلم

د. عصام العريان

كالعادة اراؤها خارج السيطرة

نوال السعداوى: لو وصل الإخوان للحكم سينتشر البغاء فى مصر

نشرت صحيفة لويون أفريك تقريراً حول حالة الهلع التى تسيطر على شريحة كبيرة من نساء مصر حالياً حيث أرجعت الصحيفة ذلك إلى ما أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية من فوز ساحق للإخوان المسلمين بـ ٨٨ مقعداً إذ تشير توقعات العديد من النساء إلى إمكانية وصول الإخوان المسلمين للحكم فى يوم من الأيام وهو من وجهة نظرهم بشكل بداية نهاية حريتهم وإن كانت محدودة والتى استطاعوا الحصول عليها بعد طول صراع امتد لعقود من الزمن.

وعلقت الكاتبة اليسارية نوال السعداوى: إننى لست ضد سياستهم ولكن أيضاً ضد ما يمارسونه من اضطهاد وقمع ضد النساء حيث أننى لن أفاجأ عند وصول الإخوان للحكم أن يتم إجبار جميع سيدات مصر على ارتداء النقاب.

وأضافت الكاتبة المشهورة بآرائها الغريبة جداً على المجتمع الشرقى والإسلامى رغم ما وصلوا إليه من تحضر ومدنية بأنه عند حدوث ذلك سينتشر البغاء على نطاق واسع والتحول من النمط الأمريكى إلى النمط الإسلامى سيتسبب فى هزة اجتماعية غير مسبوقة لم تمر بها مصر منذ عهد ما قبل الثورة. وأشارت إلى أن كون الإخوان استطاعوا رغم القمع والبطش والتزوير الفوز بـ ٨٨ مقعداً من مجموع مقاعد مجلس الشعب فذلك يكشف حجم شعبيتهم فى المجتمع المصرى ومن المؤكد أن شعبيتهم سوف تزداد ويشكلون قوة كبيرة وعميقة تستند لتلك الشعبية الجارفة وأن تمكنهم من تحقيق الحلم الذى من أجله تعرضوا وعلى مدار عقود طويلة لكافة أنواع البطش والقمع وحالة صدام مستمر مع الأنظمة الحاكمة فى مصر هذا الحلم هو الوصول إلى كرسى الحكم.

سحر الموجى روائية وأستاذة جامعية أعربت عن قلقها الشديد من أن الإخوان المسلمين

فى ظل التزايد المستمر فى شعبيتهم أن يرجعوا بالمرأة إلى عصر الحرملك وأكدت أنها تخشى أن يكون نجاح الإخوان هو بداية ظهور جماعات أخرى أصولية أكثر تشدداً من الإخوان المسلمين وهنا تكمن الكارثة الحقيقية إذا إن هؤلاء يروجون لأفكار متطرفة قد تؤدى لتحويل مصر إلى جزائر أخرى وأضافت أن الجامعات المصرية زادت بها حالات الحجاب وأن قاعة المحاضرات التى تلقى فيها المحاضرات يوجد بها على الأقل ما بين ٣٢ و ٣٥ فتاة محجبة ولكنهن لسن مرتبطات بالإخوان المسلمين وذلك بحكم التدين فى المجتمع المصرى وحرصت على تذكيرى بالفيديو كليب الذى ظهرت فيه فتاة محجبة يغنى لها مطرب شاب أغنية رومانسية فذلك يدل على مدى انتشار الحجاب بين الفتيات رغم ما تبثه الفضائيات من نشر للخلاعة والفحشاء.

من جانبها أشارت الصحيفة إلى أن موقع الإخوان السلمين يؤكد أن المرأة المسلمة يجب أن تدارى كل جسدها وأن لا يظهر منها سوى الوجه والكفين ويعد نجاح الإخوان فى الانتخابات البرلمانية رسالة تحذيرية لكل من لا ترتدى الحجاب بأن تسارع على الفور لارتدائه!

ومن جهته أشار المتحدث الرسمى باسم جماعة الإخوان المسلمين الدكتور عصام العريان إلى أن من يروج أن الإخوان المسلمين يهدرون حقوق المرأة المسلمة هم دعاة كذب وضلال وكلامهم مردود عليه بالسيدات اللاتى تم ترشيحهن للانتخابات البرلمانية من جانب الإخوان المسلمين وهناك العديد من زوجات أعضاء فى الجماعة يتولين مناصب هامة فى كل المجالات لكن لأن النظام الحاكم دأب على شن حملة تشهير ضد الجماعة بهدف إثارة خوف ورعب المواطنين منها وذلك من أجل أن يضمن استمراره فى استبداده ومخططه لتوريث الحكم وأن جماعة الإخوان المسلمين خلال الفترة القادمة ستقوم بحملة لتصحيح الأفكار المغلوطة التى يروجها ضدها النظام الحاكم فى الداخل والخارج.

وعلى جانب آخر أشارت المحامية واالناشطة فى مجال حقوق الإنسان رانيا شاهين أن وصول الإخوان المسلمين للحكم هو كارثة بكل المقاييس على الرجل والمرأة وأنه مهما بذل الإخوان من حملات تصحيحية لما يروج ضدهم فإن ذلك يتطلب منهم محو تاريخ بأكمله من قهر نسائى وجبروت رجالى تمارسه جماعة الإخوان فالشعارات شىء والواقع شىء مختلف تماماً.

هناء العجمى

وعلى نفسها جنت براقش
«وهكذا تفوقت المحظورة»

انتهى أو كاد ينتهى المسلسل الانتخابى الذى عرض «ومن دون أى نجاح» من ثلاث حلقات، ويمكن أن يصنف هذا المسلسل على أنه من النوع الأكشن، ويذكرنا بالأفلام الهندى وإن كان يخلو من النهايات السعيدة، التى تعيد الحق لأهله. وبدأ المسلسل فى القاهرة ومنذ البداية كان الأكشن ـ «على ودنه» وأبطال المسلسل هم: أولاً: الحزب الوطنى الذى يملك الإمكانيات كلها، من مال ونفوذ وسلطة وإمكانيات التلاعب وبلطجية إلى آخره.

وثانياً: معارضة فقيرة لا تملك سوى الحب لهذا الوطن والعمل الجاد من أجله ومن أجل تحقيق مستقبل أفضل تتمناه وتعمل من أجله على قدر ما لديها من إمكانيات، وتحت كل قيود وضغوط الحزب الحاكم، ولا تستطيع حتى الخروج إلى رجل الشارع وإذا خرجت.. تضرب ويضرب الشارع والراجل بتاع الشارع!!!..

وثالثاً: جبهة الإخوان التى أعطتها السلطة الخط الأخضر للظهور والتقدم، برغم القول وتسميتها «بالجماعة المحظورة» وفى الحقيقة أنا أريد أن أعلم وأريد من يفسر لى كيف تكون محظورة؟ وهى موجودة وتعمل بالفعل تحت سمع وبصر الدولة وموافقتها؟!!! فدخلت إلى الجوامع والزوايا والنقابات المهنية والجمعيات المسماة بالخيرية والجامعات وجمعت الأنصار والأتباع وجندت الشباب الذى حُرّم عليه أى نشاط سياسى آخر، وأصبح صيداً سهلاً لهذه الجماعات «المحظورة». وفى الحقيقة أن قيادات هذه الجماعات كانوا دائماً فى منتهى الذكاء والبرجمانية فى التعامل مع السلطة، وأيضاً استغلوا أسمى عاطفة بل وأقوى عاطفة لدى المصريين فى الوصول إلى ما يريدون! وماذا يريدون؟!! «السلطة» نعم السلطة هى هدفهم وخطوة خطوة وحتى رئاسة الدولة فاستكانوا وتمكنوا وأخذوا يرتبون أوراقهم وصفوفهم... والدولة ترى وتعلم ولكن «كان هناك إرجاء» حتى يكونوا الورقة الرابحة التى تلعبها الدولة فى الوقت المطلوب كما حدث بالفعل هذه الأيام. فعندما وجدت ما يحدث، وهذا الكم المتصاعد من المعارضة «وأحست بالخطر على سيطرتها وهيمنتها» من القوى المعارضة الجديدة التى بدأت

تؤسس لها رصيداً لدى الشعب المصرى، وهى التى يمكن أن تصل إلى الأغلبية الصامتة مع الشعب المصرى المطحون الأغلبية التى تجرى وراء لقمة العيش ويستغرقه هذا كل الوقت وربما لا تعرف حقوقها!! ولهذا لا تبحث عنها!! وبهذا يبدأ الحراك ويمكن لهذه المعارضة المساهمة فى تنوير هذه الأغلبية المقهورة وتعريفها بحقوقها الضائعة، وبدلاً من أن تصادق الدولة هذه المعارضة الفاعلة وتتعاون معها للعمل سوياً لصالح الإنسان؟! جزعت وخافت على ما تعتبره ملكية خاصة بها ولا تقبل أن تتخلى ولا قيد أنملة عنه. وهنا فكّرت فى إلقاء «الكارت» الذى سوف يرهب الخارج ويجعله أكثر تعاوناً معها وسكوتاً على ما يحدث من كبت بل وقتل للمعارضة الخاليه اليد السلبية العمل. وفى نفس الوقت تفتت أصوات هذه المعارضة بدخول الإخوان «المحظورة» فى اللعبة. فعندما يُقال لرجل الشارع البسيط: هل تريد الليبرالية وحقوق الإنسان وبناء وطن على حقوق المواطنة المتساوية فى الحقوق والواجبات!! فربما تكون هذه المقولة تريد الكثير من التفكير المتعمق أو حتى القليل أما عندما يقال له الإسلام هو الحل حتى إذا كان من يقولها ليس عنده أى برنامج سياسى، لكنها كلمة جميلة سهلة لا تريد أى تفكير ولا تحتاج أى جهد وهو مسلم ويحب دينه ويتحمس له وهنا تمس أقوى عاطفة عند المصرى وهى متغلغلة داخله منذ آلاف السنين، وعندما ننظر إلى الحضارة المصرية القديمة، نرى أنها بنيت على عقيدة دينية قوية راسخة. وهنا كانت فرصة جماعة الإخوان أو كما تسميها الحكومة المحظورة فى الوثوب بعد طول سكون وكمون، فأظهرت إمكانياتها غير المحدودة مادياً وتنظيمياً والتى تستطيع حشد كل أعضائها رجالاً ونساء، ولو أمر المرشد فالكل يجيب بالسمع والطاعة وتنفيذ الأوامر بلا تفكير أو مناقشة «وانس الليبرالية يا جدع!!».

ونرجع إلى المسلسل فى بداية الحلقة الأولى كان تجنيد كل إمكانيات الحزب الوطنى للقضاء على تواجُد أهم رموز المعارضة الليبرالية فى البرلمان، فركزت الدولة من أول يوم كل إمكاناتها على دائرة باب الشعرية لأنها كانت الأهم بالنسبة لهم ففيها الرمز الكبير د. أيمن نور «نور الغد» والذى كان يثير دائماً المشاكل للحكومة «وعاملُّهم زى العقلة فى الزور» وعملهم حزب قوى واستطاع أن يكون الرجل الثانى فى مصر برغم التزوير!!!

فكان لابد من إقصائه بأى طريقة وبكل الإمكانيات، ولكن هذا قد كلف الحزب الوطنى الكثير فيما بعد!! ليه؟!! لأن ما فعلته الحكومة فى هذه المرحلة جعل الإخوان تأخذ بالها كويس من اللعبة، فعندما عمدت الدولة والحزب الوطنى منذ اللحظة الأولى بل وقبل التمهيد للانتخابات التشريعية إلى التزييف والرشاوى وشراء الذمم والبلطجة، ولو دفعت لهذا الهدف

الملايين. هذا جعل الجماعة تعد العُدة لما يمكن أن يحدث ضدها من الحزب الحاكم «ومش كل الطير يتاكل لحمه» فأعدت كل الأسلحة اللازمة «الفول كتير» من الخارج والداخل ـ والناس يمكن إحضارهم ببساطة وحتى لو احتاج الأمر إلى السلاح فهو موجود والحمد لله.. السيوف والعصيان والجنازير والطوب كله موجود وزادو على ذلك سلاح أقوى وأفعل ولا يوجد لدى الحزب الوطنى، إنه سلاح الدين وهذا أخطر ما فى الموضوع، فهذه المقدسات العظيمة يجب أن لا تكون أداة للوصول إلى أطماع شخصية فى السلطة، والسلطة فقط، فلا يجب أن يكون نجاح النائب تحت شعار انتخبونى وهاتروحوا الجنة «وكأنه أخذ توكيل للجنة» وقد رأينا بعض المرشحين أمام اللجان يأمون الناس للدعاء بالنجاح للمرشح وآخر جعل الناس فى حالة من حالات الحمى الهتافية وكأنهم فى حلقة ذكر وكأنما هو يحيى الدين الحنيف، من المصريين الآخرين و«بالروح والدم نفديك يا إسلام» دم من؟! لا ندرى! وهل نحن نريد حربا بين المصريين حتى ينجح النائب الإخوانى؟ وهل يكون الدفاع عن دين الله «الذى هو أول من يحميه» بالدم؟

وفى ظل المباراة مع الوطنى وزعت بطاطين البركة وما تيسر من المواد الغذائية «وهكذا تفوقت الجماعة» على الحزب الوطنى فعطاؤها كان أجزل «دنيا وآخرة» ودفع الحزب الوطنى الثمن وهو الآن يعض إصبع الندم ـ مش قلت لكم؟!!

والآن ما رأيك يا حزب يا وطنى؟! ألم يكن من الأفضل لك وللوطن معارضه خالية اليد بيضاء غير متعصبة لدين أو عرف أو جنس معارضة تشارك فى بناء الوطن على الديمقراطية الحقيقية، معارضة لا تفرق بين المصريين ولا تغبن حق أحد على حساب أحد.. ألا ينبغى لك الآن أن تقف وتحاول التصالح مع النفس أولاً، ثم التصالح مع المعارضة التى لا تعرف السيوف ولا الجنازير؟ المعارضة التى ساهمت أنت فى ضربها وإضعافها، فضربت نفسك وأضعفت نفسك،، فلا تبنى بلد على ساق واحدة!!!

بقلم فريال جمعة

سألنا رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان
ماذا ستفعلون مع إيناس الدغيدى
أجاب: سنناقش ذلك فى حينه....!

تتصدر قضايا الفساد أجندة الإخوان البرلمانية فى مجلس الشعب الجارى بالإضافة لمحاولة وقف نزيف المليارات المنهوبة.. وحدت الجماعة موقفها تجاه الخروج على التقاليد والأعراف بدعوى الإبداع وأعلنت رفضها لموجات الفكر المنحرف... على حد زعمها..

ويدأ حوارنا مع د. محمد سعد الكتاتنى ـ رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان فى المجلس ـ اتباع الجماعة لسياسة خاصة تجاه د. فتحى سرور ـ رئيس المجلس ـ تحت القبة.. والتى تكشفت ملامحها أثناء تزكية أعضاء الإخوان لسرور رئيساً للمجلس.

كما فجر الكتاتنى العديد من المفاجآت تجاه بعض القضايا الشائكة منها استعداد أعضاء الجماعة للحوار مع الكونجرس وموافقتهم على بناء الكنائس!».

اختيارك كرئيس لكتلة الإخوان فى البرلمان أثار تساؤلات عديدة خاصة أنه كان متوقعاً أن يكون رئيس الكتلة أحد نواب الإخوان السابقين فى البرلمان؟ ما ردك؟

نحن كإخوان نعتمد على الشورى فى الاختيار وهذه المرة لأن عدد نواب الإخوان من محافظات مختلفة ولم يسبق لهم التعارف الجيد على بعضهم البعض فقد زكى مكتب الارشاد ترشيحى لرئاسة الكتلة ثم عرض الأمر على باقى النواب فاختارونى واختاروا حسين إبراهيم نائباً لى ود. حمدى حسن كمتحدث رسمى.

بعد أن تم انتخابكم شوهد أغلبية نواب الإخوان وهم يذهبون إلى الكنائس، ما هى أسباب تلك الزيارات؟

نحن بعد انتخابنا، وإن كان جزء كبير من الإخوة المسيحيين لم يعطونا أصواتهم أردنا أن نشعرهم بأننا نوابا للجميع.. لمن انتخبنا ولمن لم ينتخبنا سواء مسلم أو مسيحى، وأردنا أن نقول لهم أنتم مواطنون من الدرجة الأولى، لا فرق عندنا بين مسلم ومسيحى وسنحمل

هموم المسيحيين فى المجلس سواءً بسواء مع المسلمين.

هل كنتم تسعون لتصحيح الصورة؟

هذا ما كان يثيره الإعلام ولكنه غير حقيقى فجماعة الإخوان منذ أن نشأت تتعامل مع المسيحيين بتعاليم الدين الإسلامى الذى يعطى للمسيحيين جميع حقوقهم وأهمها المواطنة والمحافظة على عقائدهم.

لكن البعض يرى أن هذه الخطوة تأتى لتفادى هجوم القيادات الكنيسة عليكم؟

هذا غير صحيح، نحن اتبعنا تقليداً بعد أن نجحنا فى الانتخابات وكنا نسير فى جولات شكر للناخبين الذين أعطونا أصواتهم ولمعرفة المشاكل التى تخص أهل الدائرة وزرنا الكنائس كما زرنا المساجد والمسلمين، وذلك للتعرف على مشاكل المسيحيين كى تكون داخل أجندتنا داخل المجلس.

إذن هل من الممكن أن تتبنوا أجندة معينة خاصة بالأقباط داخل البرلمان؟

ليس ذلك بالضبط فنحن لا نفرق بين مسلم ومسيحى فى البرلمان ستكون مشروعاتنا فى البرلمان للجميع، ولكن إذا كانت للمسيحيين طلبات خاصة بهم فمن الممكن أن نحملها داخل البرلمان ولا نجد حرجاً فى ذلك والدفاع عنها فنحن سنحمل مشاريع قوانين لكافة المصريين.

أنت تعلم أن من ضمن مطالب المسيحيين بناء كنائس لهم وإعادة بناء القديم منها فما موقف الجماعة من هذه المطالب؟

لكل حادث حديث، إذا وجد فى مكان ما عدد من الأقباط وليس لهم مكان للعبادة يقيمون فيه شعائرهم فليس لدينا حرج فى أن يقيموا أماكن عبادة لهم، وإذا كانت هناك أماكن عبادة قديمة أو أيلة للسقوط فليس لدينا حرج فى اعادة بنائها أو ترميمها، لأن هذا حقهم فى حرية الاعتقاد وحرية ممارسة شعائرهم الدينية فى الأماكن المحددة لهم.

لكن ألا ترى أن كلامك هذا يعد مخالفاً لفتوى الشيخ الخطيب مفتى الجماعة الذى يحرم بناء الكنائس أو إعادة بناء ما يتهدم منها؟

استدعاء الفتاوى أو أراء من سياقها التاريخى ليس واجباً الآن، نحن نسأل عن رأى الإخوان اليوم لكن أنت تعلم أن أى فتوى تقرر زمناً ومكاناً وشخصاً واستدعاء مثل هذه الفتوى ليس له ما يبرره.

قضايا الفساد تعتبر من الأولويات لأن محاربة الفساد المالى والإدارى فى أجهزة الدولة مؤكد سينعكس على المواطن بتوفير كم كبير جداً من المليارات التى تضيع على المواطنين بسبب الفساد، مما يؤثر ايجابياً على إيجاد فرص عمل وارتفاع بمستوى المعيشة.

ألا ترى أن ما حدث فى الانتخابات يحتم استجواب وزير الداخلية؟

نحن ندرس الأمر الآن داخل الكتلة ويمكن أن تضم كافة طلبات الإحاطة وجعلها فى صورة استجواب، لكن حتى اليوم لم تتضح الصورة لكن عليك أن تعلم أن الحكومة كلها ستتقدم باستقالتها بعد خطاب الرئيس ولهذا فإن أى طلب يقدم الآن قبل هذا الموعد فسيسقط.

البعض يؤكد أن هناك وزارات ستعتبر بمثابة خطوط حمراء بالنسبة لنواب الإخوان لن يقتربوا منها؟

ليس لدينا خطوط حمراء، وسنمارس حقنا الدستورى مع الجميع لصالح هذا الشعب حتى لو كان ضد رئيس الوزراء نفسه.

ما مدى صحة استغلال الإخوان لوجود ثلاثة مشايخ بين نوابهم لإثارة قضايا الشريعة تحت قبة البرلمان؟

الحكم بالشريعة الإسلامية أمر مطابق لما نص عليه الدستور فى مادته الثانية وجميع النواب داخل المجلس ملتزمون بالدستور، وإنما وجود مشايخ من الإخوان يعد مرجعاً لنا عندما نتعرض للأمور الشرعية.

أقصد تطبيق الشريعة الإسلامية وإعادة وجود الحكم الإسلامى؟

نحن نسعى لتطبيق الدستور وإذا كان هناك فى الفترة الماضية تقصير عن عدم تفعيل بعض المواد فسنسعى إلى تفعيلها فى اطار المجلس وآلياته وفى اطار الأغلبية والمعارضة.

لكن تعيين د. أحمد عمر هاشم جاء بمثابة التصدى للرد على مشايخ نواب الإخوان فى قضايا الشريعة؟

وجود د. أحمد عمر هاشم ومعه المشايخ من الإخوان وغيرهم من العلماء أتصور أنه يثرى الحوار والنقاش ولن يؤدى إلى التصادم.

انتقل إلى نقطة أخرى: وهى ماذا لو سعى بعض نواب الكونجرس للاتصال بكم كنواب عن الإخوان المسلمين؟

إذا حاول بعض نواب الكونجرس أو نوابا من الاتحاد الأوروبى فنحن سنتحاور معهم بصفتنا نوابا عن الشعب ولا نتحاور بمفردنا وإنما من الممكن أن يتم الأمر فى وجود نواب آخرين من المعارضة أو المستقلين.

معنى ذلك أنكم تقبلون الحوار مع نواب الكونجرس فى أية قضايا خاصة؟

نعم نحن نواب للشعب وهم أيضاً نواب للشعب وهذا نوع من الدبلوماسية الشعبية المتبادلة.

البعض يتهم الإخوان بأنهم يركزون على قضايا معتقليهم دون معتقلى كافة القوى الأخرى؟ ما ردك؟

هذا غير صحيح كافة المعتقلين سنتبنى قضاياهم وسنسعى جاهدين للإفراج عنهم.

مطلوب منكم أداء خدمات لأهل الدوائر: هل سيؤثر هذا على أداء دوركم الرقابى والتشريعى؟

مهمة عضو المجلس الأساسية التشريع والرقابة ولكن ثقافة المجتمع الذى انتخبنا يريد الحصول على خدمات بالدائرة وهذا لا مانع فيه ولكن لن يتعارض مع الدور الأساسى وهو التشريع والرقابة.

لكنك تعلم أن الحصول على الخدمات يستلزم الأسلوب الهادئ فى التعامل مع الوزراء وعدم الاصطدام معهم مما سيؤثر حتماً على أداء النائب أمام هذا الوزير أو ذاك؟

مهمتنا الأساسية هى مصلحة المواطنين ورعايتهم ولكن ليس معنى طلب الخدمات من الوزراء ألا نحاسبهم أو نتصدى لهم، سنتصدى بكل حسم لمن يضر بمصلحة الشعب ورغم أننا شاركنا فى المجلس المنقضى بفاعلية شديدة جداً إلا أن نوابنا استطاعوا أن يحصلوا على خدمات لتقديمها لأهالى الدائرة وتم انتخابهم مرة أخرى، ولو لم يكن هناك تضييق لتم انتخابهم جميعاً مرة أخرى.

الجميع يؤكد أن الإخوان لن يصلوا لنقطة الصدام مع النظام خوفاً من حل المجلس؟

لن نسعى للصدام ولكننا سنتصدى بحسم لكل من يحاول أن ينتقص من هذا الشعب.

هل سيتم التركيز فى استجواباتكم وطلباتكم على الأعمال الإبداعية والأغانى؟

سنناقش هذه الأمور فى حينها وفى اطارها المحدد وفق ثوابت هذا الشعب وثقافته وبخلفيته التاريخية.

ماذا عن تعديل الدستور؟

سنقاتل من أجل تعديل مواد الدستور مثل المادة ٧٦ والمادة ٧٧ الخاصة بتحديد مدة ولاية الرئيس، وكذلك المواد الخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية والتي نحتاج إلى الحد منها.

البرنامج الانتخابي للإخوان ورد فيه بند جديد ينص على حرية الاعتقاد الخاص؟ ما تعليقك؟

هذا البند ورد في مبادرة الجماعة في ٣/٣/ ٢٠٠٤ وهو يعني أن لكل مواطن حرية الاعتقاد والعقيدة الخاصة به.

ولكن هل يندرج تحت هذا البند حرية الفكر مثل الكتب التي تسعون لمصادرتها؟

حرية الاعتقاد شيء وحرية الفكر شيء آخر، فالأولى أمر طبيعي ومشروع ودستوري أما حرية الفكر فطالما لا يصطدم بثوابت هذه الأمة وما لم يصطدم بالدستور فنحن مع حرية الفكر والإبداع فإذا اصطدمت مع هذه الثوابت وبالدستور فسوف نناقش هذه الموضوعات للتصدي لها أو تصويبها.

يعني هتعملوا ايه مع إيناس الدغيدي ونانسي عجرم؟

سنناقش ذلك في حينه.

لماذا لا يحب بن لادن والظواهرى الإخوان المسلمين

الظواهرى: حركة الإخوان المسلمين تنمو تنظيمياً ولكنها تنتحر عقائدياً وسياسياً

بالتأكيد فإن السيد محمد مهدى عاكف المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين لا ينتظر مكالمة هاتفية أو برقية تهنئة من الثنائى الخطير الذى يدير تنظيم القاعدة، أعنى المنشق السعودى أسامة بن لادن وساعده الأيمن وطبيبه الخاص الدكتور أيمن الظواهرى، على تواجد الإخوان تحت قبة البرلمان وسط ظروف سياسية معقدة على المستويين الداخلى والخارجى.

ولا يرجع هذا فقط إلى عدم وجود أى اتصالات أساساً بين الطرفين أو لظروف اختباء الظواهرى وبن لادن فى مكان غير معلوم، بل أيضاً يرجع إلى حقيقة أساسية هى أن نجاح الإخوان لا يعنى تنظيم القاعدة الذى يتهم الإخوان بالسلبية ومنافقة الحكام العرب.

ومن البديهى أن يعتقد البعض أن نجاح الإخوان المسلمين فى الحصول على ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب فى أعنف انتخابات برلمانية تشهدها البلاد منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هو مدعاة لكى يحتفل بقية الإسلاميين فى العالم بهذا الفوز والنجاح غير المسبوق.

وربما يتصور البعض أيضاً أن انتصارات الإخوان على قلتها ومحدوديتها ستسر تنظيم القاعدة، لكن واقع الحال أن ما بين الظواهرى وبن لادن من جهة وبين جماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى ما صنع الحداد، وما لا يمكن نسيانه أو غفرانه.

ومع أن الظواهرى فى مرحلة ما من حياته اختلط بالإخوان بل إنه يرجع الفضل فى سفره إلى أفغانستان إليهم، ومع أن أسامة بن لادن نفسه كان فى بداية تكوينه الفكرى إخوانياً، إلا أن الظواهرى وبن لادن لم يتوانيا عن توجيه انتقادات حادة للإخوان بسبب طبيعتهم المسالمة فى مساعيهم للوصول إلى السلطة ورفضهم العمل بمبدأ الجهاد فى مواجهة الحكام الطغاة داخل العالم الإسلامى أو خارجه.

وربما لهذا السبب يتحدث الظواهرى باحترام شديد عن الشيخ سيد قطب الذى يعتبره

أبرز مفكرى التيار الدينى والأب الروحى للجماعات الأصولية باعتباره أول من هاجم الولايات المتحدة. ويصف إعدام أبرز مفكرى الإخوان سيد قطب بأنه شرارة البداية لانطلاق الحركة الجهادية فى مصر، كما يعتبر الظواهرى أن سيد قطب هو الذى وضع دستورهم فى كتابه الديناميت (معالم فى الطريق) وهو نفسه مصدر الإحياء الأصولى.

وليس من قبيل الصدفة أيضاً أن يخصص أيمن الظواهرى العضو القيادى البارز سابقاً فى تنظيم الجهاد المصرى و الحليف الأول لبن لادن الحلقة التاسعة من مذكراته التى ضمنها كتابه «فرسان تحت راية النبى» وتعد بمثابة الوصية الأخيرة له بعد الخروج من أفغانستان إثر سقوط نظام حكم حركة طالبان هناك للحديث عن الإخوان المسلمين.

ووجه الظواهرى انتقادات عنيفة بعبارات حادة وشديدة اللهجة للجماعة التى تحدث عنها كحركة سياسية ضمن حديثه عن التيارات الإسلامية الأخرى والمختلفة.

وفى هذا الكتاب غير المتداول بسبب منعه والذى تم تهريبه بأعجوبه من أفغانستان، يحكى الظواهرى بدون قصد عن علاقته السابقة مع الإخوان ويقول: إن ذهابه إلى أفغانستان للمرة الأولى كان بترتيب قدرى، عندما كان يعمل مكان أحد زملائه بصفة مؤقتة فى مستوصف بالسيدة زينب فى القاهرة يتبع الجمعية الطبية الإسلامية، وهو أحد أنشطة الإخوان المسلمين، عندما عرض عليه مدير المستوصف، وهو من الإخوان، الذهاب إلى أفغانستان للمشاركة فى مشروع إغاثى. ويضيف أنه كان واحداً من أول ثلاثة أطباء يصلون إلى مدينة بيشاور الحدودية صيف عام ١٩٨٠ للمشاركة فى العمل الإغاثى للمهاجرين الأفغان.

ويخصص الظواهرى مساحة بارزة فى كتابه للحديث عن كمال السنانيرى مسئول مجموعة النظام الخاص التابعة للإخوان المسلمين، وقصة وفاته داخل السجن حيث يقول إنه مات تحت تعذيب مدير مباحث أمن الدولة وقتها والذى أصبح وزيراً للداخلية فى وقت لاحق.

ويضيف «بدأ التحقيق مع كمال السنانيرى وحشياً، وحكى لى الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ـ وكان زميلاً لى فى كلية طب القاهرة ـ أثناء حديث بيننا عبر نافذتى زنزانتينا فى معتقل القلعة، كيف أن كمال السنانيرى أخذ من بين إخوانه ـ ومنهم عبدالمنعم أبو الفتوح ـ من إحدى الزنازين فى سجن استقبال طرة، وكان يرتدى جلباباً وعباءة، ثم لم يره عبد المنعم أبو الفتوح بعد ذلك إلا فى مبنى المدعى العام الاشتراكى حيث كان جسمه متورماً وتبدو عليه أثار التعذيب الشديد، وقال لهم إنه يتعرض لتعذيب لم يتعرض له إبان عهد عبد الناصر، ثم

ذكر هذا التعذيب للمحقق التابع للمدعي العام الاشتراكي».

وما زلنا مع رواية الظواهري حيث يقول: «وبعد ذلك بفترة أخبر أحد الرقباء في السجن عبد المنعم أبو الفتوح أن أحد إخوانهم قد قتل اليوم من التعذيب، وتبين له بعد ذلك أنه السنانيري». وأعلنت وزارة الداخلية أنه انتحر بشنق نفسه في ماسورة تصريف حوض المياه في زنزانته الانفرادية بواسطة حبل (الروب) الذي كان يرتديه بعد أن كتب على جدار الزنزانة «قتلت نفسي لأحمي إخواني».

ويدلل على وجهة نظره بقوله «كما حكى لي شاهد آخر كان موجوداً أثناء تعذيب الأستاذ كمال السنانيري ـ رحمه الله ـ في آخر ليلة من عمره إنه عذب ـ رحمه الله ـ تعذيباً شديداً».

ويقول الظواهري: «العجيب بعد كل هذه الحقائق المعروفة التي يوقن بها الإخوان المسلمون أنهم لم يتحركوا للقصاص لدم السنانيري ـ رغم علمهم التام بتفاصيل قتله ـ ولو حتى برفع دعوى قضائية ضد المسئولين عن قتله وهم معروفون، وإثبات الواقعة عليهم سهل، فقد دخل كمال السنانيري السجن على قدميه وخرج جثة هامدة، فمأمور السجن ومصلحة السجون ووزارة الداخلية مسئولون عما حدث، والصفة التشريحية للجثة ستدحض بجلاء أي قصة كتلك التي اختلقتها وزارة الداخلية».

ويقول إن تاريخ الإخوان مليء بالهفوات والكبوات، مضيفاً أن الهفوات المتواصلة لأوسع الحركات الإسلامية في العالم دفعته إلى تأليف كتاب «الحصاد المر للإخوان المسلمين في ٦٠ عاماً».

يقول الظواهري في مذكراته: ولكن الحال الذي وصلت إليه جماعة الإخوان المسلمين عامة وفي مصر خاصة يحتاج إلى تأمل وتدبر، فهي قد تنمو تنظيمياً، ولكنها بالقطع تنتحر عقائدياً وسياسياً.

وعلى حد قوله فإن إحدى النقاط البارزة في هذا الانتحار السياسي والعقائدي هي مبايعة جماعة الإخوان المسلمين لرئيس الجمهورية سنة ١٩٨٧ حيث يقرر بأن الحركة أسقطت كل تاريخها في النضال بما يحتويه هذا التاريخ من دماء الشهداء وقروح المعذبين ووجل المطاردين، بل وبكل ما يتضمنه هذا التاريخ من تمسكها بمبادئها وعقيدتها.

وقال ما نصه: «إنها تسلخ نفسها من تاريخها لتخرج خلقاً جديداً منبت الصلة بأصله متهالكاً على حاضره جانحاً في مستقبله. وإذا كان تاريخ الإخوان فيه ما فيه من الأخطاء

والكبوات فما بالك بمن تبرأ من كل خير فى هذا التاريخ وتقرب إلى عدو الإخوان الذين كانوا يدعون النضال ضد نظامه ودستوره وقانونه ليبايعه على ذلك الدستور والقانون وليثبته على رأس ذلك النظام. إن مرتكب ذلك لن يحظى حتى باحترام العدو الذى بايعه».

ويوضح الظواهرى أن هذه المبايعة كانت من بين الأسباب الهامة التى دفعته إلى كتابة «الحصاد المر... الإخوان المسلمين فى ستين عاماً».

ويعترف بالنقد الذى تعرض له بسبب هذا الكتاب، فيقول «وقد لامنى بعض إخوانى على منهج الكتاب ومنهم من أعتز بصلتى به وأتشرف بمصاحبته من الإخوان المسلمين، وان مجمل نقدهم أن هذا الكتاب كتاب ظالم لأنه تتبع عثرات الإخوان ولم يذكر لهم حسنة واحدة مع أن تاريخهم ملئ بالحسنات، بل إن بعض حسناتهم العظيمة قد تنكرت لها فى هذا الكتاب، بل وصل الأمر بى كما يقولون إلى تجريح الشيخ حسن البنا وهو أمر لا يصح من منتسب إلى الحركة الإسلامية يعرف قدر الشيخ وفضله رحمه الله».

وكان ردى عليهم كالآتى: أولاً: إن هذا الكتاب هو اجتهاد بشر لا يدعى العصمة ويجوز عليه الخطأ والسهو والنسيان والحيدة والتعدى وسوء القصد وكل ما يمكن أن يلحق بالبشر من عيوب وقصور.

ثانياً: إنكم باعترافكم تتفقون معى أن الإخوان المسلمين قد ارتكبوا من الأخطاء ما يصل أحياناً إلى حد الجرائم التى تستحق العقاب والقصاص ومن الحسنات ما يصل بهم إلى مقامات الأولياء.

وقد انتظرت كثيراً لكى يصحح الإخوان أخطاءهم أو ينبهوا الأجيال الناشئة حتى لا تقع فيها، فما وجدت منكم إلا النقد فى المجالس الخاصة والصمت والسلبية فى تنبيه الأجيال القادمة والشبيبة الناشئة.

ثالثاً: إن كتابى هذا ليس استيعاباً لحركة الإخوان المسلمين حتى يحاسب على إغفال الحسنات ولذلك لم اسمه مثلاً «الإخوان المسلمون فى الميزان». وإنما كتابى هذا صيحة تحذير خاصة للشباب المسلم من أن ينحدر فى نفس المنحدر فيصل إلى القاع الذى وصل إليه الإخوان وهو يظن أنه ينصر الإسلام ويجاهد فى سبيل الله.

ويقول الظواهرى فى مذكراته: ضربت للإخوان المسلمين مثلاً فقلت إن مثلى ومثلكم

كمثل طبيب يعالج مريضاً مصاباً بسرطان فى المعدة يوشك أن يأتى عليه ويقتله، فليس مقبولاً من هذا الطبيب أن يقول للمريض إن مخك سليم وقلبك سليم وكليتك سليمة وكل أعضائك على خير حال فيما عدا المعدة فإن فيها سرطاناً.

وطبقاً للظواهرى فإن واجب هذا الطبيب أن يحذر المريض من أنه مهدد بالموت والتلف من مرض خطير، وأن عليه أن يبادر إلى العلاج المناسب، ولا يتوانى فى ذلك، وإلا فمصيره الهلاك، وأنه لن ينفعه قلبه السليم ومخه السوى وأعضاؤه الصحيحة طالما لم يستأصل هذا السرطان من معدته.

وبعبارة موحية يعرب الظواهرى عن أسفه «لأن أحداً من الإخوان المسلمين لم يرد علىّ حتى الآن فيما أعلم».

وسرعان ما تتصاعد نبرة انتقادات الظواهرى إلى الإخوان حيث يرى أن ما يؤسف له أن الإخوان المسلمين وقعوا بعد صدور هذا الكتاب فى أخطاء عظيمة وسقطات عقائدية، وأصدروا فى ذلك بيانات، منها بيان عنوانه (بيان للناس من الإخوان المسلمين) وبدأوا يتحدثون عن فقه جديد لا يعرفه علماء الإسلام. سووا فيه بين المسلمين وغيرهم فى كل حقوق المواطنة المادى منها والمعنوى، المدنى منها والسياسى، وقد رد عليهم أخونا أحمد عبد السلام شاهين فى كتابه «فتح الرحمن فى الرد على بيان الإخوان».

ويضيف الظواهرى فى كتابه: صرح الإخوان فى بيان سابق للبيان المذكور أنفاً بأنهم يرون أن للنصارى الحق فى تولى كل وظائف الدولة ما عدا منصب رئيس الدولة (لماذا؟)، أى أنهم لا يرون غضاضة فى أن يتولى رئاسة وزراء مصر نصرانى! ترى ولماذا لا يكون أيضاً يهودياً؟ أليس فى مصر مواطنون يهود أم أن المسألة مسألة عادية سياسية وليست مبادئ كما يزعمون؟

وعلى مستوى الأحداث العظمى التى تمر بها الأمة المسلمة فإن عامة الإخوان وبخاصة إخوان مصر لا يرضون بغير السلبية وترك الجهاد فى سبيل الله وهو ذروة سنام الإسلام، بعد كل الكوارث التى حلت بأمتنا واحتلال الأمريكان واليهود لأراضينا وطغيان الحكام وعدوانهم على المسلمين.

ويحدد الظواهرى مواقع الاختلاف بين الإخوان وجماعة الجهاد أو كما يعتبرها هو مواطن الخلل والانحراف لدى الإخوان فى مفهوم الحكم والحاكمية والموقف من الحكومات

والأنظمة السياسية القائمة فى العالم الإسلامى، والديمقراطية والتعامل مع الانتخابات النيابية والمنافسة السلمية على تداول السلطة والمشاركة فيها وفق قواعد الأنظمة الديمقراطية ومبادئها، والحكام والأحزاب والمنظمات السياسية التى لا تعد إسلامية كالعلمانية والليبرالية والقومية والوطنية وغيرها من الاتجاهات والأفكار القائمة فى العالم الإسلامى.

ويقرر هو أن مسائل الحكم بغير ما أنزل الله، والديمقراطية والموالاة والمعاداة ليست من مسائل الفروع التى يسوغ فيها الاختلاف الفقهي، بل إنها من أصول الإيمان، بل إنها متعلقة بأصل أصول الإيمان وهو عقيدة التوحيد.

ويعرض جولة مضنية وطويلة من الأمثلة والشواهد من أقوال الإخوان وممارساتهم التى هى كما يقول الظواهرى جزء قليل من ركام هائل، وهى أمثلة على تأييد الإخوان للحكام فى مصر، ومواقفهم المؤيدة للدستور والديمقراطية ورفضهم العنف وقبولهم بالأحزاب العلمانية غير الإسلامية، وقبولهم ومشاركتهم فى عمليات تداول السلطة والتنافس عليها سلمياً، وقبولهم بالقوانين والأنظمة والتشريعات القائمة فى مصر والعالم الإسلامى.

ويقول فى موضع آخر من كتابه إن جماعة الإخوان المسلمين قد حرصت على ألا يكون لها موقف واضح من تكفير الطاغوت، بل أغلقت النقاش فى هذا الأمز بتثبيتها مبدأ «دعاة لا قضاة» الذى أعلنه المرشد الثانى للجماعة حسن الهضيبى.

ويجد الظواهرى أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكتف بعدم تكفير الحكم بغير ما أنزل الله، بل تجاوزت هذا الاعتراف بأقوالها وأفعالها بشرعية هؤلاء الحكام وتركت هذا الفهم يستشرى فى صفوفها، بل واعترفت الجماعة بشرعية المؤسسات الدستورية العلمانية والبرلمان والانتخابات والديمقراطية!! وكان هذا برأيه من أكبر العوامل المساعدة للطواغيت على وصم الجماعات الإسلامية الجهادية بالخروج على الشرعية.

خالد محمود رمضان

مهدى عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين زار الدستور

وأجاب فى حوار شامل

لا أمل فى الحزب الوطنى

محمد مهدى عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين هو حديث الناس فى مصر... والعالم.

ولم لا.. فقد حققت جماعة الإخوان المسلمين انتصاراً فى أشرس انتخابات برلمانية شهدتها مصر منذ ثورة ١٩٥٢.

ورغم التزوير والبلطجة والاعتقالات التى صاحبت انتخابات ٢٠٠٥ فقد حصلت الجماعة على ٨٨ مقعداً ما يمثل ٢٠٪ من مجلس الشعب.

لكل ذلك وغيره أصبح هذا الرجل وجماعته التى تتخذ من منطقة الروضة بالمنيل فى القاهرة مقراً لها اهتمام العالم من البيت الأبيض فى شارع ١٦ فى واشنطن إلى العواصم الأوروبية وبروكسل مروراً بشوارع المال فى دول العالم... إلى أصغر قرية وشارع فى مصر.

لذا كان لابد من لقاء هذا الرجل والحوار معه فدعته «الدستور».. فرحب بالدعوة وحضر إلى ٢٩ شارع طنطا بالعجوزة فى مقر «الدستور» والتقى بالمحررين فى حوار مفتوح حول كل القضايا المطروحة على الساحة ومستقبل الجماعة ومشروعها فى البرلمان.

الدستور: نبدأ من أخر الأحداث.. فاز الإخوان فى المرحلتين الأولى والثانية بـ٧٦ مقعداً كاملاً، وفى المرحلة الثالثة جرى ما جرى ولم يكسب الإخوان سوى ١٢ مقعداً. ما تفسيركم لذلك؟

المرشد: ما حدث كان طبيعياً ويدل على أنهم ـ كما أكررها دائماً ـ ناس تسيطر عليهم الثقافة الاستبدادية التى تجذرت فيهم من ٥٠ سنة خلتهم فقدوا التوازن مش عارفين يتعاملوا مع أى بصيص من الحرية.

الدستور: إللى حصل ده كان بصيصاً من الحرية يا فضيلة المرشد ولا أكثر من بصيص شوية؟

المرشد: لأ بصيص.. اللى حصل ده جزء بسيط.. الحريات كما عشتها فى الأربعينيات كانت أكبر.. الإنسان منا كان يدخل على رئيس الوزراء يتحدث معه.. كنا لسه طلبة... كنت طالباً فى جامعة عين شمس وكان على ماهر رئيس الوزراء بعدما شالوا النحاس وكان على ماهر يود أن يهدئ اللعب فى القنال.

الدستور: المقاومة؟

المرشد: آه... بعت لى.. رحت له.. استقبلنا وقلت له أبداً قال اختار حكم بينى وبينك صاحب مقام رفيع بيكلم طالب.. قلت له اختار فاختار الأستاذ الهضيبى.. عارفنى مش هاقوله لا.. كان عندنا فى الوقت ده عملية باقى عليها أيام.

الدستور: كنت موجوداً فى المقاومة؟

المرشد: كنت قائد معسكر الجامعة، حبيت أماطل حتى تنفذ العملية.. خليت الهضيبى يتأخر فى المقابلة.. لغاية ما عملنا العملية.. وكانت من أنجح العمليات اللى هزت الامبراطورية البريطانية فعلاً والأخ اللى عملها مازال حياً يرزق.

الدستور: فعلاً.. ده بطل لازم تلفت النظر إليه..

المرشد: لأ... أنا لفت النظر له خلاص.. خليه فى حاله.. كان شاباً أيامها ١٨ ـ ١٩سنة كانت تفجير قطار يحمل بـ٤٠٠ جندى بريطانى.. إحنا قلنا لن يعيش.. ما كانش زى دلوقت بالريموت كنترول هو اختبأ ورا نخلة ونفذها.. إحنا كنا بنجهز نعيه علشان لا يمكن يطلع حى.. لكنه طلع حى.

الدستور: هو حى.

الدستور: ننتقل لتجربة المرشد فى السجن فترة العشرين سنة سجن من ٥٤ إلى ٧٤.. طيب.. عملوا إيه العشرين سنة؟

المرشد: السجن كان جامعة والإنسان أتربى فيه تربية كويسة قوى وحفظ القرآن وكما كنت أقول نحن كنا متابعين لتطورات الحياة والأستاذ مصطفى مشهور كانت له كلمة «اعمل لسجنك كأنك تعيش فيه أبداً واعمل لإفراجك كأنك تخرج غداً».

الدستور: كأنه الموت والحياة؟

المرشد: إحنا كنا عايشين الحياة.. الناس بتستغرب.. عشرين سنة سجن.

الدستور: عشرون سنة سجن إزاى ما ياثروش فى جهد وعزيمة وفكر المسجون؟

المرشد: ساعة ما يتقال عشرين سنة الناس بتنزعج.. أنا مش بانزعج.. أنا قضيتهم جدً ما كانش فيهم لعب وهزار.. كان فيه رياضة ومحاضرات.. أحكيلك المكان اللى أرسلونا فيه فى الواحات.. لا ماء ولا شجر وكدنا أن نهلك لولا أن الله سبحانه وتعالى بعث لنا بعض الأحبة من القشلاق ومدوا لنا الماء من العين إلى المعسكر، ما كانش فيه خيام ودرجة الحرارة «٦٠»، حولنا المكان إلى جنة من الخضار والخيار والطماطم والفراخ والرومى.. جه عبد الناصر بص من فوق قال أنا جايبهم عشان يموتوا هنا جنب المعسكر.. وهمه (الحكومة) هالكانين عشان يزرعوا شجرة مش عارفين.

الدستور: معناه كده أن الإخوان لم يعذبوا فى السجون؟

المرشد: لا اتعذبنا عذاب.. وأى عذاب.

الدستور: يعنى حصل تعذيب بدنى فى الفترة دى؟

المرشد: السجن ده كان فترات.. فيه فترات تكدير هكلمك عنها وفيه فترات عادية أصلهم ما يقدروش يستمروا على حال لأن الضباط والعساكر عايزين ياكلوا.

الدستور: كان عمرك كام وقتها؟

المرشد: ٢٦ سنة.

الدستور: رغم الثمن اللى دفعه الإخوان فى السجون ودفعه الإخوان من حريتهم الشخصية والإنسانية والسياسية.. ليه ما حدش من الخصوم السياسيين الحاضرين بيصدق الإخوان لم يقولوا نحن مع الديمقراطية.. لن ننقلب على الديمقراطية.. لن نتراجع عن الديمقراطية؟

المرشد: أنت بتصدق.. الناس دى لم تقرأ وليس شريفاً من يتكلم عن ديمقراطية الإخوان وأنهم غير ديمقراطيين.. أنا تحديت.. مش بس مصر.. لا.. العالم كله أن هناك هيئة أو مؤسسة أو حكومة تدار بطريقة الإخوان على أعلى مستوى فى الشورى.. الشورى يا أخى إبراهيم عندنا خُلقْ.. ولذلك مؤسساتنا لها وجودها واحترامها.. مكتب الإرشاد.. مكاتب إدارية.. أقسام لجان كل دى.. حتى الأسرة الصغيرة من الإخوان قوامها الأولانى فى خمسة أفراد وتدار بالشورى.. همه بس إيه عرفهم بالديمقراطية.. إلا إذا كانت ديمقراطية أمريكا

لأن ديمقراطية أمريكا لها طعم تانى.

الدستور: لأ.. جماعة الإخوان بيقولوا إنهم هيدخلوا العمل الديمقراطى وقابلين بالديمقراطية.. وطول الوقت المعارضون لكم بيقولوا لا أول ما هيمسكوا الحكم هينقلبوا؟

المرشد: دا تدخل فى النيات.. لما تيجى تشوف حياتهم اللى عايشين فيها عايشين فيها إزاى واللى هيطبقوه على نفسهم هيطبقوه على غيرهم إش عرفك أننى لما أبقى حاكم هتقلب على الديمقراطية؟.. إذا كنت أنا لا أقبل أن أكون حاكماً إلا عن طريق صندوق الاقتراع.. ولن أكون حزباً إلا إذا اتلغت كل القوانين الاستثنائية. واحترم الدستور لأن من حق كل مواطن أن ينشئ حزباً وينشئ جمعية وفى الوقت ده أنشئ حزباً وأنشىء جمعية واللى يفصل بينى وبين أى واحد هو القضاء لأن فيه مقومات أساسية للمجتمع، لما يشوفوا الحزب بتاعى خارج عن هذه الأمور يقفلوه إنما لجنة الأحزاب هى اللى تقول يقفلوه أو يفتحوه؟

الدستور: يعنى مش هتقدم ورق حزب للجنة الأحزاب؟

المرشد: مش ممكن.. حتى لو فضلت كده على طول محظور زى ما بيقولوا.

الدستور: همه قالوا محظوظة.. إيه تعليقك؟

المرشد: والله حتة محظوظة دى.. هى دفعت تمنها.. الإخوان لم يغيبها عن الساحة لحظة واحدة منذ سنة ١٩٢٨.. دخلنا السجن وخرجنا من السجن ودخلنا السجن وخرجنا من السجن، ومكتب الإرشاد الذى كان يرأسه حسن الهضيبى فضل مكتب الإرشاد لما رأسه عمر التلمسانى وكان هو الذى يقود الإخوان من السجن ومع تواجدنا فى ١٠ سجون كان عندنا انتخابات حتى فى السجن وكنت ساعتها عضو مكتب إرشاد وكان كل واحد فى المكتب بيتناوب الإشراف على الانتخابات.

الدستور: انتخابات فى السجن؟

المرشد: مكتب الإرشاد ده كان موجوداً وكان أعضاؤه يتبادلون الإشراف وبعدين فيه مسئول عام ينتخب مسئولين للإدارة يديروا السجن ومعه مجلس أو لجنة بالانتخاب يعنى مرة أنا أبقى مسئول عام ومرة تانية ما ابقاش مسئول عام أبقى فرد عادى، كل ستة شهور أو سنة.

الدستور: بس خارج السجن مافيش انتخابات؟

المرشد: حلاوتك.. إحنا عندنا انتخابات من القاعدة للقمة.. ولما ألغوا لنا مجلس الشورى

الخاص بالإخوان سنة ١٩٩٥ وقبضوا عليهم كانت تهمتهم أنهم عملوا انتخابات إنما الحزب الوطنى ما عرفش يعمل انتخابات ساعتها.. عندنا انتخابات من القاعدة للقمة.

الدستور: يعنى المرشد العام بالانتخاب؟

المرشد: طبعاً... وبالتصويت وقدامى ناس مترشحين.

الدستور: تصويت مكتب الإرشاد؟

المرشد: علشان مجلس الشورى مش موجود دلوقتى.. وتنص اللائحة على أنه فى حالة عدم وجود مجلس الشورى يقوم بأعماله مكتب الإرشاد.

الدستور: ده لفترات معينه أو مدى الحياة؟

المرشد: لفترات معينة.. ست سنين وأنا مقدم فى مجلس الشورى الجاى أنها تبقى فترتين بس وعايز أنا أقصرهم من خمس إلى أربع سنوات، ده مشروع جديد أنا بعمله بس مش من حقى إنى أعمله لوحدى لازم مجلس الشورى.

الدستور: هل اللى حصل فى النجاح المدوى للإخوان ماخلاش فضيلة المرشد أو قيادات الإخوان يقولوا إنه كان من الأفضل أنهم يدخلوا على ٤٤٤ مقعداً؟

المرشد: لا.. إحنا بنتخذ قراراتنا بعد دراسة.. لأنه كان ممكن ندخل الحكومة تقف لنا.. الحكومة ما اتحملتش ١٥٠.. نحن نعلم جيداً من تعاملنا معاها هذه الثقافة الاستبدادية.. ما تقوليش لجنة سياسات ولا كلام من ده.. كلهم فرقة واحدة وعقول واحدة ومتربيين على مائدة واحدة، لا أمل فى مبارك ولا ابنه ولا الحزب الوطنى.

الدستور: هل من اعتبارات الإخوان فى مرحلة لاحقة أنهم يدخلوا المحليات؟

المرشد: شوف أما أقولك.. برضه بندرسها بوعى.. أفضل ندرس: بكثافة ولا بعدد قليل.

الدستور: وممكن ماندخلش خالص؟

المرشد: ممكن ماندخلش خالص لأنها لم تحسم بعد.

الدستور: لسه القرارات لم تحسم بعد فى المحليات؟

المرشد: ولا الشورى لأن الأمور دى بتأخذ جهد كبير جداً. لو تعلم الجهد الذى بذلته فى موضوع البيان اللى طلعته حول انتخابات الرياسة اللى عمل ضجة وقالوا عنه مرة فهلوة

ومرة ذكاء سياسي... يعني، خدت قد إيه... أنا استشرت جميع مؤسسات الجماعة من أسوان لإسكندرية لأطرح عليهم القضية واضحة.

الدستور: وفي الانتخابات استشرتوا إخوان الخارج أم الداخل فقط؟

المرشد: لا الداخل بس... اللائحة بتقول أن الشئون الداخلية للانتخاب... الشئون الخارجية لما يبقى فيه قضية هتمس الجميع يبقى نأخذ رأى الخارج.. لكن دى قضية داخل مصر، كل واحد قال رأيه... وفي النهاية جيت.. وكان عندنا رأى بيقول المقاطعة ورأى آخر بيقول المشاركة بشروط ورأى مشاركة من غير شروط وكل واحد بيقول دليله وكل واحد بيقول ليه عايز كده وبعدين جيت فى الآخر لقيت العملية تكاد تكون متقاربة فحسمناها فى مكتب الإرشاد كانت كفة المشاركة هى الغالبة بنسبة بسيطة فأعلنا رأينا والجميع قال رأيه.. ولما يطلع القرار الجميع يلتزمون به وهو ده «السمع والطاعة» اللى عاملين يتريقوا عليه.. هو ده السمع والطاعة.. اللى بيسموه الالتزام الحزبى... هى الألفاظ بس اللى بتختلف.

الدستور: السمع والطاعة هى الالتزام الحزبى؟

المرشد: آه.

الدستور: مافيش مستقلين بينشقوا عليكم؟

المرشد: (ضحك) والله يا أخى لنا تاريخ فى هذا الأمر.. الإخوان جماعة معروفة.. من أراد أن يعيش بمفهومها وأسلوبها أهلاً وسهلاً به ومن أراد أن يتركها ليس لنا إلا أن ندعو له أن يخدم الإسلام بالأسلوب الذى يراه بأدب كامل.

الدستور: اللى خرجوا التزموا بهذا الأدب فى الغالب؟

المرشد: لا للأسف.. لكن بعضهم التزم جداً وكان فى غاية الأدب وبعد كذا سنة يحن إلينا ونحنّ إليه وبعضهم فجرّ.. الفتنة لا تؤمن على حى هيعمل فينا إيه.. والشخص اللى فَجَرْ ده أنا قلت له يا فلان.. قال أصل الإخوان بيشتموك قلت يشتمونى.. لما واحد يشتمنى لا ينقص من قدرى.. الذى ينقص من قدرى ومكانتى هو تصرفى.. نحن بابنا مفتوح.

الدستور: كلمة بابنا مفتوح تخلينى أسأل ممكن أى واحد ينضم للإخوان؟

المرشد: ممكن.. بابنا مفتوح... بس خليك جرئ علشان لما تدخل السجن.

الدستور: أبواب السجن متعددة المداخل!

المرشد: السؤال ده سأله د. ضياء رشوان ولسه ماقابلتوش عشان أرد عليه.

الدستور: طيب ما ترد عليه هنا؟

المرشد: الإخوان المسلمين جماعة وبابها مفتوح.. بس لما يكون لنا مقرات.. يلتقى فيها الجميع اللى بيشرب سجاير واللى ما بيصليش... هيجد الجو العام إن الجميع ما بيشربيش سجاير وبيصلى.. وأنا هضربلك مثل.. واحد من خيرة الإخوان بقى عضو هيئة تأسيسية، مهندس كبير جداً قال الدنيا ساقعة هتوضى إزاى واحد قاله امسح فوق الشراب.. ماتتوضاش بس اقعد معانا إيه رأيك إنه بعد كده كان من خيرة خيرة الإخوان.

الدستور: جماعة الإخوان لا تدخن؟

المرشد: معظمها.

الدستور: جماعة صديقة للبيئة؟

المرشد: إحنا ندعو الناس ألا يدخنوا لكن اللى يدخن ما بنلفظوش ما بنقلوش إنت كذا، وبعدين هيعرف بعد كده إنه غلط.. حتى لو ما بيصليش هقوله يا كافر؟.. لأ.. اللى ما بيصليش كسلان.. ما يعرفش.. وتبين لى يا أخى إبراهيم أن الكثيرين حتى بتوع الجامعة ما يعرفوش حاجة عن الإسلام.. لما الواحد يفهمه ويتذوقه وهو نفسه هيسعى.. يقولك بابى مفتوح.. عندنا الإخوان درجات ده أخ محب وده أخ مشارك وده أخ عامل.

الدستور: المحب ده عضو؟

المرشد: لا مش عضو.. العضو ده عضو عامل التزم بمنهج الإخوان بمعنى أنه منهم ينفذ المطلوب من الإخوان.. لما يعرف كده يبقى أخ عامل... أخ عامل يبقى حقه ينتخب ويُنتخبْ.

الدستور: يعنى باب العضوية مفتوح؟

المرشد: مفتوح.

الدستور: آمال همه ليه بيقولوا إنها قاصرة على جيل شباب الجامعة؟

المرشد: سيبك من الكلام ده.. آمال إحنا مهمتنا إيه؟ أنا يحزننى كل الحزن أنى ما عنديشس الآلية والإمكانية أنى أخذ شباب الأمة وأقول لهم تعالوا شوفوا.

الدستور: حضرتك قلت للشباب.. يعنى رجل أربعينى ينفع يدخل؟

المرشد: بيدخل وساعات كان بيدخل على الهيئة التأسيسية وساعات بيدخل على مكتب الإرشاد على طول حسب مكانته وقدره، عندك خيرت الشاطر مثلاً.

الدستور: بس ده استثناء؟

المرشد: وفيه أصغر منه دخل مكتب الإرشاد.. عبد المنعم أبو الفتوح فى الجماعة من ٧٦ وخيرت من سنة ٦٧ ما يهمنيش.. وحسن الهضيبى بيقول الأخ عندى ليس بسبقه ولكن بعمله.. الأخ ييجى أهلاً وسهلاً... قريت وعرفت وفهمت وخلاص بقيت من الإخوان لك حق فى كذا وكذا هذه المرحلة إنت محب مشارك، محب منتسب.. منتظم.. مراحل كثيرة لكن عشان تبقى أخ ملتزم وعليك واجبات مطلوب منك كذا لغاية هو ما يطمن ويقول خلاص.

الدستور: وهل شفافية الإخوان تسمح أن نعرف عدد الملتزمين والمحبين ولا صعب؟

المرشد: الآن صعب.. إنما لما نفتح الشُعب ونحط كل شعبة وأسماء الملتزمين.. هانقول.

الدستور: هتعملوا كده؟

المرشد: طول عمرنا كده

الدستور: طيب لما يطلع الحزب الوطنى يقول عنده مليون و٩٠٠ ألف عضوية؟

المرشد: أنا ما عنديش فكرة.

الدستور: واضح أن أعضاء الوطنى همه اللى بينتخبوا الإخوان؟

المرشد: أضحكك.. قالوا لى فى «٦ أكتوبر» واحد ملياردير عنده مصانع وعنده «١٤٠٠» عامل جميعهم علشان ينتخبوا مرشح الوطنى لما جم فرزوا لقيوا الـ ١٤٠٠ عامل انتخبوا مرشح الإخوان.. الجولة الثانية ماجابوهمش، مصطفى السلاب بقى يجيب بالخمسة آلاف ما نعرفش منين وعملوا لجان خاصة فالإخوان قالوا خلاص هنروح فين.. يطلع الفرز لصالح الدكتورة مكارم.. الشعب شعب واحد بس فقير عايز الخمسمائة جنيه ـ وصلت لـ ٨٠٠ جنيه. يقولك أنا هاخد الفلوس وأدى الإخوان خصوصاً بعد ما حيلة البطاقة الدوارة انكشفت.

محمد عبد القدوس: الواحد دلوقتى بيقول إنه من الإخوان كان قبل كده بيخاف يقول؟

المرشد: أنا لم رجعت سنة ٨٧ من ألمانيا دخلت مجلس الشعب.

الدستور: دخلت على القائمة النسبية؟

المرشد: آه دخلت على قائمة التحالف لقيتهم بيقولوا علانية الجماعة وسرية التنظيم مبدأ عام.. من غُلبهم من الأمن، أنا قلت لا أكون فى مكتب الإرشاد وأشتغل فى حاجة فيها سرية، مع العلم إنى أنا من رجال التنظيم السرى اللى اسمه، «التنظيم الخاص» قلت لا يجوز للإخوان المسلمين أن يكون فيه حاجة سرية.. ثلاث أربع جلسات مكتب لغاية ما لغينا حاجة اسمها سريه التنظيم وأسميناها «دقة التنظيم».

الدستور: لفظ دقيق برضه!

المرشد: لأن الأمن خطير جداً الناس كانت بتتخطف.

الدستور: بمناسبة الأمن.. قيل إنك استُفتيت من قبل جهات أمنية فى انتخابات مدينة نصر لتختار مين اللى هينجح؟

المرشد: دول صحونى من النوم الساعة ٣.. بيقولوا إن القاضى بيقول كذا كذا.

الدستور: القاضى بيقول إيه؟

المرشد: بيقول ما أقدرش أنجح اتنين.. يا ده ينجح يا دى تنجح.

الدستور: ومين اللى صحى حضرتك من النوم؟

المرشد: الإخوان.. وقالوا القاضى بيقول إما يعيد وإما واحد بس ينجح، قلت لهم قولوا للقاضى يعيد.. الظاهر سمعوا كلمة يعيد ودخلوا أوضة يسموها «المداولة» ونجّحوا السلاب رغم أن الدكتورة مكارم أعلى منه بـ ١٦٤٠ صوت.

الدستور: يعنى حضرتك ما اخترتش مرشح العمال؟

المرشد: همه عايزين يسقطوا مكارم لصالح مصطفى السلاب.

الدستور: ولا عشان امرأة إخوانية وده أمر خطير؟

المرشد: نفس السؤال اتسألته.. إنتم ليه ما بترشحوش امرأة إخوانية.. قلت لهم تجربة جيهان الخلفاوى فى اسكندرية كانت قاسية عليها وعلى زوجها وأولادها.. أنا كنت ناوى أرشح ٢٥ سيدة.

الدستور: من كل مكتب إدارى واحدة.. ولكن الرجالة رفضوا.. الأزواج رفضوا لأنهم

مش عايزين يكرروا تجربة جيهان الحلفاوى.. ماكانش لسه الانفتاح البسيط ده حصل إنما لو أعرف أن الانفتاح البسيط ده هيحصل كنا رشحنا.

الدستور: كانوا نزلوا الـ٢٥ فى المرحلتين الأولى والثانية بس.. إنما الثالثة صعبة؟

المرشد: شوف عدم اللياقة وقلة الأدب.. هم أعلنوا فى المرحلة الثالثة «إنه لن يفلت واحد من الإخوان».. وأنا نايم الساعة عشرة قالوا ادى واحد من سوهاج نجح.. قلت أهى الطاقة انفتحت من طهطا.. كسرنا كلامهم.

الدستور: نتكلم عن فكرة «المشاركة لا المغالبة». أليس الإخوان جماعة شأنها شأن أى فصيل سياسى تسعى للحكم؟ ليه مشاركة؟ ليه مافيش صراع سياسى؟

المرشد: الصراع السياسى الآن يعمل صدمات عنيفة أقولك مثل بسيط سنة ١٩٨٧ كنا ٣٦ فى المجلس... الأستاذ مأمون الهضيبى عمل بحث عشان يعمل حزب وعرض هذا البحث على كبار رجال الفقه الدستورى من أول البنا والعوا وطارق البشرى... وراح للمحجوب قاله أرجوك يا أستاذ مأمون... أرجوك إنت عايز الدبابات تيجى تهد البرلمان..،. كان أيامها شاوشيسكو.. فالعقلية اللى قلت لك عليها والتى تربت على ثقافة استبدادية على مدار ٥٠ سنة مش من السهل تتغير وده ظهر فى الجولة الثالثة.. الأمن عمل إيه.. هل الأمن هو اللى عايز يعمل كده ولا بتوجيه من البهوات الكبار؟

الدستور: الإجابة عند حضرتك؟

المرشد: الإجابة عندى.. الأمن لا يخطو خطوة إلا بتوجيه من السادة.. من هذه العقول المستبدة وأنا أعلنت أن مهمة الأمن الدولى الحفاظ على النظام، والنظام مؤسسات وليس أفراداً... المعركة الانتخابية تنافس بين أفراد لا يجوز للأمن أن يتدخل لأنه حين يتدخل فإنه يضع نفسه تحت طائلة هؤلاء المستبدين الذين يأمرونه.

الدستور: ده يؤدى دائماً إلى المشاركة لا المغالبة، الوضع مش اتغير شوية يا فضيلة المرشد دولياً وعربياً ومصرياً؟

المرشد: سيبك من دوليا أنا لا ثقة لى فى كلمة دولية والذى يقول إن أمريكا لها توجه ديمقراطى أقول لأ وللأسف الشديد أمريكا التى تسعى لتنفيذها فى مصر والشرق الأوسط هدفها زيادة التخلف فى الشرق الأوسط... أمريكا لا تقبل أى نهوض لمصر والشرق الأوسط

والديمقراطية الأمريكية تساعد على زيادة التخلف.

الدستور: الديمقراطية تساعد على زيادة التخلف؟! إزاى؟

المرشد: نعم ديمقراطية أمريكا لما تعملها فينا تخلى الشعوب العربية تزداد تخلفاً على تخلف واللى عنده غير كده يقول لى.

الدستور: الحقيقة أنه لا الأمريكان مصدقين كلام الإخوان ولا الإخوان مصدقين كلام الأمريكان ولا الحكومة مصدقة الاتنين... الحكومة مقتنعة أن الأمريكان بيتحالفوا معاكم؟

المرشد: إنت ما عرفتش الحكاية دى.

الدستور: حكاية إيه؟

المرشد: حسنى مبارك بيقول إنه عارف إن الإخوان بيتصلوا بأمريكا وإنه مش نايم على ودنه. مش قال كده بالضبط.

الدستور: قال كده بالضبط!!

المرشد: رديت عليه تانى يوم وقلت يا ريس روح راجع أجهزتك الأمنية التى تكذب عليك.. لكنهم مصدقوش إلا لما جت كوندى وقالت إننا ما بنتصلش بالإخوان والمتحدث الرسمى نفى أيضاً، ساعتها بس ارتاحوا وصدقوا أن لا صلة للإخوان بالأمريكان.

الدستور: إمبارح الأمريكان قالوا إنهم مستعدون يعملوا حوار مع الإخوان؟

المرشد: إمبارح مانمتش كل الفضائيات وكل الصحافة اتصلوا بيا قلت والله دى أمريكا حاجة كبيرة قوى... بس هى عندى مش كده على الأقل فى توجهاتى السياسية وقراءاتى.

الدستور: هى مش كبيرة عند حضرتك فى اختيارك قرارك بس هى كبيرة فى العالم؟

المرشد: أقوى قوة فى العالم.. حاجة فظيعة كل واحد يأخذ قرار يشوف أمريكا هاتوافق عليه وهاترضى عنه ولا لأ.. دى المصيبة الكبرى همه كلمونى من أول الشرق الأوسط ووكالات الأنباء وبى بى سى قلت مش من النهارده وأنا أعلنت من شهور أننا نتحاور مع كل الدنيا مع الفضائيات ومراكز الدراسات والصحافة أما إذا أردات حكومة من الحكومات أن تتحاور معنا فلن نفعل إلا من خلال الخارجية المصرية.. أنا مش خايف من الحكومة.. لا أنا صاحب خُلق وقواعد وقيم لا يجوز أن نتعداها.

الدستور: تستأذن الحكومة المصرية؟

المرشد: لا ما استأذنهاش.

الدستور: أمريكا هي اللي تستأذن الحكومة المصرية ولا تخطر الحكومة المصرية؟

المرشد: ممكن من خلال الخارجية.

الدستور: وليه هناك أعضاء من الكونجرس الأمريكي من الحزب الديمقراطي بيجوا يقابلوا الرئيس مبارك؟ والرئيس لما بيروح أمريكا بيقابل مندوبين عن الحزب المنافس للرئيس ب يقابل منافس الرئيس نفسه؟

المرشد: إحنا محظورين يا بيه.

الدستور: يعني إنتوا معترفين بالخطر؟

المرشد: أبداً.. لما واحد قال لي إنت جماعة محظورة.. قلت له إنت سفيه.. من يقول محظورة إنسان سفيه لا يحترم عقله ولا الواقع وأنا أعلنت من أول يوم جيت فيه مرشد أنني استمد شرعيتي من الشارع.

الدستور: طيب عاوز تستأذن ليه عشان تلتقي بالأمريكان؟

المرشد: المبادئ الأخلاقية.. أفرض أنني في الحكم بيجي واحد من ورايا ويتفق مع فرقة في البلد لا.. المفروض بيجي أهلاً وسهلاً بس معلن ويقعد في العلن. يجري إيه لما السفير أو الوزير يأتي بس يأتي معه مندوب من الخارجية؟

الدستور: بس مندوبين الأمن قاعدين كده أو كده وفيه تسجيلات وتصنت.

المرشد: أنا مكتبي على الهواء بالصورة والصوت.. مش لمصر للعالم كله.. أنا عندي مبادئ وقيم بأعلنها.

الدستور: اكتشفتوا قبل كده أجهزة تنصت في المقر؟

المرشد: اضحكك... لما كنت في ألمانيا وكان اللي قاعد في السنترال عندي شاب تركي وضرير وقالي يا أستاذ عاكف المكتب بتاعك مراقب قلت إزاي؟!

أتاريه وهو بيلعب في البتاعة لقى موجة جايية كلامي جوه.. فنبهني.. قلت ولا يهمك خليه على الهواء.

تعرف الجهاز اللى كان بينقل إيه؟ بلية صغيرة كدة طلعناها!! إنما غير كده أنت مراقب وأنت راكب السيارة.. وأنت فى المكتب.. مش وزير الداخلية قال اللى خايف مايتكلمش فى التليفون... مش ده كلام وزير الداخلية؟

الدستور: صحيح!

المرشد: آه إحنا ما بنخافش بنتكلم فى التليفون وبنتكلم على الهواء.. بنتكلم الحق واللى يرى كلامنا خطأ مرحباً به... وفى مقرنا فى الروضة لقينا أجهزة تصنت، عارف فين؟ ملزوقة تحت الترابيزة وأنا والله لما عرضت المبادرة بتاعتى فى نقابة الصحفيين.. كنت أحترم أى إنسان يناقشها مناقشة موضوعية... وفيه ناس شيوعيين ناقشوها مناقشة موضوعية.. الباقورى ناقشها مناقشة موضوعية.. أحترمه جداً.

الدستور: عبد العال الباقورى مش شيوعى؟

المرشد: أنا كلمته على التليفون وشكرته وكلمت سلامة أحمد سلامة وشكرته يعنى فيه ناس اتكلموا بموضوعية.

الدستور: يعنى أنت جماعة تؤمن بالرأى الآخر؟

المرشد: مافيش كلام.

الدستور: آمال الرأى الآخر خايف جداً ومرعوب نسائه قبل رجاله ليه. ليه فكرة الرعب من مجىء الإخوان مسيطرة على الجميع؟

المرشد: ما قاله ضياء رشوان عجبنى.. قال الإخوان رؤيتهم واضحة جداً فى التعددية السياسية والمرأة والأقباط كل ده له وثائق مكتوبة وتعاملات.. لما جم اتهموا الإخوان إنهم غير مهتمين غير بالفيديو كليب قام رد عليهم قال تعالوا شوفوا تقرير مجلس الشعب، استجوابات فى كل القضايا السياسية وقضايا العمال والفساد.

الدستور: يعنى ناقشتم قضايا العمال وموضوع البطالة؟

المرشد: استجوابات!

الدستور: وقدمت فيه كتاب؟

المرشد: واضح إنهم مقصرين معاكو وماجابولكوش الكتاب.. أنا حاحاسبهم وعندنا

كمان كتاب المبادرة وكتاب التعددية كل دى كتب توضح موقفنا.

الدستور: لو إنت ناوى تعاقبهم على أنهم مابعتوش الكتب لازم تكافئهم على مواقع الإنترنت.. لأن مواقع الإنترنت حاجة تدعو للفخر لشباب الإخوان!

المرشد: الحمد لله أنت عرفتم أننا عملنا موقع إنترنت بالإنجليزى.

الدستور: والله ده جميل... يعنى فكرة إن الإخوان يركزوا على حفلات نانسى عجرم ومصادرة الروايات ليست صحيحة؟

المرشد: أنا لا أشاهد نانسى عجرم.. من زمان وأنا لا علاقة لى بذلك وإن كنت من هواة السينما.. بروح السينما.. كنت أختار روايات رائعة.. زى كوفاديس أو فيفا زباتا لأنها روايات تدعو إلى التفكير.. تطلع منها بنتيجة، أما الآن أنا لما بشوف حاجة فى التليفزيون دلوقتى كانت معمولة فى الأربعينيات... حاجة مسخرة.

الدستور: مش فاكر أفلام مصرية حضرتها فى الأربعينيات أو الخمسينيات؟

المرشد: أبداً.

الدستور: هل حاولت تدخل السينما الآن؟

المرشد: أنا من ساعة ما خرجت من السجن سنة ٧٤ لم أدخل سينما.

الدستور: طب لو دعيت لعرض خاص هاتروح؟

المرشد: لو عندى وقت! الإخوان كانوا عملوا مسرحية.

الدستور: فى محرم بك برضه؟

المرشد: «فى «مسرح السلام» جنب نقابة الأطباء لو كان عندى وقت كنت رحت لكن عائلتى كلها راحت.. أنا معنديش وقت أنا يدوبك أخطف شوية أنام فيهم.. أنا أمامى أوراق كثيرة... مابلحقش اقرأها.

الدستور: نرجع تانى لفكرة «المغالبة والمشاركة» هترشحوا منافس لفتحى سرور؟

المرشد: أهى دى بنوزنها.

الدستور: ده خلال ٤٨ سنة.. وهنكون نزلنا السوق بعد الترشيح.. بس عاوزين نعرف الآلية؟

المرشد: الموضوع ده موضوع النهارده السبت وتأجل لأن فيه مجموعة من الإخوان هتروح لفتحى سرور تتفاهم معاه عاوز يتفاهم ولا مش هيتفاهم.. لأننا المفروض دلوقتى لنا ربع المجلس يعنى المفروض يبقالنا ربع اللجان هنشوف هو اتجاهه إيه.

الدستور: يعنى ممكن تؤيدوا فتحى سرور لو قبل بكذا وكذا.

المرشد: آه كل الظروف دى بنحطها على الترابيزة.

الدستور: مش هترشحوا حد ضد فتحى سرور؟

المرشد: لأ.... مش هنرشح..

الدستور: ولا الوكيل؟

المرشد: لأ.

الدستور: ولا تدعموا أحد المستقلين؟

المرشد: يمكن الوكيلين فيها كلام إحنا لسه ما خدناش قرار.

الدستور: يعنى الكلام مش طالع من الـ٨٨ عضو برلمانى ده هيطلع من مكتب الإرشاد؟

المرشد: لا إحنا بنترك لهم يفكروا وبعدين فى الآخر خالص يقولوا لنا إحنا وصلنا لكذا.. أنا من طبيعتى إنى أحترم مؤسساتى وإذا انتهت لنتيجة من النتائج أباركها.. إلا إذا كانت النتائج فيها حاجة ننبههم.

الدستور: مين اللى هيلتقى بـ«فتحى سرور».

المرشد: البرلمانيين..

الدستور: إنتم طالبين ربع اللجان تفتكر الإخوان يأخذوا ربع اللجان؟

المرشد: ممكن يكون عندهم دم وعندهم عقل ويتعاملوا كويس وإحنا عاملين حساب دى وعاملين حساب دى.

الدستور: لما كنت فى برلمان ٨٧ قدمت استجوابات؟

المرشد: لأ.

الدستور: خالص؟

المرشد: مافيش فرصة.

الدستور: وتحدثت فى المجلس؟

المرشد: آه.. تحدثت مرة واثنين وثلاثة فى المجلس إنما عندنا بسم الله ما شاء الله الإخوة اللى كانوا حولى خير منى، واحد زى عصام العريان شاطر وواحد زى مختار نوح كان ما شاء الله واحد زى حسن الحسينى.. واحد زى الأستاذ مأمون.

الدستور: كلهم مش أعضاء فى البرلمان دلوقتى؟

المرشد: ولا واحد فيهم.

الدستور: ليه؟

المرشد: لأن كلنا واخدين أحكام من محاكم عسكرية ممنوع ترشيحنا.

الدستور: يعنى حضرتك اترشحت فى ٩٥ وبعد كده ماترشحتش؟

المرشد: ٩٥ اترشحت وكانت أول مرة.. جاى من ألمانيا نزلت الانتخابات قلت إيه الوساخة دى؟ أمر على اللجان الساعة ١٢ لقيت اللجان متقفلة قلت لإخوانا المندوبين روحوا.. لم ينجح أحد من المعارضة فى ١٩٩٥ على الإطلاق حتى إبراهيم شكرى.

الدستور: فاكر حصلت على كام صوت؟

المرشد: ولا رحت ولا سألت.

الدستور: لغاية دلوقتى ماتعرفش؟

المرشد: حاجة مالهاش قيمة.. وبعدها اتقبض على برضه وكانت التهمة إيه؟ أنى بألف العالم وادعوا إلى أستاذية العالم.

الدستور: التهمة كده يدعو إلى إستاذية العالم؟ يعنى إيه؟

المرشد: أنا كنت مشرفاً على التنظيم الدولى وده بيدعى إلى أن يكون للإسلام الأستاذية فى العالم وقالوا لى فى التحقيق كده قلت ده شرف عظيم: أنا قلت له ده شرف عظيم.

الدستور: دكتور عبد المنعم أبو الفتوح قال إنكم هتستغنوا عن شعار الإسلام هو الحل لو بقيتوا حزب سياسى؟

المرشد: أنا قريت الكلام ده.. هو ما قالش كده.

الدستور: لكنك فى حوار لك مع الأستاذ محمد عبد القدوس ونشرناه فى الدستور قلت «الحرية هى الحل».

المرشد: صحيح أصل تحت شعار الإسلام هو الحل نقدر نقول للحرية هى الحل والديمقراطية هى الحل والأخلاقيات هى الحل.

الدستور: حضرتك تلقيت أى تهانى من مسئولين عرب للتهنئه بنجاح الإخوان؟

المرشد: لا مش من مسئولين لكن من رجال كبار.. زى الدكتور يوسف القرضاوى.

الدستور: خالد مشعل كلم حضرتك؟

المرشد: أيوه.

الدستور: مش فى ذهنكم حزب على طريقة العدالة والتنمية التركى؟

المرشد: ماعندناش حريات زى كده.

الدستور: عشان ماعندناش حريات... مش نغالبها حتى ننتزعها؟

المرشد: هو كل ده مش غلبه؟.. سياستنا أى شىء يصب فى مصلحة الشعب فنحن معه وأى شىء هيأذى الشعب نبتعد عنه.

الدستور: أحياناً تظهر طباع مسيحية فى الإخوان المسلمين... مثل من ضربك على خدك الأيمن أدر له خدك الأيسر!

المرشد: لسنا هكذا إحنا الحمد لله رب العاملين إن أمكن مابنردش لكن بنتحمل الأذى عشان الجماعة تستفيد والشعب يستفيد.. ده جه وقت من الأوقات كانت الناس تخاف من كلمة إخوان.

الدستور: دلوقتى بقت فيه طلبات عضوية؟

المرشد: ماحدش قدم لى.

الدستور: مافيش إقبال؟

المرشد: أنا عايز أقول بإذن الله تعالى حينما تفتح مقرات الإخوان وشعب الإخوان هيبقى متاح للجميع الاشتراك.

الدستور: متى؟

المرشد: أسأل الله قريباً.

الدستور: بمعنى إيه تفتح مقرات وشعب.. هل تنتظر قيام حزب مدنى؟

المرشد: يوم ما يبقى لنا حزب.. هيبقى لنا مقر كبير على الأقل ٨٨ مكتب لـ٨٨ عضواً وممكن النائب يبقاله أكثر من مكتب.

محمد عبد القدوس: هو فيه معلومة إن قبل الثروة كان عدد الإخوان مليون واحد؟

المرشد: لا ما أعرفش الرقم بس القاهرة كان فيها ١٠٠ شعبة وكان على مستوى الجمهورية ثلاثة آلاف شعبة

الدستور: سؤال مباشر... هل التقيت بالرئيس مبارك؟

المرشد: أبداً.

الدستور: الرد ده مدعاة فخر ولا غضب؟

المرشد: والله مش عارف.. احتسبه كما تشاء إنما أنا مابيهمنيش.

الدستور: إنت طلبت؟

المرشد: آه طلبت.

الدستور: ليه؟

المرشد: أقول إنت رايح فين؟ ماهو إذا قابلنى هقوله أرجوك أن تنفذ ما وعدت به من الديمقراطية والحريات والغاء قانون الطوارئ والإصلاحات هذه.

الدستور: أمازال لديك أمل فى مبارك؟

المرشد: لا أمل لى فى مبارك ولا ابن مبارك ويقولها علناً وأظن قبل كده لما جريدة الحياة سألتنى قلت مستحيل أن نعطى لمبارك.

الدستور: تعليق سيادتك على ما يقال عن إن الرئيس مبارك يكره الإخوان؟

المرشد: يكره ما يشاء.

الدستور: سؤال شخصى.. هل تحب الرئيس السادات عاطفياً أكثر من الرئيس مبارك؟

المرشد: أنا بحترمه بس. مع العلم بأن الرئيس السادات هو الذى حكم على بالإعدام هو وحسين الشافعى فى محكمة الشعب.. وكان رئيسها جمال سالم.

الدستور: بعد ٢٠ عاماً من السجن غفرت لأنور السادات؟

المرشد: أنا صاحب مبدأ.. كل ما أصابنى فى الماضى بأمر الله سبحانه وتعالى وإن شاء عذب وإن شاء غفر والماضى لا أنشغل به والجماعة كلها غير مشغولة بالماضى هو محطوط فى الذاكرة للاستفادة فقط.

الدستور: إنما طول الوقت فى اتهام دائم كالسيف على الإخوان بأنهم أنصار عنف ودمويون.. طبعاً آخر تهمة عنيفه للإخوان كانت من ٦٠ سنة إنما آخر تهمة للحزب الوطنى كانت من ستة أيام!

المرشد: ليس للإخوان تهمة دموية غير قتل النقراشى والخازندار كل دى أعمال فردية ليس للإخوان دخل فيها... سياسة الإخوان منذ حسن البنا وحتى الآن ضد العنف بدليل.. كان معانا سلاح فى فلسطين وكل الناس كانت بتقول مافيش غير الإخوان معاهم سلاح.. لما اتحلت الجماعة وطلب الجيش أن الإخوان يسلموا سلاحهم ويعودوا معتقلين سلم الإخوان نفسهم. لا يجوز لنا مطلقاً أن نصطدم بأبنائنا.. أنا كنت بدخل على رئيس الوزراء والطبنجات فى جنبى... عبد الناصر وعلى ماهر وكلهم.. جاى من المقاومة.. أنا قائد معسكرات لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تمتد يدنا على أحد منهم والأستاذ حسن الهضيبى رضي الله عنه وأرضاه قال لا أتحمل دم مسلم.

الدستور: آمال التنظيم الخاص ايه؟

المرشد: أقولك.. التنظيم الخاص ده مفخرة للإخوان المسلمين فى دولة محتلة الأمية العسكرية فيها طاغية.. وكان اللى عنده عشرين جنيه يدفع حاجة اسمها «البدلية» والإنجليز حريصون على هذه الأمية ـ لما الإخوان المسلمين يعملوا هذا التنظيم عشان يربوا كوادر من المصريين تحمل سلاحاً وتقاوم عدواً يبقى مفخرة ولا مش مفخرة؟ في الوقت اللى كان فيه الأحزاب والملك يقيمون أجهزة سرية ليقتلوا بعضهم البعض الإخوان المسلمين كانوا مشغولين بالقضايا العالمية فلسطين.. الجزائر.. الإنجليز فى مصر.. هكذا كان التنظيم الخاص... رجال يختارون اختياراً دقيقاً لأن القانون لا يسمح... كنا نتدرب على أعلى مستوى كان بييجى بتوع الجيش يشوفونا واحنا بنتدرب يقولوا لنا اتعلمتم ده فين؟ لم أسمع أن واحداً

من الإخوان اعتدى على أى مصرى... وما حدث هو حوادث فردية.

محمد عبد القدوس: أحكى لى عن مقابلتك مع فؤاد علام فى السجن.

المرشد: هو جانى فى السجن بعد ١٠ سنين ويتهمونى أنى صاحب التنظيم بتاع ٦٥.. وأنا سجنونى فى الإيراد ٣٠ يوماً لا أرى الشمس فيه حتى اسمها الإيراد فى ليمان طره للمجرمين العتاة قوى حطونى فيها، وفؤاد علام... أنا قاعد وهو كان كل ماياخد حد من الإخوان يديلوه علقة.. أنا رحت قعدت قلت وماله همه علقة و٣ سنين.. بس لازم أخذ بحقى... هما قاعدين فؤاد علام قالى عبد الناصر عايز منك ورقة اعتذار قلت له نعم يا فؤاد يا علام؟ أنا بحسبك جايبلى من عبد الناصر اعتذار.. وراح اللواء مدير اللمان طالع بره ماقدرش يستحمل الكلمة.. وعلى هذا المستوى ٣ ساعات.. يقولى أقسم بالله أفتحلك البوابة دلوقتى لو وافقت قولتله إلا إنت ولا عبد الناصر.. فتح البوابة دى سياسة عالمية مافهمهاش كررتها له تانى.

الدستور: سنة ١٩٧٤ لما أفرج عنك كانت السياسة العالمية هى اللى فتحت بوابة السجن ولا السادات؟

المرشد: لأ السياسة العالمية.

الدستور: هل هى اللى دخلت الـ٨٨ نائب للبرلمان؟

المرشد: لأ..

الدستور: كانوا عملوا المرحلة الأولى شبه التالتة؟

المرشد: لأ.. لأ.. الحزب الوطنى مختلف.. وفيه تيارات. فرقة كنت صوتها عالى شوية.. قالوا خلينا ندى صورة كويسة للعالم فسابونا المرحلة الأولى.. وجاءت المرحلة الثانية اتقرصوا فركبت الفرقة الثانية والأمن اشتغل.. جاءت الفرقة الثالثة والأمن اشتغل... جاءت الفرقة الثالثة والأمن اشتغل وقالت طيح.. كان ممكن الأمن يشارك بعقل لكن للأسف الشديد.. والأمن فيهم فئة فاضلة ناس بتفهم إنما فيه ناس تانية ما تعرفش غير تمام يا أفندم وهم دول اللى عملوا اللوثة الأخيرة دى.

الدستور: تعبير اللوثة الأخيرة... دى يؤكد الكلام اللى بيقول إنه حصل صفقة بين أمانة السياسات والإخوان المسلمين... تحديداً أحمد عز قعد مع أطراف من الإخوان؟

المرشد: أحمد عز ده مين.. أنا معرفش أحمد عز ده إيه.. بس ممكن الناس تفهم كده.. لأنها شايفة الحياة سوداء والضغوط شديدة والجماعة المحظورة كل شوية داخلة السجن وخارجة من السجن... وبعدين يسمح للجماعة المحظورة أنها تكتب الإخوان المسلمين... غريبة.

الدستور: آه صحيح.

المرشد: لما الإخوان المسلمين تأخذ جزء بسيط من حقوقها يبقى بصفقة - دى تبقى مسخرة... الإخوان المسلمين جاهزين ومترتبين فأى بصيص يستغل بالكامل.

الدستور: ده السؤال... هل حصل الإخوان المسلمين على أصوات الإخوان المسلمين أم أصوات الشعب؟

المرشد: الشعب.. يعنى فيه دائرة فيها ٣٥ ألف أخ؟. يعنى.

الدستور: لو فيها ٣٥ ألف أخ هنزورك بكره فى قصر العروبة؟

المرشد: أنا سعدت بمقال إبراهيم عيسى عندما قال إن الإخوان المسلمين رشحوا الصف الثانى والثالث وليس أحداً من الرموز وهذا معناه أن الشعب اختار المنهج... الحمد لله رب العالمين.. اللى إحنا وصلنا إليه لأن الإخوان ماغابتش عن الساحة لمدة ٧٠ - ٧٥ سنة ندخل السجن ونخرج بنتضرب بنتقتل ... إنما لم نتنازل عن منهجنا... هذه الرسائل القليلة من استاذنا البنا... صحيح أن لنا أدبيات تانية كتير.. عملنا حاجات كتير إنما دينا هو الأصل.. شمولية الإسلام وعظمته فى كل مجال من المجالات وده دورنا إن أى مجال يخدم الأمة.

الدستور: هل اختلف الإخوان المسلمين فى الأربعينيات عن الإخوان المسلمين الآن.. الجماعة... الأفكار.. الفتاوى التى تعتمدها؟

المرشد: أنا عشت فى أربعينات بس كنا نتمتع بحريات أكثر كانت الحركة حاجة حلوة مش حاجة مقيدة زى دلوقتى... مصر فقدت خيراً كثيراً نتيجة لهذه الديكتاتورية وهذا الاستبداد.. هضربلك مثل واحد فى سنة ١٩٥٣ كانت الثورة موجودة وأنا كنت مسئولاً عن قسم الطلاب فى المركز العام وقسم الرياضة.

الدستور: إنت زملكاوى ولا أهلاوى؟

المرشد: ولا.. ده ولا.. ده.

الدستور: إحنا معانا إخوانى أهلاوى فظيع (عبد القدوس)؟

المرشد: أنا لى فى الرياضة.. رياضة الأمة.. أنا لقيتهم عمالين يهرجوا ويرقصوا لما واحد كسب مش عارف فى الحديد ولا إيه (كرم جابر) حضارات الأمة لا تقاس بأبطالها حضارات الأمة تقاس بعدد الذين يمارسون الرياضة فيها.. شوف بقى سنة ٥٢ كان عندى معسكر فى المنتزه... المعمورة ده أنا أول من فتحته كان بلاج المعمورة كله مأجره بـ٣٥ جنيه فى الـ٤ شهور ماكانيش حد دخله قبل كده لأننا كإخوان مسلمين بنذور على سواحل مافيهاش نساء وكان ساحل مغلق عليه.. جمصة أول من افتتحها أنا.. كنا عايشين فى خوص وبنشرب من مصرف... عزبة البرج... معسكر حلوان كان المسئولين عنه يفخروا أن الإخوان المسلمين عملوا معسكر هناك. الفيوم وبنى سويف كل ده فى وقت واحد كان فيه معسكر للشباب، كذا معسكر لطلبة الثانوى، معسكر للترفيه، كذا معسكر لكذا كل ده فى وقت واحد كنت أركب سيارتى وألف عليهم كل أسبوع مرة أين هذا الآن؟ كل الأماكن التى اخترتها لتكون معسكرات للإخوان تحولت لمدن سياحية (المعمورة) سرقوها والـ٥٠٠ فدان بتوع الملك أديك شايف عملوها إزاى.. عزبة البرج بقت عامله إزاى كل دى أماكن كنا نختارها لتدريب الشباب.

الدستور: افهم من كده أن الإخوان المسلمين عايزين لجنة الشباب فى مجلس الشعب؟

المرشد: بس مايمسكهاش الغول (عبد الرحيم الغول).

الدستور: هل هناك أسماء من الـ٨٨ عضو إخوانى ترشحهم أن يكونوا نجوم للسياسة يعنى يكونوا مثار اهتمام للإعلام؟

المرشد: فيه مجموعة ضخمة من أساتذة الجامعة أنا معرفهمش لأنى لم أرشحهم.

الدستور: فعلاً؟

المرشد: آه فعلاً.. أوكلت إلى المكاتب الإدارية للمحافظات كل مكتب إدارى عليه اختيار.. كل اللى عملته عندى فى المركز العام لجنة مسئولة عن الانتخابات لجنة تنسيق بحيث لو الأحزاب الأخرى عايزة الدائرة دى.. هما دول اللى عليهم ينسقوا.

الدستور: يعنى حضرتك ماتعرفش بشكل شخصى؟

المرشد: ماعرفش على الأقل ٧٥٪ منهم.

الدستور: حضرتك برضه انتخبت الفكرة؟

المرشد: أهو كده.. وهذه عظمة الإخوان المسلمين مؤسسة لا مركزية.. إن كان كلهم يعرفونى فأنا خلاص عجزت مانيش زى الأستاذ البنا يشوف الواحد مرة يحفظه ويعرفه فالحمد لله وأسأل الله إن ربنا يوفقهم.. أشعر بثقة الحمل.

الدستور: سيطرح على هذا المجلس سفر قوات مصرية إلى العراق.. هل سيترك القرار للهيئة البرلمانية لكتلة الإخوان ولا هو متروك لمكتب الإرشاد هذا القرار؟

المرشد: القرار قرار جماعة عليهم أن ينفذوا توجه الجماعة.. استمع إليه شوف الجو إزاى.. هما بقى ينفذوا القرار يعنى عنده حرية مطلقة فى العمل فى المجلس فى الاستجوابات إنما فى القضايا الدولية..

الدستور: فيه انتقاد موجه للإخوان بتركيزهم على القضايا المتعلقة بالفن؟

المرشد: دى حكاية بقت اسطوانة مشروخة.

الدستور: هل هناك مشاريع إصلاح سياسى ستقدم؟

المرشد: طبعاً.. طبعاً أولها المادة ٧٦!

الدستور: هل يمكن إذا عدلت المادة ٧٦ يسمى الإخوان مرشحاً على منصب رئيس الجمهورية.

المرشد: أسئلة سابقة لأوانها.

الدستور: يعنى المسألة زى شغلكوا فى النقابات مش عاوزين نقيب أبداً.

المرشد: طول عمرنا بندخل كل الانتخابات النقابية بس مش على مقعد النقيب.. نسيب النقيب مع الحزب الوطنى عشان نجيب شوية قرشينات للناس.

الدستور: المادة ٧٧ المتعلقة ببقاء الرئيس مدى الحياة هل سيكثف الإخوان جهودهم لتغييرها؟

المرشد: آه طبعاً.

محمد عبد القدوس: مسألة الأمة مصدر السلطات.. فيه ناس بتسألنى هل الإخوان بيعارضوا مبدأ «الأمة مصدر السلطات»؟ على أساس إن مصدر السلطات ربنا..

المرشد: هذا كلام غير منطقى وغير واقعى وغير إسلامى... الشعب هو مصدر السلطات فى كل شىء إلا ما حرم الله. ما هو فى أوروبا البرلمان أباح زواج الشواذ...

الدستور: ماحدش جاب سيرة الشواذ خالص.

المرشد: استنى بس... آمال محطوط ليه إن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى فى التشريع؟ يعنى أى تشريع يعرض على الإسلام، وبتوع البرلمان يشرعوا زى ما همه عايزين، والإسلام ما شاء الله واسع جداً... تبقى المسألة فيها تناقض، وبعدين بيرجعوا للنص.. ومش هيرجع لواحد غير فقيه.

الدستور: بس النص مافهوش كبارى ولا مجارى..

المرشد: إحنا مالنا بالكبارى والمجارى؟

الدستور: مش هى دى الحياة؟

المرشد: ماشية منطلقة.. كبارى ومجارى ومدارس لكن لما تيجى تعمل قانون يحل حراماً أو يحرم حلالاً..

الدستور: أحد صحفيى الحكومة كتب أن الإخوان استراتيجيتهم عرقلة أى إصلاح سياسى.

المرشد: أنا أريد الذى يتحدث بمنطق ويأتى بوثيقة ويتكلم بموضوعية، وأنا أربأ بأى صحفى شريف.. أنا مشفق على الصحفيين الشباب، إنه بييجى يأخذ منى حديث وبعدين يعتذر لأن رئيس التحرير هو اللى حط العنوان.. أنا عايز أعلمه كيف يكون صحفياً أميناً.. صاحب رسالة... أكل العيش لو خلاه يتنازل عن مبادئه يبقى فقد جزء من إيمانه.. «فى السماء رزقكم وما توعدون» لما تيجى تشتغل فى الصحافة لازم تكون صاحب رسالة.. الصحافة أمانة.. أمانة كلمة تقولها ولو انقطعت رقبتك.

الدستور: بما أن المسألة أمانة أما كان من الأمانة أن ينفذ الإخوان حكم المحكمة ببطلان عضوية نائب السيدة زينب الإخوانى لأنه تم تغيير صفته؟

المرشد: إحنا مالنا؟

الدستور: تنفيذ المبادئ؟

المرشد: لا يا سيدى وإيش عرفك إن الحكم صحيح؟

الدستور: ده حكم محكمة.

المرشد: ما المحكمة حكمت للإخوان إنهم جماعة مش محلوله.. هناك انتخابات وده مش أول واحد يعملوا استشكال عليه، ومش أول واحد يمنعوه.. أنا لست رجلاً فردياً.. أنا أعبر عن المجموع.

الدستور: المقصود هو: هل على الإخوان طوعاً أن ينفذوا هذا الحكم بصرف النظر عن قرار المجلس لكى تعطى المثل والقدوة؟

المرشد: مش قلت لكم أننا كإخوان مسلمين لا شأن لنا بما يجرى فى الانتخابات.. كل مكتب إدارى مسؤول عن نفسه.. أنا لا أشغل نفسى بهذا.

الدستور: المفروض فيه مركزية.

المرشد: ماعنديش مركزية.. القضايا العامة بس فيها مركزية.

الدستور: حضرتك بتقول إنك جاى تعلم الناس المبادئ، يبقى دى من أهم المبادئ.

المرشد: لا.. دى مش مبادئ.

الدستور: فيه نقطة تانية.. إنت قلت إنه ليس شريفاً من يقول إن الإخوان ضد الديمقراطية.. ليس شريفاً دى مصادرة على حق الآخر فى الاختلاف معاك.

المرشد: لا.. شوف.. ليس شريفاً لأنه لم يقرأ ولم يقدم دليلاً على أننى لست ديمقراطياً.. يا أخى الكريم أنا هنا فى هذا المكان أتحدى أى مؤسسة فى مصر وخارج مصر وأتحدى الحكومة أن تكون إدارتها لمؤسساتها كإدارة الإخوان المسلمين.. إدارة مؤسسية ديمقراطية بلغتكم.. شورية بلغتنا. على أعلى مستوى. الديمقراطية والشورى خلق.

الدستور: احنا مش بنتكلم عن الديمقراطية الداخلية للإخوان.. إحنا بنتكلم عن مدى احترام الإخوان للديمقراطية مع الآخر خارجياً.

المرشد: احنا بنسعى للآخر وبنقعد معاه، ولو شفت ما حدث فيما سميناه التحالف وورش العمل التى أقيمت قبل أن يعلن.. ترى من هم الإخوان المسلمين لدرجة أن الكثير من الناس قالوا كيف احتملتم كل هذه المتضادات وتعاملتم معها ومع ذلك والجميع يعلمون أن القوة الرئيسية والثقل الرئيسى فى التحالف للإخوان.

الدستور: حضرتك بتتكلم عن الجبهة.

المرشد: أيوه. لما جم يعلمونا الأمانة كان كلهم عايزين الإخوان تدخل بزخمها ونسبتها، قلتلهم أبداً. الإخوان لن يزيدوا عن الربع علشان تعطى كل الأطياف الأخرى مكانتها.

الدستور: «مشاركة لا مغالبة» حتى هنا...

المرشد: عشان الناس ماتفهمناش غلط.

الدستور: رأيك فى الأحزاب القائمة الآن وتقييمك لخروجها بشكل هزيل؟

المرشد: أنا باعذر الأحزاب... ما وقع على الإخوان وقع على الأحزاب، بس الإخوان تحملوا الضريبة، ماقعدناش داخل مقراتنا، حسين عبد الرازق فى أحد اللقاءات قال أنا مش مستعد أدخل السجن، الإخوان دفعوا الثمن.. احنا ٢٥ ألف دخلوا السجن فى ١٥ سنة.

الدستور: وكم واحد أمام محاكم عسكرية؟

المرشد: تجاوز المائة... من فى الأحزاب قدم واحد فقط؟ ده السبب.. الإخوان لم تتراجع ولم تترك الشارع.

الدستور: بعض الآراء تقول إن نجاح الإخوان نوع من الاستقواء للتيار الإسلامى فى المنطقة العربية. هل هذا النجاح يجعل الاخوان فى المقدمة؟

المرشد: كون أخذنا ٨٨ معقداً أنا من وجهة نظرى أن ده أمر عادى، وما قيمته لو كنا حتى ١٠٠ عضو فى مجلس الشعب، برضه هايقف كمال الشاذلى يحط القوانين زى ما هو عايز وبعدين المعارضة تثور وبعدين يقولوا جانا كذا طلب لقفل باب النقاش.. موافقة.. ما تنتظرش من ٨٨ ولا ١٠٠ إنهم يستطيعوا أن يقدموا مشروعاً وينجحوه مع مثل تلك العقول المستبدة.. ولذلك أنا قلت لا يمكن بأى حال من الأحوال إلا إذا كانت هناك إرادة عند النظام.. أما إذا انتفت إرادة الإصلاح عند النظام فهناك جهاد طويل حتى يستخلص الشعب هذا الإصلاح من براثن هؤلاء الناس.

الدستور: تفتكر إن نجاحكم هيساعد حماس فى تحقيق نجاح كبير فى الانتخابات الفلسطينية؟

المرشد: أنا لا أعتقد فى هذا، ولا انتخابات العراق.

الدستور: هل جاء أحد من شيعة العراق لمقابلتكم؟

المرشد: نعم.. جاءني أيام المؤتمر... الدكتور الحارث بتاع السنة جالي والدكتور طارق الهاشمي بتاع الحزب الإسلامي، وواحد من الشيعة الفطاحل الموجودين، وأنا رحت قابلت رئيس الوزراء الجعفري، قعدنا ساعة ونصف، وكل هؤلاء تحدثت معهم لأنهم مختلفين، ناس تقولك أنا مشترك في الحياة السياسية، وناس مقاومة حتى يخرج الأمريكان، وكانت وجهة نظر الإخوان أن عليهم جميعاً التعاون شيعة وسنة لإخراج المحتل بكل الطرق السلمية والسياسية والعسكرية.. ده ما أبلغه الإخوان، وكان واحد زي الدكتور الحارث يرفض تماماً الاشتراك في العملية السياسية ويتحدث ضدها، فرجوته إن لم يشارك فلا يهاجم.. يترك الناس اللي عاوزه تشارك لأن العملية هناك تحتاج لكل الجهود السياسية والعسكرية والإعلامية.

الدستور: إنت تؤيد الانتخابات في العراق وتراها شيء جيد؟

المرشد: كل شيء يضيف شيء لإخراج المحتل يجب أن يسعوا إليه، همه أدرى ببلادهم، يعني الشيعة متجزرة... وهم يتهموا الشيعة أنهم اللي جابوا الأمريكان، زي ما اتهموا الأكراد.

الدستور: والشيعة اتهموا السنة إنهم اللي جابوا صدام.

المرشد: لا.. ده ماحدش شاف الويل من صدام زي السنة... المهم.. جائني رئيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني، إنسان فاضل جداً، والإخوان تفاهمت معهم، وكل ما قلته لهم جميعاً أنا يهمني وحدة العراق، وضربت لهم مثل أن الله واحد والقرآن واحد وقبلتنا واحدة ورسولنا واحد... الكلام ده كنا بنقوله للجعفري... على فكرة هو إنسان لبق جداً ومتربي في أحضان الإخوان المسلمين رغم إنه شيعي.

الدستور: لكن الإخوان حركة سنية لا تستوعب الشيعة.

المرشد: لا كان فينا شيعة.. أنا كنت في أوروبا وكانت الأسر بتاعتنا فيها شيعة، بس همه انفصلوا لما الخوميني وصل الحكم في إيران.. سابوا الإخوان المسلمين.

الدستور: حضرتك التقيت بأحمد قذاف الدم (السفير الليبي) في إفطار الإخوان.. هل اللقاء ده كان مرتب؟

المرشد: ولا أعرف جه ازاي ولا قعد جنبي ازاي.. الكرسي اللي جنبي كان فاضي وهو دخل قعد... بالصدفة حدث اللقاء. أقولك صدفة تانية؟ فوجئت بأن السفارة الليبية باعتالي خطاب دعوة باسم المرشد العام للإخوان المسلمين بمناسبة احتفالات ثورة الفاتح... الله..

مافيش سفارة بتعمل كده.. السفارة حتى لو دعت تقول الأستاذ فلان الفانى.. كلمة المرشد العام للإخوان المسلمين قليل جداً اللى بيبعتها.. أنا بعت الدكتور بشر للسفير يقول له مرشد الإخوان فى ليبيا صعب... وجد أنه ماعندوش رد.. فبعثت الدكتور حبيب والدكتور بشر حضروا نيابة عنى لأنى أعلم ماذا يحدث فى ليبيا.

الدستور: ماذا يحدث فى ليبيا؟

المرشد: فوضى زى هنا.. مش وقف سيف الإسلام وقال إنه سيتم الإفراج عنهم (الإخوان) وجائنى مندوب ليبيا من لندن وقال إننا عملين احتفالات بمناسبة الإفراج عن الإخوان.. عملوا الاحتفالات وذبحوا الذبائح وعايز ناس من هنا تحضر... والدبايح أكلوها ومحدش خرج..

الدستور: الخوف إنك تبعت حد يدخل هوه كمان!

المرشد: أنا لا أتعامل مع هذه النظم التى هى كل يوم فى شأن.. كويس قوى إننا نفك الخط لمستقبل مصر فى ظل هذا الاستبداد..

الدستور: علاقتكم بالسعودية إيه؟

المرشد: طول عمرى بافرق فى علاقتى بالسعودية بين الشعب وبين الحكومة.. الشعب السعودى ما شاء الله عليه.. عناصر ممتازة جداً فهما وخلقا وعلما.. والحكومة السعودية وأنا شايف أنها بتتطور ولا تستطيع أن تتجمد على ما هى عليه.

الدستور: تطور للأصلح؟

المرشد: على أى الأحوال... يعنى فيه ناس بتقول جوع كلبك يتبعك.. لأ.. هناك مشبعين النسا.

الدستور: ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

المرشد: همه بدأوا يحسوا إن لديهم كذا وكذا ولكنهم وقعوا فى خطأ خطير وقعت فيه مصر، ألا وهو الخوف من أمريكا، مع العلم أنهم كانوا يستطيعوا ألا يخافوا، لكن الرعب اللى عملته لهم أمريكا أنا بعذرهم بعض الشىء عشان أموالهم كلها فى أمريكا.. وأمريكا دى طاغية.

الدستور: إنما فى فترة السبعينيات والستينيات كانت فيه حالة احتضان من المجتمع السعودى للإخوان المسلمين.

المرشد: زى ما تقول كان فيه لقاء واحترام متبادل من زمان حتى فترة الملك خالد وبعد كده جفت العلاقات.

الدستور: العلاقات ساءت بعد حرب الكويت .

المرشد: العلاقات ساءت جداً بين السعودية والإخوان.

الدستور: فيه إخوان فى السعودية؟

المرشد: كثير جداً... سعوديين ومصريين.

الدستور: هل هناك ملاحقة أمنية لهم؟

المرشد: لا.. ولا المصريين بيتعرضوا لملاحقات أمنية.. دول فى حالهم ودول فى حالهم، وأنا منبه عليهم يا مصريين لا علاقة لكم بما يحدث فى السعودية.

الدستور: هل تأثر الإخوان المسلمين بالفكر الوهابى... فى الأفكار والكتابات؟

المرشد: الفكر الوهابى دائماً ينتقد الإخوان المسلمين، وخصوصاً فى عقيدتهم، كان هناك رجلاً عظيماً اسمه «بن باز» مفتى السعودية.. رجل عادل وفقيه وبتاع الوهابية لكن معرفته بمبادئ الإخوان كانت عظيمة، وعندما سؤل عن رأيه فى الإخوان قال: أدعوكم لتنضموا لهم.. هم أحسن من على الساحة فكر وعلماً مع أننا بنختلف معاهم فى أننا مش متزمتين قوى.. المتزمتين هارينا شتيمة وكتب.

الدستور: نعود للتزمت.. نواب المجلس السابق كان لهم دور فى مصادرة ٣ روايات وكتاب الوصايا فى عشق النساء.. هل لو شافوا كتب تانى هايكونوا وراء مصادرتها؟

المرشد: إنت غلطان.. الإخوان لم يصادروا الكتب.. الإخوان كان لهم احتجاج أن تطبع هذه الكتب على نفقة وزارة الثقافة. ده كان استجواب.. مش عشان الكتب، إنما لما وجدوا إن هذه الكتب رخيصة وتقدم فنا رخيصا ما كان يجب على الوزارة أن تطبعها على نفقتها، ده كان استجواب.. لم ندخل فى أنها حلال أو حرام.. الاستجواب الحقيقى كان لوزير الثقافة على نشر هذه الروايات على نفقة الدولة.

الدستور: هل نعتبر تلك إجابة.. وأن الاهتمام القادم للإخوان اهتمام موضوعى؟

المرشد: أنا مش شغلتى إنى أصادر كتب.

الدستور: على ضمانة المرشد العام للإخوان؟

المرشد: نعم.. لن يكون هناك دعوة لمصادرة الكتب.

الدستور: ما هى علاقة الإخوان بالأزهر؟

المرشد: الأزهر شيء وشيخ الأزهر شيء آخر.. الأزهر مؤسسة محترمة جداً، ولها تاريخ وصاحبة رسالة. ومكانة الأزهر فى العالم كله مكانة طيبة، أما شيخ الأزهر ومشايخ الأزهر فكل واحد متعلق من عرقوبه. والله سبحانه وتعالى يحاسبهم، وأقول لشيخ الأزهر أنا مختلف معك فى كذا وكذا.

الدستور: ألم تتفق معه أبداً؟

المرشد: كنت أتفق مع الشيخ جاد الحق على جاد الحق فى أمور كثيرة، وكان فى منتهى الرجولة فى قضايا مهمة وخطيرة، أما هذا الرجل...

الدستور: بالطبع قرأت تصريحات عن يوسف والى... ما رأيك فى ترشيحه؟

المرشد: يوسف والى اللى رشحه يتحمل مسؤوليته، زى اللى قال لخالد محيى الدين يترشح.. خطأ سياسى خطير أن ترشح خالد محيى الدين فى هذه السن.. خالد عشرة عمر ولكن أنا كنت مشفق عليه، زى ضياء داود... إحنا لم نزاحم رؤساء الأحزاب ولا نرشح فى دوائرهم، لا أدرى هل الحكومة دى لا عقل لها، عندما تسقطه وتكسر رجل الأمين العام للحزب أحمد حسن.. يا أخى حتى لو كان ساقط نجحوه زى ما نجحتوا بتوعكم، على الأقل يكون هناك رئيس حزب فى البرلمان، وأنا مستغرب لو كانت الانتخابات شبه المرحلة الأولى وبدل ما أخذنا ٨٨ مقعداً خدنا ١٠٠، إيه قيمتهم.. كانت مصر ظهرت بمظهر كريم وظريف.. ليست مصر فى خاطرهم.

لم يبدد مخاوفى من الدولة الدينية

اللقاء الذى عقدته الدستور مع المرشد العام للإخوان المسلمين أكد لى ما سبق ورأيت من أسباب تحقيق الإخوان للنتائج التى حققوها فى انتخابات مجلس الشعب وهى ترجع فى تقديرى إلى الخيال الجديد الذى ميز تحركاتهم وآلياتهم، فى ظل استكانة الأحزاب التقليدية إلى خيالها القديم الذى لم يعد يعبر عن متطلبات الحاضر ولا يتماشى مع ما شهده المجتمع المصرى من متغيرات. وبداية لا يمكن أن نغفل أن الإخوان استثمروا جيداً تدين المجتمع المصرى ومحافظته لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد لنجاحهم، وإنما السبب الأساسى هو أنهم استطاعوا أن يظهروا أمام هذا المجتمع باعتبارهم قوة المعارضة الأساسية للنظام الحالى، فسواء أكان ذلك صحيحاً أم خطأ، إلا أنهم نجحوا فيه من خلال خطاب أكثر راديكالية عن خطاب الأحزاب التى لعبت من داخل مساحة محدودة اتيحت لها ولم تسع إلى اختراقها خوفاً من إغضاب النظام، أم من خلال سلوك النظام ذاته الذى ارتكب أخطاء متعددة تتمثل فى العمليات المتتالية للقبض على رموز الإخوان وكوادرهم وتقديمهم للمحاكمات العسكرية. لقد دفع الإخوان ضريبة ما يجنوه حالياً من سجون واعتقالات فى الوقت الذى لم تدفع فيه أى قوى سياسية أخرى مثل هذه الضريبة. وهذا الأمر توصلت إليه بعيداً عن لقاء المرشد وتحليلاته.

لقد اهتم الإخوان بالمجتمع المحلى الذى تعيش فيه كوادرهم، وقاموا بجهود اجتماعية اعتبرها بعض المحللين إهداراً للسياسة، ولكنها تعد اهتماماً بالسياسة من أسفل أى بناء قواعد جماهيرية حقيقية وليس الاتكال على التفاوض مع سلطة استبدادية لنيل الفتات منها، إن رضيت بذلك. والذى يؤكد ما نذهب إليه أن أية مطالعة نزيهة لأرقام المقترعين فى الدوائر التى فاز فيها أعضاء الإخوان تؤكد أن الأعداد كانت مرتفعة مقارنة باعداد المقترعين فى نفس الدوائر الأخرى، الأمر الذى يؤكد أن الإخوان استطاعوا أن يجذبوا الطبقة الوسطى إلى الانتخابات أو قطاعات منها على الأقل، على عكس التحليل التقليدى القائل إن الطبقة

الوسطى استقالت عن العمل العام.. فبماذا نسمى سيطرة الإخوان على أغلبية النقابات التى تعد معاقل الطبقة الوسطى فى مصر مثل المحامين والمهندسين والأطباء.

لقد إستطاع الإخوان عبر السنوات الماضية أن يجعلوا من أنفسهم حركة اجتماعية على النمط الحديث أى عابرة للطبقات تستخدم الأدوات الحديثة فى الحشد والتجنيد، وأن يستفيدوا من حالة الاحتجاج الشعبية على سياسات الحزب الوطنى، واستطاعوا بناء قاعدة اجتماعية وسياسية متماسكة لهم، وهو ما يفسر أنهم تمكنوا من تقديم مرشحين فى معظم المحافظات، وحصول هؤلاء على عدد معتبر من الأصوات. ويفسر أيضاً وجود كوادر وراء هؤلاء المرشحين سواء فى عمليات الدعاية والحشد أو فى حماية صناديق الاقتراع والحد بدرجة ما من عمليات التزوير، وهذا للأسف مالم تستطع أية قوة سياسية أخرى أو حزب سياسى أن يقوم به.

ولكن فى نفس الوقت وعلى الرغم من عمق ثقافة المرشد وخطابه الصارم غير المراوغ الذى يناهض الاستبداد ولا يراهن على الغير أى الصفقات مع السلطة أو الدعم الخارجى استناداً إلى قواعد حقيقية له فى الشارع، فإننى ومع نهاية اللقاء لم تتبدد مخاوفى من الدولة الدينية ولم أتأثر بكلامه حول احترام الآخر لأنه وضعه فى سياق ثيوقراطى حاد، جعلنى أخشى على نفسى كمدافع عن مدنية الدولة من حكم الإخوان الذى أعرف أنه بعيد المنال ولكن يجب أن نتحسب له، وفى نفس الوقت عليهم أن يبددوا مخاوفنا «نحن المدنيين» من هذا الخطر الذى نخشاه.

خالد السرجانى

جماعة «الإخوان المسلمين» نجحت بدماغ وأفكار مهدى عاكف... «كادر» مش سهل!

سمح لى العمل فى «الدستور»، بلقاء المرشد العام للإخوان المسلمين وجهاً لوجه، ومررت بجواره، وجلست قريباً منه، وسمعته وقرأت تعبيراته، وملامح وجهه، ودرجة صدقه، فوجدته «كادر عقائدى» من الطراز الأول، لكنه فى ذات الوقت يحمل عصبية «شيخ قبيلة»، وربما لا يعرف الكثيرون أن «مهدى عاكف» ابن نكتة، ورياضى من الطراز الأول..

قال المرشد كلاماً ظهرت فيه سعة الأفق، لأنه عاش فى ألمانيا عدّة سنوات كما عاش فى سجون أنظمة يوليو ١٩٥٢ سنوات طويلة أيضاً، وتعلم فى «التنظيم الخاص» الالتزام والطاعة، والإيمان بالأهداف الكبرى وعدم الانشغال بالتفاصيل، تحدث عن الأمريكان أربعة أحاديث أو على وجه الدقة قال عن أمريكا إنها محتل للعراق، وإنها لا تخيفه، وإن الأنظمة تقبل الذل من الأمريكان، وقال أيضاً إن أمريكا طاغية... وقال إن له دور فى دعم المقاومة الإسلامية فى العراق، وإنه سعى للصلح بين «الشيعة» و«السنة» هناك، وفجر - بالنسبة لى مفاجأة - قنبلة هى أن «الشيعة» كانوا أعضاء فى تنظيم الإخوان فى ألمانيا.. وتحدث عن نظرية «المشاركة» و«المغالبة».. لكنه كان واثقاً من نفسه طوال مدة الندوة، واثقاً من عقيدته وقدرته الجسدية، وإرادته الصلبة... ولكنه لم يحتمل مداخلات الزملاء وفقد السيطرة على روحه البسيطة المرحة وارتد مرّة أخرى إلى الشاب الذى كانه فى الأربعينيات، عندما كان عضواً مهماً فى التنظيم الخاص.

ورأيت على وجه المرشد العام، كراهية شديدة لحزب التجمع وشخص خالد محيى الدين ورفعت السعيد، وهذا ذكاء وحق، ذكاء فى أنه كان يعرف أن رفعت وخالد.. طريق واحد» فعادى الاثنين، هذا إلى جانب خصومته مع ثورة يوليو وأفكار الاشتراكية بشكل عام، وحق

لأن الرجل ينطلق من أرضية عقائدية مختلفة، قال المرشد العام بطريقة عفوية إنه أثناء الانتخابات قال له البعض إنهم كانوا يشعرون أن الملائكة تصوت لصالح مرشحى الإخوان، وإنه عندما تلقى خبر فوز مرشح الإخوان فى سوهاج هتف «الله أكبر ولله الحمد» هتاف الجماعة التقليدى.

أيضاً - أزعم القول - بعد أن رأيت المرشد العام - إنه لاعب سياسة واضح، وإن الفرق بينه وبين «رفعت السعيد» مثلاً هى درجة الاقتناع والقدرة على تطوير الفكرة وكسب أنصار جدد لها، هذا إلى جانب الصدق فى الطرح، لقد حقق الإخوان الفوز الكبير بهذا الرجل «مهدى عاكف» أولاً، وبما هيأته الظروف ودرجة فهمهم لها، ولأن بقية الأحزاب كانت محبوسة فى مكاتبها، كان الإخوان بذكائهم - فى الشارع - وهذا قاله المرشد العام بالحرف الواحد..

إذن من حق مهدى عاكف أن يحزن لأنه لم يحقق سوى ٨٨ مقعداً فقط فى هذه الدورة، يبدو أن الرجل كان يخطط ويفهم الصورة بشكل عميق، ويرى أن المجهود الذى بذله لم يؤت الثمار.. لكنه راض عن النتيجة.

وعلى مستوى استشراف المستقبل جعلنى حديث المرشد العام أقول: إن اليسار فى مصر سيظل ضعيفاً إلى عشرين سنة قادمة.

وإن الأحزاب الشرعية لابد أن تتعلم من الإخوان، إذا كانت تريد أن تكون أحزاباً وتلعب فى ملعب الديمقراطية.

أخيراً... أقول وأنا مطمئن: المرشد العام مهدى عاكف، رجل يعرف ماذا يفعل وماذا يريد بنسبة كبيرة فى الوقت الذى انشغل فيه آخرون بالبحث عن مكاسب شخصية «رخيصة».

خالد إسماعيل

هل يحل عقلاء الإخوان
التناقض فى أفكارهم

لا أخفى إعجابى بنضال الإخوان المسلمين ولم أخفه، ولا أحيد عن موقف تأييد حقوق الجماعة فى ممارسة النشاط السياسى بحرية، لكن الآن ـ وقد انتهت الانتخابات ـ من المفيد لنا العودة لمناقشة الجماعة ونقد أفكارها، علها تتطور فى اتجاه المصالحة مع القوى المدنية، فتستفيد الجماعة وتنتفع الأمة.

إجمالاً كان الحوار مع المرشد العام للإخوان محبطاً إلى حد كبير، فهو لم ينبئ عن أفكار جديدة، وإنما عن صياغات جديدة للأفكار القديمة، ولم يبشر بمزيد من الحريات، وإنما أعلن صيغاً فضفاضة تضع قيوداً خفية على تلك الحريات، وإذا كان تكلم نصف الوقت عن قبول الآخر فقد نفى كل ما قاله بعبارات «إلا إذا».

القضية الخلافية الرئيسية بين القوى الديمقراطية والإخوان المسلمين هى قضية الديمقراطية، والديمقراطية كلمة واضحة لا جدال فيها ولا مراوغة، إما أن تكون «ديمقراطياً» أو «غير ديمقراطى»، والشورى ليست مطابقة للديمقراطية، بل فى نظام آخر، نظام له مميزاته وعيوبه بالطبع، لكن ـ المهم ـ أنه نظام مختلف عن «الديمقراطية».

والسؤال المؤرق لمنتقدى أفكار الجماعة ـ وأنا منهم ـ هو: هل يعتقد الإخوان أن الحاكمية لله أم الحاكمية للشعب؟

رد المرشد كان حاسماً وفضفاضاً فى الوقت ذاته من يقول بأن الأمة ليست هى مصدر السلطات مخرف.. فللأمة وحدها الحكم.. إلا إذا كان ذلك يحلل حراماً أو يحرم حلالاً.

وعندما نبهته إلى التناقض، وإلى معنى كلامه أن سلطة الشعب تعلوها (وتجبها بالطبع) سلطة إلهية، وأن ذلك هو لب المشكلة، وهو ما يعنى أيضاً أن السلطة النهائية للسماء وليست للأرض، ردا على مسعود السبحى (سكرتير المرشد) بانفعال: «يا أخى... هل تريد أن تحل الزنا»؟

المخالف إلى «منحل أخلاقياً أو دينياً يريد إباحة الزنا».. فقد عدنا إلى نقطة البداية: من يحدد ما تقوله السماء»؟ (القرآن لا ينطق وإنما تنطق به ألسنة المسلمين)... من هم المسلمون الذين سينطقون بالحق؟ (المرشد قال إن تلك مهمة الفقهاء فى مجلس الشعب.. هل يعنى ذلك أن مجلس الشعب سيشكل من فقهاء؟ والفقهاء طبعاً سيكونون من الإخوان، والإخوان هم من سيفسرون حكم السماء، وإذا عارضت الإخوان ستعارض حكم السماء وستصبح عاصياً (على الأقل) أو (كافراً) على الأكثر.. البيضة والدجاجة وعودة للنقطة الصفرية.

فى رأى الإخوان كشف الشعر «حرام» فكيف يسمح للشعب أن يحلل ما حرم الله؟ هذا هو أول الطريق لفرض الحجاب، وفى رأى الإخوان الاختلاط حرام، فكيف يسمح للشعب أن يحلل ما حرم الله؟ هذا هو أول الطريق لتكريس الفصل فى الجامعات.

وماذا عن الفن: تكلم المرشد عن أنه كان يشاهد السينما، وأن هناك أفلاماً عظيمة، ولكنه لم يذكر فيلماً عربياً واحداً فى حياته. وهذا هو رأى الإخوان «الفن حلال حلال حلال... بشرط أن يكون محترماً». ما هو الفن المحترم؟ ومن يحدده؟ النقاد أم رجال الدين؟ وهل يستطيع الإخوان أن يعيدوا خمس أغانى حديثة محترمة؟ خمسة أفلام سينمائية محترمة؟ خمس مسرحيات محترمة حتى نمشى على دربها وسراطها المستقيم؟

أما عن العنف، فقد أقر المرشد أن الجماعة لا تمارس العنف، وهو ما نصدقه عليه ونثنيه فيه، إلا أن شرارة العنف تنبع من الأفكار، أفكار التكفير، من فرج فودة إلى نصر أبو زيد إلى نجيب محفوظ، أفكار تنطلق مسالمة هادئة من وجوه بشوشة تؤكد على الحرية، فتتحول إلى خناجر فى قلب المعارضين.

مازلت أحيى نضال الإخوان المسلمين، لكنى مازلت أظن أن الإخوان لم يتغيروا كثيراً... ومازلت أظن أن مفهومهم عن الحرية مغلوط، ومفهومهم عن الديمقراطية مشوه، ومازلت أمل - وغيرى - أن يوضح أداؤهم البرلمانى اهتماماً أكبر على أرض الواقع بالقضايا الاقتصادية وليس بالقضايا الفنية الإبداعية وتقييد الحرية الشخصية، وذلك الأداء العملى قد يكون وسيلة من عقلائهم لحل التناقض الواضح فى أفكارهم، فمصر لن تنصلح بإلغاء الكليبات، بل بأن يترك اللصوص مقاعد الحكم ويدخلوا السجن.

إيهاب عبد الحميد

المراجـــع

١ ـ الإسلام والداعية الإمام المرشد حسن الهضيبى «دار الأنصار ـ جمعها وقدمها «أسعد سيد أحمد»

٢ ـ الإخوان فى البرلمان «محمد الطويل» ـ المكتب المصرى الحديث.

٣ ـ شيوخ بلا خناجر «تحولات الإسلام السياسى فى مصر» د/ عبد العاطى محمد الهيئة العامة للكتاب.

٤ ـ التدين المنقوص أ/ فهمى هويدى ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر.

٥ ـ شاهد على وقف العنف / عبد اللطيف المناوى/ أطلس للنشر والتوزيع

صحف

١ ـ صحيفة الغد ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥

٢ ـ الدستور ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥

٣ ـ أفاق عربية ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥

٤ ـ الدستور ١٦/ ١١/ ٢٠٠٥

٥ ـ الدستور ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥

٦ ـ الغد ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥

الفهــرس